أحمد بيضون

مغامرات المغايرة

اللبنانيون طوائف وعربًا وفينيقيين



أحمد بيضون

مغامرات المغايرة




كانت الطائفية محمولةً على إنكار اسمها وصورها في زمن القوميّات والدول الأمم. وهذا زمن يبدو، اليوم، إلى أفول. اليوم يسوغ تأويل حديث التعدّد والتنوّع وهو الحديث الرائج على أنه حديث حقوق في الدولة وعليها لجماعات متنافرة متدابرَة، متأهّبة كلها لضرب الدولة على يدها كلما حاولت هذه أن تحوز شيئًا من عناصر الأهليّة للقيام بعبء واجباتها. وقد عادت الطائفيّة عندنا، في هذا المساق، غير خجلة بنفسها، وكان قسط الحرب الماضية كبيرًا في هذا الإنجاز. فيسع ما يتراءى لنا من قبول حسن متبادل بين العروبة والفينيقية وإن يكن لا يزال خجولاً أن يؤوّل على أنه بدء استغناء من جهة الطائفية عن القومية أصلاً. أي أننا نتبادل التسليم بشيء عاد لا يضرّ ولا ينفع. هذا مع أن الواقعة [قد] تحتمل (...) تأويلاً آخر أقلّ تشاؤمًا من هذا... ولنضفْ أنّنا لا نرى من حولنا دلائل مقنعة (باستثناء الأزمة نفسها) نعتدّ بها للتباشُر باقتراب اللبنانيين من صيغة أخرى جديدة لتعريف رابطهم الوطنيّ.

(...) وليس حديث الجامعة اللبنانيّة، مثلاً، مقطوع الآصرة، هنا، بهذا الحديث. بل القارئ سيقف على متانة هذه الآصرة عند أدنى نظر. ولا حديث الاستقلال (في أيّامه!) أو حديثُ "الجوار" (في كوابيسه) حديثٌ آخرُ فعلاً. فإنّما تقع بلادنا عند مفترق الطرق وعند ملتقى الأحاديث.

أ. ب.

المؤلّف

ولد في بنت جبيل، جنوب لبنان، سنة ١٩٤٣. كاتب وأستاذ للعلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة. له مؤلّفاتٌ عديدة بينها دراسات في الشؤون اللبنانيّة وأخرى في شؤون الثقافة واللغة وأعمالٌ أدبيّة متنوّعة. من أواخر منشوراته: **كلمن، من مفردات اللغة إلى مركّبات الثقافة**، دار الجديد، بيروت، ١٩٩٧، و**الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٩.

ISBN 9953-74-032-1



مغامرات المغايرة
اللبنانيون طوائف وعربًا وفينيقيّين

أحمد بيضون

مغامرات المغايرة
اللبنانيون طوائف وعربًا وفينيقيّين



دار النهار

صدر هذا الكتاب بالتعاون مع
مؤسسة فريدريش إيبرت

This document has been produced with the financial assistance of
FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG
The views expressed herein are those of the authors
&
can in no way be taken to reflect the official opinion of
FRIEDRICH-EBERT-STIFTUNG

الطبعة الأولى، شباط ٢٠٠٥

ص ب ١١-٢٢٦، بيروت، لبنان
فاكس ٩٦١-١-٥٦١٦٩٣

ISBN 9953-74-032-1

من محمود
ومن نزيهة حتى زينب،
من عزة ومنّي
إلى أمل ومنذر وأنجه وهناء جابر،
أصدقاء لا يكلّون،
مقيمين أو شاردين
في ألم بلادنا الواسع

في الكتاب

تصدير

يتصل في هذا الكتاب سعي متمادٍ باشرناه في عشايا حرب لبنان وأثمر، إلى الآن، تآليف عدة بعضها مجاميع لمقالات وبعضها كتب مفردة النص. وكان سعينا إلى إدراج ما شهده لبنان من حوادث وتحولات في معنى يمنح فورات العنف والتآكل في الركود أو في التردي مقروئيّة ووحدة ما. وقد كنا نبحث عن هاتين المقروئيّة والوحدة في تكاوين البلاد التاريخية وفي بنى مجتمعها، أولا. ولكن هذا لم يكن حائلاً دون اعتبار الظروف المحيطة بالبلاد أو المعترضة لمجرى أمورها ولا دون اعتبار الحوادث بما هي حوادث أي، على الأغلب، أفعال فاعلين. وكان هذا الاعتبار يسوقنا إلى مداورة المعنى نبحث عنه في قطاع من القطاعات أو عمل من الأعمال وفي الأفعال وردود الأفعال، على اختلاف مصادرها، بحثنا عنه في التكاوين الأهلية القارّة أو في بنى النظام الاجتماعي العامة أو، أيضًا، في حبكة المحيط، قريبه والبعيد. فكنا نتكلف مؤونة التجول ما بين الممارسة الانتخابية وتوجهات المثقفين والصيغ الدستورية وبعض الوقائع البارزة الراهنيّة من التاريخ ثم بين أحوال التعليم وسياسة الإعمار وسياسة غيره والبيئة الإقليمية وتنازع الهويّات، إلخ. أي أننا كنا نزيد بلّة، بمعنى ما، طين الحياة المتلاطمة بعناصر العنف ورفضه أو مؤالفة مجراه وطين الموت ومقاومة الموت بما فيهما من تعدد الأسباب والصور وتداخلها الكثير إلى حد الإبهام. وكان جزاؤنا على ذلك كلامًا قليلاً، متفرّقًا بين الجمل والفقرات، قد تكون عين الغير الناقدة أولى منا بإدراجه في نص ذي أول وآخر.

على أن هذا الكتاب متصل بالأولوية بكتابين هما أيضًا مجموعا مقالات، حذا حذوهما في البحث عن المعنى المنظوم لموضوعه وراء شيء من فوضى التأليف وتعدد المآخذ والمنافذ. أول هذين الكتابين جمع نظرات في الحرب ووضعت نصوصه عبر شعابها وتقلباتها، وقد سميناه ما علمتم وذقتم: مسالك في الحرب اللبنانية ونشرناه سنة 1990. وثانيهما (وقد يصح

اعتبار الكتاب الذي بين يدي القارئ تتمّةً مباشرةً له) أطلقنا عليه اسم الجمهورية المتقطعة: مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف، وقد غطت نصوصه، على وجه التقريب، عهد إلياس الهراوي المذنّب بأعوامه التسعة. غطت النصوص هذه الأعوام بتواريخ وضعها لا بموضوعاتها: فإن موضوعاتها كانت تشغل آونة محدودة من الأعوام المذكورة، في حالات، وتفيض عنها من كل جانب، في حالات أخرى. وهذا مع العلم بأن العهود الرئاسية عادت، بعد الحرب، لا تصلح، بقدر ما كانت تصلح بين الاستقلال والحرب، معالم لمراحل. وهذا قلناه في تصديرنا الجمهورية المتقطعة. ولعل في هذه الحال سببًا ليأتي الكتاب الراهن - وقد وضعت نصوصه ونشرت على مدى العهد اللحودي حتى لحظة «تذنيبه»، بمعنيي اللفظة - بادي الاتصال بسابقه، سواء أكان الضمير يحيل على الكتاب السابق أم على العهد السابق. وليس يحصر بعهد، في كل حال، كتاب يستغرق جملةً صالحة من صفحاته حديث العروبة أو حديث فينيقيا ويولي عناية فائقة حديث الانتخابات النيابية التي بشرت بالاستقلال.

هل نخلص من هذا إلى أن التاريخ الذي وضعت فيه هذه المقالات لا شأن له باصطناع وحدة لها؟ لن نعود هنا إلى الكلام على ما يجتمع من مقومات الوحدة، عفوا أو عمدا، لمقالات نشرت متفرقة. فقد نوهنا بهذا في شأن نصوص الكتاب السابق، والحال هنا هي الحال هناك. وإنما نشير إلى واقعة توضح وقع العهد الأخير من طور ما بعد الحرب على التوجه العام لهذه المقالات، سواء أعنينا بالتوجه الشاغل أم الموقف. وذاك أن «العيش المشترك» الذي يقرن ذكره كثيراً بذكر لبنان، كان، لا ريب، شاغلا مهيمنا على الكتاب السابق. وكان الموقف منه ميالا إلى افتراض رغبة بدت لنا قوية - وإن تكن دفينة أو ملجومة - تحدو باللبنانيين، إن هم ملكوا أمرهم، إلى إصلاح ما اضطرب من أحواله ورأب ما تصدع من بنيانه. ولكن السنوات التي كرّت، ابتداء من أواسط التسعينات، حملت، برغم ظواهر محدودة يخالف مدلولها هذا الرأي، أدلة مخيفة على ترسخ المتاريس المتقابلة وتوسع صفوف المستقطبين خلف كل منها. كان استبعاد الاستفزاز يجري على معظم الألسنة التي تشي أقوالها بفعل محتمل. ولكن المواقف من كبريات المسائل الخلافية في البلاد كانت راسية على قواعد شبه ثابتة لا ترجّح حوارًا يعتدّ به، ناهيك بأن ترجح الوفاق أو الشركة في تصور جامع لملامح الدولة ومقدّمات السياسة.

ولم تقف الحال بالبلاد عند حد الخلاف في أمر الهيمنة السورية على السلطات والمرافق العامة وعلى منافذ متنامية الاتساع، لا إلى الحياة السياسية وحدها، بل إلى ملاذات الاجتماع الأهلي ونشاط المنشآت الاقتصادية. وحيث لم يكن ظل هذه الهيمنة ينبسط مباشرة، كان محميّوها

اللبنانيون ينتظرون كل ذي حاجة عند مائة مفترق ومفترق لتيسير قضاء الحاجة أو تعسيره تبعًا لما يبذل من ولاء أو من مال أو من كليهما. هذا ما أخذ يشيع حديثه تحت اسم الفساد، وهو عميق الجذور وارف الظلال، في ديارنا، وحديثه يأتي في بعض صفحات هذا الكتاب.

لم تقف الحال بالبلاد عند حد الخلاف في هذا كله، إن نحن فهمنا بالخلاف مجرد الجدال، مفضيًا كان أم غير مفض إلى نتيجة... آيلاً كان أم غير آيل إلى نهاية. وإنما أورث الخلاف تخبطًا واستجابة متضافرة الأصداء لنداء الهاوية أي نقلا للمشكل من دائرة «الموقف» التي كان يقع فيها معظمه إلى دائرة «الوضع» الذي أخذ الخروج منه يزداد تعذرًا كل يوم. وكان أفعل ما يزيد من هذا التعذر أن الصراع على السلطة في دائرة الحكم وبين هذا والمعارضة معًا كان يترجم عزوفا عن المعالجة أو حؤولاً دونها. ولم يكن يبدو لهذا الليل من آخر لأن الصراع - بما اعتوره من شدة التمسك بالمواقع، كافة، ومن رفض باطن قطعي لتداول المراكز - كان يدار ويبدو غير قابل للحسم. هذا وإن اقتصر من مفهوم الحسم على تعديل ذي فاعلية لموازين النفوذ والاقتدار على التقرير والتنفيذ.

أملت علينا هذه الحال أن نرتد من حديث «العيش المشترك» إلى حديث «الطائفية». وأملت علينا أيضًا أن نصدع بتحول الطائفية والنظام الطائفي إلى لجة يتعذر فيها على البلاد أن تواصل التنفس. كان قد انقضى - أو أوشك أن ينقضي - عهد وسعنا أن نقول فيه أن اللبنانيين يسعهم الإبقاء على نظامهم الطائفي ما داموا مستطيعين الصبر على عوراته، ممتّعين بما يتساقط عليهم من منّه وسلواه. وقد قيّض لنا العهد المذكور أن نضيف أن اللبنانيين، إن هم شاؤوا مغادرة هذا النظام، فينبغي أن تأتي المغادرة خلاصة حرة (حرة ولو حملهم عليها عسر الظروف وسوء الأحوال) لخبرتهم التاريخية بالنظام المتروك. وكان لنا أن نضيف أيضًا أن مثقفي العلمانية، وإن يكن لهم ملء الحق في صوغ حياتهم وفاقا لمعتقدهم ذاك، ليس لهم أن يملوه على مجتمع برمّته يرى لصيغته المعلومة حيثيات وبواعث أخرى.

وأما ما أخذ يبعدنا شيئًا بعد شيء عن هذا الكلام الذي يبدو جامعًا لشروط العقل، فهو أن اللبنانيين مضوا يزدادون إيغالاً في الطائفيّة فيما كان النظام الطائفي ينقلب إلى قبضة مطبقة على خناق البلاد ويوشك أن يذهب بما بقي فيها، بما هي مجتمع ودولة، من رمق ومن أمل في مستقبل. ولا يمنعنا التمييز بين الطائفية والنظام الطائفي أن نراهما متساندين وأن ننأى بنفسنا عن الخبط في المأزق المحكم بين بيضة ودجاجة. بل نحن مصرون على القول إن الدولة، وإن لم يكن لها أن تستغني، في سياستها، عن محصلات الإرادة العامة في كل شأن، فهي لا تستغني

أيضًا عن الاستعلاء على أهواء الجماعات العصبية وأفرادها، فلا تستغني النفوس، بالتالي، عن النصوص. وقد لا يكون الخوف من انفجار التنازع الأهلي أظهر ما في أفقنا الملبد. هذا مع أن ابتداع صيغ غير معهودة منه ما هو بالمستكثر علينا ولا على من حولنا. غير أن الانفجار ليس، بأي وجه من وجوه الضرورة، شرًّا من الانهيار. وقد لا يكون تنازع غنيمة الدين العام والتواطؤ على الاستنكاف عن كل بحث جاد في الخروج من دوامته، إلا بديلاً لا يعوزه اللؤم من الحرب الأهلية. وقد تكون هذه، أيضًا، مخرجًا من الدوامة لمن يأبون مقايضة المخرج بأنصبتهم من المال والسلطة.

الطائفيّة إذن ونظامها هما، على صورة الحبكة الجهنمية التي اشتبكا في نسيجها الواحد، أصلب محور يلمّ شعث هذا الكتاب. وهو محور ساير أطوار «الوضع» العام في تكوّنه من نص إلى نص ولم نصطنعه دفعة واحدة. هذه المسايرة سيقف عليها القارئ، وإن يكن تتابع المقالات يباشر الأطوار المشار إليها من آخرها. ولا ينفرد عن السلطان الذي لمحور الطائفية هذا حديث القوميّة أو القوميّتين. فإن العروبة والفينيقية كانتا، تحت هذه السماء، صيغتين لإنكار الطائفية وجهها قبل أن تكونا أي شيء آخر. ومعنى هذا أنهما لم تكونا هاتين الصيغتين فقط. كانتا أيضًا إطلالتين بالطائفية على أفق مأمول حمل بعض اللبنانيين الأمل فيه على محمل الجد. كانت الطائفية محمولة على إنكار اسمها وصورتها في زمن القوميات والدول الأمم. وهذا زمن يبدو، اليوم، إلى أفول. اليوم يسوغ تأويل حديث التعدد والتنوع – وهو الحديث الرائج – على أنه حديث حقوق في الدولة وعليها لجماعات متنافرة متدابرة، متأهبة كلها لضرب الدولة على يدها كلما حاولت هذه أن تحوز شيئًا من عناصر الأهلية للقيام بعبء واجباتها. وقد عادت الطائفية عندنا، في هذا المساق، غير خجلة بنفسها، وكان قسط الحرب الماضية كبيرًا في هذا الإنجاز. فيسع ما يتراءى لنا من قبول حسن متبادل بين العروبة والفينيقية – وإن يكن لا يزال خجولا – أن يؤوّل على أنه بدء استغناء من جهة الطائفية عن القومية أصلاً. أي أننا نتبادل التسليم بشيء عاد لا يضر ولا ينفع. هذا مع أن الواقعة تحتمل – على ما تشير واحدة من مقالات هذا الكتاب – تأويلًا آخر أقل تشاؤما من هذا... ولنضف أننا لا نرى من حولنا دلائل مقنعة (باستثناء الأزمة نفسها) نعتدّ بها للتباشر باقتراب اللبنانيين من صيغة أخرى جديدة لتعريف رابطهم الوطني.

فإذا كان لا يزال يعوز الطوائف قناع تتقدم من خلفه بأوراق اعتمادها إلى العالم المعاصر، فإن البعض من أجنحتها أو من التيارات المعتملة فيها، قد وجده في الأصولية الدينية. على أن الأصولية – وهي أقرب من القومية إلى «أصول» الطوائف وأشد استهواءً لأشد المستمسكين بعرى هذه الأصول – تبقى أبعد ما يكون البعد عن الاستواء قاعدة صالحة لهذا الشيء الذي اعتدنا تسميته «العيش المشترك». فالأصولية – أيًا يكن دينها – إنما هي عقيدة سيطرة، في الأقل، إن لم تكن عقيدة قتال ومحق. وهي كذلك حين تستأثر بالمواجهة بين أتباع لديانتين. وهي كذلك أيضًا حين تتقد نار الفتنة بين مذهبين في ديانة واحدة. وقد تولد إحدى الحالتين من الأخرى أيضًا، على نحو ما ولدت من حربنا الماضية حروب كثيرة. أخيرًا، لا تغيّر المطاولة والصبر و«نوم الخلايا» في هذا كله شيئًا إن لم تفض هذه كلها، بما يصحبها من ضغوط الظروف ونشوء الأعراف الجديدة ومغريات المصالح، إلى تغيير الأصولية نفسها بحيث لا تبقى هي هي. هذا وليس من حديث الأصولية في هذا الكتاب ما ينقع غلة. وإنما بسطنا شيئًا من حديثها، على عمومه، في كتاب آخر نأمل أن يكون صدوره قريبا جدًّا من صدور هذا الكتاب.

***

هذا كل شيء. وليس حديث الجامعة اللبنانية، مثلاً، مقطوع الآصرة، هنا، بهذا الحديث. بل القارئ سيقف على متانة هذه الآصرة عند أدنى نظر. ولا حديث الاستقلال (في أيامه!) أو حديث «الجوار» (في كوابيسه) حديث آخر فعلاً. فإنما تقع بلادنا عند مفترق الطرق وعند ملتقى الأحاديث.

***

عليه لم يبق متسع هنا إلا لكلمة شكر. الشكر لجهات كثيرة ألزمتنا ثقتها بوضع هذه المقالات واحدة بعد أخرى. والشكر – بالاسم – لمؤسسة فريدريش إيبرت التي أتاحت لنا رعايتها الخفيفة الظل أن نقطع الشوط الأخير بهذا الكتاب إلى برّ النجاز. والشكر – أخيرًا لا آخرًا – لدار النهار، رفيقة الدرب الرهيفة في زمان فظّ لا ينفكّ يطول.

بيروت في 30 أيلول 2004

I

الطائفية حالاً ومقالاً

الطائفية: ملامح لإصلاح معلن[*]

البَرم المنتشر

لا ينام اللبنانيون قريري العيون بين أذرع نظامهم الطائفي، وهي أذرع كثيرة. فأشد أنصار هذا النظام لم يفلحوا قط في اجتناب الشعور بقدر من الضيق به يزيد أو ينقص، بحسب الظروف والأشخاص. ويتخذ التعبير عن هذا الضيق صورًا شتّى. منها أن يجتنب لفظ «الطوائف» أو «الطائفية» حين يعمد إلى نعت المجتمع اللبناني ونظامه ومكوناته. وقد تغير البديل من هذا اللفظ تبعًا لتبدل المصدر الذي يستمد منه ما يعتبر كفيلاً بوضع النبل والسمو في موضع الشبهة والضعة. فكان يقال «عائلات روحية» قبل أن يستوي سلطان العائلات، في البلاد، موضوعًا لنقد منتشر ومحلاً لتهمة الرجعية. ثم أصبح يقال «مجموعات حضارية» حين بات «التعدد» أو «التنوع» قيمة تحتسب للمجتمعات وأنظمتها، وتتعين صيانتها.

وإذا ارتضى اللبنانيون أن تسمى طوائفهم باسمها، فهم، في الأعم الأغلب، يكرهون أن تنسب مواقفهم إلى الطائفية. فتبدو هذه الأخيرة شيئًا غير مجرد الانتساب إلى الطائفة ومن ثم الذود عن مصالحها المختلفة في مواجهة الطوائف الأخرى أو بعضها. بل إن بُعد النزاع يستبعد، في المبدإ، من بين مكونات شبكة العلاقات المشتملة على الطوائف. وإذا حصل التسليم به، في ظرفٍ أقصى، نُسب إلى الغير الطائفي واعتبر شذوذًا طارئًا. وذاك أن الشبكة المشار إليها يفترض أنها منسوجة، في الأصل، بخيوط الشراكة والإقبال على الغير ونبذ التعصب. وهي

---

[*] وضعت هذه المقالة أولا بالفرنسية ولم تنشر بلغتها الأصلية تلك. وإنما نشرت لها ترجمة إنكليزية في كتاب
Theodor Hanf and Nawaf Salam (eds.), *Lebanon in Limbo*, Baden Baden, 2003, pp. 75-86.
ثم نشرت بالعربية في صيغة موسّعة هي التي بين يدي القارئ في : نواف سلام (محرر)، *خيارات للبنان*، دار النهار للنشر، بيروت 2004. وقد بنيت على هذه الصيغة الموسَّعة الترجمة المعدة للنشر في الطبعة الإنكليزية من الكتاب المذكور نفسه.

خيوط حوار وتفاهم لا خيوط تنازع. وإذا افترض جدلاً أن الطوائف يكون بينها خلاف، نصب في وجه تحول الخلاف نزاعًا ما يتوفر عليه النظام، بحسب المنافحين عنه، من قدرة عجائبية على الإغراء بالتفاوض واجتراح التسويات.

هذا التحرج من تعرّف النزاع السياسي على أنه بعد من أبعاد الطائفية السياسية (بل من تعرف النزاع عمومًا على أنه بعد من أبعاد الطائفية عمومًا) يرتب مهمة شائكة على أنصار النظام الطائفي. فهم يريدون الطائفية أساسًا للتمثيل وللعمل السياسيين وهم يأبونها نعتًا لأي نزاع محدد ينشأ أثناء مزاولة السياسيين عملهم. ولما كان التنازع مهنة السياسيين، ولا مهنة لهم غيره، (بحيث أن التحالف يأتي تابعًا له ولا يصح العكس، عادةً)، فإن أنصار النظام يصرفون أعمارهم في الزعم أن ساسة الطوائف يتعين اختيارهم وتنصيبهم بصفتهم هذه ولكن لا يجوز لهم العمل (أي التنازع) بهذه الصفة. فإذا برزت الصفة الطائفية صريحةً لنزاع من النزاعات وتعذر إنكارها، برز أنصار النظام يستنكرون هذا النزاع من أصله أو وجدوا (في معسكر الغير) من ينحون عليه باللائمة للجنوح بالسياسة إلى الطائفية. على الساسة إذن تمثيل الطوائف ولكن على السياسة النأي بنفسها عن الطائفية. ذاك هو المحال الذي يقترحه أنصار النظام اللبناني على عقول اللبنانيين تصوُّرًا لنظامهم. وهو، على ما سيأتي، خدعة حيوية لبقاء النظام وتأسيس الدولة، ولكنها خدعة، مع ذلك.

حتى إذا دققنا في التحرج المشار إليه وفي ما يفضي إليه من إباء لبناء مقتضى الشيء على الشيء، ظهر لنا أن ما يخشى جانبه من الطائفية ويحتفظ له بصفتها في نظر أنصار النظام الطائفي إنما هو إعلان الخوض في نزاع ما باسم طائفة معينة تدعى إلى ساحة الوغى بقضها وقضيضها للمنافحة عن مصلحة تخصها في وجه طائفة أخرى أو أكثر من طائفة. وأما ما ينزه عن الطائفية ويعتبر سياسةً لا غير فهو تواعد كسور من طوائف مختلفة للاصطفاف في الساحة المذكورة والتواجه للفوز بغنم أو لاجتناب غرم.

والحال أن هذا تمييز بين نوعين من التنازع الطائفي تختلف عاقبة أحدهما عن عاقبة الآخر اختلافًا كبيرًا. فإن من المتعذر أن تبقى للدولة مسكة ما إذا كان جندها كله من طائفة وخصمها جميعًا من طائفة أخرى. وأما الخلاف الذي تدخل فيه أجزاء من الطوائف وتبقى أخرى خارجه أو يتباين فيه ما يتخذه ساسة الطائفة الواحدة من مواقف فهو سنّة جارية لا تميت الدولة ولا تفني الآخذين بها بالضرورة. ولكنها سنّة طائفية أيضًا لأن شرعية أطراف النزاع فيها وأهليتهم لدخوله مستمدة أصلاً وبعد كل حساب آخر، من تمثيلهم طوائفهم ومن

كونهم قوًى لها أو كسورًا منها.

مع ذلك تبقى لهذا التمييز وجاهته المؤكدة بما هو إعلان لنية الانتماء إلى شيء يتعدى الطوائف أي إلى دولة وشعب. وهذا إعلان حيوي ولكنه يصدر ههنا ضعيفًا ومنطويًا على شعور مؤكَّد بضعفه. فهو يشعر ألاّ بد من ترك صفة الأطراف الطائفية جانبًا حتى تستقيم السياسة. ولكن هذا الترك يبقى مجرد تستّر على الصفة المذكورة واستبعاد لها من معجم الألفاظ المعتمدة في وصف مجرى النشاط السياسي في البلاد. ويصحب هذا الترك تسليم ضمني بأن الصفة المذكورة - وإن تلفّعت بالصمت والإنكار - إنما هي الصفة الأولى والمؤسسة لذلك النشاط والمميزة لأطرافه. وهو ما يبقي مترائيًا في الأفق، على الدوام، إمكان الانتقال من الصنف الثاني من التجاذب الذي تتواجه فيه كسور الطوائف (وهو المعلن قبوله والمسكوت عن صفته الطائفية) إلى الصنف الأول الذي تنحو فيه الطوائف التامة، بما تحتويه من سياسة قادرة على الظهور، نحو الاستواء أطرافًا للنزاعات (وهو الصنف المصرح بصفته الطائفية وبالرغبة في استبعاده معًا، لمرادفته الحرب وانحلال الدولة).

هذا وقد ازداد شيوعًا، في الأعوام الأخيرة، مظهر (ليس بالجديد) في الواقع، هو اعتبار الطائفية الخبيثة إفراطًا يمكن الخلاص منه مع الإبقاء على طائفية حميدة تتمثل - إذ هي الاعتدال عينه - في صيانة التنوّع والحريات والقيم المجيدة الأخرى التي درجت عادةً نسبتها إلى الشركة اللبنانية. والجديد، في هذا الباب، ميل أصحاب هذا الاجتهاد إلى الفصل الاسمي (والتصوري، بالتالي) ما بين الطائفية وبعض ما كان دائمًا بعضًا من حجة خصومها عليها ومن أسباب الحرج في انتصار أنصارها لها. فقد أخذ يقال إن جرثومة الفساد في النظام ليست الطائفية وإنما هي المحسوبية (وهذه قد تسمى الزبائنية من باب الترجمة الحرفية) وأخذ يزعم أيضًا (أو يوحى، في الأقل) إن هذه ليست من نتاج تلك.

هذا الفصل، على مستوى التصور، ما بين الشيء وواحدة من صيغ ظهوره، لا يجدينا نفعًا عند التأمل في سبل المعالجة. وذاك أن المحسوبية، وإن كانت محتملة الظهور، في غير سياق الطائفية، فهي لا تستغني عن صورة من صور العصبية. وما الطائفية، في منطلقها، إلا واحدة من هذه الصور. وقد كانت المحسوبية، في تاريخ لبنان المعاصر، متصلةً بالطائفية وبعصبيات أخرى أبرزها عصبية القرابة وعصبية المحلة الأصلية. على أن فاعلية هذه العصبيات الأخرى نحت، في حرب لبنان وبعدها، إلى الضمور وازدادت الطائفية، بما هي موئل أول للمحسوبية، غلبةً على غلبة. فإذا جاز الفصل، على مستوى التصور، فمبدأ جوازه أن المحسوبية قد تكون

غير طائفية حيث لا توجد الطائفية وقد تكون غير طائفية حصرًا حيث تغلب عصبيات غير الطائفية. وليس مبدأ هذا الجواز، بحالٍ، أن الطائفية، حيث وجدت، تستغني عن المحسوبية. وإذا جاز الفصل نفسه، على مستوى الواقع والمعالجة، فهو اليوم، في لبنان، أقل جوازًا منه أمس، بالنظر إلى طغيان الطائفية على أصولٍ أخرى لظواهر وممارسات مختلفة بينها المحسوبية. عليه فالفصل المشار إليه ما بين العصبية الطائفية وتجليها في المحسوبية فصل متعسّفٌ مبدأً وهو متخلف واقعًا عن الظرف الذي يقترح فيه. هذا إلى أن المحسوبية ليست، بطبيعة الحال، سوءة الطائفية الوحيدة ليصلح حال هذه بزوال تلك...

هذا البرم بالطائفية والتحرج منها – سواء أمال أصحابه إلى إعلانه أم آثروا كتمانه – نراه منتشرًا جدًّا عند اللبنانيين، إن اعتبرنا موقف أهل التنظير السياسي أو الاجتماعي منهم دالاًّ على موقف غيرهم. حتى إننا نجد إشارات واضحة إليه عند ميشال شيحا، وهو المعدود كاهنًا أكبر للنظام الطائفي وداعيةً مثابرًا إلى المحافظة عليه ومبشِّرًا بمزاياه. فهو ينعى على أهل العلمانية من نقاد هذا النظام تمحّلهم الكتبي وسعيهم إلى فرض نموذج مجلوب (يفترض أنه فرنسي المرجعية) على مجتمع لا يحتمله ولا يسيغه. ولكن شيحا لا يخفي، في بعض المواضع، أن قبوله بالطائفية إنما هو قبول اضطرار لا قبول تعلق بها لذاتها ومن غير أسف. وهو لا يستبعد أن تخمد الفوارق الطائفية ثم تتلاشى مع مرور الزمن. وهو لا يتردد في الحض على مباشرة إصلاح للنظام تكون أولى مراحله إحلال الجدارة محل المذهب في الإدارة العامة. فهو يرى أن مجلس النواب هو الموضع الذي يتعين أن تجد فيه الطوائف مجالاً للحوار ولترتيب أمور الشركة اللبنانية وتوجيه أعمالها.

ولنشر ههنا إلى أن أعوام ما بعد الحرب أظهرت تهافت هذا الفصل بين إدارة تصبح غير طائفية وسياسة تبقى طائفية. فلا يرجح من سياسيين يتملقون قاعدة طائفية ويزاولون تمثيلاً طائفيًّا أن يقلعوا عن توظيف من يجانسهم في الإدارة وعن استتباعه بمنّة التعيين والحماية لاستدرار الخدمة والمعونة منه. ولا ينتظر من الإداري أن يعفّ، من تلقاء نفسه، عن استثمار ما يعرض عليه، في نطاق هذا الوضع، من حماية ودعم يحتاج إليهما في الصالح وفي الطالح من مسالكه. هذه، في أي حال، نقطة معترضة...

غير أن شيحا الذي يعزى إليه أيضًا الترويج لتصوّر النظام اللبناني على أنه فدرالية طوائف – وإن يكن، في الدستور، دولة واحديّة الطراز – لا يفوته، وهو يتحدث عن النظام الرئاسي الأميركي، تعيين مجلس الشيوخ على أنه مؤسسة التمثيل الفدرالي الأصيلة. ومن الخصائص

التي تبرز صفته هذه أن تمثيل الولايات فيه إنما هو تمثيل متساوٍ لا ينظر فيه إلى التفاوت بين أحجامها. ولا نحتاج إلى إمعان نظر، متى عدنا إلى الحالة اللبنانية، حتى نعلم أن الأخذ بمبدإ المساواة هذا عند تقدير أنصبة الطوائف من مقاعد مجلس الشيوخ الذي نص على إنشائه اتّفاق الطائف، هو أمر متعذّر. مع ذلك سيبقى واجبًا الانطلاق من مغزى هذا المبدإ لتقدير الأنصبة على نحو يمكن مجلس الشيوخ من أداء مهمته الرئيسة، وهي الحؤول دون أن يكون تجاوز الطائفية بابًا لطائفية مموهة تغمط المواطن حقوقه أو تغدق عليه المزايا تبعًا لانتمائه الطائفي. فنحن ههنا أمام العقدة الرئيسة في الموقف من الطائفية ومن تجاوزها: أن يفضي الخروج من الطائفية لا إلى التخفف من أثقال ترزح على وحدة المجتمع وتستتبت فيه العنف وتسترهن الوطن وتفسد الدولة من أعلاها إلى أسفلها، بل إلى إبطال المزية الوحيدة للنظام الطائفي (وهي مزية كبرى) وهي درؤه للطغيان الطائفي وحفظه لجملة صالحة من الحريات والحقوق.

خلاصة ما أردنا الوصول إليه من هذه المقدمة أن مواقف الطائفيين أنفسهم – ناهيك بمواقف غيرهم – تنطوي على حيرة عميقة في أمر الطائفية. وهذه حيرة يجوز للدعوة إلى تجاوز الطائفية أن تعدها بين أسسها. حقّ أن طوفان الطائفية، في العقود الثلاثة الأخيرة، وطغيانها على ما يأتلف معها وما يختلف من العصبيات وصور التضامن أمر لا يجوز لدعاة تجاوزها ألاّ يحتسبوه في موازين دعوتهم، قبل أي أمر غيره. ولكن الحيرة المصاحبة لهذا الطوفان تحمل على الامتناع عن عدّه مانعًا من استمرار الدعوة إلى التجاوز أو موجبًا لليأس المطبق من أن يصل سعي الداعين يومًا إلى ختام ميمون. فالحيرة المشار إليها يؤسس عليها – بين ما يؤسس له – للاعتقاد أن نهاية مطاف الطوفان والختام الميمون للسعي إلى تجاوز الطائفية قد لا يكونان على هذه الدرجة من البعد التي توحي بها ظواهر الأحوال. وهذا مجرد تخمين يبقي محلاً للرجاء من غير أن يمنع التشاؤم، وما هو بنبوءة.

من هذين الرجاء والتشاؤم تنطلق المطالعة التي تلي. وهي مشحونة بشعور غلاّب هو الشعور بالحاجة إلى كلام صارم في الطائفية. والكلام الصارم لا يقتصر، بالضرورة، على الهجاء، أو قل إنه لا يصح أن يقتصر على الهجاء. لا غرو أن الحاجة ملحة إلى إبراز «مثالب» الطائفية بعد أن بات يحجبها الميل إلى الرضوخ لقوة المد الطائفي. ولكن لا يجوز أن تمنع هذه الحاجة من الإصغاء إلى حجة الطائفيين والتملي من وجاهتها المؤكدة، وهي وجاهة الخوف من الأدهى. فالكلام الصارم صارم في معاملة النفس، ابتداء، ثم في معاملة الغير...

ولكن على أية طائفية يدور حديثنا هذا؟

بالفرنسية، ينحاز اللبنانيون عن اللفظ المؤدي، على وجه الدقة، معنى الطائفية مؤثرين عليه لفظًا يدل على المذهبية. تلك إشارة من الإشارات إلى أن لفظ الطائفية قد أمسى عندنا، من عهد بعيد، دوّارًا على معانٍ مختلفة. فهو، على ما له من صفة اصطلاحية، قابل للإدراج، بعد أن كثرت مرامي مستعمليه عندنا، في الباب الذي يطلق عليه اللغويون اسم «المشترك». ويجعله هذا السديم الحائق به مركبًا لشتى ضروب اللبس. فهو قادر على الإشارة، واحدًا بعد آخر، إلى النظام السياسي الإداري للدولة وإلى واقعة اجتماعية هي تعدد الجماعات الدينية وإلى التنظيم المؤسسي، بالمعنى الواسع، لطائفة من الطوائف وإلى موقف الرغبة الفردية أو الجماعية في طبع نمط التنظيم والإدارة العامين للمجتمع بطابع المؤسسات الطائفية وإلى تركيز الهوية حصرًا - أو تغليبًا، على الأقل - في الجماعة الدينية وإلى نسبة مؤسسة، ناهيك بنسبة طريقة في التفكير أو في التصرف أو في العيش، لجماعة من القبيل نفسه، إلخ. أما نحن فنستعمل لفظ الطائفية، في الملاحظات التي تلي، بمعنى ذاتي وموضوعي، في آن معًا، هو معنى الانتماء الجماعي والتعبير المؤسسي عنه في نطاق المجتمع الكلي.

عليه نحدّد الطائفية التي رست مع إرساء الدولة اللبنانية المعاصرة بأنها عقد أبرم، على اختلاف في تأويله بين الجماعات المذهبية المكونة للمجتمع اللبناني، ومؤدّاه الإبقاء على حدود دنيا للمجال العمومي هي التي تبيح لكل من الجماعات أن تتوقع حصول المجموع على صفة كيان الدولة بما يفترض له من وظائف داخلية وامتيازات دولية. ويعوّض المجال المذكور قصور كل من الطوائف بمفردها في هذين النطاقين ولكنه يترك الأفق مفتوحًا أمام اكتساب الطوائف مزيدًا من كفاية الذات الاجتماعية والسياسية، وهي كفاية لا يستثنى منها إمكان اندراج الطائفة مباشرة في شبكات دولية من سياسية وغيرها. فمن المعلوم أن طلب الكفاية هذا قد وصلت به بعض الطوائف، في أوقات التوتر الشديد، إلى حد أنها تزودت أذرعًا عسكرية وادّعت لنفسها صفة قريبة من صفة الدولة. وكان من جراء ذلك أن جنح الدبلوماسيون المقيمون في بيروت لاعتياد التفاوض مع الأجهزة الطائفية جنوحًا غلب توجههم إلى السلطة المركزية. من جهة أخرى، بقي المجال العمومي المشار إليه مخرق النسيج قليلاً أو كثيرًا، فتجهد كل طائفة لوضع يدها على مناطق نفوذ فيه (كثيرًا ما تسمى «إقطاعات»)، وهي مصالح عامّة تحيلها الطائفة، على قدر المستطاع، إلى مصالح لها). فنراها مجدّة، في المساق نفسه، في اقتطاع نصيب متزايد من

منّ الدولة وسلواها، وهو ما يطلق عليه اللبنانيون، بما هم فرنكوفونيون أصيلون، تارة اسم «الكعكة» وتارة اسم «الجبنة».

هذا ولا مراء في أن نسبة هذا الأمر إلى «الطوائف» إنما هي من قبيل الاختزال. فالأغلب أن تكون «الإقطاعة» المعزوّة إلى الطائفة إقطاعة لحاكم من الحكام يشغل مركزه باسم الطائفة. ومن كان هذا شأنه حرص، عادةً، على إغلاق أبواب إقطاعته في وجه منافسيه من الطائفة نفسها أكثر من حرصه على صد ممثلي سائر الطوائف عن الأبواب عينها. وذاك أن النزاع في كل طائفة وعليها أمر يتكامل، عادةً، والنزاع العام بين الطوائف ولا يناقضه بأي وجه من وجوه الضرورة. بل الواقع أن هذا النزاع العام يزيد، كلما احتدم، من حدة التنازع الداخلي في الطائفة، بدعوى الضرورة الملحة لتوحيدها ويحمل على السعي الحثيث إلى حسم هذا التنازع. لا يمنع هذا التنازع الداخلي، بسائر درجاته ووجوهه، من أن يكون النظام الطائفي هو الضامن لإمكان ظاهرة الاستئثار «الإقطاعي» المشار إليها والكافل لاستمرارها.

فضلاً عن ذلك تمثّل حالات تنازع النفوذ في كل من الطوائف الكبرى - على ما بيّنّاه في موضع آخر - ضرورة حيوية للدولة الطائفية. فالواقع أن وصول طائفة من الطوائف المهمة - وهو مستبعد جدًّا في مراحل السلم - إلى حال الكتلة السياسية المصمتة مفضٍ إلى تجريد السلطة المركزية من كل بديل إذا حصلت مقاطعة لمؤسسات الدولة من جهة تلك الطائفة. فتصبح السلطة مضطرة، لعلمها بالتهديد الرازح على النظام برمته، إلى الصدوع بمطالب الجماعة المنشقة، بالغةً ما بلغت من الإفراط. وهذا مسلك مؤدٍّ إلى التهلكة لأنه لا يعتم أن يستجرّ ردود فعل رافضة أو مطالبة مفرطة من جانب طوائف أخرى. فتكون هذه الأخيرة قد دفع كل منها إلى الإجماع أيضًا بقوة الميل إلى المحاكاة. عليه فإن التخاصم السائد في صف كل من الطوائف، وهو ما ينعاه عليها دعاتها، إنما هو في الواقع شرط من شروط بقاء البلاد.

ولنضف، استتمامًا لهذه المقدمات، أن الطائفية المعاصرة واقع مختلف أشد الاختلاف عمّا كانته حالات الجوار بين الطوائف في الكيان اللبناني القديم الذي سبق الدولة أو حضن نواتها. فإن ثمة إساءة إلى العقل (لا يتورع عنها كثيرون، مع الأسف) وثمة أيضًا خلط فادح في الرؤية السياسية يرتكبان حين تقرن حرب لبنان الأخيرة إلى مسلسل النزاعات التي استوت معالم في تاريخ العلاقات بين الطوائف اللبنانية من مطلع القرن السابع عشر إلى أواسط التاسع عشر. فمع الأرض، بل أكثر منها، على الأرجح، ومع المدينة، على الأخص، فرضت سلطة الدولة نفسها، بعد 1920، مدارًا رئيسًا للمساومة، وللتنازع أيضًا، بطبيعة الحال، بين الطوائف المكونة لهذه البلاد.

ولنشر، بعد هذه الممهّدات، إلى واقعة تاريخية بعيدة الأثر، ما دامت لا تزال تحصى بين محدّدات الحاضر. وهي أن الطوائف – أو قل الجماعات – اللبنانية لم تكن، عند ولادة الدولة اللبنانية، على سوية واحدة من التطيف ولا – بالأحرى – من الطائفية. ولا نضرب إلا مثلا واحدًا – ولكنه ذو خطر – وهو مثل الشيعة اللبنانيين الذين كانوا، إذّاك، موزّعين بين جماعتين إقليميّتين لا تتصلان إلا بأوْهى الصلات وهما شيعة جبل عامل وشيعة البقاع الشمالي. وكان يسود كلا منها نظام تضامن أو تنافس عوائلي أو عشائري يقسم كل قرية أو بضع قرى، أو يكاد، إلى حلفين متنافسين بين عائلات. وفي نطاق كل من المنطقتين، كان المجموع معقود اللواء لزعامات متحدرة من أسر توصف بـ «السياسية». وكان أوسع هذه العائلات نفوذًا قد تولى شؤون المنطقة مدة قرون. على أن أسَرًا أخرى كانت قد أخذت تزاحمها، معتمدة في ترقيها على مزاولتها الوظائف العامة في غضون نصف القرن العثماني الأخير أو، أيضًا، على الإثراء من طريق التجارة أو، أخيرًا، على حظ من التعليم الحديث حصله أفراد منها. ولم يكن تضافر عاملين – أو أكثر – من هذه العوامل أمرا مستبعدا، طبعا. كان الزعماء يتكئون، في القرى وفي المناطق الصغرى، على وجهاء أضعف منهم شأنًا. ولم يكن كبار المجتهدين يخلون من نفوذ عند من هم أدنى مرتبة منهم من العلماء ولا عند الزعماء الذين شدتهم إليهم، في كثير من الأحيان، روابط يكتنفها اللبس. وقد اضطلع بعض المجتهدين بأدوار سياسية مباشرة وحرصوا على اعتماد من يمثلهم مباشرة في الحلبة الانتخابية. وبعد أن أنشأت سلطة الانتداب محاكم جعفرية (لم يكن لمثلها وجود في العهود العثمانية)، اكتسب القضاة، بسرعة، أهمية ملحوظة وأخذ توطيد دورهم وهيبتهم يتخذ موضوعا لمطالبة انطوت على تعبير رمزي عن تطلعات طائفية الطابع. وكانت أوقاف الشيعة لا تزال غاية في التواضع إذا قيست بما كان تحت يد غيرهم من الطوائف. ولقد لزمت جهود متطاولة وتعبئة متمادية لمهاجري الشيعة في إفريقيا حتى تمكن أحد النواب وأحد المجتهدين تباعًا من إنشاء مدرستين ثانويتين للطائفة إحداهما في بيروت والأخرى في صور.

وفي البرلمان وفي الصحافة المحلية (وقد اقتصرت هذه، مدة طويلة، على مجلة واحدة كانت تصدر في صيدا)، كان يتجاوب صدى متقطع لشكايات طائفية. ولكن هذه الصحوات كانت تأتي من غير ترابط وتبقى من غير أفق. وكانت طائفية الجناح المتقدم المتشكل من مثقفين

آخذين بناصية الحداثة – كان أهمهم، في كل حال، من العلماء – مبطّنة بقوميّة عربية ما لبثت أن طغت عليها بعد 1948. وعلى الجملة، بقي النظام الثنائي المعتمد على تضامن العائلة، وهو يوصف بالعربي (وقد أوجزنا سماته بكثير من العجلة) ينجح في احتواء النوازع الطائفية نجاحا بيّنًا. ولم تشهد هذه الحال تغيرًا واضحًا إلا غداة 1967، وهو ما أسعف فيه الاختمار البطيء من جهة والوضع الإقليمي من جهة أخرى، إذ وضع هذا الأخير على المحكّ مستقبل الشيعة اللبنانيين ومستقبل البلاد برمّتها معًا.

ويطول بنا الكلام إن حاولنا ههنا ترسّم مساق التطيّف الشيعيّ من ولادة الحركة التي أطلقها موسى الصدر إلى اليوم عبر ما شهدته أعوام الحرب من استحالات. يكفينا الآن أن نضع عنوانًا لهذا التحول الكبير، وهو «الاستئساس».

فالحال أن شيعة لبنان قد باتوا مجهّزين اليوم بهيئة مذهبية مركزيّة تتوّج سلطتها جهازًا لا يستهان به، مدنيًّا و شرعيًّا في آن. غير أن جانبًا كبيرًا من العلماء ينأى بنفسه عمليا عن سلطة هذه الهيئة. فأعضاؤه مندرجون في دوائر نفوذ أخرى تدين بتماسكها إما للانتماء السياسي الواحد وإما لظلّ عالم كبير مشتمل عليها. تنجم عن ذلك درجة من التبلّر لم يكن للشيعة اللبنانيين عهد بمثلها قبل الحرب و لا تخلو من المتِّ بسبب إلى حالة الرهبانيات المسيحية. وينجم عن ذلك أيضًا تركُّز، بات يفرض نفسه على الانتباه، لإمكانات ماليّة ومؤسسيّة. فالراهن أنّ سلك العلماء أصبح يضطلع اليوم بإدارة أوقافٍ ضخمة مشتملة على منظومة معقّدة من المنشآت الاجتماعية. وأصبحت مؤسسات كثيرة وكبيرة (فيها التربوية والاستشفائية، إلخ.) تتبع جمعيات طائفية شيعية. وكان من جراء ذلك أن أضخم الشبكات التي تنتظم فيها هذه المؤسسات تتصرف بها التنظيمات السياسية التي أسفرت عنها أعوام الحرب والمقاومة أو تستظل عباءة البعض من كبار العلماء. وقد أفلح تنظيمان (هما حركة أمل وحزب الله) في وضع حدّ لتشتّت الشبيبة الشيعية المسيّسة بين أحزاب وحركات كانت تنسب إلى العلمانية قبل الحرب: وبينها القومي واليساري وحتى الفلسطيني. ثم إنهما نحّيا جانبًا ما كان من عائلات سياسية قديمة أو اشتملا عليها تحت عباءتيهما. هكذا باتا يتحكمان، متكافلين، بجملة تمثيل الطائفة النيابي، تقريبًا، واستأثرت حركة أمل، عمليًا، بتصريف «حصة» الشيعة في جهاز الدولة الإداري وفي سائر ما تتولاه الدولة من خدمات مختلفة. وأما حزب الله فقدم على ذلك مهمة مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وهي مقاومة ضمنت له الدواعي الإقليمية نوعًا من الاحتكار لمقاليدها وأتاحت له الاحتفاظ بجهاز عسكريّ يحسب حسابه، فلم يبق لحركة أمل في هذا

الميدان إلا نثار بيِّنُ التواضع.

ولقد وظّف الشيعة في إنشاء هذه الشبكة الجليلة نسبيًّا من المؤسسات، على اختلاف أنواعها، تطورهم الداخلي أولا، أي، على الأخص، نموهم الديمغرافي وزيادة وزنهم النسبي في الاقتصاد الوطني وما وفّره لهم انتشار التعليم من موارد الإعداد الدراسي. ولقد أفادوا أيضًا من أحلاف إقليمية متينة ومن امتدادات دولية لهم. وبدت الحرب بيئة مواتية للتحول المبتغى، فكان أن أفلحوا، ابتداء من الثمانينات، في تحصيل تعديل حاسم لصالحهم في شروط شركة الطوائف التي تسير بمقتضاها شؤون البلاد.

فإذا نحن ضربنا صفحًا عن فوارق مؤكدة في الظروف وفي الأساليب، تبين لنا أن هذه الطائفة لم تجاوز، من حيث الأساس، استلهام تراث الطائفية اللبنانية في أعرق تقاليده. فهي قد سلكت السبيل الذي اختطه من قبلها آخرون إذ زاوجت ما بين تطوُّر داخلي مؤات وتضافُر لظروف حرب أهلية أو دولية، معلَنة أو مرهَص بها، وفي ركبها التدخل الخارجي، لتقطع نفسها المكانة التي حسبت أنها حق لها. فلم تكسّب ما كسبته، وياللأسف!، جرّاء فضائل الحوار والتفاوض والتسوية التي كثيرًا ما تنسب، بقحة زائدة، إلى النظام المذهبي. وإنما كان ذلك جرّاء احتياط العنف الذي يولّده غياب القدرة على التكيّف بالتاريخ، وهو ما يعرضه على كل ذي بصر هذا النظام الرهيب. فلقد احتاج الموارنة إلى الحرب العالميّة الأولى وإلى غورو، إلى ميسلون وإلى احتلال دمشق، ليحوزوا لبنانهم الكبير. ودان السنّة بموقع الشريك الثاني، لا إلى أقلّ من الحرب العالمية الثانية وإلى سبيرس، ثم إلى أيزنهاور وإلى واقعة 1958 وإلى عبد الناصر، من غير أن ننسى المواطآت السعودية. وأما الشيعة فلزمهم أن ينتظروا حرب 1967. وقد احتاجوا إلى سوريا وإيران، وفي ركابها اشتمل نصيبهم من رحم الحرب اللبنانية الولود على حرب على الفلسطينيين وأخرى على إسرائيل. وإذا جاز لنا أن نضيف ملاحظةً أخرى في نزوع الطوائف اللبنانية إلى الاستئساس، فلنُشر إلى ما يكثر ترداده عن الموارنة، وهو أنهم، وإن يكونوا قد خسروا من نفوذهم في الحرب الأخيرة، فقد استوى أنموذج الطائفة المنظّمة الذي قدموه، إلى أنموذج مثالي للتنظيم شغف سائر الشركاء حبًّا، وهذا قبل الحرب بمدّة مديدة.

ميراث الحرب

ولنذكر الوقائع التالية من بين مظاهر التطيُّف المعمّم المهمة، ابتداء من أعوام الحرب:

1- توَطّد نفوذ السلطات الدينية، أو، أحيانًا، رجال الدين الأفراد، وقد باتوا يشغلون

مواقع تحكّم على المسرح السياسي. وقد أسعف ما تتصرّف به هذه السلطات في وضع يدها أيضًا على جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية فأخذت تدفع نحو الهوامش بدور الدولة ودور القوى العلمانيّة. وينحو توجّه الأعمال الاجتماعيّة التي تتحكّم بها هذه السلطات، وهو توجه طائفيّ بطبعه، ومعه انتشار هذه الأعمال إلى جميع الطوائف وتوسعها فيها (وبخاصّةٍ منها دور التعليم) نحو زيادة الحدود الطائفية التي ترسم ملامح البلاد إحكاما.

2- زيادة ما يتصف به هذا الأثر نفسه من خطر، وبخاصة بعد أن قصرت عن لجمه عوامل أخرى كان من شأنها التقليدي توسيع دوائر الاختلاط بين الطوائف. فكان أن ضاقت مناطق السكن المشترك وتوزع كثير من المؤسسات و المصالح الرسمية معاقل طائفية وفرضت اللامركزية نفسها في الأسواق وتكاثرت الفروع في كل ميدان، إلخ.، فأفضى هذا كله إلى تقليص مطّرد لفرص التخالط بين لبنانيين متغايري الانتماء الطائفي. وبعض هذه الظواهر نتائج لتطور طبيعي، ولكن بعضها الآخر جزء من تركة الحرب.

3- تشديد الصفة الريفية التي يتصف بها النظام السياسي اللبناني متى نظر إليه جملةً. ويتولى قانون الانتخاب جلّ مهمة المحافظة على هذه الصفة. وفي أصلها أن بعض الطوائف الكبرى يتعرف نفسه في موئل جغرافي، أي في منطقة من مناطق الجبل أو من المحيط يركز فيها هويته التاريخية. فتنجم من ذلك رغبة في حصر معظم تمثيله السياسي بهذا الموئل. وتجد طوائف أخرى نفسها مركَّزةً، من البدء، في المدن. فتنزع، طائعة، إلى استثمار انقياد الأخريات لدواعي الماضي - وهو، في كل حال، انقياد يعمّ هذه وتلك - لتردّ المدن التي تستأثر بجلّ تمثيلها إلى حال القرى الكبيرة من حيث الصفة السياسية. هكذا ترتدّ موجات الهجرة الريفية، في كل ميعاد انتخابي، إلى محلات الولادة، فيلقى بالمدن فريسة لمنطق الأصول، وهو منطق تتصدّر بمقتضاه معايير الانتماء العائلي والطائفي بالضرورة. والحال أن الوافدين من مواطنهم البعيدة ليتخذوا من المدينة محلّ ترافد هم الذين يجعلون المدينة مدينة. فهم فيها ملح المدينية وهم إذ يسلمون أنفسهم إليها يلقون إليها، في الواقع، مقاليد التحديث. وأما أن يترك للقرى، وهي شبه فارغة، أن تجر إلى سوحها معظم التمثيل السياسي، فذاك رد لهذا التمثيل إلى معالجة شؤون ضئيلة القوام كثيرًا ما يطرحها على البرلمانيين أفراد مقيمون في المدن ولكنّ أصواتهم تفتح لهم سبيلًا إلى النائب عن منطقتهم الأصلية. وأما المشكلات الكبرى التي تشهدها المدن فتلفى، من جانبها، فائتة من كل حدب وصوب عن حدود تمثيل نواب المدن. ولقد كنا أشرنا، في موضع آخر، إلى أن اقتراع المواطن وتمثيله يحتجز جلهما، لا حيث يعيش المواطن ولكن حيث سيدفن.

4 – تطوّر النظام نحو تحكم طائفيّ أشدّ أسرًا بالأفراد. فنحن نشهد، في الواقع، شدًّا لأعمال العبادة لا سابق له نحو مواقع الحشد. وقد وضعت بعض الطوائف لوائح جديدة بالمناسبات المعتبرة حرية بالاستذكار الجماعي. فكان أن مناسبات للذكرى كانت، في ما مضى، تمرّ فلا يلتفت إليها قد بعثت من دائرة النسيان لتطويل لائحة الأيام التي يجري عند حلولها تذكير الجمهور المعني، في مدار السنة، بانتمائه الطائفي المشترك. ويتعمّد الاستكثار، في كل احتفال، من القفلات التي يدعى فيها الحضور إلى تكرار جماعيّ لعبارات أو لحركات هي بمثابة الشعارات. وقد أدى التقدم في وسائل الإذاعة، وهو سريع سهل المأخذ، إلى جعل إذاعة الاحتفالات والدعوة إلى الصلاة وأعمال الترتيل أعمالا عدوانيّة بكل وجه، تطاول من اختلف انتماؤهم بل أيضًا من كانوا من أهل الشعيرة نفسها ولكنهم مقتنعون بغياب الحاجة المشروعة إلى هذا الإفراط. عليه لا يستغرب أن يشعر الحائدون عن هذا المسلك بأن حكمهم أصبح حكم المنبوذين. فهم يرون التعبير عن فكرهم ومعه أسلوبهم في مباشرة الحياة وقد ألزما بالبقاء طي الكتمان أو دفع بهما إلى مواطن لا تنفك تضيق. ولا مراء – وهذا ما يغفل عنه بعض المثقفين من قاطني أحياء بعينها من بيروت – أن الضغط يشتد في القرى وفي الضواحي وفي الأحياء ذات اللون الطائفي الوحيد من المدن. وما كان من مجالات عمومية – وهذه صفة ظلت مشكلة على الدوام – لم تزل حدوده إلى تقلص منذ أعوام الحرب. فيلجأ إلى هذه المجالات من كانوا على غير وئام مع طوائفهم ويلجأ إليها أيضًا ما أخذ بشيء من التعددية من بين وسائل الإعلام ومن المنابر الأخرى الحريصة على بعض استقلال، إلخ. ولقد طالما قيل إن الطائفية تحصر طموح الأفراد في حدود نصيب الطائفة. فإن أعضاء أربع عشرة من الطوائف الثماني عشرة لا يسعهم، في الأحوال العادية، أن يجاوزوا مرتبة الوزارة. ولقد سبقت منا الإشارة إلى الحربين العالميتين، وقد نحتاج إلى حرب بين الكواكب يتكرر فيها التدخل مما فوق الطبيعة حتى يرتفع أحد الروم الكاثوليك، مثلاً، إلى إحدى رئاساتنا الثلاث الذائعة الصيت. على مستوى آخر، ينبغي لسبع عشرة طائفة من الثماني عشرة أن تيأس من أن يسعدها الدهر بولادة قائد للجيش، في بيت من بيوتها، يوما، أو رئيس للجامعة اللبنانية، إلخ. وإذا صح أن حالات الحصر هذه لا بدّ أن تعزز مشاعر البرم الجماعي، فإن الصحيح مع ذلك أنها، حين ينظر إليها، من جهة الأفراد، ليست مما يحيي ويميت. فالواقع أنها، إذ تضيّق مجال المنافسة، إنما تسيء إلى العقل السليم وإلى الوظائف نفسها أكثر من إساءتها إلى الأفراد الذين تصيبهم بالحرمان. فيجب أن نبحث في مَواطنَ أُخرى، أي في حالة الحصار التي يقيم فيها الأفراد وفي صنوف التعبئة التي يخضعون

لها، عمّا يحول دون ولادة الأفراد–المواطنين. و لا مسوغ للدهشة أمام مشهد هذه الحوائل وهي تتحول إلى رق طوعي. فالحاصل أن ما نحن فيه لا يعوزه الأنصار. وإنما تتمتع الطائفية، منذ سني الحرب، بخاصة، بشعبية عظيمة. والذين يمضّهم فقدان الشعبية إنما هم خصومها. حتى أن التساؤل يبدو مشروعًا، ولو آذى البعض، عما إذا كانت الديمقراطية موضوعًا لطلب يعتدّ به، في هذه البلاد، إلا إذا ذهبنا إلى افتراض طلب خامل.

تجاوز الطائفية: أله ضرورة؟

ما كان علينا، بالضرورة، أن نطّرح الطائفية من المجال الوطني لو لم تكن إلا «بغيضة»، على ما كان يصفها، في زمن مضى، كثير من الدعاة ومن السياسيين، صادقين أو منافقين. ولكان يسعنا أن نغفر لها شهوتها البنيوية للفساد، وهي شهوة تشحذها المحسوبية المعممة، وهذه، بدورها، يذكيها توزع الإقطاعات والأنصبة ووجود وليّ للنعمة خلف القائم بـالخدمة المدنية، يسعه أن يردّ عنه، عند اللزوم، غائلة المحاسبة.

ولربما كان علينا أن نغفر للطائفيّة أيضًا توصّلها إلى جعل فصل السلطات (وهو فصل، كان عدم التوازن، الطائفي والدستوري معًا، ما بين هذه السلطات يجعله، في ما مضى، أمرًا نافلاً، تقريبًا) يمسي، بعد أن تداعت هيمنة الطائفة الواحدة، أقرب ما يكون شبهًا إلى تربيع الدائرة. إذ كيف يكون الحال على غير هذا المنوال، إن كان كل من خيول «الترويكا» مضطرًا إلى الصدوع بالمعيار المزدوج، المؤسسي والطائفي، لتوزيع هذه السلطات، وبالتالي إلى طاعة سيدين معًا، يكثر الخلاف بين إرادتيهما إلى الحد المعروف؟ وكيف يقتنع رئيس السلطة التشريعية، على الأخص، بطرح نير الحكم عن كاهله طالما بقي مقتنعًا بأن الميثاق الوطني ندبه – ولو غير مؤيَّد بالدستور – للسهر، في قمة الدولة، على مصالح طائفته؟

وأما تنازع الإقطاعات – وهو تنازع يشتبك فيه الطائفي والشخصي على نحو يصعب معه تخليص خيوط هذا من خيوط ذاك – فيجب علينا الإقرار بما يصيبنا من مشقة زائدة إن جنحنا، ونحن في ما نحن فيه، إلى أن نستغفر له جناية نفخ النفقات العامة. فنحن نرى كلًّا من أقطابه يقاتل بيديه ورجليه لزيادة ما يعود إلى جماعته من النفقات المذكورة، فيزيد في ركابها ما في أعناقنا من دين عام بات خرافي الحجم. وأعسر من ذلك ألا نحمّل الطائفية وزر نظام الوصاية – أو الوصايات – الذي تخضع له البلاد كلها، لا القاصرين من ولاة أمورها وحدهم، لا سمح الله!.. وهذا جارٍ علينا من قديم الزمان ولو انه قد ازداد صراحة مع نهاية الحرب. ويصعب

لوم الوصي على ما ينصرف إليه، بقدر ما تسعفه إمكاناته، من لعب حاذق بنسب الخلل في الموازين الطائفية ومن توجيه لما تستجرّه من مشاحنات باتت يومية تقريبًا، وهو يديرها إدارة الخبير. فهو إذ ينكبّ على هذا، لا يجاوز الإفادة من أوضاع سلطة كان له الدور الحاسم في رفع بنيانها، ولكنها، على ما تدل عليه نتائج الانتخابات، المتتالية، عادت لا تفتقر إلى قواعد داخلية. وإنما يستثمر ما في أيدي شركائه اللبنانيين وما تفوتهم حيازته معًا باتخاذ موقع الكافل الضامن لسلطانهم ولعجزهم في آن. فهو يدرك الأهمية النسبية لما اكتسبه كل منهم، فيراهن على عجزهم عن إدارة ميزان القوى المنصوب بينهم بمفردهم.

أخيرًا، لا نرى في استواء الطائفيّة عقبة أمام ركب التحديث سببًا يحتّم اطّراحها. إذ يفترض أن يكون مأذونًا باعتماد خيارات غير تحديثية أو مفتقرة إلى الأناقة متى ثبت أن بقاء مجتمع من المجتمعات هذا ثمنه. وأما الدواعي إلى محاولة الخروج من نظام الطائفية فهي في موضعٍ آخر.

هيَ في واقع كونه قد أثبت قصوره، في المديين الطويل والمتوسط، عن تصريف شؤون البلاد تصريفا فيه قدر، و ليكن نسبيًّا، من الفلاح، وعن إرساء سلام وطني يقبل البقاء. وقد سبق منا ذكر صيت المرونة الذي لا يزال هذا النظام يرفل فيه من غير استحقاق بهمة المستفيدين. فتمجد قدرته على اجتراح التسويات. ولكن التسويات التي بدا قادرًا، من يوم قيامه، على اجتراحها، كانت محصورة، على الدوام، بالمسائل التفصيلية وكانت هذه نفسها تعالج بقدر من العسر يجعل الحلول تتأخر كثيرًا أو تأتي باهظة الكلفة. وأما المشكلات الكبرى فكان عليها أن تنتظر الفتن الكبرى.

نحو القاع؟

أفي يد لبنان فرص حقيقية ليلقي عنه وزر الطائفية الذي يوشك، كل مدة، أن ينقض ظهره؟ الجواب لا إن بقي هذا العدد من اللبنانيين يتراءى لهم نظامهم، الذي يخلطون، من غير روية، بينه وبين واقعة تعدد الطوائف، على أنه علة وجود البلاد. والجواب لا إن هم واصلوا اعتبار ما يشبه أن يكون نازع شعب إلى الانتحار مأثرةً لعبقريّتهم القومية. والجواب لا إن تمادى كل هؤلاء اللبنانيين في المثابرة، طلبًا لتبرئة النظام، على نسبة مصائبهم كلها إلى الأشخاص الذين في السلطة، وهذا عوض الاعتراف بأن النظام إنما هو أسلوب انتقاء الأشخاص وأسلوب استعمالهم. والجواب لا إن أصرّ هؤلاء اللبنانيون على أن مساحيق التجميل قمينة، مع بقاء

هذا النظام، بمكافحة ناجعة للمحسوبية وبالتخفيف غير العارض من وطأة الفساد وبوقف للجري الدائب نحو الهاوية بالسعي إلى تقليص جوهري للتبذير في الإنفاق العام، وأن المساحيق قمينة،أخيرًا لا آخرًا، باستعادة استقلال سياسيّ لا يكون رمادًا في العيون. والجواب لا إن واصل كل هؤلاء اللبنانيين أن يحسبوا ديمقراطية قوامها المواطنة ما هو أقرب شبهًا بكثير إلى الوثاق المشدود فتل من خيوط منطق هو منطق الأصول البدائية. والجواب لا، أخيرًا، إنْ واظب كل هؤلاء اللبنانيين على الاعتقاد أن السلم الأهليّ الدائم في متناولهم بشرط واحد هو أن يدعهم «الآخرون» يصرّفون شؤونهم بأنفسهم. فإن تبعيّة هذا الشرط، بهذا المقدار، لطيب نفوس الآخرين تكفل ألا نجده دائمًا حين نتفقده. بل إنه سيطيب لـ «الآخرين» أن يسدّوا السبل أمام حصوله كلما وجدوا في هذا صالحًا لهم ووجدوا إليه سبيلا. ولن تمنعهم من ذلك طوائف يتنازع كلا منها دواع تنبثق من صيرورتها وينتصب في وجهها خلود النظام الاجتماعي السياسي القائم.

صفوة القول أن الجواب لا – أو أن هذا ما نرجح – لأن الأمل في أن يتخفف اللبنانيون، قبل فوات الأوان، من كل هذه الرؤى الخادعة التي حفل بها عالمهم الذهني مدة من الزمن طالت كثيرًا، أمل محتاج إلى المبالغة في التفاؤل بالخير. يزيد من هذا أن تلك الرؤى تنهل من مخاوف ضاربة في القدم أنعشتها الحرب الأخيرة ومن مصالح جزئية تتشابك روافدها ويؤدي بها تناظرها إلى رفد بعضها بعضًا. ولكن أيترك الزمن الذي تشتد وطأة مروره للبنانيين خيارًا من أمرهم غير هذا، إذا استثنينا المضي بوطنهم نحو القاع؟ ما الذي لا يزال يضمن، ذاتيًّا أو موضوعيًّا، لأولئك الذين يحملهم اليأس على تفضيل ما هو بئس المصير، أن يشهدوا مرة أخرى في مقبل الأيام وصول هذا البلاد إلى بر أمان جديد؟ فهل يقبل شعبنا، وهو شعب عهدت فيه، على أصعدة أخرى، موهبة مباشرة الحياة وسرعة التكيف بأشد الأوضاع مغايرة للمألوف، أن يبذل الثمن الذهني المطلوب للنجاح في اجتياز أزمة النظام التي لا تني أكلاف نوباتها ترتفع؟

ملامح لإصلاح معلن

نظريًّا، كان تجاوز الطائفيّة محورًا رئيسًا من محاور الإجماع الذي أفضى إلى إنهاء الحرب الأخيرة. وأيًّا تكن نسبية هذا المكسب فلا تجوز التضحية به. ما يزال ممكنًا، مع حفظ المسافة اللازمة للنقد، وقد أكدت ضرورته خبرة العقد المنصرم، أن ننطلق من اتفاق الطائف. ولطالما

قال القائلون إن هذا الاتفاق قد طبق تطبيقًا جمع الانتقاء إلى الانحراف. فلا حاجة إلى استبعاد مراجعةٍ للنص أثبتت ضرورتها اثنتا عشرة سنة من التطبيق، ولكن لا بدّ، مع ذلك، من أن يردّ إلى الوثيقة تماسكها وتكامل أحكامها الرئيسة وتوازنها. ولا يجوز، على الأخص، أن يبقى تجاوز طائفية النظام وسيلة تهديد تشهر كلّما ظهرت المطالبة بجلاء القوات السورية. فإنّما يفترض أن يعتبر هذا الجلاء، بخلاف ذلك، شرطًا لحسن المضيّ في التجاوز المشار إليه. وستظهر الحاجة إلى توفير شروط أخرى حتى يكون هذا التجاوز باب خلاص للبلاد ولا يكون بدايةً لنهاية الفكرة اللبنانية. فإذا لم تتوافر ضماناتٌ واحتياطاتٌ بعينها، كان قريبًا، في الواقع، أن ينقلب التجاوز نكبةً وطنيّةً. من ذلك أن تمثيل الطوائف كلها في مرحلة التوجّه نحو أفق علماني يجب أن يكون واسعًا جدًّا، غير قابلٍ لطعنٍ في شرعيّته. ومنه أن رعاية تشترك فيها، على الأرجح، منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية يجب أن تلحظ. وستجد سوريا موقعًا طبيعيًّا لها في هذه الرعاية: وهو موقع يجب أن يكون في الصف الأول من غير أن يكون موقع سيطرة أو استئثار بالصف كله. هذه الرعاية يسعها أن تضفي على القرارات المتخذة صفة دولية. ولعله يصح أن تقترح اللائحة التالية لما يفترض أن تصوغه من نصوص الهيئة الوطنية التي أسند إليها اتفاق الطائف وضع برنامج الخروج من الطائفية:

أ- صوغ قانون جديد للجنسية. فيمنح للمغتربين اللبنانيين ممن تجتمع فيهم شروط معينة (أن يكونوا قد ولدوا على أرض لبنان أو أقاموا عليها عددًا معتبرًا من السنوات، أن يكون لهم مقامٌ ثابتٌ ههنا، إلخ.) الحقّ في أن يتقدّموا بملفّاتهم. ويعاد النظر في الملفات التي بتّتها مراسيم التسعينات للتحقّق من موافقة القرارات التي اتُّخذت بشأنها للتشريعات النافذة عند صدور المراسيم. ثم يوضع حد لفضيحة مستمرة من ثلاثة أرباع القرن تقريبًا (وهي اليوم وحيدة عصرها في العالم) فيُعمد إلى إحصاء عامّ للسكان يجرى بحسب الأصول.

ب- وضع مشروع القانون المدني الاختياري للأحوال الشخصيّة، مجدّدًا، على السكة، بعد مراجعته واستكماله. فيصبح لكل مواطن أن يتمتع - بغير افتئات على معتقده الشخصي في مجال الدين - بحرية الانتساب قانونًا إلى طائفة الحقّ العامّ التي يجب أن ينشئها هذا القانون وأن توضع أحكام نظامها بعد ذلك.

ت- تقسيم إداري جديد للبلاد يرفع إلى الضعف تقريبًا عدد المحافظات الحاليّ. ويراعي الحفاظ، بقدر الإمكان، على الاختلاط الطائفي ويراعي، في الوقت عينه، استبقاء قواعد إقليمية للطوائف الكبرى تكون حوائل دون إسفار المخرج من الطائفية عن تمييز مقنّع يقع

على بعض الطوائف من جانب أخرى. هذان المطلبان لا يبدوان، على ما بينهما من تعارض نظري، مستصعبَي التطبيق فعلاً على الأرض: لن تمثل هذه الطائفة أو تلك في المحافظة الجديدة ما كانت تمثله بالنسبة إلى جملة السكان في القديمة. ولكن واقع الاختلاط يمكن الإبقاء عليه، على وجه العموم.

ث- قانون انتخاب جديد يغيب عنه التوزيع الطائفي للمقاعد. وتأتي الدوائر الانتخابيّة مطابقةً للمحافظات الجديدة. وتعتمد القاعدة النسبية (بعد تحديدٍ لصيَغ تطبيقِها ولوقعها على التنظيم السياسي للمجتمع) ويفرض التأهل مسبقًا في القضاء. ويكونَ للناخبين أن يختاروا تسجيل أنفسهم على لوائح الشطب في دائرة مقامهم الفعلي. وتصبح هذه اللوائح مفترقةً عن سجلِّ النفوس فيعود لا يفترض نقل القيد في هذا الأخير. وتكفل المساواة بين المرشحين جميعًا في التوجُّه إلى الناخبين عبر وسائل الإعلام. ويحدّد سقف للنفقات الانتخابيّة وتحدّد طريقةٌ للرقابة. ويؤذن لمنظمات غير حكومية مختصة، بمراقبة العمليات الانتخابية من جوانبها جميعًا ويكون على هذه المنظّمات نشر تقاريرها. ويحتفظ بالحقّ الجاري في مراجعة المجلس الدستوري. ويدعى المغتربون اللبنانيون من حَملة الجنسية إلى الاقتراع في أقرب قنصلية لبنانية إلى محل إقامتهم. ويعاد النظر، قبل كل دورةٍ انتخابيّة، في عدد المقاعد الملحوظة لكل دائرة انتخابية تبعًا لعدد الناخبين المسجّلين فيها. أخيرًا يحدَّد بقانون تكوينُ مجلس الشيوخ الذي يصار إلى توزيع مقاعده، وفقًا لاتفاق الطائف، نسبيًّا ما بين الطوائف.

ج- إزالة الصفة الطائفية عن الرئاسات الثلاث وعن المنصب الوزاريّ، مع إبقاء السلطة الإجرائيّة في يد مجلس الوزراء. ولا بدّ أن يقترن هذا الإجراء بتقصير ولاية رئيس مجلس النوّاب وبتخفيف الشروط التي يجيز تحقُّقها لمجلس الوزراء حلّ مجلس النواب. ويترك للمناقشة العامّة التوصُّل إلى الاختيار ما بين انتخاب رئيس الجمهورية من جانب المجلسين ملتئمين في مؤتمر وبين منح مجلس الشيوخ الحقّ في رد اختيار مجلس النوّاب إذا رجح عنده اعتبار هذا الاختيار بابًا إلى الاستئثار الطائفي. فإذا اقترنت هذه الإجراءات بإصلاحٍ للسلطة القضائيّة يرمي إلى ضمان استقلالها ويتضمّن، على وجه الضرورة، بالتالي، النأي بها عن الطائفيّة، فستكون - أي الإجراءات - مدخلاً لا بديل منه لتجاوز الصفة المزدوجة (الدستوريّة وغير الدستوريّة) للسلطات. فلا يبقى فصل السلطات إذّاك عبارةً خاويةً.

ح- اتخاذ إجراءات تكفل جعل إزالة الصفة الطائفية عن الوظيفة العامّة، ومنها القضاء، واقعًا قائمًا. والمتوقع، في هذا الصدد، أن المسيحيين - وهم ما يزالون يتمتعون، لجهة نوعيّة

الإعداد، بميزة تفاضلية مؤكدة، ولو أنها آخذة في الضمور - لن يواجهوا احتمال تهميش يُعتدّ بخطره حيث يتعلّق الأمر بمراكز يجري ملؤها بعد مباراة. على أن الصفة الطائفيّة يجب أن تزال أيضًا عن وظائف الفئة الأولى. فيتعيَّن أن تملأ هذه الوظائف (وما جرى مجراها من مراكز قيادية) بعد دعوة إلى الترشح. ويتعيّن أن تكون ملفات الترشيح المقدّمة مكشوفةً لعامّة المواطنين بوساطة وسائل الإعلام وذوات الاختصاص من المنظمات غير الحكومية. ويتعيّن أن تبتّ الطلبات، في مرحلة أولى، لجان تحكيم خاصة رفيعة المستوى و مضمونة الاستقلال. ويكون على مجلس الوزراء أن يعلن على الملإ مسوّغات خروجه على توصيات اللجان حين يحصل.

خ- تهيئة اجتماعيّة سياسيّة مدارها الرابط الوطني. فعلى المستوى السياسي، يجب تحرير حركة التفكير في حرب 1975–1990 وعقابيلها، باعتبار هذه الحركة مدخلاً لا محيد عنه إلى المصالحة الوطنية الحقّة. ويجب إصدار قانون جديد للأحزاب السياسيّة يعزّز احتمال تشكيل أحزاب لا تتّسم بالحصريّة الطائفيّة. وأهم من ذلك وقف التطفّل على الدولة من جهة المنظّمات السياسية الضالعة في تعزيز الطائفية. وهو تطفّل تجسّده المحسوبيّة وسياسة الحصص المطبّقة في الخدمات العامّة. ويجب أن يخضع تمويل الأحزاب السياسيّة لمراقبة صارمة، بحيث يلجم التدخّل الأجنبيّ في التشكيل السياسيّ للمجتمع وفي توجيه السياسة فيه، وذلك عبر تجفيف الينابيع التي يستقي منها هذا التدخّل وسائله. وفي مجال النشاط الاجتماعي أو الثقافي، ينبغي أن يكون الاختلاط الطائفي في المنظّمات غير الحكوميّة محلّ تشجيع حكوميّ تجسده تدابير مناسبة وأن تخضع مصادر التمويل لمراقبة مناسبة أيضًا. وتكون مبادئ التعارف نفسها مرشدًا لإصلاح يجرى في التعليم الرسميّ (فيرسى تجميع المدارس على استبعاد التفريق الطائفيّ ويوزَّع المعلمون من غير اعتبار لانتماءاتهم الطائفية ويقرّ التوجه نحو إلغاء المعازل في الجامعة اللبنانيّة، إلخ.) وتكون هذه هي أيضًا سياسة الدولة في ميادين مختلفة أخرى: من الإسكان إلى الإعلام إلى الثقافة، إلخ.

إصلاح بلا إصلاحيين؟

يجوز تكرار الشكوى من أن هذه التدابير، وقد باتت واجبةً من عهد بعيد، لا تجد، في صفوف اللبنانيين، كثيرًا من الأنصار. ولنقل مرّةً أخرى إن هؤلاء عالقون في شبكةٍ يصعب الفكاك منها هي هذا النظام المؤسَّس على التناظُر في الخوف وعلى صيانة العجز وعلى مصالح

حقيقيّة للغاية إلا أنها مفرطة الضيق. ولقد أخفق اللبنانيون، حتّى تاريخه، إخفاقًا بيّنًا في تكوين الأطر الخليقة بفرض التصدّر لمصالح المجتمع الحيويّة. فهل يقيّض لهم تعويض ما تراكم من تأخير معتدّين بالأزمة المترامية الأطراف التي يتخبّط فيها لبنان من سنوات عدّة وهي لا تزال تتفاقم بسرعة إلى درجة باتت معها رازحةً على أمل البلاد أن يكون لها مستقبلٌ أصلاً؟ وأخشى ما يخشى أن تؤوّل الأزمة الاقتصادية والمالية نفسها، في حمّى السقوط، تأويلاً يتخذ صورة التلاوم الطائفي. فتقف كل من الطوائف الكبرى خلف الرأس المنسوب إليها من بين رؤوس السلطة ناعيةً على الرأسين الآخرين سلوكًا تصمه بالأثرة والانتهازيّة وترى أنه أفضى إلى وقوع الواقعة في الاقتصاد الوطني. وسيكون متاحًا للرؤساء الثلاثة إذّاك، على ما بات مألوفًا من عادتهم، أن يلقيَ كل منهم إلى الآخرَيْن بكرة اللهب، فيتراشقوا، من غير أن تعوزهم الأسانيد، بتهمة الإفضاء بالبلاد إلى الكارثة. ولن يكون الصواب أو الخطأ بكليته في كفة أيّ من الرؤساء أو الطوائف، إذا حصلت مبارزة يوم الحشر هذه. بل لعل التصويب الوحيد الذي يسوغ اقتراحه، إذّاك، هو أن الداء أقدم عهدًا، في الزمان، وأعمق جذورًا في عروق النظام مما يحسب هؤلاء وأولئك. والحال أن هذا التمنّع عن الخلوص إلى تشخيص مشترك للداء هو الذي جعله داء لا ينفع فيه دواء. فالداء، في حقيقة أمره، ليس إلا هذا التمنّع عينه.

حقيقة الأمر أن أعْوَصَ الأحاجيِّ التي يعيي رأسَ النظام اللبناني أن يجد لها حلًّا من غير توسيطٍ للعنف، إنما هي أكثر التحولات قربًا إلى السويّة والمألوف ممّا لا ينجو منه مجتمع. فأي تغيير (ونحن هنا بصدد مجتمع كثير الطوائف) يبدو الفرار منه أعز منالاً مما هو من تقلب النسب الديمغرافية أو من انتشار التعليم الجماهيري وفي ركابه ما يلازمه من أصناف الطموح أو من تقدم الجماعات في الطريق إلى الاستئساس أو من تغير موازين القوى الجماعية في الاقتصاد الوطني، إلخ.؟ تلك كلها تحولات لم يفلح نظام الحكم الطائفي في الاعتبار بها في يوم من الأيام، بل هو أخفق في تعرّفها على الدوام. فلقد احتاج هذا النظام إلى خمس عشرة سنة من الحرب ليباشر، والموت معشِّش في روحه وفي الشوارع، قراءة حولاء لتلك الظواهر.

لا للـ «ففتي ففتي»!

والحال أن هذه التغيرات لا تزال تحصل. ولنا أن نكتفي بمثال هو الأبرز (وهو الأندر ذكرًا أيضًا)، وهو أن في لبنان الحالي، وفقًا لأكثر التقديرات شيوعًا، مسلمين اثنين تقريبًا قبالة المسيحي الواحد. ويأبى المسيحيون (ومعهم المسلمون المنتفعون بالوضع القائم) أن يواجهوا

هذه الواقعة، ولو أعطوا مال قارون، ويؤثرون التحديق المفتون إلى قاعدة الـ «ففتي ففتي».
وأقصى ما يبلغه شأوهم كلمات لا تسمن لتمويه هذه المظلمة: من ذمٍّ لقانون العدد إلى تمجيدٍ لنظام يسبغ عليه لقب الديمقراطية التوافقية إلى تذكير بضرورة النزول للمسيحيين عن مقاليد هذه الرقعة من الأرض، وهي الوحيدة التي يجدون فيها، بخلاف سائر الأقطار العربيّة، إمكانًا للتعبير الواقعيّ عن صورتهم الحضاريّة، إلخ. كلمات، كلمات، كلمات! وذاك أن قانون العدد لا يقبل أن يستسهل الإزراء به هذا الاستسهال في أيّ نوع من الديمقراطية، توافقيًا كان أم غير ذلك. لنا أن نتخيّل تلطيفًا له يضمن للأقلّيّات أن تبقى أصواتها مسموعةً أو يجنّبها الهبوط في نسبةِ تمثيلها إلى ما دون حقّها. ولكن هذا مختلف جدًّا عن القول بأن الواحد يساوي اثنين! فالمعلوم أن بين المسلمات والمسلمين من لا يعجبه أن تمنح الشريعة القرآنية «للذكر مثل حظ الانثيين» من الميراث. فكيف يستقيم للنص على أن «للمسيحيّ مثل حظ المسلمَيْن» أن يطول العمر بحجج المنافحين عنه؟ هذا والمبدأ نفسه لا يُعْمَلُ به في توزيع الأنصبة بين الموارنة والروم الأرثوذكس، مثلاً، ولا بين الدروز والشيعة. والحال أن لبنان، وإن كان يعرض، بلا مِراءٍ، للنظرة العجول، حين تلمّ به من الخارج، صورة المجتمع المسيحي-الإسلامي، فهو يظهر من الداخل (في مواسم السلام، على الأقل!) أقرب بكثير إلى أن يعدّ مشكّلاً من ثماني عشرة طائفةً تفترق بمذاهبها منه إلى أن يعتبر مكوّنًا من جماعتين دينيتين. من جهةٍ أخرى، لا محيص من ملاحظة هي أنه يبقى على الطوائف اللبنانية، قبل أن تعجل إلى نعت عقدها السياسي بـ «الديمقراطية التوافقيّة»، أن تقيم كثيرًا من البيّنات على ابتعادها عن نمط التنظيم والتعبئة القبليّ وعلى احترامها حقوق المواطنين وحرياتهم. فما يظهر منها، بخلاف ذلك، هو أنها، باسم الانتماء الطائفيّ، تصادر، من غير سؤال أو جواب، كينونتهم الاجتماعية السياسيّة.
أخيرًا لا يؤمل للحجة المستقاة من وضع المسيحيين الإقليمي أن يقتنع بها المسلمون اللبنانيون. فكيف يقبل هؤلاء أن يتحملوا تبعة تعديل هذا الميل في الميزان الإقليمي وهم يرون أن من يطلبون التعديل هم، على وجه الدقة، طليعة الرافضين لتحمّل عواقب المصائب التي تأخذ بخناق هذه المنطقة من العالم؟

ولا الحرب...

ما الذي ننتظره إذن لنصمّم على النظر إلى البلية المستولية على مستقبلنا في عينيها؟ إن حزمنا أمرنا على ذلك عرّضنا أنفسنا لمخاطر غير يسيرة، لا ريب. ولكنّنا وصلنا إلى خاتمة مطاف. فما الذي ننتظره إذن؟ أهي حرب جديدة؟ حتى هذه لا ننتظرها! فنحن، طائفيين ولاطائفيين، عدنا لا نريد الحرب. لا الحرب «من أجل الآخرين» ولا الحرب من أجلنا... نحن الآخرين.

مراجع مختارة

بيضون، أحمد، الصراع على تاريخ لبنان، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1989.

= = الجمهورية المتقطعة، دار النهار للنشر، بيروت 1999.

= = الصيغة، الميثاق، الدستور، دار النهار للنشر، بيروت 2003.

تقي الدين، سليمان، المسألة الطائفية في لبنان، دار ابن خلدون، بيروت ل. ت.

حداد، غريغوار، العلمانية الشاملة، ل. ن.، بيروت 1999.

سلام، نواف، الإصلاح الممكن والإصلاح المنشود، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 1989.

شاهين، فؤاد، الطائفية في لبنان، دار الحداثة، بيروت 1980.

شرارة، وضاح، في أصول لبنان الطائفي، دار الطليعة، بيروت 1975.

صايغ، أنيس، لبنان الطائفي، دار الصراع الفكري، بيروت 1955.

صايغ، داود، النظام اللبناني في ثوابته وتحوُلاته، دار النهار للنشر، بيروت 2000.

الصمد، رياض، الطائفية ولعبة الحكم في لبنان، ل. ن. بيروت 1977.

عامل، مهدي، مدخل إلى نقد الفكر الطائفي، مركز الأبحاث الفلسطيني، بيروت 1980.

قرم، جورج، مدخل إلى لبنان واللبنانيين، دار الجديد، بيروت 1996.

قزما خوري، يوسف، (إعداد)، الطائفية في لبنان من خلال مناقشات مجلس النواب، دار الحمراء، بيروت 1989.

نصار، ناصيف، نحو مجتمع جديد، دار النهار للنشر، بيروت 1970.

Chiha, Michel, *Politique Intérieure*, Éditions du Trident, Beyrouth, 1964.

Messarra, Antoine, *Le Modèle politique libanais et sa Survie*, Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1983.

Rabbath, Edmond, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel,* Publications de l'Université Libanaise, Beyrouth, 1973.

Salam, Nawaf, *La Condition Libanaise*, 2e édition, Éditions Dar An-Nahar, Beyrouth, 2001.

لماذا «مرقب العيش المشترك»؟(*)

كان هذا المرقب، في مبتدإ أمره، فكرةً ألقي بها في ختام ندوة. الندوة كانت تلك التي صحبت ولادة مركز الدراسات المسيحية-الإسلامية في جامعة البلمند، قبل عامين ونصف عام، وقد شهدها عشرات من المشتغلين بدرس العلاقات بين الديانتين، على اختلاف وجوهها وفي أقطار مختلفة من العالم. والفكرة كانت ألاّ يستنفد المركز الجديد كل نسغه في معالجة شؤون اللاهوت والفقه المقارنين والعلاقات بين الديانتين في المجال الدولي وما إليها من مسائل شاسعة ومتداخلة، وأن يُفرد فيه (أي في المركز)، ما دام أنه من نبات الأرض اللبنانية، خليّةٌ يفرغ القائمون بأمرها وسعهم في ملاحظة مسألة يعدّ لبنان مختبرًا لملاحظتها - فضلا عن معاناتها - بامتياز، وهي مسألة العيش المشترك أو - بعبارة أقرب إلى نثر الحياة والتاريخ - مسألة الطائفية. تلك مسألة أضيق بكثير- على ما هو معلوم - من أن تشتمل على سائر وجوه العلاقات بين الديانتين. ولكنها - بمعنًى معين - أوسع بكثير أيضًا من مجال هذه العلاقات. وذلك أن الطائفية لا تدع وجهًا من وجوه الحياة اللبنانية، دينيًّا كان أم غير ديني، إلا وتقحم نفسها في تشكيل ملامحه. وقد لا يكون بين طوائفنا والدين - على ما تراه الصفوة من أهله - كبير ألفة. بل قد تكون الطوائف على شيء كثير من قلّة الدين - إن صحّ وصف القلّة بالكثرة - وتكون الطائفية أبعد المواقف، لا عن روحانية الدين وحدها، بل عن أية روحانيةٍ كانت.

(*) نص كلمة ألقيت في دار نقابة الصحافة اللبنانية عند صدور العدد الأول من مجلة المرقب في خريف سنة 1997. وكانت المجلة تصدر عن «مرقب العيش المشترك» المنشإ في نطاق مركز الدراسات المسيحية الإسلامية بجامعة البلمند، وكنا نتولى رئاسة تحريرها. وقد صدر من المجلة عددان في سنتين. وكان الثالث في المطبعة حين أدى إيقاف رئيس الجامعة لنشر مقالة فيه كانت قد أجازتها الهيئة المشرفة إلى استقالة جماعية للهيئة وإلى توقف المجلة عن الصدور.

هذا كله يقال كثيرًا، وهو جدير بالنظر. ولكن الطوائف تتخذ الدين رايةً، في الأقل، وتجد في الانتماء إليه ما ينظمها صفوفًا، فوق أرضنا هذه، وتركز فيه أصولها وتردّ إليه، معًا، منطلقات تواريخها ودواعي استمرارها القصوى. لا بدع إذن، أيًّا تكن وجوه الحق والباطل في دعاوى الطوائف المتصلة بهوياتها، أن يجد العيش المشترك اللبناني أو – مرّةً أخرى – أوضاع الطوائف والعلاقات بينها، مكانًا خاصًّا في مركز للدراسات المسيحية – الإسلامية ينشأ في لبنان. برزت الحاجة إلى هذا المكان، في تلك الندوة، مع العلم سلفًا، بأن الدين بما هو دين، لن يكون موضوع التناول الأول، في المكان المذكور، بل هو قد يبقى، على الدوام، نجمًا لأفق المكان البعيد، يشع عليه بالدلالات، ولكن الواقفين في المكان لا يتخذونه موضوعًا للتأمّل.

الفكرة – أو الاقتراح – كانت إذن أن تفرد في المركز الجديد تلك الخلية للبحث اللبناني وقد اختير لها من بين أسماء عدة تخطر بالبال اسم مرقب العيش المشترك. ولم يكن بعيدًا أن تؤول هذه الفكرة إلى صيحة في واد. فالندوات – على ما نعلم – قلما يكون لها عمق الوديان العميقة ولكنّها تشترك وهذه الأخيرة في قابليتها لتبديد الكلام. فما بالك بالكلام الذي يبتغي الإفضاء إلى عمل؟ وأما الذي مكن الاقتراح من الإفضاء إلى عمل فعلًا فهو أن رئيسي جامعة البلمند السابق غسان تويني والحالي إيلي سالم أحكما القبض عليه قبل أن يتبدّد. فلأولى البوادر الطيّبة أوّل الشكر.

عليه تكوّنت هيئة المرقب ومضت في السبيل إلى غايتها نحو عامين حتى وضعت لنفسها خطة وجعلت من المجلة أداة مفضلة لإنفاذ الخطة، وأصدرت هذا العدد الأول. تلك مسيرة أضرب صفحًا عن وقائعها الآن. ولا أطيل المكث أيضًا عند أركان تصورنا هذا المشروع فهي معروضة في مقدمة العدد. وإنما أجملها هنا في ملاحظتين: الأولى أن الطائفية شبكة من العلاقات والمواقف الشاملة، فلا يفي بالغرض من متابعتها قصر المتابعة على مستوى المجتمع السياسي والدولة؛ وإنما يجب فيها النظر إلى مستويات الحياة الاجتماعية ووجوهها كافّةً من التربية والتعليم إلى الزواج وما يليه ومن التخالط أو التعازل في السكن إلى شؤون العمل والتنمية والعمران ومن الثقافة والإعلام إلى اللهو وتزجية الفراغ، إلخ. والملاحظة الثانية أن الطائفية بنت الصيرورة فلا تقيم على حال واحدة. لذا تجب متابعتها عبر أطوارها المتتابعة، وتحولاتها الرئيسية والثانوية، صعودًا وهبوطًا، ضيقًا واتساعًا وتغيرًا في الصور. وما يتغير في الطائفية ليس المواقف وحدها أي درجة التوتّر الطائفي مثلاً، وإنما تتغير الأوضاع نفسها أيضًا أي ما يمدّ الطوائف بأوصافها الأساسية وأخصها درجة التبلّر التي تكون عليها كل طائفة

ويتعين بها مقدار استوائها على أنها طائفة واحدة تدخل بهذه الصفة في الحياة الوطنية، في ما يعدو تشكيلات أخرى غير طائفية تتقاسم الطوائف وتتوزع أبناءها.

هذه الملاحظة الثانية – أو بالأحرى هاتان الملاحظتان كلتاهما – أوحتا بأفضليتين. الأولى أفضلية المجلة على الكتاب أي أفضلية مواكبة الظواهر في صيرورتها على اجتراح دراسة واحدة، أيًّا يكن حظ هذه الأخيرة من الإحاطة وتنوّع الزوايا. والأفضلية الثانية اتخاذ القياس رديفًا للوصف والتحليل النوعيين عوض الاقتصار على هذين سبيلين إلى تعرف الظواهر. ونبني على ما سبق أن القياس لا بد له أن يكون هنا قياسًا للمواقف وللأوضاع معًا أي للذاتي وللموضوعي، لا قياسًا للمواقف وحدها يفي بالحاجة إليه استطلاع الرأي المتكرر مثلاً. فوجب أن تعدّ لهذين الضربين من القياس عدّتهما من التصورات والأدوات. وهو إعداد ألزمتنا صعوبته بالتريث في مباشرته إلى أعداد مقبلة.

ليس في الملاحظتين الآنفتين أدنى ابتكار. فهما في التداول العام من زمن بعيد وبصيغ متنوعة. وإنما يكون الابتكار بحملهما على محمل الجد وإنفاذهما فعلا إلى سعي الباحثين. تسوقنا هذه الرغبة إلى شأن المقاربة التي جعل المرقب من اعتمادها مطمحًا له وهي ما يمنح المشروع جملةً معناه. وقد وصف تقديم العدد الأول مبدأ المقاربة المذكورة بالموضوعية مبتغيًا البساطة في الوصف وإن لم يخف أن لزوم هذا الوصف أعسر بكثير من إطلاقه.

وذاك أن الموضوعية – فضلا عن عسرها العام المتنوع بتنوع أغراض المعرفة – إنما هي كلمة ثقيلة الحمولة للغاية حيث يكون نطاق التناول هو النطاق اللبناني وتكون الطائفية هي الشأن المتناول. الموضوعية يبتغيها المرقب نبراسًا يهتدي به ومطمحًا يعرف بعد مناله، فيركزها في وجه موقفين أو مقاربتين : المقاربة الأولى – وهي السائدة في الإعلام – هي تلك الآيلة إلى تذرية الموضوع – أي الطائفية – ونثره هباءً من الأخبار لا ينتهي إلى صورة أو إلى شريط من صور تأتلف فيها دلالات الوقائع ويستبين خلفها الأفق. والمقاربة الثانية – وهي المستبدة بكلام الدعاة، على اختلاف منازعهم – هي الآيلة إلى تصنيم الموضوع – أي الطائفية أيضًا – باعتبار المعرفة به متحصّلةً من تلقاء ذاتها وباتخاذه غرضًا مكتمل القسمات سلفًا، في المخيلة، جاهزًا للنقض أو للعبادة.

نحن، إذ نستبعد هاتين المقاربتين، نعرض عن طرازين من الأسئلة تطرحانها أو نولي مكان الصدارة، في الأقل، لطراز ثالث. لا نسأل، أولا، بماذا صرّح فلان أو فلان أو ماذا جرى في هذا اللقاء او في ذاك؟ ولا نسأل أولًا ما موقفنا – أو بالأحرى مواقفنا – نحن الذين نكتب بما نحن

أشخاص مفردون، من الطائفية برمّتها؟ إنما نطرح أولا أسئلةً أخرى. نسأل: ما هي الطائفية؟ وكيف تفعل هنا وهناك في شبكة بعينها من الظواهر؟ وبم يُعلّل فعلها ذاك وكيف استقر على صورته الحالية وما التغيرات المحتملة في الصورة المذكورة؟ ونسأل عن الأوضاع في نطاق هذه الطائفة أو تلك، لهذه الجهة أو تلك، وعن أثر هذه الأوضاع، القائم أو المحتمل، في استقامة أمور المجتمع كله أو عوجها وفي تطوّره العام. ونسأل إلى أين تتجه الطائفية بالبلاد غدًا بعد أن نلحق بها إلى مكامنها الجزئية أو القطاعية اليوم، ونترسم أيضًا ديناميتها العامة. ونسأل عن الدولة وأفعالها في هذا المضمار وعما تكون الدولة عرضةً له من أفعال أيضًا، إلخ، إلخ.

عليه، ينتهي ما نسميه انحيازًا للموضوع إلى إيثار منهجي للموضوع على ذواتنـا أي، في الأخص، على مواقفنا المسبقة من الموضوع. فنحن إذن لا نؤثر الطائفية ولا العيش المشترك موضوعًا ولا نقدم حاجات المعرفة بهما محبةً بالأولى أو بالأخير. وإنما نؤثرهما إيثارًا أكرر أنه منهجي بحت – محبةً بالبلاد التي يلازمان مصائرها ومحبةً بأنفسنا في نهاية المطاف. وهذه المحبة الأخيرة إملاء من الحياة التي هي حياتنا وليست بطبيعة الحال مجرّد هـمّ منهجي.

هذا ولا تعني الموضوعية بما هي هذا الانحياز المنهجي إلى الموضوع أننا بلا موقف – والأصح مواقف – من الموضوع الذي ندرس ولا أننا، استطرادًا، بلا دعوةٍ والأصح دعوات. بل نحن، من قبل أن نأتي إلى هذا المرقب، نقّاد، ولسنا آلات للعرض ولا مختبراتٍ للتحليل أو أدواتٍ للقياس. وأكثرنا منسوب إلى الشطط في النقد لا إلى التورّع عنه. ونحن إذ نتوجه إلى الآخرين نبتغيهم شركاء لنا، فإنما يقود خطانا إليهم، فضلا عن كفاءتهم، روح النقد التي نتحسسها في أعمالهم. لا نقول بالحياد إذن ولا ندّعي البراءة، بل دعوانا مقصورة على الرغبة في تعرّف الموضوع الذي نتخذه هدفًا للمواقف او مدارًا للدعوة. وما دام أن الأمر كله متصل باللبنانيين، فهذا المرقب يزعم لنفسه رغبةً في القبض المحكم على طرف خيط نزعم أن مثقفينا – بما هم دعاة على الأخص – يدعونه على الأغلب، وهم يواصلون دعواتهم، ملقًى خلفهم على الأرض. وما الخيط المذكور إلاّ كون الحياة اللبنانية المشتركة، طائفية كانت أم غير طائفيّة، إنما هي شأن جمهور اللبنانيين، أو يجب أن تكون، وأن مصائرها لا تستقيم لها صورة إن لم يكونوا مقرّي هذه الصورة والراغبين فيها. والأمر هذا ليس بأي حال رهنًا برغبـة اللبنانيين وحدها في صورة بعينها لحياتهـم وإنما هو رهـن أيضًا بقدراتهم، الآن أو غدًا، على اجتراح تلك الصورة.

ذاك ما يهمله الدعاة، عندنا، في ما نزعم، حين يعرضون وهو يعلنون رغباتهم – على

اختلافها – عن رغبات اللبنانيين وحين يفترضون في اللبنانيين، جماعاتٍ، القدرة على أن يغيّروا في مجتمعهم ما غيّروه هم – أي الدعاة – أفرادًا في أنفسهم، أو ما يزعمون أنهم غيّروه. فما أكثر ما يفترض المثقف المقيم في رأس بيروت أو، على الأقل، في مقهًى من مقاهي الرأس المذكور – ودعك من المقيم في خارج البلاد... – ما أكثر ما يفترض المثقف المطمئن ولو نسبيًّا إلى دخله وخرجه، البعيد عن إلزامات المنبت الآسر والمحيط القليل الهواء أن آخر راعٍ مقيم على تخوم البلاد يسعه، هو أيضًا، أن يتفلت، بمجرد أن يحزم أمره، من أسر العشيرة والطائفة وأنه يجد لنفسه أصلاً مصلحةً في هذا التفلت ويرغب فيه.

يفترض هذا في بلاد واقتت فيها الدعوة إلى نبذ الطائفية ولادة هذه الأخيرة رسميًّا في وسط القرن التاسع عشر... في بلاد لا يزال طمي الطائفية الشاملة يرتفع حتى آذان أبنائها من نحو ثلاثين سنة.

فإن لم يفترض الداعية هذا افترض ضمنًا أنه يصح إهمال الراعي المذكور حين يئين أوان الحسم وإعلاء الحداثة والمواطنية والعلمانية، وأن الأمر لا يحتاج إلا إلى تصميم نخبةٍ تقول بدعوة الداعية المُشار إليه فتتقدم على إعلاء الصرح ولو أنف من سكناه أو لم يقدر عليها، لا الرعاة وحدهم، بل جمهور اللبنانيين الأعظم.

ذاك طراز من الدعوات يضمر الانقلاب العسكري او المذبحة الأهلية سبيلا إلى التغيير، في ما نقدّر، مهما تطب طوية أصحابه. ولا يحول هذا المضمر بطبيعة الحال دون انتحال الديمقراطية والحريات رايةً للدعاة، وعن حُسن نيّةٍ أيضًا على الأرجح. ونحن إذا قرنّا دعوات النقض غير المشروط هذه إلى مساعي المتكالبين على الطائفية أدركنا سرّ الإعراض عن الموضوع والنفور من مواجهته بالدرس الحصيف، بل التواطؤ على ما يشبه أن يكون حظرًا لهذه المواجهة.

فالقاصر همّه على القدح أو المدح يبقى قاصرًا عن المعرفة بل مُستغنيًا عنها. لـذا – على الأرجح – كان جلّ الدراسات التي كرّسهـا لبنانيون للطائفية يختار اللجوء إلى منطقة أصولها. فنحن إن عرضنا الكتب وجدنا لفظ «الأصول» أو «الجذور» أو «الأسس» يتكرر، بإلحاح شديد، في عناوينها ووجدنا القرن التاسع عشر مجالاً أثيرًا للسائلين في موضوعها. ولكن ما الطائفية اليوم وما الذي بقي في الحرب وبعدها من العيش المشترك وإلى أين من هنا؟ إلى أين في الواقع لا في الرغبات أو الدعوات وحدها؟ قال لنا بعض أصدقائنا، حين حدثناه بأمر المرقب، إن اتخاذ الطائفية موضوعًا لكلام منتظم يسهم في توطيد أركانها. وأجبناه بأن هذا القول – وإن صحّ بتفاوتٍ في كل موضوع – يَسوقُ الأخذ به الى إنفاذ قانون الصمت عن كل ما نكره وأن

هذا ليس من حسن الفطن على شيء.

تلك هي مسوغات الاقتراح الذي طرح قبل عامين ونصف العام في ندوة أشبهت غيرها فوجد من يتلقاه وكانت أولى ثمراته هذا العدد الأول الذي نضعه بين أيديكم مقرّين بأن قسماته غير خالية من التشوش وأن نضارته قد اعتورها تأخير الصدور شيئًا ما. لم يبق علينا إذن غير الشكر، الشكر الصادق نسديه لهذا الحضور الألق الذي غلبنا في الدعوة إليه أصدقاءنا الإعلاميين ومن نتوسّم فيهم إمكان مقاسمتنا صفحات الأعداد المقبلة من المرقب. والشكر للمتحدثين الأكرمين في هذه الندوة، مخالفين لتوجهنا أو مؤالفين. والشكر بخاصة لنقيب الصحافة الذي أكرمنا باستضافتنا في رحبات هذه الدار. ولا أجاوز حدي فأشكر زملائي في هيئة المرقب وسائر المشتركين في إخراج هذا العدد أو أثني على مركز الدراسات المسيحية الإسلامية في جامعة البلمند وعلى الجهاز الفني فيه. فإنما أشكر جمعكم بألسنتهم. عسى أن تكثر إذن، في العدد الثاني، كوكبة الأكف التي حملت هذا العدد.

والشكر أخيرًا لإصغائكم.

تشرين الأول 1997

مرقب العيش المشترك... ومجلّته(*)

المرقب أوّلا

1- يفترض هذا المرقب أنّ التعارف بين اللبنانيين ومخالطتهم بعضهم بعضًا، في ظروف وأطر مقبولة من جمهورهم، إنما هما خير من التعازل وتسوير المواقع بعضها دون بعض. وهما أيضًا، أي التعارف والتخالط في ظروف وأطر مقبولة، خير من الاعتداء على الجماعات بالصهر القسري. فالمرقب، إذ يقول بهذين التعارف والتخالط، لا يُشايع أهل «الانصهار» ولا أهل «التعدد»، بل هو يرى نفسه في غنًى عن الأخذ بالكنايات المعدنيّة – وما يليها من أفران وفحم حجري- توصّلًا إلى الوطنية، ويرى نفسه في غنًى أيضًا عن اعتبار الكثرة في جبهات القتال دليلا على كثرة الحضارات (أو الثقافات في لغة أهل التواضع). وإنّما التعارف والتخالط، في تخمين هذا المرقب، يجنّبان اللبنانيين مغبّة الإفراط في إنتاج جماعاتهم صورًا خرافيّةً (سلبيّةً في الغالب) بعضها لبعض ويسهمان، على الأرجح، في توطيد «الحالة» اللبنانية، وطنًا ودولةً وطريقةً في الحياة. عليه يفترض المرقب أن توجّه اللبنانيّين نحو ضرب رفيع من الوحدة لا يمكن أن يجد طاقته إلاّ في ائتلاف المصلحة والحرية وأنّ التنوّع، بما هو حق وواقع، لا يمكن أن يرعاه إلاّ الانفتاح المتبادل والسعي إلى تعزيز المجال المشترك وتوسيع دائرته في إطار التوافق والإرادة الحرة.

2- يفترض هذا المرقب أيضًا أن حال العلاقات بين الطوائف اللبنانية، بما هي شبكات تضامن متعددة الوظائف وذات مقام رئيس بين بنى المجتمع اللبناني المختلفة، ليست بالحال الثابتة أو المستقرة، ناهيك بأن تكون حالا أزليةً أو أبديةً. وإنما هي حال تاريخية يُردّ ثباتها وتحوّلها إلى أفعال وتصرّفات وإلى بنى وأوضاع تقبل التغيير خلخلةً أو توطيدًا. فليس لما يسمّى «الطائفية» شأن أو أهمية ثابتان على الزمن. ولا تتساوى الطوائف بما هي جماعات متبلورة ذات أبنية ومؤسسات

(*) افتتاحية العدد الأول من مجلة المرقب. را. الحاشية الأولى في «لماذا مرقب العيش المشترك؟» أعلاه.

وحضورٍ متنوع الوجوه. ولا كانت كل طائفة منها، لهذه الجهة، مقيمة على الحال نفسها دائمًا. ولا كانَ استقطاب الطوائف، في مواجهة بعضها بعضًا، مقيمًا دائمًا على الدرجة التي هو عليها اليوم. هذا التعرّض للزمن ولعوامل التاريخ، على اختلافها، يسوّغ تتبع ما يؤثر - بأي اتجاه كان - في بنى الطوائف وأوضاعها الداخلية وفي أنساق العلاقات بينها وفي الأفق الذي تتمخّض عنه هذه العلاقات للبلاد وللدولة. ولا تعدو مهمة المرقب الانطلاق من هذا العلم بتاريخيّة الطوائف والطائفية لتتبع الأفعال والعوامل التي تصنع تاريخًا لهذه ولتلك.

3- يفترض المرقب ثالثًا أنّ التحول في أحوال الطوائف والتغير في علاقاتها لا يجريان على صعيد واحد ولا بفعل واحد. بل إنّ ما يجري على صعيد التربية أو الإعمار مثلاً قد يكون أوقع، في هذا المجال، مما تصنعه السياسة. وقد يأخذ الفعل صورة المخاطبة السياسية وقد يتخذ صورة الإجراء التنظيمي أو الاشتراعي أو صورة الإنشاء المؤسسي أو التجهيزي أو غير ذلك. لذا كان على عمل المرقب أن يكون متنوّع الأصعدة شاملا وأن يتنبّه لسلوك سائر الفاعلين، من داخليين وخارجيين وأن يصدر عن معرفة بإوالات التأثير والتأثر في المجتمع اللبناني وفي أوضاع الطوائف والعلاقات بينها على وجه التخصيص. وهو ينظر في هذا كله دون غفلة عن شبكة التأثير الخارجي المحدقة بالبلاد أو الفاعلة في داخلها وعن التناقضات التي تتجاذب هذه الشبكة وعن حدود حصانة الداخل حيالها. على أن هذا التنبّه لتنوّع الأفعال والفاعلين لا ينبغي له أن يحجب صفة المركزية التي لموقع الدولة، بما هي شبكة مؤسسات ومواقع متفاعلة في ما بينها ومؤثرة في المجتمع كله ومتأثرة بالمواقف والضغوط المتحصّلة فيه (وليس بما هي سلطة عامة مجرّدة) ولدورها سياسةً وتشريعًا، إدارةً وتجهيزًا، توسيعًا للمجال العامّ أو تقليصًا له، تصرّفًا أو توجيهًا.

4- يفترض المرقب أخيرًا أنّ أوضاع الطوائف والعلاقات بينها وآثارها القائمة أو المحتملة على المجتمع وعلى مستقبل البلاد إنما هي اليوم فريسة التخمين والتكهّن والمزايدة تشاؤمًا وتفاؤلًا. وذلك أنها لا تخضع من أية جهة، لملاحظة تتوخّى الشمول وتجري على أصول الموضوعية ولا هي تخضع لقياس يرصد المواقف ويقارن ما بين تعبيراتها الكمية من موضوع إلى موضوع ومن طور إلى طور. وهذا النوع من الملاحظة الحسّية والقياس هو ما يريد المرقب أن يعدّ نفسه له. على أنّه لا يتلكأ - بطبيعة الحال - في إتباع الملاحظة والقياس بالتحليل وبالاستشراف إلى المدى الذي يتيحه ما يتجمع لديه من معطيات.

5- يقرّ المرقب بأن الموضوعية، في نطاق عمله، لا يسعها أن تكون إلاّ مطلبًا وسعيًا دائمين لا

أمرًا مضمونًا متحققًا بمجرّد الرغبة فيه. وهو يقرّ بأن تنوُّع المواقع التي يصدر عنها المشاركون فيه إنما هو، بحد ذاته، امتحان لمطلب الموضوعية هذا. على أن السعي المشترك والحوار الدائم ما بين هؤلاء المشاركين يتيحان، في افتراضه، فرصةً ممتازةً للوقاية من الشطط والجنوح، ولضبط وجهات النظر، إلى أبعد حدّ ممكن، بمعطيات الواقع الموضوعي ودواعيه. فليس سعيه سعي إلزام للمشاركين فيه بتوجّه واحد، ولكنه سعي تقريب تشكّل المعرفة المتنامية والنزاهة الفكرية المجرّبة ضمانتين جادّتين لإفضائه إلى النتائج المبتغاة.

المجلة ثانيًا

هذه الفرضيات الأوليّة سعى المرقب إلى توكيدها في هذا العدد الأول من مجلته. والمجلّة لسان المرقب والمجلى الأول من مجالي السعي الذي أنشئ المرقب لأجله. وقد كان كافيًا أن نعرض أحداث السنة المنصرمة - أو بعضًا من أهمها، بالأحرى - حتى نعاين، في الأحداث، ما قد اتخذناه في الأصل مسوّغًا لمشروعنا وأساسًا له: أي، من جهة أولى، وقوع الأحداث، على اختلاف أنواعها، في دوائر ترسم العلاقات الطائفية بعضًا من أهم معالمها، ومن جهة أخرى وقع الأحداث نفسها وما قد تنطوي عليه من اختيارات على مجرى العلاقات الطائفية أيضًا وتأثيرها في اتجاهات المجرى المذكور وتوزع شعابه.

فالحدث سواءً أكان قانونًا للإعلام يقرّ أم مواجهةً لحملة إسرائيلية تُشنّ أم مشروعًا للإعمار يجري تنفيذه، إلخ. يشكّل، في جانب منه، تعبيرًا عن صورة قائمة للعلاقات بين القوى والجهات الطائفية المتدخلة فيه ويحدث هو نفسه تحويرًا يجب التنبّه على مداه ودلالته في الصورة المذكورة. وقد لا تتّحد الدلالات من حدث إلى آخر. ولكنّ رصدها، حالة بعد حالة، يسعف في تبيّن الوجهة العامة التي تجري فيها العلاقات الطائفية، بتياراتها الرئيسة، في غضون مرحلة من المراحل. ولا ريب أن عناية المعالجات بخلفية الحدث التاريخية، وهي عناية نلاحظها هنا في حديث الطائفية الاقتصادية وفي حديث الحوار المسيحي الإسلامي، مثلاً، إنما تيسّر هذا التبيّن المشار إليه تيسيرًا غير قليل.

هـذا وقد اتبعنا هاهنا صيغة المقالات المفردة، تعالج كل منها مسألة دونها رابط بين المسائل إلاّ موضوع المرقب العام واتصال المسائل بأحداث قريبة أو أوضاع راهنة أو مناظرات قائمة. على أننا لا نرى لزامًا علينا المضي المطّرد على هذه السُنّة في الأعداد المقبلة. بل إننا قد نستحسن إعداد ملف متعدد الأقلام مكرّس لموضوع واحد، نجعل منه عمادًا للعدد ونحوطه بمواد

متفرّقة تتناول موضوعات أخرى راهنة. نزمع، في كل حال، أن نستبقي البيبليُغرافيا والوقائع ملحقين بكل عدد، ليستكمل بهما المرقب صفة أداة المتابعة وصفة المرجع المطل على سائر ما يتعلق بموضوعه من أصناف الكلام.

أمرٌ آخر نفترض أنه سيكون في مستطاعنا إضافته إلى أعداد مقبلة، وهو القياسات. والقياس يلزم عن اعتبارنا العلاقات الطائفية شأنًا تاريخيًّا خاضعًا للصيرورة والتغيير تبعًا لتقلّب الظروف والأحوال. وفي هذا العدد الأول تظهر الطائفية في الاقتصاد، مثلاً، على أنها شأن يمكن التعبير عنه بنسب وكميات. ولكننا سنجتهد في إعداد الأدوات المناسبة لإجراء أنواع أخرى من القياسات. يسع المسح الإحصائي مثلاً أن يرسم صورة لاختلاط الطوائف في السكن هنا أو هناك ويسعه إذا تكرّر، في مناطق تشهد تغييرًا سريعًا لهذه الجهة، أن يوضح اتجاه التغيير ومقاديره ونسبه. ولكن من الممكن أيضًا قياس المواقف من الاختلاط، لا وقائع الاختلاط وحدها. ويقتضي ذلك استطلاع هذه المواقف بأداةٍ (رائز، استمارة...) أو بمجموع أدواتٍ مناسبة. ولنا أن نأمل أن تكرار الاستطلاع في كل مدة، يسعه أن يفضي، إذا جرى على الأصول المفروضة، إلى قياس لتطور ظواهر من قبيل التوتر الطائفي وما جرى مجراه. هذا كله يحتاج إلى جهد في الإعداد والاختبار نرجو أن يكون في مستطاعنا بذله وتحصيل ثمرةٍ منه لقرّاء المرقب في أعدادٍ منه مقبلة.

لنُشر أخيرًا إلى أننا اعتمدنا الاستكتاب من جهتنا، لا المبادرة من جهة الكتّاب، طريقةً لإعداد هذا العدد الأول. فسألنا كلًّا من المشاركين في العدد مقالة في موضوع اقترحناه عليه أو تفاهمنا وإياه سلفًا عليه. ولم يكن من هذا مناص في العدد الأول من مجلةٍ متخصصة إلى هذه الدرجة. بل إن الرغبة في جعل هذا العدد نموذجًا واضحًا لما تبتغيه هذه المجلة من نفسها، حملتنا على تضييق دائرة الاستكتاب تضييقًا بيّنًا. فكان أن أعدت الكثرة الكاثرة من المقالات في نطاق الدائرة الصغيرة المكوّنة من أعضاء هيئة المرقب أنفسهم. تلك خطة لا يسعنا أن نلزمها في أعداد المرقب المقبلة. بل لن يكون بدّ، بعد أن جلا هذا العدد معالم المشروع، من توسيع دائرة الاستكتاب إلى آفاق مختلفة بحيث تشمل، في كل موضوع، أحسن الأقلام دربةً عليه. وسنقبل أيضًا مقالاتٍ يتقدم بها أصحابها من غير تكليف مسبق، إذا وجدت مؤالفةً لهموم المرقب، مناسبة الغاية من إنشائه ومن إصدار مجلته.

والأمل وطيد في أن يكون شرف المسعى حافزًا لتكاثر الساعين.

رئيس التحرير

الفساد اللبناني
كلفة على السياسة أم رأس مال للسياسيين؟(*)

الأصل وفروعه

ليس للفساد في لبنان من كلفة سياسية أولى. ولكن له، في السياسة، كلفة ثانية. وأقصد بالكلفة الأولى أن يكون الفساد أصلاً لنفسه، غير متفرع من بنى النظام السياسي (وغيره) وأن يقع فعله، بهذه الصفة، على هذا الأخير. وأقصد بالكلفة الثانية أن يكون الفساد فرعًا من النظام السياسي (وغيره) ثم يعود ليرزح على هذا الأخير ويزيد فيه خللًا على خلل. وأقول إن افتراض الأمر الأول يزوغ عن واقع العلاقة بين هذين الطرفين وإن افتراض الأمر الثاني يصف هذه العلاقة وصفًا محكمًا ويهدي من شاء نقضها إلى موطن الفعل الحاسم.

وذاك أن الفساد، من حيث أصله، كلفة من كلف نظام العصبيات الذي يرسم البنية العامة، الاجتماعية عمومًا والسياسية خصوصًا، للدولة اللبنانية ويملي أهم القواعد المتحكمة في سلوكها والضابطة للتصرفات فيها. ولا يعني هذا ألا نفترض للفساد عندنا أصولًا أعمّ من النظام اللبناني قد يجعلها بعضنا في الطبيعة البشرية أي في الأنانية التي تحمل البشر، أفرادًا وعصبًا، على أن يسخّروا لنيل ما يجدونه صالحًا لهم ما ليس من حقهم تسخيره وما تجعله القواعد المقررة في مجتمع من المجتمعات صالحًا لغيرهم أو صالحًا عامًّا غير مخصص لفرد من الأفراد أو لعصبة من العصب بالذات.

على هذا المستوى، يصبح الفساد، بما هو افتئات من الخاصّ على العام، وجهًا من وجوه الجنوح والجريمة الماثلين في كل مجتمع من مجتمعات البشر ويعود غير مستقلٍ بصفةٍ نوعيةٍ له

(*) ورقة أعدّت لندوة نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP في لبنان تحت عنوان «نحو استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد» وانعقدت يوم السابع من تموز 2004 في بيت الأمم المتحدة ببيروت.

تميزه من سائر ضروب الجنوح والجريمة إلا بمقدار ما ينماز بعض هذه الضروب من بعض، على التعميم. ويعود الفساد، حين ينظر إلى هذا النوع من العلية، غير مختصٍّ بالنطاق اللبناني، طالما أن هذه العلية ليست بلبنانية على التخصيص. ويفضي بنا الاقتصار على هذا الاعتبار إلى فصل الفساد عن أي نظام سياسي، مهما يكن، وعن النظام اللبناني، بالتالي، وإلى الانصراف عن طلب المعالجة والإصلاح في نطاق نظامنا السياسي، بل في نطاق المجتمع اللبناني كله أيضًا. فإن صورة المعالجة والإصلاح تميع، في هذه الحالة، لتنتشر في الضرورة العامة للرقي بالبشر، كائنين من كانوا، أي لصوغهم صوغًا جديدًا عبر إعادة تربيتهم. وفي هذا - على ما نرى - ما فيه من إبعاد للمعالجة عن أي تحديد ومن قطع للسبل بينها وبين أي أفق حسيٍّ ومن تحويل لها، بالنتيجة، إلى ثرثرة جوفاء وبرقٍ خُلّب. وهذا تحويل يذكّر في لبنان - ولو بمجرّد تداعي الأفكار - بالرد الجاهز إلى أولويةِ النفوس على النصوص كلما فتح لبناني فاه بذكرِ لجرائر الطائفية على مجتمعنا هذا.

في الاتجاه المقابل، لا تعني نسبة الفساد، من حيث أصله، إلى نظام العصبيات أن نعزف عن النظر في مواطنَ جزئيةٍ للفساد، يقوم كل منها برأسه في مطاوي هذا النظام وتضاعيفه وتشكّل للفساد الراتع فيه حلقةً خاصة لا يتعذّر كسرها في موضعها بالذات، من غير أن يقرن إمكان هذا الكسر، بالضرورة، بتغيير (قد يطول انتظاره أو قد نكون، في اللحظة السياسية الاجتماعية التي نحن فيها، بعيدين جدًّا عنه) لقاعدة النظام السياسي العامة، أي لتحكّم العصبيات في حركة هذا النظام. هذه المواطن المحدّدة للفساد يتعين النظر في التصدي لها دائمًا ويجب الإقدام على إصلاح فسادها حيث يمكن ذلك من غير انتظار لأية حملةٍ عامة أو تغيير جذري. بل إن التلكؤ في الإصلاح الجزئي لا يجاوز - على الأرجح - أن يبعدنا عن إمكان الحَملة العامة وعن أفق التغيير الجذري. ولنا أن نزيد أن الحملة العامة والتغيير الجذري لا يجوز تصوّرهما على أنهما هبّة رجل واحد تحصل في لحظة مفردة من الزمن. وإنما هما، بالضرورة، مسيرة طويلة متعرجة وسلاسل من الإجراءات المتنوعةِ صفاتُها ومصادرها والمتعددةِ مستوياتُها.

الفساد وأخواته

حتى إذا قرنا أن الفساد كلفة من كلف نظامنا السياسي الاجتماعي، توجب أن نسأل ما هي الكلف الأخرى لهذا النظام؟ نحصي من بين هذه الكلف ثلاثًا رئيسة: 1- الميل شبه الدوري بما يفترض أن يكون صراعًا سياسيًّا نحو التحول إلى تنازع أهلي له صفة العنف. 2- التعريض

المتكرر والمتمادي للاستقلال الوطني وتعريض دعائمه نفسها للتقويض شبه الدوري أيضًا بتوفير الركائز الداخلية العريضة لهيمنة خارجية أو لهيمنات. 3- مصادرة الأفراد-المواطنين بزجّهم طوعًا أو عنوةً في جماعاتهم العصبية وإلجائهم إلى طلب الدعم العصبي عند وقوفهم أمام ما يعرض للإنسان من مشكلات طوال حياته، سواء أكانت هذه المشكلات من النوع الذي يقتضي، بطبيعته، هذا الدعم أم كانت من النوع الذي يفترض أن يكفي لمعالجته تطبيق القوانين والأنظمة أو رعاية الدولة لمواطنيها.

ليس هذا موضع التبسط في شأن هذه الكلف. فنكتفي في موضوعها بإشارتين. الأولى إلى كونها - شأن الفساد - مشتقّة من الأصل الذي هو النظام العصبي وليست أصلاً لذاتها. ولكنها تعود لترقى - على المستوى السياسي - إلى مقام العوامل الأصلية، مرتّبة بدورها على النظام كلفًا سياسية باهظة. والإشارة الثانية إلى كون أيّةٍ من هذه الكلف لا يصحّ فصلها إلا نظريا عن الفساد. فهي تؤازره وتؤيده وهو يرسّخها ويمدّ في أعمارها.

العصبيات: من التداخل إلى الاستيلاء

نعود عمّا قليل إلى كيفيات ارتداد الفساد على نظام العصبيات المتحكّم بمصائرنا وعلى ما يسوّغه أو يستدعيه من مسالك وتصرفات. لكن علينا أن نغامر، قبل ذلك، بتحديدٍ لما نعنيه إذ نضيف النظام إلى العصبيات وبوصفٍ مجملٍ لحركة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في عبارتنا «نظام العصبيات»، وهذا في مدى الحقبةِ المعاصرة من تاريخنا. ولنعتبر استقلال 1943 بداية لها واندلاع الحرب سنة 1975 حدًّا فأصلاً بين مرحلتين تستغرقانها.

نقول «عصبيات» - لا عصبية واحدة - لأن المجتمع اللبناني يُدْخِلُ في تكوين نظامه السياسي وفي معايير السلوك السياسي فيه عصبياتٍ ثلاثًا رئيسة. وهي 1- عصبية القرابة، وإن تكن القرابة اسمية لا غير: أي مقتصرة على الانتماء إلى عائلة أو عشيرة أو على المصاهرة البعيدة من غير احتساب - بالضرورة - لدرجة القربى الفعلية أو مستعاضًا عنها بمجرد الحلف بين العائلات أيضًا. 2- عصبية الجهة أي القرية أو الحي في المدينة أو في القرية أو الإقليم أو مجموع القرى المتقاربة يضمها شيء من التعارف والتعامل بين أهاليها. 3- العصبية الطائفية، وهي قد تتدرّج، في بعض ظروف المواجهة الحادة، على الخصوص، من المذهب إلى الديانة. ويشقّها، عادةً تداخلها مع العصبيتين الآنفتي الذكر أو مجرد الخلاف في الاجتهاد المتصل بصوالح الطائفة... أو يرعى شقّها الاستقطاب الخارجي أيضًا.

وقد كان يوجد، حتى عشايا الحرب، شيء من التكافؤ بين هذه العصبيات الثلاث. وكان يعزز هذا التكافؤ أن النظام يعترف، في الدستور وفي قوانين وأعراف مختلفة، بفاعلية سياسية للثانية وللثالثة منها. هذا فيما تبقى فاعلية الأولى أمرًا واقعًا أو تصح نسبة جانب منها إلى العرف أيضًا. وكان مؤدّى التداخل أن تتواجه زعامات جهوية في الطوائف وأن توجد أحلاف عائلية أو جهوية عابرة للطوائف وأن تخرج قوًى سياسيّةٌ ذات شأن من الأسر العصبي كله مستفيدةً من التشقق المستشري في العصبيات كلها، إلخ. والحق أن هذا التشقق لم يكن متساوي الأثر في سائر الطوائف ولا في سائر الجهات والمنظومات القرابية. فكان الخروج السياسي على العصبيات ينال من طائفة – مثلاً وخصوصًا – أكثر مما ينال من غيرها. ولهذا أسباب تاريخية، مؤسسية وسياسية، ليس هذا مجال التفصيل فيها. فيكفي التنويه بأن التفاوت المذكور كان لا يلبث أن يردّ قدرًا من هذه العصبية أو من تلك إلى التشكيلات الخارجة على العصبيات الثلاث جميعًا. ذاك نكوص كان يلج أبوابًا مواربة ويسلك قنوات متعرّجة تعصي على الحصر. فكنّا نقع – مثلاً وخصوصًا – على أحزاب علمانية تتبدّى في تكوينها أفضليات طائفية واضحة – وإن تكن، في صورها العامة – متنوعة المنابت الطائفية. وهذا فضلاً عن الأفضليات الجهوية وحتى القرابية. غير أن التكافؤ النسبي بين العصبيات كان يبقى في ما يتعدى هذا التشابك في تشكيل القوى (أو هو كان يبقى، بسبب هذا التشابك، جزئيًا) واقعةً من الوقائع الثابتة.

في المرحلة الثانية – وهي تغطي العقود الثلاثة الأخيرة تقريبًا – مالت العصبية الثالثة، أي الطائفية، إلى الاستيلاء على الثنتين الأخريين: بالكسر والخلع حينًا وبالمزج بين الترغيب والترهيب أحيانًا. وكان الترهيب من طبيعة الحرب. ولكن الترغيب كان ماثلًا بقوة بين ما تفتقت عنه الحرب من ممكنات. ثم اتسعت موارد الترغيب بعد الحرب من غير أن يهن عصب الترهيب كثيرًا. لم يبق الخوف على الحياة نفسها صورةً بارزةً للرهبة. ولكن بقي الخوف على الحرية وعلى الأرزاق ومختلف المصالح. دخلت الطائفية إلى أحرام للعصبيتين الأخريين مطيحة استقلالها النسبي عنها بمعظم مجاليه، مدمّرةً بعض نسيجها ومسخّرةً بعضه الآخر لإحكام شبكاتها المنتشرة على مدى البلاد طولًا وعرضًا. ولا نقول «شبكات» اعتباطًا. فإن الكتل المتراصة من الطوائف الكبرى موجودة اليوم، بأجسامها، في بيروت الكبرى (وقد يصح أن نضيف المهاجر). ولكن وجودها السياسي منشور بتوسُّط قانون الانتخاب وأعرافه، على الخصوص، حتى أطراف البلاد. فهي عادت شيئًا غير الكتل المنفصلة التي كانتها في ما مضى: المنفصلة حسيًّا والمنفصلة سياسيًّا، على الأغلب. عادت شبكات بمعنى الكلمة التام، شأنها شأن الإنترنت (ولا ضير من

المبالغة هنا). وارتدّ ما كان لها – عبر القرون – من قواعد جغرافية إلى قواعد شبه رمزية. فهي، في معظم الحالات، قواعد قائمة في السياسة وبالسياسة، قبل كل اعتبار، وإن تكن الاعتبارات الأخرى كثيرةً وغير هيّنة الأثر.

من يتولى تدبير الحرب؟

ما علّة استتباب هذا الاستيلاء الذي نحا نحو اختزال العصبيات في واحدة؟ علّته هي الحرب نفسها وظروف عشاياها ونظام غدواتها. فمن بين تشكيلات المجتمع اللبناني، كانت الطوائف – لا العشائر والعائلات ولا المناطق – هي الأَوْلى بتدبير الحرب الأهلية. وكان عدوان الطوائف على العصب القرابية والجهوية، وهو ما استوى قوامًا بارزًا للحرب بين كسور كل من الطوائف المتقاتلة، إبرامًا عمليًا لحق الطوائف في تدبير الحرب الأهلية والتعبئة لها وسياسة ما بعدها أيضًا. ولا يحتاج إلى فضل بيانٍ ما كان في الحرب اللبنانية من جسامة للصراع في صفوف كلٍّ من الطوائف المتواجهة حينًا والمتحالفة حينًا آخر. ولكن هذه الجسامة بعيدة جدًّا عن الصلاح نقضًا لدعوى طائفية الحرب. فإنما هي نقيض هذا تمامًا أي الدليل الساطع على ما كان للمعطى الطائفي من مكانة كبيرة في الحرب وعلى الصفة الأهلية لهذه الأخيرة. وهو دليل لا يمنع قطعًا أن يكون للحرب – حين ينظر إليها من زاوية أخرى – صفة أخرى.

الجلوس غير المأنوس

ما شأن هذا كله بالفساد؟ هو شأن جسيم أيضًا. ولقد أجاد محمد فريد مطر حين تلبّث كل هذا التلبّث (في مقالة ألمعية تضمّنها كتاب صدر قبل أيام[1]) عند تجذّر الفساد (بتجلّيه الراهن، على الأخص) في طائفية النظام السياسي الاجتماعي. كان الفساد منتشرًا قبل الحرب ولكن صيغته كانت مختلفةً عما هي عليه اليوم. وهذا باختلاف صيغة العلاقات ما بين العصبيات الفاعلة في المجتمع اللبناني. في الحرب، استحكمت الطائفية وطغت على المسرح العصبي. فكانت الراعي اليقظ للفساد الفادح فضلًا عن رعايتها عنفًا هو الغريزة في السياسة وهو سياسة الغريزة، وعن توسعها في سائر الموبقات. بعد الحرب، صدر عفو عام. وقد لا تستقيم المجادلة في وجاهة هذا الإجراء. ولكن العفو العام، أيام كان يصدر، في أعياد الجلوس المأنوس، عن

[1] محمد فريد مطر، «في الفساد وسبل معالجته»، في: نواف سلام (محرّر)، خيارات للبنان، دار النهار، بيروت، تموز 2004، ص 179–212.

مجرمين عاديين أو مجرمين فوق العادة، كانوا يرسلون آمنين إلى بيوتهم ولا يسلّمون مقاليد الدولة والبلاد. العفو عندنا كانت له سيرةٌ أخرى.

كيف إذن، بعد فساد الحرب كله أو بعد الحرب بما هي فساد للسياسة وللحياة الاجتماعية برمتها، ينتظر من رعاة الطوائف في أدغال الحرب أن يكونوا المصلحين في السلم وأن يمحقوا جراثيم الفساد المنتشرة في المجتمع؟ ما حصل هو ما كان مقدّرًا له أن يحصل. وجد أقطاب رحى الحرب شركاء لهم مناسبين وكانت الشركة الجديدة شركة بين السطوة والمال. وهي لا تمنع التنازع بين الشركاء أبدًا ولكنها تحملهم على الاعتبار، كلما اشتد الوطيس، بحاجة الواحد منهم إلى شركائه. وهي تحملهم أيضًا على التماس الحماية الخارجية ممن يقدر عليها وعلى رعاية موازينها بينهم طالما استمرت في رعاية موازينها معهم، على الأقل. فإن لقاء المال والسطوة استثمار متبادل. وإن من التعريفات الموافقة لمناخ الفساد – في ما نحسب – أن يصبح المال غايةً أثيرة لأصحاب السلطة وتصبح السلطة غايةً أثيرة لأصحاب المال. ولا اعتبار – مرّةً أخرى – بالتنازع. فهو، شأن العراك بين القبضايات في المقهى، يتضرر منه أصحاب المقهى والزبائن أولا. وأما المتعاركون فلا يجاوزون – في الأعم الأغلب – أن تبحّ أصوات بعضهم أيامًا تطول أو تقصر.

الدولة والعصبيات: حال جديدة

ما الذي كان يعنيه أن تكلل الطائفية هذا الحلف المتنافر من ذوي السلطان الجدد؟ كان معناه حالًا جديدةً للدولة بعد الحرب قياسًا على ما كانت عليه حالها قبل الحرب. فقد كانت إحدى السمات المهمة لدولة الاستقلال أن تستوعب العصبيات المتلاقية في مؤسساتها شيئًا ما بحيث يلطّف بعضها بعضًا ويجد الجمهور، بسائر انتماءاته، إلى تضاعيفها منافذ متنوعة. ولم يكن نادرًا – وإن بقي محصورًا – أن تنشأ، في رحاب مؤسسات الدولة، دوافع وفرص لتجاوز العصبيات الأولية جميعًا في السياسة وللانتقاض الموضعي عليها. كان بعضٌ من هذا يحصل في التعليم الرسمي – وفي الجامعة اللبنانية، بخاصة – وبعضٌ منه يحصل في الإدارة العامة وبعضٌ في القوات المسلحة. وقد تشكلت من هذه النوازع قاعدة لمرحلةٍ من مراحل الحقبة السابقة للحرب هي المرحلة الشهابية. وتحقّق، بفضل هذه النوازع أيضًا، انتشار لا يستهان به ليمين ويسار علمانيين، وجدا جانبًا كبيرًا من قواهما في صفوف صغار موظفي الإدارة العامة ومعلمي القطاعِ الرسمي وطلابه وتلامذته. تبدلت هذه الحال في الحرب وبعدها إلى تقاسم أقطاب الطوائف المرعيين من خارجٍ قائمٍ في الداخل، لا سلطةَ الدولة وحدها بل مؤسساتها أيضًا بما

فيها مؤسسات الخدمة العامة والجامعة والمدارس. كانت الدولة، قبل الحرب، مسرحًا لغلبة متفاوتة الحضور والأثر، متنوعة المراجع. فانتهى بعضها، غداة الحرب، إلى إقطاعات فعلية، محيّدة نسبيًّا عن التنازع بنعمة الاعتراف المتبادل. وانحصر التنازع في مساحة مركزية لا مجال للسيطرة المنفردة عليها ولا مناص من النظر المشترك في ما يدار عليها من شؤون. لم ينحسر الإقطاع السياسي إذن، بعدما انفصل كليًّا عن الأرض. فإنما نحن اليوم حيال أصرح تكريسٍ لهذا الإقطاع عرفناه في تاريخنا المعاصر. أخيرًا بدّدت دولة ما بعد الحرب معظم ما كانت الدولة قد جمعته، في الحرب، من رأسمال عاطفيّ. فخلت قلوب اللبنانيين من توقٍ إلى الدولة، في إبّان تداعيها، هو الذي حمل محمد العبد الله (وهذا شاعر لم يؤثر عنه التعلّق بالسلطة الرسمية) على أن يجعل عنوان واحد من كتبه حبيبتي الدولة.

التنظيمي والهيكلي

ولا أعود إلى السؤال: ما شأن هذا كله بالفساد؟ فهذا كله باب الفساد ومحرابه. حين توزّع مؤسسات للسلطة العامة وأخرى للخدمة العامة قطائع قطائع، نكون قد انتقلنا إلى ضرب من استخصاص العام هو التعريف الأوثق للفساد أو هو الفساد نفسه.

هذا الفساد، بما هو حالة سياسية أصلاً، فساد طائفي، قبل كل شيء. وهو، على هذا، هيكلي. فليس هو بالفساد التنظيمي أو القانوني، من حيث الأساس. نقول هذا من غير إزراء – ولا بأس من التكرار – بالجانب التنظيمي القانوني من الفساد ولا غفلة عن أن مكافحته محتاجة أشدّ الاحتياج إلى تجديد الأنظمة والقوانين وتعزيزها. نقول إنه طائفي لأننا نرى المضي في تقديم الموازين الطائفية على أنها الموازين المتصدرة للشؤون العامة، بالضرورة، عقبةً كؤودًا، لا دون الإصلاح نفسه وحسب بل أيضًا دون تكوين قوًى مرموقة فاعلة، في قواعد المجتمع وفي قمم السياسة وفي ما بينهما، تطلب الإصلاح حق طلبه ويكون في مستطاعها أن تفرضه.

وذاك أن التقاسم الطائفي تجاوز الدولة إلى ما لا يزال يسمّى ظلمًا مؤسسات المجتمع المدني، وأدرجها – ولو على تفاوت – في شباك الفساد المعمم. فهذه المؤسسات (بما فيها ما يدار منها بعقلانية مؤسسية مقبولة) تنبري لحماية الفساد بالذود عن الحصص الطائفية، حين لا تضلع، هي نفسها، في فساد نفسها وفي فساد الدولة. انحسرت الأحزاب غير الطائفية واستتبعها نظام الطوائف. وخلفتها تشكيلات سياسية طائفية كبرى. وتوزعت أهم مرافق الإعلام بين أقطاب الطوائف. وأمست المراجع المذهبية عيونًا ساهرةً (معترفًا بحقها في

السهر) على الموازين المعهودة، في كل موقع ومجال. ليس مرادنا، بالطبع، أن نغض الطرف عن سعي الطوائف، بعضها إلى دفع بعض نحو هوامش المجتمع والنظام. تلك - أي التهميش الجزئي - حال قائمة لا يغيّرها بلوغ السلطان الطائفي أَوْجَهُ. وينعم السعي إلى إدامتها برعاية الجوار السامية. مرادنا أن لبّ السعي إلى تقليص دوائر الفساد يجسّده السعي إلى تجاوز القاعدة الطائفيّة أصلاً لإدارة المجال العامّ وتنميته.

إغراق السمكة

يشدد محمد فريد مطر، في المقالة المشار إليها، على زواج المقت التاريخي بين اللبنانيين وسلطة الدولة ونزوعهم بالتالي إلى اتخاذ المال العامّ سلبًا والزوغان من أداء أنصبتهم منه وإلى إهمال الصالح العام أو العدوان بأطماعهم عليه. ويرى مطر في هذا كله علّةً تاريخية للفساد. ذاك تعليل لا يجوز الاكتفاء به (على وجاهته في دائرته) ولا يكتفي به كاتب المقالة، في كل حال[2]. وقد كان، في الآونة الأخيرة، أن نفرًا من مثقفي الصيغة «الفذّة» أو «الفريدة» عندنا (وهم، عادةً، من مدمني إغراق السمك) فطنوا إلى المحسوبية. وارتأوا، مترجمين عن الفرنسية أو الإنكليزية، أن يطلقوا عليها اسم «الزبائنية»، وكأنهم لم يسمعوا لبنانيًا قط يقول لآخر: «محسوبك أنا، يا ريّس!»[3]. هذا أمر عارض هنا، في كل حال، أوردناه حتى لا يظن أننا نترجم فسادنا كله عن لغة آخرين! ولا ريب عندي في أن المحسوبية ركن ركين للفساد في قطاع الدولة وفي ما يفيض عنه. ولكن نسبة الفساد اللبناني إلى المحسوبية، من غير مزيد من التحديد، يشبه نسبته إلى «الطبيعة البشرية» على إطلاقها. أي أننا ننتهي، مرة أخرى، إلى إغراق السمكة[4].

وحقيقة الأمر أن المحسوبية، في لبنان، لم يكن لها قوام قط من غير مرتعها العصبي الخصيب.

---

[2] مطر، م. م.، ص 182–186.

[3] كنت قد ندّدت، في مقالة قديمة، بترجمة اسم الجماع عن اللغات الأوروبيّة أيضًا... وكأننا لم نكن نتجامع قبل أن نعتاد الرطانة بهذه اللغات! را. أحمد بيضون، كلمن: من مفردات اللغة إلى مركّبات الثقافة، دار الجديد، بيروت 1997، ص 101–102.

[4] قبل مدة غير طويلة، عمد أبرز المهتمين بظاهرة المحسوبية في لبنان، وهو مايكل جونسون، إلى «نقد ذاتي» مشكور لكتابه القديم: Michael Johnson, *Class and Client in Beirut: The Sunni Muslim Community and the Lebanese State, 1840-1985*, Ithaca Press, London and Atlantic Highlands 1986.
را. النقد في الفصل الأول من كتابه الجديد: All Honourable Men: *The Social Origins of War in Lebanon*, Centre for Lebanese Studies in association with I.B. Tauris Publishers, London-New York 2001. وينزع المؤلف هنا إلى إحكام الربط ما بين العنف الأهلي والمحسوبية، من جهة، ومبدأي «الشرف والعار» الملازمين للعصبية، من الجهة الأخرى. وينطوي الكتاب على مقارنات موحية بين المسالك العصبية اللبنانية في الحرب ومسلك المافيا الكالابرية (لا الصقلية) في جنوب إيطاليا.

وهي كانت ترتعي العصبيات كلها في مرحلة ما قبل الحرب. وحين نحت الحرب نحو اختزال سائر العصبيات في الطائفية (وهذا اختزال لا يسعه أن يصبح مطلقًا) باتت المحسوبية ترتعي العصبية الطائفية وما يليها من تقاسم الدولة ومرافق المجتمع الأهلي (وما هو بالمدني) قبل أيّ مرعًى آخر. فهي، من الأسفل، ما هو إقطاع اليوم السياسي من الأعلى. لا يصح إذن أن تتخذ المحسوبية درأة للطائفية من النقد ومن مساعي الإصلاح. هذا قول راهن في جدل راهن. وإنما وجاهة الكلام في المحسوبية إبرازه تَمَتُّعَ الفساد - عبر التقاسم الطائفي المشار إليه وما يتبعه من شراء للولاء السياسي - بقاعدة شعبية عريضة. وهو - أي هذا التمتع - ما يفضي بنا إلى كلام قليل بقي أن نقوله في ما سميناه «كلفة ثانية» أي في كلفة الفساد السياسية حصرًا.

لحس المبرد

في مستوى «القواعد الشعبية» للفساد، يزيد اعتبار هذا الأخير سبيلًا معبّدًا للانتفاع الفرديّ والجماعي، في ما يتعدّى القانون، وللنجاة من الواجبات العامة، على اختلافها، وللوجاهة وعلوّ الكعب الاجتماعي أحيانًا، من ميل اللبنانيين إلى الإشاحة عن الصالح العام وإلى اللامبالاة بالسياسات العامة التي تطول إليهم بالضرر، بما هم جماعة وطنية، وإلى الاكتفاء بمداراة ما نالهم من أضرارها أشخاصًا وعصبًا ضيقة أو ما طاول أنصبة طوائفهم من المنافع العامة. فأين هي، مثلاً - وهذا مثل الأمثلة - مواقف اللبنانيين المناسبة، في سعة التعبئة وفي الفاعلية، لنمو الدَّيْن العام هذا النمو المشبوه في مدى خمسة عشر عامًا؟ وكيف لا يلتفتون، على الأخصّ، إلى أن معظم هذا الدين، اليوم، فوائد متراكمة لم تنفق على شيء أو أحد في البلاد، ولو على سبيل الهدر؟! ما بالهم إذن لا يسألون: «كيف كان ذلك؟» هم يتوجسون كثيرًا من هذا الدين ولكنهم لا يتناسون في سرّهم - حتى الآن - ما استقر في جيوب شرائح عريضة جدًّا منهم من فتات المال المهدور: تعويضاتٍ قبضت من غير وجه حق وتوظيفًا تمّ لبعضهم من غير حاجة عامة إليه وإغضاءً عن مخالفات وجنح بالغة التنوع وتهاونا في مطالبتهم بواجباتهم في الوظائف بحيث تيسر لهم الانصراف إلى غيرها، إلخ. يتحدّث اللبنانيون كثيرًا في فساد الكبار ويعرفون عنه الكثير. ولكنهم يباركونهم، في الانتخابات، بعشرات الألوف من أصواتهم ويذكرون لهم جودهم عليهم - في ما عدا الإنعامات الفردية - بطريق عبّدت هنا على غرار السعتر بالزيت أو بمدرسة لا حاجة إليها أبعد من سرقة ثلثي الاعتماد المخصص لبنائها أو بشبكة مجارير تنتهي سائحة في البراري والقفار وترتدّ، على غفلة منهم، إلى مياه الشرب.

هذا كله (وغيره مما هو أدهى منه) يسكت عنه اللبنانيون، خاصّة وعامة، أو يثرثرون فيه كثيرًا، بالأحرى، ولا يكون لثرثرتهم ما بعدها. هم يلحسون دمهم ويستطيبونه ويرفعون إلى السماكين من يرون أنهم يجودون عليهم بلحسه.

هذا الخذلان العام يبعد أفق الإصلاح. هذا أقل ما يقال. وهو هو اليوم، بأطره الطائفية وبما يحظى به من رعاية الخارج الذي في الداخل، ما يطلق عليه اسم الديمقراطية اللبنانية. وهذه ديمقراطية باتت تشبه الرقّ الطوعي أقرب الشبه. وليس الصالح العامّ مناط هذه الديمقراطية بل العجز العامّ وجراد الفساد المنتشر.

ينتهي هذا الخذلان إلى صورة عجيبة للتمثيل السياسي في هذه البلاد. وهي صورة كان خليقًا ببشير الجميل أن يسمّيها «فريدة»، وهذا هو الاسم الذي كان ينادي به الصيغة اللبنانية، على ما يروى. في هذه الصورة، يظهر من يفترض فيهم إنفاذ القوانين (وهذه حال الحاكمين وسكّان الإدارات) أو سنّ القوانين (وهذه حال النواب) رعاةً مجتهدين لخرقها كل يوم، من جانب الأتباع، أو مبادرين إلى هذا الخرق، من جانبهم هم. بل إن وظيفة خرق القانون، في التصور الواسع الانتشار لتكوين الدولة ومؤسساتها، تتقدم بأشواط وظيفة الإنفاذ أو السنّ وهي هي عصب الولاء الأول وسببه. وهي تبدو مستندةً إلى شرع آخر (أو إلى شرع نقيض) هو، في الحقيقة، مجموع من الأعراف يناوئ قوانين وأعرافًا أخرى. وهو لا ينكر ما نسمّيه ههُنا فسادًا ولا يستنكره وقد لا يعرفه باسمه هذا حين يراه. ذاك - بكل إيجاز - ما يصح وصفًا عامًّا لكلفة الفساد السياسية في بلادنا هذه.

عمل التجريد السياسي

قبل نحو من عشرين سنة، أطلقت عبارةً هي «عمل التجريد السياسي» على المساق الذي يستوي المواطن مواطنًا، بمؤداه، وتستوي الدولة الديمقراطية أيضًا دولة ديمقراطية[5]. وقد ضربت مثل اللبناني الداخل إلى إدارة عامة لإجراء معاملة ما دليلًا على حال التميُّع الزائد التي بقي عمل التجريد السياسي هذا يترنح عندنا فيها تائهًا في غمار العصبيات. وخلاصة المثل أن صاحب المعاملة والموظف المسؤول يتواجهان عندنا على أنهما إنسانان كاملان. أو لنقل - ما دام

[5] بيضون، كلمن...، م. م.، ص 468–473. ورا. أيضًا:
A. Beydoun, "Image du Corps, Esprit de Corps et Démocratie", in Du Privé au Public, Les *Cahiers du Cermoc*, no 8, Beyrouth, 1994, pp.149-160

الحديث حديث الفساد - إنهما يتواجهان على أنهما إنسانان تامان. فإن الكمال لله، على ما هو معلوم. والمقصود بالتمام هنا أن كلًّا منهما يحفظ في وعيه أو على حافة وعيه، جملة الأبعاد أو الوجوه التي يتشكل منها بنو البشر. فإن كل شيء مهمّ في هذا المقام. مهمّ اسم الموظف وأصله وفصله وطائفته وما يعرف من سمعته، فضلًا عن رتبته وحدود صلاحياته وطبيعة علاقته بسائر رؤسائه (ومنهم الوزير) أو أيضًا بمراجع أخرى، رسمية أو حزبية، مدنية أو مذهبية، داخلية أو خارجية. ومهمّ، من الجهة الأخرى، منابت صاحب المعاملة، على اختلافها، ومكانته الإجمالية وثروته. ومهمّ طبعًا ولاؤه السياسي ودرجته في الشبكة التي يدرجه فيها هذا الولاء. ومهمّةٌ طبيعةُ المزيج الذي يتحصل من تداخل هذا كله مع ما يقابله عند الموظف. ومهمّ، أخيرًا، وجود مخالفة أو خلل ما في المعاملة أو استقامة أمرها. ولكن هذا العامل الأخير كثيرًا ما يكون أدنى أهميةً بكثير من سابقاته حين يدخل في سلطة الموظف عنصر الاعتباط. ففي مستطاع الموظف إذ ذاك أن يجد الخلل أو المخالفة من طريق التأويل والاجتهاد وما يليهما من تعجيز. وقد يأنس من نفسه القدرة على تأخير البت إلى ما شاء الله أو على التقدير المبالغ فيه لرسم مطلوب أداؤه إذا كان هذا الرسم خاضعًا للتخمين لا مقطوعًا. يمكن أن تفضي المواجهة الشاملة هذه إلى إجراء المطلوب من غير كلفة مادية ظالمة تقع على صاحب المعاملة. وذلك سواء أوجد الخلل والمخالفة أم لم يوجدا. ويمكن أن يحصل البت سلبًا من غير أمل لصاحب المعاملة في نقض للقرار لا تتيحه جملة أوضاعه. ويسع النفوذ، من جهة طالب الخدمة، أن يكسر استقامة الموظف المستقيم. ويسع طلب المال من جهة أو عرضه من الجهة الأخرى أن يمهد عقبات كثيرة، شرعية كانت أم غير شرعيّة، وأن يدرأ ضررا تلوح أشباحه في موقف الموظف الفاسد. صفوة القول أن كثرة العوامل والاعتبارات المتدخلة في هذه العلاقة المؤقتة تفتح أبوابًا أمام الاحتمالات كافة. وليس المسلك القانوني مقرونًا بالإنصاف العملي، من الجهتين، إلا واحدًا من هذه الاحتمالات وقد يكون أضعفها.

ذاك موقف يعرض عندنا كثيرًا في كل يوم. ويقع جانب من المسؤولية عنه على الأنظمة التي تترك السبل سالكةً أمام الاستنساب والاعتباط. فيجب إصلاح هذا الخلل في موضعه أي في الأنظمة. ويقع جانب من المسؤولية نفسها على القصور الحاصل في عمل التجريد السياسي. فهذا عمل يفضي، حين يكتمل، إلى إبعاد كل العوامل التي يتمخض عنها الإنسانان التامّان (وقد سبق تعدادها) باستثناء عامل واحد هو الصادر عن صفة المواطنية. ومعنى الاقتصار على المواطنية ههنا أن يتواجه مواطنان وحسب (لا إنسانان تامّان) يطلب أحدهما خدمةً بما هي حق له باعتباره مواطنًا لا غير، ويؤدي إليه الآخر هذه الخدمة بما هي واجبة الأداء عليه باعتباره

مواطنًا أيضًا ناط به القانون هذا الصنف من أصناف الخدمة العامة.

في حاجة النفوس إلى النصوص

كيف نتقدم في سعينا إلى هذا التجريد الذي هو المرتكز الأعمق والأوثق للسعي إلى محاصرة الفساد؟ نتقدم بفعل ضروب شتى من الإصلاح أظهرها الإصلاح السياسي، وللخوض فيه (وفي غيره) مجالات تفيض كثيرًا عن نطاق هذه الكلمة. في هذه الكلمة، شدّدنا على كون العمق الذي تضرب في مشكلة الفساد جذورها لا يعفينا من النظر في إصلاح أقرب متناولًا هو إصلاح القوانين والأنظمة، ومعياره - فضلًا عن الإنصاف - تعزيز المحاسبة والشفافية. ولكن التفصيل في هذا الضرب من الإصلاح لا تحتمله كلمة موضوعها الكلفة السياسية للفساد. ذهبنا إلى مزيد من التشديد أيضًا على إصلاح آخر، أبعد غورًا، مداره السعي إلى فصل السياسة والدولة عن عصبيات المجتمع الأولية. وقد توحي هذه المقاربة بالتعويل على عمل تربوي لا نهاية منظورة له ولا ضمان لإثماره. فكأننا عدنا إلى تقديم النفوس على النصوص! لا ننكر أصلاً خطر ما في النفوس ولا وجاهة التربية بمعناها الأشمل. ولكن ثمة نصوصا يجب وضعها وإنفاذها من غير مراوغة ولا تخاذل. ثمة إصلاحات لا محيد عن المضي بها نحو غاياتها. وأهم هذه الإصلاحات مضمّن في الدستور نفسه وفي اتفاق الطائف، فلا يسع اللبنانيين القول إنهم يقفون أمام ضرورتها لأول مرة.

هل يريد اللبنانيون هذه الإصلاحات؟ هل هم متوافقون عليها فعلا؟ أم أن جمهورهم باقٍ على استطابته لَحْسَ المبرد حتى تقع الواقعة؟ جعلنا عنوان الكتاب الذي تضمن مقالة محمد فريد مطر الآنفة الذكر خيارات للبنان. وتضمن الكتاب نفسه مقالات أخرى أوصت بإصلاحات لم تكد تدع بابًا كبيرًا للإصلاح إلا وَلَجَتْهُ. وبين هذه المقالات واحدة لنا تعفينا من العودة هنا إلى تعداد عناوين الإصلاح المنشود، وقد اخترنا لها عنوانا: «الطائفية: ملامح لإصلاح معلن»[6]. وعلى رغم أن عنوان الكتاب خيارات للبنان، زعمنا في المقالة المشار إليها (ونعود إلى الزعم هنا) أن لا خيار للبنانيين في أمر الإصلاح وأن الأوان قد فات، من مدّة غير قصيرة، على إمكان المراوغة والتسويف فيه. فعسى ألا يكون أوان الإصلاح نفسه قد فات.

أواخر حزيران 2004

[6] سلام (محرر)، م. م.، ص 57-78.

صوَر بلا أناة من حيّ بلا زمام(*)

(الحمراء، بيروت)

«لاشيء يدعو، من بعد، إلى البت في ما إذا كانت زنوبيا داخلة
في فئة المدن السعيدة أم في فئة المدن الشقية.
فليس بين هاتين الفئتين يستقيم توزيع للمدن ذو معنى.
وإنما يستقيم التوزيع بين فئتين أخريين:
فئة المدن التي لا تنفك تعطي الرغبات صورتها عبر السنين والتحولات،
وفئة المدن التي تتوصل فيها الرغبات إلى محو المدينة
أو تمحو المدينة الرغبات».

إيتالو كالفينو، المدن غير المرئية

مجال عمومي بين حين وآخر

في شارع الحمراء، ممنوع وقوف السيارات بحذاء الرصيف. لا يعقل، بالتالي، أن يؤذن بوقوفها على عرض الرصيف. والمنع محترم، في ساعات النهار، على الأقل. فإذا أرخى الليل سدوله على هذا المستوى (وهو يمسي مستوًى واحدًا إذ يطمس الليل الفارق الزهيد بين مستويي الشارع والرصيف) ارتدّت النفوس أمّارة بالسوء. على أننا، حتى في أحلك الليالي

(*) نشرت هذه المقالة (بالفرنسية) في عدد من مجلة *Autrement* الباريسية صدر في سنة 2001 تحت عنوان: *Beyrouth: la brûlure des rêves*، وأشرف على إصداره جاد تابت. وقد طاول النص الأصلي بعض الحذف وأدخلت عليه تعديلات محدودة بدا أنها ترمي إلى تيسير مطالعته للقارئ الفرنسي، ولكنها لم تخل من خلل. وأما الترجمة التي بين القارئ فهي تامة وهي من عمل الكاتب.

ظلمةً (أي، مثلًا حين تكون المحوّلات قد دمّرت ولما تستبدل) نبقى نميز ثمالة لحرمة النظام. فإذا أوقف الموقفون مركباتهم بجوار الرصيف، لم يطيلوا الغياب ولم يوغلوا في البعاد. ولا هم يوغلون في هذا أو يطيلون ذاك إذا هم أركبوا مركباتهم ظهر الرصيف، وهذا أندر حصولًا بكثير، لانتفاء الداعي، إذ الأمكنة الخالية على أرض الشارع قلما تعوز طالبيها في آناء الليل. ولا أقول شيئًا – محاشاة لمناقضة النفس – عن أيام العطلة وما تأتي به من معاذير لتراخي القواعد، ولا أقول شيئًا عن النزوع الملحوظ، في المدة الأخيرة، إلى غض الطرف، حتى في أيام العمل، عن حالات الوقوف القصير المدة، وهو وقوف يعرف لا بمدّته بل بترك أبواب السيارة مطبقة من غير إقفال.

فإذا ابتعدنا شارعين، صعودًا أو هبوطًا، عن هذا الشريان التجاري الذي ما يزال يجر خلفه قناع شهرته المتهالك، وقعنا على منظر مختلف. فالرصيف ههنا يصبح ويمسي حرامًا على المشاة، ولكنه ألزم لهذه الحرمة في المساء منه في الصباح. ههنا يعود الحي إلى أهله. وكثيرا ما نرى القواعد المرعية في قيادة السيارة وفي توقيفها بارزةً للعيان، فإذا هي لم تكن كذلك، بقي التفاوض عليها ممكنًا حالة حالة. وأما القانون المكتوب، الساري، وفقًا للزعم الشائع، على الجميع، فهو مصنف ههنا بين الدخلاء. تصيبه نوبات حزم بين حين وآخر فيدخل الحي بالكسر والخلع، معززا بالقوات، مؤلّلًا، شاكي السلاح. حتى إذا ولّى الصباح أو انصرم الأسبوع، ضعف حوله في مجابهة المقيمين الذين يتذرعون بالصبر، في حضرته، ويراوغون. تلك آونة تكفي دليلًا على قابلية القانون للتطبيق. فإن تحرير الأرصفة ومنع وقف السيارات حيث هو ممنوع يتحققان في لحظات، من غير صعوبة ظاهرة. على أن المقاومة، وهي كثيرة الصور، لا تلقي سلاحها. بل هي لا تني تحور وتدور، مستثمرة كل تراخ تلوح بوادره في عزيمة الشرطة، محتالةً ما وسعها الاحتيال لشد رجال الشرطة إلى مياه العلاقات المحلية بحيث يطمس شيئًا فشيئًا ما يجعل منهم فريقًا على حدة وتتغير حال المواجهة المفترضة بينهم وبين أهل الحي. على أن الشرطة تكون، في معظم الحالات، قد انسحبت قبل أن يبلغ أمرها هذا المآل. فإن العزيمة تكون قد خارت، فينكفئ القانون إلى موقع آخر يجرب فيه حظه. أو يتجدد بين الشرطة والأهالي ميثاق عدم التقاتل، أو قل ميثاق شبه التجاهل، على حاله السالفة، فيغدو رجال الشرطة أقرب إلى التخفي منهم إلى الظهور ويحصرون تدخلهم في أفاعيل لا تتحملها حتى أعراف الناحية نفسها. في هذه الحالة، يكون التطويع قد بلغ كماله. لا يبدي المحلي أنفة من إلقاء التحية على القانوني ولكن يضحك منه في سره.

تلك، والحق يقال، حال يرثى لها. المجال العمومي البيروتي ضيق، لا ريب. والسلطة العامة نَفَسها قصيرٌ لا يزال. والمواطن، إن شاء أن يظهر للملإ، لا يجد إلا مقاطع من بضعة شوارع، مهيّأة لظهوره. يبقى عليه أيضًا أن يختار الساعة المواتية لهذا الظهور! وهو، إن حاول، قد يحتار. قبل أيام، ضبطت نفسي، في الحادية عشرة صباحًا، أتصنع الدهشة وأنا أتبع بنظري، في شارع الحمراء، دراجة نارية خاصة، هزيلة القوام، جرت بعكس اتجاه السير. ولم يكن فارسها الذي بدا حريصًا على لزوم يمينه، إلا واحدًا من أشاوس شرطة السير، ميزته بزيه الرسمي ومنه الخوذة البيضاء على رأسه، وكانت جثته الضخمة فائضة من كل جانب عن مركوبه الناحل. وقد يكون مستحسنًا – ولو كان في الأمر أذية لشعور إرنست كاسيرر – أن نشخص ههنا تأكّلًا سريعًا للأزياء «الرمزية». هذا مع أننا ظننّا، في يوم من الأيام، أن الثمن الذي دفعناه لهذا الزي كان كافيًا لإقناع من يرتديه بألا يمتطي غير المركوب المناسب. ولكنّ زمنًا طويلًا، والحق يقال، مضى منذ أن ساورنا هذا الظن.

صراع طبقات

حسبت، في أول الأمر، أن تفاقمًا خطيرًا قد طرأ على الركود السائد وأصاب قطاع الأحذية، على الخصوص. فإن واحدًا من أرقى محالّ الأحذية في شارع المقدسي (وهو أيضًا واحد من أقدمها في هذا الشارع الذي كان يدعى «نيو حمرا» في عهد مضى) أخلى واجهاته بغتةً وأسدل الستار عليها لمدة بدا أنها ستطول. كان المنظر يوحي بتغيير وشيك للديكور. وكان هذا هو الواقع ولكن مع تغيير للاختصاص يشفع تغيير الديكور. وفي أيام، انتقل المحل من صنف الأحذية السويسري الذي ظل يبيعه عقودًا إلى صنف من الألبسة جاء، على رغم أصله الباريسي، أدنى كعبًا بكثير من سلفه. ولم يكن هذا أول حدث من نوعه. فعلى بضع عشرات من الأمتار، كان متجر كبير للهدايا الفاخرة، على أنواعها، قد تحول، قبل سنوات، فرعًا لشبكة الألبسة الشعبية تاتي (وهي باريسية أيضًا). كان هبوط سوية الحي الطبقية قد تأكد في سنوات النصف الثاني من الحرب. على أن البعض ظل عاقدًا الأمل على صعود يجدده زمن السلم. والجنوح قوي، اليوم، إلى الأخذ بالتشخيص العام ومؤداه أن استعادة الحيوية، هنا وفي كل موضع آخر، ما تزال سرابًا. أو أن الوضع، إذا نظر إليه من زاوية بعينها، يتجه من سيئ إلى أسوأ. ولكن الواقع بعيد عن تقبل هذا التبسيط. حقّ أن النزعة إلى الهبوط على سلم النوعية لا تزال تتأكد. ولكن الحي يبدو، في ما يتعدى هذه الواقعة، وكأنه عاد لا يدري ما نصيبه من الدنيا. فعلى مائة متر

قبل المحل الذي وصفنا تحوله، وعلى مائة متر بعده، قامت متاجر ثلاثة للأحذية، أشرعت واجهاتها، على التوالي، في مدة أشهر. ومن الثلاثة اثنان يتوجهان إلى طبقة من الزبائن أرقّ حاشيةً بكثير من زبائن المحل المتحوِّل. وأما الثالث فخرج متألقًا من أغلفته ليواصل، ولكن باسم ماركات أخرى، حمل راية الحذاء الفاخر التي سقطت من يد جاره العريق.

هذا ليس كل شيء! فعلى مفترق من مفترقات شارع الحمراء لا يخلو من أهمية استراتيجية، ترى الـ «أولد شو»، وهو محل برجوازي صغير يفصح اسمه، من غير قصد، عن تقدُّم سنِّه، وقد أخذ يتحول ببطء، هو أيضًا، إلى تجارة الألبسة الشعبية. فإذا وقفت عليه ممعنًا النظر، وقعت على واحد من أكثر المناظر جلبًا للغمّ في هذا الحي. احتفظ المحل باسمه، مع العلم بأن أزواجًا قليلةً هي كل ما لا يزال معروضًا من صنف الأحذية على مرأى من مارّة لا يأبهون، قد بات عسيرًا عليها الانفراد عن سيل الفساتين والتنانير والقمصان الرخيصة الأثمان الذي يبدو وكأنه يدفع بها نحو الشارع. فبدا المحل وكأنه نذير شؤم للمخزنين الجديدين المنتميين إلى مستواه نفسه، وهو يشكل معهما زوايا مثلث متساوي الأضلاع. حتى إذا نفدت هذه البقية الباقية من مخزون الأحذية في الـ «أولد شو»، لم يبقَ أمامه إلا أن يدعى الـ «إكس شو»!

وأما الآن فهذا المحل شاهد على إفلاس مضاعف. وذلك أن حالات الإقفال المتتابعة (والكثيرة) التي عرفها قطاع الملبوسات في الحي، طوال مرحلة الأزمة هذه، تكفي إثباتًا لكون هذا القطاع ليس أحسن حالًا، بالضرورة، من قطاع الأحذية. ولم تجد بعض هذه المحال المقفلة من يفك كربتها – ولو مع تغيير الاختصاص – فلبثت تعرض، خلف الستائر المسدلة، واجهات خاويةً كساها الغبار. على أن حالات التغيير في الاختصاص بلغت، مع ذلك، من الكثرة، في أثناء هذه السنوات الأخيرة، أنها جعلت الحي يظهر بمظهر ميدان شاسع للتجارب. وهو، في الواقع، ميدان حرب على أيام النحس التي تأبى أن تنقضي. ولا يكون التحول دائمًا من الشبيه إلى شبيهه، أي، مثلًا، من الأحذية إلى الملبوسات. ولما كان وضع القمصان البيضاء في موضع صلصة البندورة أو الكستلاتة المشوية أبعد عن طبائع الأشياء من حلول السراويل في محل النعال، فإن المراقب يجد صعوبةً أكبر في هضم هذا الغدو والرواح ما بين المطعم ومتجر الألبسة مما يجده في حالة الانزلاق من الأحذية إلى الملبوسات. فما بالك إذن بمن كان في قطاع الفضيات من قبل نشوب الحرب وانتقل اليوم (وهذا ما حصل فعلًا عند زاويةٍ أخرى من زوايا شارع الحمراء) من المداس إلى الشوكولاته. ذاك انتقال أعقب أعواما من الركود في قطاع الأحذية ولم يمنع العودة الجزئية إلى الفضيات، إذ الحاجة قائمة إلى أوعية توضع فيها الشوكولاته. ذاك

أحفظ لماء الوجه، في كل حال، من الحل الذين اعتمد على مسافة مائتي متر من هناك، إذ دسّت طناجر حمراء تافهة بين آنية البلور البوهيمية وما جرى مجراها من الصواني المفضضة.

حالة أخرى حرية بالاهتمام. مخزن للتجهيزات المكتبية الثقيلة (من آلات النسخ وما شاكل) قائم على الرصيف المقابل لمقهى رصيف بقي يسعك أن تراقب منه، مدة سنوات، بطالة مستخدمي المخزن. فجأةً طلّق المخزن كل ما هو «هارد» واختار من الـ «سوفت» أكثره ليونة، أي ثياب النساء الداخلية. وقد جاء المتجر الجديد ليعزّز قطاعًا تدل الدلائل الكثيرة على أن الريح تنفخ في أشرعته. وهو (وسواه) قد نحا في ذلك نحوًا ينافي قولًا شائعًا مفاده أن الحي مال إلى الاقتناع، من وسط الثمانينات، بأن الدين عند الله الإسلام. وذاك أنه لما كانت السلع المعروضة هي، بطبيعة حالها، من الصغر بمكان، فإن مزيني الواجهات ارتأوا أن يدعموا الدمى التي تحمل تلك السلع، وهي دمى جدّ مسالمة، بملصقات شاسعة، يشاهد عليها، خلف ما يقوم مقام أوراق التين، نساء بذلن كل جهد ممكن ليظهرن أقرب إلى الطبيعة من النساء الطبيعيات. فهنّ طبيعيات إلى حد يجعل الرجال العابرين يضيّقون ما بين أكتافهم ويحولون أبصارهم فتباغتهم، على خطوات، ملصقات أخرى تهزأ بهم على الضفة الأخرى من الشارع.

من الحلية إلى الجهاز

هذه التحولات تكون عالية الكلفة، على الأغلب، لأنها تفرض تغييرًا للديكور بعد مدة هي من القصر بحيث يتعذر الاعتقاد بأن تكون تكاليف الديكور القديم قد عوّضت فعلًا. فيبدو جليًا أن ما حصل لا يعدو أن يكون هربًا من خسائر ظلت تتراكم مدّةً طويلة. وهذا، على الأرجح، هرب إلى الأمام في معظم الحالات. ولما كان التقلب بين المتاجر التقليدية من مطعم وملبس ونعل لا يفي بالغرض دائمًا فإن الانقلاب كثيرًا ما يكون نحو القطاعات الموصوفة بالطليعية، وهي، اليوم، المعلومات والاتصالات. ويغري الهاتف النقال كثيرين باعتماده حلًّا بديلًا من أعمال طال عليها الركود واشتد. ولقد أحصيت ثلاثة من الصاغة انقلبوا إلى تجار للهواتف (أو تنازل الواحد منهم عن محله لأحد هؤلاء). وفي حالة من هذه الحالات، لم يطل العمر بالحل المعتمد ليكمل سنته الأولى. على أن المحل، عندما أنزل ستارته بانتظار العثور على حل آخر، كان شبيه له يكرر التحول نفسه، عند الطرف الآخر من شارع الحمراء، غير مكترث للعبرة. وعند منتصف المسافة بين الموقعين، وهي نحو من ستمائة متر، يقع، في واحد من متفرعات الحمراء، محل ثالث كان أول من دخل في هذا الاختبار. والحق أن هذا الجنوح

نحو جواهر التقانة الجديدة لا يبدو تجسيمًا لحلٍّ تمخض عنه التأمل الطويل بقدر ما يبدو تعبيرا عن ضيق وجوديٍّ عميق عند جماعة الصاغة. فهؤلاء يتشبثون بمهنتهم، عادةً، سواء أكانت قد آلت إليهم بالوراثة أم كانوا من الطارئين عليها وقد استمرأوا تجارة الذهب. فإذا هم هجروها، متقبلين الانتقال إلى شغل آخر، فمدفوعين بقوة قاهرة. هذا الضيق الوجودي يتجاوز فئة الصاغة في كل حال. هو يمسك، في ما يتعدى هذه الفئة الصغيرة، بخناق اللبنانيين جميعًا، على الأرجح. ولعل آثاره، بما هو ضيق متصل بما وراء الطبيعة، تمس كثيرًا من الناس في خارج بلادنا أيضًا. ولي إلى هذا عودة.

مبهمات

يجد الميل إلى النزول درجتين على سلم المستويات الطبقية توكيدات عدة له في هذا الحي أشرنا إلى بعضها. ولكن هذا الميل تلطّف منه حالات صعود كثيرة إلى حدٍّ كافٍ لتلفي نفسك مجدّدًا في حيص بيص. تمّ تجديد فندق كومودور، بعد أعوام بقي فيها مغلقًا. وهو فندق يعرفه الصحافيون الأجانب الذين كانوا يأتون ليغطوا أخبار الحروب اللبنانية المتوالية. وقد استردّ الفندق ما كان له من مقتضيات الفخامة والراحة مضاعفًا. فكان أن متاجره المطلة على الشارع الذي يحمل اسمه ردّت إلى الحيّ أسماء يمكن القول إنها كانت قد هجرته: كارتييه، هرمس، ديور، وسائر الشلة. وعلى شارع الحمراء نفسه، يجري إنشاء فندق كبير جديد على أرض كانت موقف سيارات ولم يكن عليها من بناء، قبل ثلاث سنوات أو أربع، غير كوخ «ملك البطاطا» المتهالك. وسيضم الفندق مركزًا تجاريًا بقضه وقضيضه ومقهيين أو ثلاثة ومطاعم عدّة، بطبيعة الحال، وصالتين للسينما، وسيسمى «كراون بلازا». و«بلازا» (أي الساحة) اسم أصبح موضوع هوس، على الظاهر. فتجاه الفندق الجديد، يقوم فندق قديم يدعى أوتيل بلازا، وهو الآن في قيد الترميم، و بجانب الفندق الجديد أيضًا، توجد بناية للشقق المفروشة تسمى «رزيدانس بلازا»، وعلى بعد كيلومترين من هذا الموضع أنشئ فندق سُمِّيَ «رويال بلازا» وفتح أبوابه على البحر قبل وقت قصير. والبقية أتركها جانبًا! فيصعب التحاشي عن القول بوجود رغبة لاشعورية في تخليد ذكر «الساحة اللبنانية»، وهي السيئة الصيت (إذ هي ساحة حرب)، وهي التي كان ذكرها يتردد في أعوام الحرب وبات أمل البعض معقودًا، في ما يظهر، على تحويلها، بعد أن مضت الحرب، مرتعًا للسياح.

في كل حال، يقاوم متجرا المجوهرات اللذان فتحا في الكومودور ذلك الميل (الذي تغرينا

وقائع أخرى باعتباره مطّردًا) نحو التحول من الحلي إلى أدوات التخابر. ويزيد المتجران نفسهما عسرًا على عسر فَهْمَنا لسلوك صاحب دكان آخر، على الشارع الرئيسي، آثر التحول إلى تجارة الحلي الفضية. وهو يجد مشقّةً عظيمة، على كل حال، في تمييز نفسه بين جيرانه تجار الذهب لأن الدارج عند هؤلاء، في الوقت الحاضر، إنما هو الذهب الأبيض. وما دمنا قد ذكرنا الألوان، فلنشر إلى أنها موجودة كلها في الجوار القريب: عند ذاك الشاب الذي يبدو خارجًا توًّا من المجاعة ليكرس نفسه لتجارة الحلي الزائفة، وقد خبط الأرض بخمس أو ستٍّ من قصاع السلطة الضخام ليحصل على كل هذا الذي يتاجر به من شظايا الزجاج. فلماذا يبدو البعض وكأنه ينفض يده من فئة من الزبائن فيما يقرر بعض آخر أن يركز جهده على إغراء الفئة عينها، وهذا على بعد مائتي متر لا غير؟

ولم يكون علينا، من بعد، أن نجتاز هذه المسافة كلها (أي مايتي متر أو تزيد) لنقع على علامات لتلك الحيرة التي تعتمل بين جنبات حيّنا؟ في الطابق الأرضي من البناية التي نقيم فيها، وجدنا، عندما حططنا الرحل في هذا الحي، قبل خمس عشرة سنة، دكان بقالة صغيرًا. كانت حاله صعبة من تلك الأيام (ولم يغير منها وصولنا شيئا)، فخلف نفسه عدة مرات (متنقلا من عهدة بقّال إلى عهدة آخر) قبل أن يسجل سابقةً (في تلك الأيام) فييمّم بواجهته شطر الألبسة. أعقب ذلك تحوُّلٌ لم يطل غير أشهر إلى الألعاب الإلكترونية. وقبل مدة وجيزة، قرر النزيل الجديد في المحل أن يجرب حظه في حقل الأطعمة، فكان أن حلت محل الحواسيب، بعيد هجرتها، عدّة تامة لتحضير الشطائر، على أنواعها، وكلّف ذلك مالاً. وقد بدا صاحب المطعم أبرع في تصريف الألفاظ منه في اللغات الأجنبية، إذ سمّى محله «فاد فود» أي «الطعام التافه»! والظاهر أن الزبائن المنتظرين حملوا الاسم بحرفيته على محمل الجد فصرفوا النظر عن دخول المطعم. ولم يكن يسع المرء أن يتفادى الشعور بوخزة في قلبه وهو يرى الخادم الفتى (الأجير الوحيد في المحل) يتناول وحده شطيرته في ساعة الغداء. عليه انهار المطعم في أقل من شهر. ومن جديد، عاد مدخل المحل مستقرًّا لنفايات يلقيها العابرون بانتظار أن يجد المحل من يمدّه بفكرة جديدة.

إحصاء الأفلام والفناجين

لقد أدركتنا الشيخوخة، فإلام ننكرها مكابرين؟ والمقاهي الثلاثة التي يتردد عليها المثقفون، في وسط شارع الحمراء، شاخت معهم. أحد هذه المقاهي أغلق أبوابه أعوامًا ثم عاد بحلّة

مجدّدة جزئيًّا آملًا، على الظاهر، في اجتذاب زبائن جدد. وهذا أمل لم يتحقق إلا جزئيًّا أيضًا.
نجلس إذن في هذه المقاهي ومعنا مداومون آخرون: مستخدمون أو موظفون متقاعدون، تجار بطّالون، مغتربون في إجازة دائمة، إلخ. وقد اعتادنا هؤلاء، على مدى السنين، حتى باتوا يشبهوننا. ننتظر عودة مشاهير الستينات وقد انتزعتهم من هذا الحي أنواع من الهجرة بينها الموت بطبيعة الحال. لذا نبقى في خلوة بأنفسنا: تعوزنا الأفكار ويعوزنا المال. وحين تمرّ على الرصيف وتلاحظ غياب واحد من الزملاء تركته، العشية، في مقعده المألوف، يخطر لك، أوّل ما يخطر، أنه مريض، لا ريب. يظهر أن لا أحد قادم ليخلفنا ههنا. والراجح أنك إن شئت أن تجتذب زبائن جددًا، في الحمراء، فعليك أن تفتح مقهًى جديدًا. فإن لم تفعل رجح أن مقهاك سيموت مع رواده. والواقع أن الحرب شهدت وفاة أكثر من مقهى واحد. فكانت جنائز متوالية لا تزال ذكراها حية إلى اليوم في نفوس البعض من أصحابنا. ولم يخل من حرارة لقاءُ من لا يزالون على قيد الحياة من زبائن الـ «هورس شو» و مدير المقهى القديم وأحد الناجين من خدمه بعد أن تحول إلى مطعم سريع. التقى هؤلاء في الطرف الآخر من الحي واجتذب المقهى الجديد - وكان هذا متوقّعًا - زبائن جددًا كثيرين، ولكن لم تكن له من صلة، في ما عدا المدير والخادم، بالـ «هورس شو» القديم. وقد تغير الاسم نفسه أيضًا. وكان الزبائن الجدد من الكثرة بحيث أن المثقفين أخذ يتزايد شعورهم بالغربة وما لبث عددهم أن مال إلى التناقص.

فلا مفرّ من السؤال من أين جاءت هذه الجمهرة من الزبائن الجدد. نميل إلى الظن أنهم لم يكونوا قد دخلوا مقهًى قطّ ما دام أننا لم نرهم يومًا في مقاهينا. في حالة الـ «سيتي كافيه» كانت تجوز المغامرة بجواب: إنهن طالبات الجامعة اللبنانية الأميركية، الواقعة على خطوات. وهم أيضًا «مستشارو» الرئيس الحريري وبعض خلانه، إذ هو نفسه جار المقهى وأحد زبائنه. وكانت تجوز إضافة رجال أعمال ما يزال فيهم بقية نشاط بخلاف المترددين على مقهى الـ «ماندارين» في شارع فردان... هذا الخليط كان قمينًا بإغراء فئاتٍ أخرى مالت بها ظروف هذه الأيام إلى الاعتقاد أن كل جوار لا يخلو أن يكون سببًا لعدوى.

بخلاف هذه الحالة، يبدو زبائن الـ «ستاربكس» خارجين من لامكان. وستاربكس مقهًى حلّ، من عهد قريب، في قلب شارع الحمراء، محل ثلاثة أو أربعة من مخازن لآنية الموائد الفاخرة وللملبوسات التقليدية، كانت تشكو هجران الزبائن. يبدو هؤلاء الزبائن أيضًا وكأنهم اجتنبوا لقاءنا طوال السنوات التي تقضّت من شبابهم، قليلةً كانت أم كثيرة. كأنهم كانوا، هم أيضًا، لا يأتون المقاهي تحاشيًا عن مشاهدتنا. فلا بد أننا كنا قد قلنا أو فعلنا أشياء وجدوها رهيبة. وأما

اليوم فهم قد وجدوا مقهاهم. لذا كان أدنى واجباتنا ألا نزعجهم فيه.

والحال أن الـ «ستاربكس» يشكو في نظر من هم في سنّنا عاهةً اجتماعية خطيرة. ففيه تخدم نفسك بنفسك ولا يستحسن تنازع ورقة الحساب بين الأصدقاء في الزحام أمام الصندوق حيث تدفع قيمة المطلوبات قبل استلامها. والسبب أن رياضة التنازع هذه (وهي قد أمست ضعيفة الإغراء في بلادنا، هذه الأيام) لا يقتصر ضررها، إذا زيّنها الشيطان لك، على إسخاط الواقفين في الطابور خلفك، بل تنتهي بك إلى تناول قهوتك فاترةً، شيئًا ما، متى وصلت إلى الطاولة. والحق أننا تعلمنا، من وقت طويل، أن يدفع كلٌّ ثمن قهوته. ولكن هذه العادة، بخلاف ما هي عند أولادنا (الذين هم أكثر أرسطيّةً من أهلهم بكثير)، لم تصبح عندنا طبيعة ثانية. لذا ترانا نصاب بنكسات. هذه النكسات، ومعها ثغرات أخرى في نظام ستاربكس، تكفل لنا، بشيء من الانتظام، ألا نتناول قهوتنا إلا بعد فتورها.

في هذه الأحيان، لا تعرض لمثقفي الحمراء فرصة للبكاء، مرة أخرى، على شارعهم إلا اغتنموها. وهم يكثرون من البكاء، بخاصة، على المقاهي التي اختفت من الوجود ودور السينما التي أغلقت أبوابها وعلى ما كان من كسموبوليتية ومن فوران ثقافي وسياسي في الستينات. وهم لا يريدون التسليم بأن دزينتين من فناجين الـ «إسبرسو» (وهم، فوق هذا، يشربونها «مضغوطة») لا تكفي لتشغيل ما يزيد عن مقاه ثلاثة. هم يتشبثون بالإطلال على الرصيف عن كثب (وبإطلالة الرصيف الميمونة عليهم أيضًا) فيتجاهلون المقاهي الجديدة التي لا تنفكّ تولد في الفنادق. وهم يستدعون نخبويتهم كلما دعت الحاجة إلى تعيير تجار الحي بميولهم الشعبية المستجدّة، ويستدعون شعبويتهم كلما دعت الحاجة إلى الاحتجاج على فتح متاجر جديدة مفرطة في الأبهة.

هذا ولا يجد زملاؤنا عزاءً في دور السينما الصغيرة التي فرض المنطق الجديد في القطاع أن تفتتح اثنتين اثنتين أو أربعًا أربعًا أو أكثر من ذلك، في الفنادق أيضًا أو في المراكز التجارية الكبرى. فهذه لا تعزيهم عن فقدان الصالات القديمة الكبرى، وقد باتت ثقوبًا فاغرةً مهجورة، ولكنها لا تزال معالم تسهّل الاهتداء، مثلاً، إلى متجر مجاور. فإذا خطر لك أن تحصي الصالات الجديدة التي دشنت أو هي ستدشن عند أطراف الحي، على الخصوص، فستكتشف أن هذا الحيّ سيتوفّر بعد حين، على عدد من الصالات لم يكن يضم مثله قط. مع ذلك لا أزال أداري الحزن الذي أورثنيه آخر إقفال حصل في هذا القطاع وهو إقفال سينما كوليزيه. فكيف أنسى أن مشغّلي الصالة، في السنوات الأخيرة من الحرب، وقد وجدوا فينا زبائن مثابرين،

كانوا يعرضون الفلم، في بعض الأماسي، لنا وحدنا، نحن الأربعة، إذ كنا نحضر وحدنا وقد جذبتنا بعض الإعادات الجيدة التي كانت هذه الصالة تبادر إليها. غير أن علينا الاعتراف بأن مودتنا هذه (وهي قد أصبحت متقطِّعةً جدًّا، على كل حال، من يوم أن عاد آمنًا الخروج من حيِّنا في الأماسي) لم تكن كافية لتأخير نفاذ المقدور في هذه الدار مدة إضافية.

التفاهم العميق

واقع الحال أن حياة الليل لم يعد إليها ألقها في الحمراء. ذاك وجه من وجوه الانحطاط يسعنا أن نوافق المثقفين عليه. وإغلاق دور السينما، وهو علامة من علاماته، قد يكون، أيضًا، باعثًا من بواعثه. قبل عامين أو ثلاثة، لا أكثر، كانت المقاهي لا تزال تقفل أبوابها بُعَيْدَ غروب الشمس. والمحالّ التي استبدلت، في سنوات الحرب، بستائرها الحديد المشبّكة أبواب صفيح صفيقة، لا يزال بعضها يحتفظ بهذه الأخيرة. يندر، في كل حال، أن تجد بين المحال الأخرى محلًا يترك واجهاته مضاءةً بعد الإقفال. فالتيار الكهربائي عالي الكلفة والركود المتمادي لا يزكّي التبذير.

غير أن هذا المزاج النهاري ليس أقل التباسًا من أمارات الشيخوخة الأخرى التي تظهر على الحي. ولكان يجوز تفسيرها بنوع من اللون الإسلامي الزاحف على الحي من أيام الحرب، وقد أشرنا إليه. ولكن الثابت أن البقية الباقية مما كانته «الحمرا في الليل» قبل الحرب إنما هو الحانات الغارقة في الشبهات، المتناثرة على طول النصف الغربي من شارع المقدسي وفي بعض أحناء الحي الأخرى. والحال أن هذا النصف بالذات من شارع المقدسي هو المعقل الأول للمتطرفين الإسلاميين في الجوار. وهو مدين بهذه الميزة لكون العديد من أبنيته قد بقيت تحتله، مدة أعوام، عائلات شيعية مهجرة حقًّا أو باطلًا. وفي الليل، تعرض «البنات» في الحانات ذات القناديل الحمراء ما عندهن من أعلى مقاعدهن العالية تاركات الباب مشرعًا على الخارج. بخلاف ذلك، يسعى في مناكب الشارع، طوال النهار، شبّان بعضهم ملتح ونساء أكثر احتشاما في ملبسهن من المعدّل العام في الحي. ولا يمثّل هذا التجاور أدنى خطَر على «بنات» الحانات، بل هو أقرب إلى أن يوفر لهن حماية يصح اعتبارها غير مقصودة وغير منتظرة في آن. لا يؤتى هنا على ذكر لمناخ الجنوح المألوف في هذا النوع من المواضع ولا يظهر للمخدّرات حسّ ولا أثر، وهي كانت تستهلك علنًا على خطوات من هنا، في مرحلة من مراحل الحرب. لا نسمع بالابتزاز أيضًا. والخلاصة أن الإسلاميين قرروا، على ما يظهر، أن يعيشوا ويدعوا غيرهم

يعيش في هذا الموضع. الفقراء، ههنا يتفاهمون بإيماءة. والراجح أن الجميع فقراء هنا، إلى هذا الحد أو ذاك. ففي انتظار أن يأتي سلام الشرق الأوسط، ومعه جحافل السيّاح المغتلمين، لا يبدو أن الحانات تشهد زحام مستهلكين من أي نوع كان. ولا باعة اللحم الحلال يشهدون زحامًا أيضًا. ثمّة ما يجمع الأمور بعضها إلى بعض، ولا مفرّ من الاعتراف بذلك.

هلع الأشياء الدقيقة

أشير، في الختام، إلى أن الصائغ الذي لا يزال صامدًا، في شارع الحمراء، بعد أن تحوّل بائعًا للهواتف النقالة، قد احتفظ في محلّه بالساعات. هو واحد من تلامذتي القدماء، ولكن يجب البحث عن علّة لصموده غير هذه. ما تزال الساعات تعمر اثنتين من واجهات محلّه الثلاث. وأما الثالثة (وهي الكبرى) فحلّت الهواتف الصغيرة محلّ ما كان منتشرًا فيها من أساور وخواتم وما إليها. والواقع أن الساعات أفضل ملتقًى يمكن تخيّله بين الآلة والحلية. فمعرفة الوقت من بعض الساعات (النسائية منها، على الخصوص) مهمّة شاقّة إلى درجة تقنعك بأن ما تراه إنما هو سوار لا أكثر. هذا مع أن ما تطلق عليه الفرنسية اسم السوار-الساعة (أي ساعة المعصم) كان مفروضًا فيه، بحكم الغاية الأصلية من وجوده، أن تتقدم فيه الساعة بكثير على السوار. وحتى اليوم، لا يزال معجم روبير الصغير يعرّف هذا السوار المزعوم بأنه «ساعة مركّبة على سوار...». لا يمنع هذا أن الازدواج في السوار-الساعة أبقى النزاع بين عنصريها أمرًا واردًا، على الدوام. فالأشياء المنتمية إلى هذه الفئة تميل تارةً شطر الساعة وتارةً شطر الحلية، وهي ههنا سوار. وفي الهاتف النقّال ساعة، بل فيه منبّه أيضًا. مع ذلك، يبقى هذا الهاتف هاتفا إلى إشعار آخر. ولعله سيبقى هاتفًا يوم يطغى الهاتف السوار أو هاتف المعصم. هذا الأخير يستحسن أن نسميه «وسيط المعصم المتعدد» وذلك لأنه ينتظر أن نتمكّن بتوسّطه من مشاهدة «ذهب مع الريح» أو من مضاجعة شريك شبه مجهري، مصداقا لاجتهاد الفرنسية التي يظهر أنها اشتقت من اسم البرغوث اسمًا للفتاة العذراء وآخر للفتى الغرّ. وأما ساعة المعصم فهي التي ستصبح هملًا متى أدخلت في هذا المركّب الجديد، ولعلها تصبح، بعد حين، نسيًا منسيًّا. هذا واللبنانيون مثابرون، فيما هم ينتظرون هذه الأحداث، على المجادلة في ما هم: عرب أم غير عرب؟ لبنانيون أم أكثر؟ أسمى من البشر أم أردأ من المسوخ؟ وستجدهم مستغرقين في هذا الجدال، لا يزالون، يوم لا يبقى في واجهات شارع الحمراء من شيء يعرف ما هو.

بيروت، نيسان 2000

II

ترجمة التعريب

عروبة لبنان وتجسيدها في اتفاق الطائف(*)

لو احتسبنا ما خص به اتفاق الطائف كلاً من «الهويّة الوطنيّة» و«العيش المشترك» من ذكر صريح ومعالجة مباشرة، لخرجنا بحصاد تستوقف ضآلته. يقع المطالع على بضع عبارات في الفصل الأول من الباب الأول من الوثيقة، وهو فصل المبادئ العامة. ثم يقع على إشارات في فصول أخرى تحمل على السؤال عن كيفيات تماسكها والعبارات المذكورة في ذلك الفصل الأول. فالثابت أن ما نص عليه هذا الفصل، بعباراته الموجزة، كان ثقيلًا في موازين المستقبل الاستراتيجية. والثابت أيضًا أن وزن ما تعلّق منه بمسألتَي «الهوية» و«العيش المشترك» لا يستنفده ما تخلّف منه من عبارات تجانسه مجانسةً صريحة في سائر فصول الوثيقة. فإنما يجب أن نتحسّس هذا الوزن في أحكام الوثيقة ومنطوياتها جميعًا. وهذا، في كل حال، ما يترتّب، مبدأً، على عمومية المبادئ العامة. ويجب بعد ذلك أن يمتحن وزن «الهوية الوطنية» ووزن «العيش المشترك» في ما أسفر عنه تطبيق الوثيقة من وقائع. وهذه يتساءل المتسائلون عن صحة ترتيبها على نصوص الوثيقة. فيرى بعضٌ أن النصوص كانت منطويةً، بحد ذاتها، على ما آلت إليه الوقائع. ويذهب بعض إلى أن صيغ التطبيق وحالات الامتناع عنه والظروف التي أحاطت بمصائر الوثيقة، ولم يكن لهذه حكم عليها ولا فيها، هي ما تصحّ مساءلته، لا الوثيقة نفسها ولا من وضعها وأقرّها. وتكثر بين هذين الحدين مذاهب المجتهدين ممن لا يجيزون قولًا مطلقًا أيًا يكن، في هذه المسألة.

ولا مأرب لنا، من جهتنا، في استنفاد الكلام، لا في كيفيات التماسك بين العام والخاص

(*) ورقة قدّمت في مؤتمر «الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق الطائف: نحو تعزيز شروط بناء الدولة في لبنان»، جامعة البلمند بالتعاون مع المركز اللبناني للدراسات، بيروت في 9 و10 تشرين الثاني 1999. وكان العنوان المقترح علينا من جانب المنظمين: «الهوية الوطنية والعيش المشترك في اتفاق الطائف».

من أحكام الوثيقة في موضوعي «الهوية الوطنية» و«العيش المشترك»، ولا في ما انتهت إليه تلك الأحكام من واقع التطبيق أو عدمه ولا - أخيراً - في درجة ما يتحمّله النص من مسؤولية عن تيسّر تطبيقه أو امتناعه وعن حسن هذا التطبيق أو قبحه. تلك مدارات للأسئلة في الموضوعين المقترحين علينا من بين أغراض الوثيقة. غير أننا لن نلمّ فعلاً إلاّ بمحطّةٍ واحدة، لا مراء في أهميتها بين معالم المجال الذي يتشكل من المدارات المشار إليها. هذا مع أننا نرى مهمّةً قائمة برأسها في التلبث عند ما تنشئه الوثيقة أو تقرره - أو تعزف عن إنشائه أو تقريره - من علاقات بين العنوانين المقترحين علينا ههنا: «الهوية الوطنية» و«العيش المشترك». فهل هما معطوفان في الوثيقة - هذا العطف الذي ينحو منحى التوحيد ومنحى التمييز بينهما، في آن معًا - شأنهما في برنامج هذه الندوة؟ وما الذي آلت إليه العلاقة التي تراها الوثيقة بينهما - أيًّا تكن - في واقع التطبيق أو عدمه؟ تلك مهمة قد نلمّ بها إلمامًا يسيرًا في هذه العجالة ولكننا لن نتمكن من وفائها حقها.

الهوية والماهية

نبدأ من نصوص الوثيقة المتّصلة بالهوية الوطنيّة. هل يجب أن نعدّ البندين الأولين من «المبادئ العامة» مكرسين كليهما لهذا الموضوع؟ هل نحن في مدار الهوية حيث نقرأ: «لبنان وطن سيّد حر مستقل، وطن نهائي لجميع أبنائه، واحد أرضا وشعبا ومؤسسات،إلخ.»،(وهذا في البند الأول) وهل نبقى في المدار نفسه حيث نقرأ: «لبنان عربيّ الهوية والانتماء، إلخ.»، (وهذا في البند الثاني)؟ إن نحن آثرنا لزوم جانب الاحتياط الفلسفي في رد المفهوم إلى فئته العامة، وجب علينا القول بأن البند الثاني وحده معرّفٌ لهوية. وأما الأول فهو معرف لماهية. ونفهم بتعريف الماهية ما كان إجابة عن السؤال: «ما هو؟». ونفهم بتعريف الهوية ما كان إجابةً عن السؤال «من هو؟»، مع العلم بأن هذا السؤال لا يسأل إلا عن عاقل وأن في افتراض العقل للوطن - بل لأهله أيضًا، في حالتنا! - شيئًا من التفاؤل الزائد بالخير، عسى أن يجده من يتفاءل به. والماهية، بهذا المعنى - وهو معناها الفلسفي - تحيل على نوع، والهويّة، بمعناها في الوثيقة - وهو المعنى الدارج - تنسب إلى جماعة. والبند الثاني هو - في ما نرى - الوحيد الذي يصحّ اعتباره - من بين المبادئ العامة - كلامًا في النسب، وهذا بمعنًى هو أقرب المعاني إلى العضوية في عصبة الدم، أي، مثلًا في القوم أو في العشيرة أو في الأسرة، إلخ. وهذه من خواص هذا البند سنجد لها صدًى في موضع آخرَ، على الأقل، من فصول الوثيقة.

نتناول إذن هذا البند الثاني أي ما أدرج عادةً تحت عنوان «عروبة لبنان»، وهذا من غير أن نكون مصممين على الإعراض كليًّا عن البند الأول، فنحن سنلم به، ولو مسرعين، في كلام لاحق. وما

تقديمنا الثاني على الأول إلا لأنه، على ما يظهر من تاريخه، حريّ بهذا التقديم. كان لكل عبارة من وثيقة الطائف تاريخ طويل أو قصير وليس فيها شيء، تقريبًا، يصح أن نعدّه ابن ساعته. وقد كان البند المتعلق بعروبة لبنان هو موطن الإشكال والتجاذب في أعوام الحرب وقبلها، ولم يكن هذا شأن القول باستقلال لبنان وسيادته ولا شأن القول بنهائيته. ولم يكن هذا أيضًا، إلا في مراحل محدودة من الحرب، شأن القول بوحدته. والمعول في رأينا هذا إنما هو على درجة الخلاف بين الجهات السياسية اللبنانية وما يليها أو يلابسها من مرجعيات طائفية في كل من المسألتين. وهذه نقطة سنعود إليها لما لها من أهمية في تشخيص موقف الطوائف عمومًا من موضوعي الاستقلال والسيادة، ونحن نرى البند الأوّل مكرّسًا في الواقع - أي في ما وراء الألفاظ- لتقرير الاستقلال ونرى البند الثاني مكرسا - في ما وراء الألفاظ أيضًا - لنفي السيادة. يكفينا الآن أن نسجّل ما يخرج به المطالع في هذا الصدد من مطالعة ما حوته في شأن الهوية وثائق ومحاضر مهمة موزعة على أعوام الحرب وعلى ما قبلها أيضًا: وهو أنه حيثما دار الكلام على هوية لبنان، كان السؤال، على الأعمّ الأغلب: ألبنان عربي أم لا؟ ولم يكن: ألبنان وطن حر مستقل سيد إلخ.، أم لا؟

وأول ما يلفت في العبارة المقرّة بعروبة لبنان في هذا البند الثاني من الوثيقة مزاوجتها ما بين الإيجاز والإطناب. «لبنان عربي الهوية والانتماء...» كانت الهوية مغنية عن الانتماء لولا داعٍ (صوتي على الأرجح) كان يدعو إلى نفخ العبارة بحيث يستقيم لفظها «بالفم الملآن» على جاري ما توصف به العبارات التي يراد لها أن تبدد شكوكًا لا تنفكّ تحوم. وأما في المعنى فالانتماء أضعف من الهوية وهو لا يشد لها أزرًا إلا أن يراد به الانتساب (بالمعنى الذي يقال فيه: «انتسب يا فتى!») أي إشهار النسب لمن يجهله أو يتجاهله، وهذا بعيد. وما دمنا في معرض التأريخ للعبارات فلنشر إلى أن اللفظتين تردان منفصلتين، أول الأمر، في محاضر ووثائق مختلفة ترقى إلى سنوات الحرب الأولى[1] ثمّ يجتمع شملهما إلى غير افتراق في محاضر

[1] مثلاً في «البرنامج المرحلي للأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان» المعلن في 19 آب 1975، وهو ما نشير إليه أدناه ابتداءً من الحاشية 9، وفي الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية في 14 شباط 1976، ونشير إليها أدناه أيضًا في الحاشية 15. ورا. أيضًا خطاب الرئيس إلياس سركيس يوم تسلمه رئاسة الجمهورية في 23 أيلول 1976، في: يوسف قزما خوري (إعداد وتقديم)، مشاريع الإصلاح والتسوية في لبنان، جزآن، دار الحمراء، بيروت 1989، ج1، ص291. ورا. أيضًا «مشروع ورقة العمل الموحّدة إلى المؤتمر الإسلامي التمهيدي للمؤتمر الوطني العام» المعلنة في 14 تشرين الثاني 1976، م.م، ص294. ورا، أيضًا «ورقة عمل المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى برئاسة الإمام موسى الصدر» المعلن في 11 أيار 1977، م.م.، ص306، وهي تقول بـ«نهائية» الوطن اللبناني قبل أن تقول بعروبته «في محيطه وواقعه ومصيره»، وتكتفي وثائق كثيرة بالقول إن لبنان بلد عربي أو «وطن عربي» إلخ. ونعوّل في شواهدنا من أكثر الوثائق التي نذكر لاحقا على كتاب يوسف قزما الخوري المشار إليه، وهو أداة عمل ممتازة.

مؤتمر جنيف[2]، وكان الإقرار بعروبة لبنان، في هذه الصيغة نفسها، تقريبًا، ثمرته الوحيدة، على ما يشير جورج سعادة[3]. والإشارة واجبة إلى أن الصيغة المشار إليها هي المعتمدة في الاتفاق الثلاثي الموقع في دمشق يوم 28 كانون الأول سنة 1985، بين ثلاثة من أطراف الحرب اللبنانية[4]. ولكن التدقيق في المقارنة سرعان ما يدلنا إلى فارق بين نص هذا الاتفاق ونص وثيقة الطائف كان له أن يكون ذا أهمية، على التخمين، لو اختلفت ظروف تطبيق الوثيقة عمّا علمنا وعاينّا. والفارق أن «التجسيد»، وهو من الكلمات «العضوية» التي تميل هذه الفئة من الوثائق شطرها كلما اتصل الكلام بإثبات علاقة مختَلَفٍ فيها، يأتي في الاتفاق الثلاثي «تجسيدًا» للهوية والانتماء العربيين وللعضوية في الجامعة العربية وحسب. هذا بينما تعطف وثيقة الطائف إلى هذه العناصر المستوجبة التجسيد عضوية لبنان في كلٍّ من منظمة الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز. وهو ما يقرر تكاملاً أو توازنًا، في الوثيقة، بين دوائر الانتماء، يبقى غيرَ جليٍّ أو يبقى مختلاً في الاتفاق الثلاثي.

وليس من ريب أن الخلاف في هذا النسب العربي أو في منطوياته، على الأقل، شقّ البلاد عشرات من السنين وأنه كان لا يزال مستشريًا في الحرب يمدّها ببعض لوازمها من الصور والحدود والخانات. وقد لا تأتي الأمثلة بفائدة، وهذا بسبب من كثرتها وشيوع أمرها. غير أننا نشير مع ذلك إلى أن الميثاق الوطني (إذا قبلنا بيان حكومةَ الاستقلال الأولى نصًّا له) قرّر أن لبنان «وطن ذو وجه عربي» ثم عالج ما تتسم به هذه العبارة المتحفظة من خفّة في ميزان الهوية بالقول إن لبنان «يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب»[5]. فكان هذا التقابل قبولاً لالتباس يحاكي، عن كثب، واقع الحال، فيؤول، لا إلى قطبي هوية متعادلين (ولا، بالأحرى، إلى نفيين، على ما زعم جورج نقاش)[6] بل إلى عروبةٍ ملطَّفة. ولكن التنازع الذي استمر بين جناحي البلاد الطائفيين أحال كلاً من طرفي المقابلة بيرقا لجهة طائفية. وجعل هذا التنازع من الأزمات، على اختلافها، مناسبات صالحةً لتجهد كل جهة في فصم المقابلة واتخاذ واحد

[2] را. جنيف–لوزان، المحاضر السرية الكاملة، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 1984، ص 208.

[3] جورج سعادة، قصتي مع الطائف، ل. ن.، بيروت، 1998، ص 160.

[4] مشاريع الإصلاح والتسوية...، م.م.، ج2، ص590.

[5] مشاريع الإصلاح والتسوية...، م.م.، ص 95.

[6] را. مقالته المشهورة «Deux négations ne font pas une nation», in Georges Naccache, *Un Rêve Libanais*, Editions FMA, Beyrouth, 1983, pp. 52-58..
وقد نشرت المقالة أولا في الأوريان، يوم 10 آذار 1949.

من طرفيها، دون الآخر، صفة للبلاد أو لأحد جناحيها، في الأقل. وهذا مع ما في تجاذب المقابلة، على هذه الشاكلة، من تقرير للعجز عن الالتقاء على صيغة واحدة – ولو مزدوجة – للنص على الهوية. ولم تكن مرحلة الخلاص من الاستعمار واستعار حركات التحرر الوطني (التي كانت حركة الاستقلال اللبناني واحدة من أوائلها ولم تكن حركة المقاومة الفلسطينية غير واحدة من أواخرها) إلا لتزيد من صعوبة التعايش السلمي، في صيغة مستقرة، ما بين العنصرين اللذين اتخذهما ميثاق الاستقلال وصفًا لهوية لبنان الوطنية. فما لبثت العروبة أن باتت ممثلَةً في لبنان بحركات التحرُّر العربية ونحت إلى لفظ ما غاير هذه الحركات أو نازعها من بين العرب وأخذ التعبير عنها يؤول إلى مطالبة الدولة اللبنانية بشدِّ أزر الحركات المشار إليها والانحياز من بين العرب إلى من مثّلها أو والاها. هذا بينما كانت أطراف أخرى تشدد على إبقاء العروبة في حدود رابطة الجامعة العربية وتنحو إلى مسايرة الدول المحافظة، الغربية الولاء. والحق أن هذا الانحياز إلى معسكر التحرر جدير بأن يُتَوَقَّف عنده. فمنه – إذا رجعنا إلى الوثائق– يبدأ الخروج الأيدلوجي على«عروبة» كانت تمثّل حدّاً أدنى يلتقي عنده أطراف المروحة السياسية اللبنانية كلهم تقريبًا، وهي، على ما سبقت إليه الإشارة، عروبة الانتساب إلى الجامعة العربية[7]. وكانت تعبر عن هذه العروبة البيانات الوزارية وتصريحات الحاكمين. وكانت تزاد عليها محسِّنات عامة متباينة الأهمية، تتمثل في عبارات الأخوة وإبداء التضامن، ولكن من غير تضحيات جسيمة، والاستعداد للتعاون ولكن من غير رهون ملزمة للمستقبل. ولم يكن يفوت البيانات والتصريحات، أحياناً، أن تذكّر بحدود ما هو حاصل من هذا كله (أي من التعاون والتضامن) بين العرب وبأنه ليس لهؤلاء أن يطلبوا من لبنان ما لا يطلبونه من أنفسهم وبأن الأنسب لهم وللبنان أن يبقى لبنان بمنأى من محاورهم حتى يتمكّن من السعي في لأم الصدوع وجمع الشتيت من الشمل[8]. وأما الذين أخذوا يغلّبون على هذا المنطق منطقَ التضامن مع حركات التحرر، ويستنكفون عن بيان حدوده (بل يتخذون من كل سؤال

[7] بقيت عروبة الحد الأدنى هذه ملازمة، إجمالا، كلام الجانب المسيحي من أطراف الحرب اللبنانية، في مواجهة من مالوا إلى الجهة الفلسطينية ثم السورية في الحرب من قوى علمانية وإسلامية.. ومسيحية أيضًا. را.، مثلاً، في مشاريع الإصلاح والتسوية...، م.م.، «بيان الجبهة اللبنانية حول موقفها من كافة القضايا المطروحة والحكم» المذاع في دير عوكر، يوم 9 تشرين الأول 1979، ج1، ص 337. وقد تغير هذا الموقف ابتداءً من سنة 1983، مع عودة النزوع المسيحي إلى التقرُّب من سوريا.

[8] را.، مثلاً، في م.م.، ج1، ص185، صيغة مألوفة لهذا الموقف في «بيان مؤتمر الحلف الثلاثي اللبناني...» المذاع في 10 آذار 1969.

عن هذه الحدود حجّةً على طارحيه ومطعنًا في أمانتهم لدواعي الأخوة القومية) فهم الذين أفرخت عروبتهم عروبة الحرب، وهذه هي العروبة التي غلّبها اتفاق الطائف.

لوازم «التجسيد»

حتى إذا رجعنا إلى لفظ الهوية الذي انطلقنا منه، وجدنا برنامج الحركة الوطنية المرحلي الشهير، وقد أذيع في 19 آب 1975، يطلب، ابتداءً – بشيء من التواضع اللفظيّ – «تكريس الاختيار الوطني العربي»، ولا يذكر الهوية[9]. ولكنه يرتب على هذا التكريس نتائج باهظةً ليس أقلها «انخراط لبنان الرسمي في المواجهة القومية الشاملة مع إسرائيل» و«احتضان» المقاومة الفلسطينية «رسميًا» أيضًا ودعم «بدايات المقاومة الشعبية اللبنانية المسلحة للعدو الصهيوني»[10]، إلخ، إلخ. على أن البرنامج لا يلبث أن يتفوّه بالعبارة التي تبشر بمصطلح الطائف وذلك حين يبرز «الإرادة الوطنية المنطلقة من تأكيد حقيقة انتماء لبنان العربي والقائلة بضرورة مساهمته الفعّالة في المعركة القومية الشاملة مع العدو الصهيوني وحلفائه»[11]. نحن في دائرة الانتماء إذن. وهكذا يتلازم الرسوّ على ألفاظٍ متعاظمة الشحنة لنعت العلاقة ما بين لبنان والعرب وترتيب واجبات لبنانية متزايدة الثقل على هذه العلاقة تتجاوز بها أطر التضامن والتعاون السياسيين التي كانت أرسيت في عهد الاستقلال الأول... بل تذهب، في الواقع، إلى تحريم الحساب السياسي، في مجال العمل القومي العربي، على الدولة اللبنانية.

في مقابل هذا الضرب الصاعد من «العروبة»، يعتصم حزب الكتائب، في بيانٍ أصدره مكتبه السياسي في ذلك اليوم نفسه، بعد خلوة عقدها في الأرز، بما يسميه «التزامات لبنان العربية» ويضرب أمثلة عليها «مقررات مؤتمرات القمة ومجلسِ جامعة الدول العربية ومجلس الدفاع العربي المشترك»[12]... أي أن «عروبة الانتماء» ترد إلى اطِّراح حدود السياسة، فيمـا «عروبة الالتزامـات»(ولصيغة الجمع أهميتها ههنا) تدفع هذه الغائلة بمنطق مؤسَّسيٍّ معلوم الحدود، فضلا عن كونه معروفًا بضعف الإلزام. من جهة أخرى تكرس «لجنة البحوث اللبنانية» في الكسليك جانبًا من مذكرتها الطويلة الموجهة إلى النواب، بعد ذلك بنحوٍ من ثلاثة أشهر،

[9] في م. م.، ج1، ص 214.
[10] م. م.، ص م.
[11] م. م.، ص 216.
[12] في م. م.، ج1، ص 224.

لإحصاء الأكلاف التي تترتّب على الدولة اللبنانية في حال الأخذ بالمطلب الإسلامي القائل بـ«التعاون والتنسيق» بين هذه الدولة والمقاومة الفلسطينية وذلك «في جميع الحقول»[13]. ولا تنسى المذكرة أن ترى في مطلب «التعاون والتنسيق» هذا ثمرة للقول بـ «الانتساب العضويّ» أو بـ«الانتماء» إلى عروبة يتراءى لأصحاب المذكرة أنها مجرد قناع للإسلام[14]. التعاون، التنسيق، الانتماء... ولا ننسى «جميع الحقول» التي لا يرتضي المطالبون أقل منها مجالاً لذلك كله: ها نحن أولاء، في سنة 1975، على مرمى حجر من نص وثيقة الطائف على هوية لبنان ومن استتباعات هذا النص. وذاك مع أننا لا نزال في حديث المقاومة الفلسطينية وقضيتها ولم نصل إلى حديث سوريا. ثم إننا لمّا نقعْ على لفظ الهوية بحروفه... ولا وقعنا عليه معزَّزًا بلفظ الانتماء كما استقر أمره في وثيقة الطائف.

ولا غرو، من بعد، أن أول نص له ما بعده نعتت فيه العروبة بأنها «هوية» للبنان قد انبثق من محادثة دمشقية. ففي الوثيقة الدستورية التي أعلنها الرئيس سليمان فرنجية يوم 14 شباط 1976، جاء أننا «رأينا أن نعرّف العالم، مرة أخرى، إلى هوية لبنان من دمشق ليعرف: أن لبنان بلد عربي، سيد، حر مستقل»[15]...إلخ. هذه الوثيقة التي استوت مرجعًا من مراجع الحل المرتجى سنوات طويلة، أشاح صاحبها نفسه عن منطوقها، في بعض مراحل المحنة. وهو ما يبين حدود الفاعلية المأمولة من الخروج السياسي، بدافع من ظرف زائل أو موقع مؤقت، عن مفهوم الجماعة العصبية لهويتها. هكذا نجد ورقة العمل المقدمة إلى المؤتمر الإسلامي، في 14 تشرين الثاني 1976، تستحوذ على مصطلح «الهوية العربية» مناديةً باعتمادها أساسًا من أسس الديمقراطية اللبنانية المرتجاة[16]. هذا بينما نرى خلوة الجبهة اللبنانية في سيدة البير – وكان الرئيس فرنجية قد خرج، إذّاك، من الرئاسة ولمّا يخرجْ من الجبهة – يكتفي بيانها من العروبة بالدعوة إلى توزيع الفلسطينيين على دول الجامعة[17]، إلخ، إلخ.

عربي ونهائي

لا فائدة ترتجى من المضي قدمًا في هذا التعداد. و قد كنا بدأنا من جنيف لنذكر بأن نص

[13] في م. م.، ج1، ص 244–245.
[14] م. م.، ص 243.
[15] في م. م.، ج1، ص 261.
[16] في م. م.، ج1، ص 294.
[17] في م. م.، ج1، ص 303.

المبدإ المتعلق بهوية لبنان العربية من المبادئ العامة في وثيقة الطائف (بل أيضًا نص المبدإ الأول المتعلق بالاستقلال والسيادة والوحدة، ولكن هذه لم تكن موضوع جدال) قد تمت صياغته وإقراره هناك. فلنضف الآن أن مسيرة المؤتمر نحو هذا الإقرار بدأت من نص للرئيس كميل شمعون يقتصر فيه ذكر العروبة على «التمسك بعضوية لبنان في جامعة الدول العربية» بندًا حادي عشر من اثني عشر بندًا تضمنها مشروع الجبهة اللبنانية للوفاق[18]. ثم باشر الرئيس صائب سلام حديث «الانتماء» الذي ما لبث شمعون أن سلّم به[19]. ووصل الرئيس كرامي إلى بيت القصيد حين باشر تعداد «المجالات» أو «الحقول» التي يفترض أن تتجسد فيها هذه العروبة من «السياسي» إلى «الدفاعي» بعد المرور بـ «الاقتصادي» و«الثقافي» و«التربوي»[20]، إلخ. وهو ما حمل الرئيسين الجميل و شمعون على اقتراح الاكتفاء بـ «شتّى الحقول» صيغةً عامّة[21]. فكان أن تدخّل سلام مرّة أخرى ليقترح إيجاب تجسيد العروبة «في جميع الحقول والمجالات دون استثناء»[22]. وهو ما قال به بيان المؤتمر الختامي بعدما قرر أن لبنان «عربي الانتماء والهوية»[23]. وهو ما قررته، أخيرًا مع تغيير طفيف في ترتيب الألفاظ، وثيقة الطائف.

أشرنا إلى أن رئيس الكتائب السابق جورج سعادة، وهو أحد أقطاب المفاوضة التي جرت فصولها في الطائف وهو المرشح، في غداة المؤتمر، لرئاسة الجمهورية، يبرز سابقة جنيف هذه في معرض الرد على مهاجمين أخذوا عليه تسليمه بهذا النص لمبدإ عروبة لبنان. وهو إذ يفعل، في كتاب صدر في العام الماضي قبيل رحيل مؤلفه، يلقي بالمسؤولية عن هذه «العروبة» على عاتق مؤتمر كان بين أقطابه نفر من عتاة اللبنانية المارونية في هذا العصر لا تذكر إلا ويذكرون معها، وهم كميل شمعون وبيار الجميل وسليمان فرنجية[24]. وهذا مع أن أولهم كان «فتى العروبة الأغر» في ريعانه وآخرهم صار ذاك «الفتى» في شيخوخته. وإذ تلقى هذه المسؤولية على كواهل هؤلاء بعد خمسة عشر عامًا على مؤتمر جنيف وتسعة أعوام على مؤتمر الطائف، فمعنى ذلك، بديهة، أنها -المسؤولية- ما تزال محتاجةً، في الوسط الماروني، إلى كواهلَ استثنائيةِ

[18] جنيف–لوزان، المحاضر السرية الكاملة، م. م.، ص 110.

[19] م. م.، ص 114 و135.

[20] م. م.، ص 129.

[21] م. م.، ص 136.

[22] م. م.، ص 137.

[23] م. م.، ص 208.

[24] سعادة، قصتي مع الطائف، م. م.، ص160.

القوةِ لتتمكن من حملها. هذا أقل ما يقال.

لا يكتفي سعادة بهذا التبرؤ من كل أبوة لبند الهوية أو بند العروبة هذا، بل ينسب إلى جهة يشير إليها بضمير الجمع للمتكلم – من غير أن يتضح إن كان الضمير يردّ إلى المؤلف أم إلى فريق من النواب المجتمعين في الطائف ينسب المؤلف إليه نفسه أم إلى هؤلاء النواب قاطبةً – أبوة النص في البند الأول (وقد سميناه بند الماهية) على أن لبنان «وطن نهائي». وهذه احتمالات (المرجع الضمير) يصعب على المتابع أن يأخذ منها بغير الأخير، مستبعدًا أن يكون إقرار فريق من النواب بالعروبة قد جاء ثمنًا لا بد منه لإقرار الفريق الآخر بالنهائية[25]. فهذا ادّعاء لا يقطع الأخذ والرد فيه (إذا صح انطواء كلام سعادة عليه) إلاّ أن تنشر محاضر الطائف. ولهذين الأخذ والرد دواعٍ قريبة وبعيدة. فمن الدواعي القريبة شرعيّة السؤال عمّن كان يجب أن يدافع في وجههم عن نهائية الوطن اللبناني. إذ في «ثوابت الموقف الإسلامي» التي صدرت عن اللقاء الإسلامي في 22 أيلول 1983 أي في عشايا مؤتمر جنيف، تصدّرت البند الأول عبارة «لبنان وطن نهائي»[26]، ثم تجاوب صدى هذه العبارة في خطبة الرئيس صائب سلام في جنيف[27] وباتت، بعد ذلك لازمةً لوثائق متنوعة قدمها سياسيون أفراد أو مجموعات في مناسبات البحث عن مخرج من الحروب المتسلسلة. عليه يستبعد أن يكون القول بـ«نهائية لبنان» قد لقي في مؤتمر الطائف معارضةً ذات بال، أوجبت خوض نضال ما لفرضه.

هذا في الدواعي القريبة إلى التحفّظ حيال دعوى الاختلاف في «النهائية». وأما البعيدة فقد يكتفي منها المرء بقول رياض الصلح في اليوم الأول من سنة 1947، أي غداة استتمام الجلاء، بعد أن ذكر مادتي الميثاق المتقابلتين: «ذلك كان شعارنا وسيبقى، ولكنهم يتهموننا بأن ننتظر الجلاء لنقول كلمةً أخرى غير التي قلناها حتى الآن. إن هذا غير صحيح، والعهد الذي قطعناه على أنفسنا سيبقى إلى الأبد.» هذا قبل أن يؤكّد أننا دخلنا الجامعة العربية « وبيدنا صك كامل بأن لبنان مستقل وسيبقى مستقلاً...[وأن] الوطن هو هو في نظرنا»[28]. ذاك كلام

[25] سعادة، م. م.، ص 143. ولا يفيد كتاب جورج بكاسيني أسرار الطائف، مكتبة بيسان (توزيع)، 1993، وهو يفصّل ما شهده مؤتمر الطائف من مشادّات، عن تجاذب ما بين المؤتمرين كان موضوعه «نهائية» الوطن اللبناني. هذا مع أن المقارنة بين نص الوثيقة النهائي والنصين اللذين كانت اقترحت أولهما اللجنة العربية واقترح الثاني الرئيس حسين الحسيني، تدل على أن القول بـ«النهائية» المشار إليها أضيف في أثناء المؤتمر.

[26] في مشاريع الإصلاح والتسوية...، م.م.، ج2، ص 439. وقد أشرنا أعلاه إلى ورود هذا المبدإ في بيان للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى يرقى إلى العام 1977. را. أعلاه، الحاشية 1.

[27] في جنيف – لوزان، المحاضر السرية الكاملة، م. م.، ص 114.

[28] في مشاريع الإصلاح والتسوية، ج1، ص 117.

لم يمنع رياض الصلح أن يهدّد، بعد ذلك بسنة، بالمبادرة إلى نقض الميثاق إذا تأكد له أن كميل شمعون ساع، من جهته، إلى نقضه[29]. وهو ما يوضح درجة «النهائية» التي تتمتع بها، في مجال السياسة، أشياء توصف بهذه الصفة.

بين الاستقلال والسيادة أو
متى كان مسلمو لبنان وحدويين؟

غير أن لهذه المسألة (أي التفاوت بين فريقي البلاد الطائفيين في الموقف من ديمومة الوطن اللبناني) ما يوجب أن يتجاوز المتأمل المواقف المفردة لينظر في حقيقة الدعوى المشار إليها بأجمعها. والحقيقة في هذا الباب أن تكرار الحديث عن وحدوية عربية تنسب إلى المسلمين اللبنانيين، بما هم قوًى سياسية ذات كلمة وأثر، إنما هو تكرار لواحدة من كبريات الأكاذيب في تاريخ لبنان المعاصر. فهذه دعوى لا تصمد لأدنى نظر تاريخي. وقد كف المسلمون عن كل تطلع نشيط (ناهيك بالسعي الدائب) إلى الدخول في وحدةٍ عربية ما، منذ أواسط الثلاثينات، في أقرب تقدير. والسؤال عما إذا كان هذا التطلع قد وجد حقًّا في يوم من الأيام، بعد 1920، جائز ومشروع. وإنما نشير بطبيعة الحال إلى قيادات كانت في أيديها مقاليد أمور المسلمين، لا إلى أفراد وثلل كانت تنشط في هوامش جماعتهم. ولا يمنع هذا أن من في الهامش كثيرًا ما خلفوا الذين في المتن، على أثر أزمة كبيرة أو تغيير بارز، فكانت وحدويتهم لا تلبث أن تتراخى حال الإفضاء إلى رحاب السلطة أو بمجرّد الترشح الجاد للمشاركة فيها. مع ذلك مضى مسيحيون في افتراض هذه الوحدوية للمسلمين بعامة، وفي التحسب منها. وكأنهم كانوا بذلك يبقون على تخوف قديم إبقاءً على تضامن قائم أو مرتجًى لم يكن يستغني ببقاؤه عن هاجس الوحدوية المشار إليه. هل كانت العروبة من غير معنًى سياسيّ، إذن، أو من غير وظيفة؟ هذا سؤال يرتدّ بنا إلى تمييز سبق أن أوحينا به ما بين التعلق بالاستقلال والحرص على السيادة، وهذا تمييز لايستغنى عنه عند النظر الشامل في تاريخ لبنان المعاصر وموقف الجماعات اللبنانية من الوطن والدولة، ابتداءً من نشوء هذه الأخيرة في سنة 1920.

ليس أحسن من الإيجاز في هذا الموضوع. وموجز القول أن الاستقلال، أي مجرد وجود الكيان اللبناني متخذًا صفة الدولة، آل، بالتدريج، إلى نعمة لساسة الطوائف والقوى المحكّمة في مصائرها. وقد أخذ هؤلاء - بعضهم في أثر بعض - يجدون في الاستقلال (بهذا المعنى)

[29] م. م.، ج1، «تمهيد»، ص ط.

فرصةً لخلوةٍ تتاح لكل منهم بجماعته وللدخول أيضًا في شركة السلطان على البلاد بأسرها. وهذه فرصة لم يكن أيٌّ منهم، مسلمًا كان أم مسيحيًّا، يشعر بقابلية لاطّراحها لقاء الدخول، من موقع ضعف أخذ يزداد صراحةً، في نطاق قومي، لا يضمن لأيٍّ من هؤلاء على الشجرة القومية موقعًا يساوي ما في اليد. إذ يرجّح هذا النطاق هيمنة الكتل الكبيرة الداخلة في تكوينه، ولبنان كله - ناهيك بعناصره الطائفية - ليس من هذه في شيء. هكذا غلب على المواقف المهمة بجملتها - وهذا بخلاف كل لغو مخالف - تمسّك لا ريب فيه بالاستقلال.

وأما السيادة فلها حكاية أخرى. في عهد الانتداب، بقيت القوى المسيحية الرئيسية تعدّ الدولة الخاضعة للانتداب دولةً مستقلة. وكان المضمر في هذا الزعم أنها مستقلة ما دامت منفصلة عن سوريا. وقد بقي السؤال المتصل بالسيادة وبهوية الجهة المستحوذة على جوهر السلطة عاجزًا مدّةً طويلةً عن خلخلة هذا الاعتقاد بحصول الاستقلال. وبعد استقلال 1943، بقيت السيادة - لا الاستقلال - مادة تقايض بها رعاية عربية أو غير عربية، تستظلّها مطامح هذه الجهة الطائفية أو تلك، وقد تغيرها بين مواجهة إقليمية وأخرى. واليوم يبدو أن السؤال نفسه لا يقضّ كثيرًا مضاجع من يوالون السيطرة السورية التي أسفر عنها تطبيق وثيقة الطائف على النحو الذي جرى عليه. وهؤلاء الموالون أو المهالئون بالصمت كثر بين اللبنانيين بل متكاثرون إلى كثرتهم. يدل على هذا التكاثر، مثالًا لا حصرًا، تسمية جامعة في الخيارة عقد لتأسيسها مهرجان ضخم و بدا السوريون المعنيون، من جهتهم، ضئيلي الاكتراث بتسميةِ شيءَ لها أن تكون مجلبةً لمرضاتهم[30]. ويدل على التكاثر نفسه، مثالا لا حصرًا، أن يشكو قائمقام شَيخ العقل إلى السلطات السورية مبادرة السلطات اللبنانية إلى سن قانون متعلق بالأوقاف الدرزية وجده ماسًّا بمصالح يرعاها[31]. ويدل على التكاثر نفسه أيضًا، مثالًا لا حصرًا، أن يتراجع كثيرًا إلحاح البطريرك الماروني المعهود[32] على استرجاع السيادة منذ أن شهدت الكفة المارونية في موازين السلطة رجحانًا نسبيًّا في أثر الانتخاب الرئاسي الأخير، وهذا مع علم البطريرك بأن حال السيادة على ما عهدها، أي «كأمس الذي عبر». تلك أمثلة متفرقة حصدناها من هشيم الأشهر - بل الأسابيع - القريبة الفائتة، ولم نجل في براري السنوات العشر الزاخرة بما لا

[30] حصل المهرجان في 19 آب 1999، وحفلت صحف الأيام التالية بوقائع السجال الذي دار بين كلٍّ من رئيس الحكومة ووزير التربية، من جهة، والنائب عبد الرحيم مراد، من الجهة الأخرى. ويستنتج منه أن الجهة السورية المعنية لم تكن وافقت على إطلاق الجامعة اللبنانية-السورية اسمًا على الجامعة.

[31] را. وقائع مؤتمره الصحافي في صحف بيروت، يوم 21 تشرين الأول 1999.

[32] في عظته الأسبوعية، كل أحد، وفي مناسبات أخرى.

يحصى من أمثالها. وخلاصة القول فيها أن اللبنانيين يسعهم أن يأتمنوا قوى الطائفية السياسية على الاستقلال ويناموا قريري العيون. وأما السيادة فلا تؤتمن عليها قوى الطوائف. ولا ميزة لواحدةٍ من هذه على الأخرى، في هذا الميدان، إلا استثناءً وبحكم من ظرف تطول فاعليته أو تقصر، ولكن لا يعوّل عليها، على كل حال، ضمانًا لمصير شعب أو دعامة لبنيان وطن. وليس في هذا الأمر من أحجية. فما دام تنازع السلطة، أو تناوش الدولة والمدينة، على الأعم، سنّةً لمسرى العلاقات بين الطوائف، وما دام خط التنازع والتناوش يتكشّف، في أهم قطاعاته، عن خط تماسّ بين الطوائف، فإن وجود الراعي، حين يتيسر، سيبقى مرغوبًا فيه، تزينه أحجام الطوائف المحدودة ومطامع سادتها الصعبة التحديد ومخاوفها الضاربة في القدم.

أداة القياس: عاقبتان لتعريب العربي

عليه لم يكن الإصرار، من جنيف إلى الطائف، على «تجسيد» هوية لبنان العربية «في جميع الحقول والمجالات دون استثناء» إلا إنشاءً لأداة قياس تقاس بها، من خارج البلاد قبل داخلها، «عروبة» السياسة اللبنانية: في الاقتصاد كما في الثقافة، في العلاقات الدولية كما في التربية، في الأمن كما في الدفاع، إلخ، أي بعبارة واحدة «في جميع الحقول والمجالات دون استثناء». وهذه أداة لا يستعملها لبنان في قياس ما عند غيره من «العروبة»، بل يستعملها الغير في قياس العروبة اللبنانية، حصرًا. فلبنان يقاس بهذه الأداة إذن ولا يقيس. وحق القياس محصور أيضًا بدولةٍ عربيّةٍ واحدة هي سوريا. أي أن العروبة التي كان لبنان، في بعض عهوده الماضية، يزعم لنفسه القدرة، في مجالها، على لم الشعث ومعالجة الحزازات، باتت اليوم تبدو أقرب إلى سند مستحق لجهة عربية واحدة. هذا **أوّلًا**. وتغير أيضًا ما كان معروفًا من توزُّع الشخصيات والقوى المأذون لها بسياسة البلاد ما بين أقطاب خارجية تتآزر أو تتجاذب تبعًا لمقتضى الأحوال. وقد كان هذا التوزُّع، في ما مضى، يهوِّن، على نحو ما، من أمر النفوذ الخارجي، جملةً، ومن درجة الشعور بأثره في سياسة البلاد. فباتت الشخصيات والقوى، اليوم - إلا بعض من شط به المزار- تنضوي إلى قطب واحد، ترك له أن يدني ويقصي وأن يرفع ويضع وأن يعيد النظر كل مدة، بالتالي، في موازين المسرح السياسي، بما فيها موازين القوى بين الطوائف. وهذا **ثانيًا**. ذانك هما التغييران اللذان أثمرهما إقرار وثيقة الطائف بعروبة لبنان على النحو الذي «تجسّدت» فيه هذه العروبة واقعا. وهما تغييران رسما ملامح العلاقة السورية اللبنانية الجديدة. فتلك، لا ريب، علاقةٌ لا مثيل لها بين دولتين أو أكثر، في المجال العربي، وهي بهذا المعنى

«علاقة مميزة» حقًّا. لا يستغرب، والحالة هذه، أن يستعاد في الباب الرابع من الوثيقة، دون سواه، وهو المكرس للعلاقات اللبنانية السورية نص هذا البند الثاني الذي لا نزال بصدده من مبادئ الوثيقة العامة. فيستوي كون لبنان- بعد شيء من إعادة ترتيب العناصر - «عربي الانتماء والهوية» أساسًا للعلاقات المميزة المراد تجسيدها في اتفاقات «التعاون والتنسيق». هذا وتضاف «القربى» هنا - بعد الأخوّة - إلى جملة ما يميز العلاقات بين البلدين. فيتحصّل من هذه العناصر جميعًا لغة ومناخ «عصبيان» (من «العصبية») تطيحان أول ما تطيحان الحق في إبراز «الحدود» الملازمة لكل علاقة سياسية وفي وضع «المصالح» الخاصة بفريق واحد من فريقي العلاقة على مائدة التفاوض أو ما يشبه التفاوض ويقوم مقامه إذا عزّ.

ذاك كله أتاحته أو مهدت له ألفاظٌ ثلاثة ورثتها وثيقة الطائف عن أسلافها ورسم مصائرَها السياقُ الذي أُعدّتْ فيه الوثيقة وأقرت ثم ذاك الذي طُبّقت فيه أو لم تطبق. هذه الألفاظ هي «عروبة الهوية والانتماء» التي نسب إليها لبنان. وهي ألفاظ لم يجاوز ما سبق من كلامنا النظر في معلناتها ومضمراتها. وما ندري إن كنا خرجنا عن دائرة المنتظَر منّا، في هذا الصدد، إذ ربما كان المنتظر أن نقدم رأيًا معلّلًا في ما إذا كان لبنان «عربي الهوية والانتماء» أم غير ذلك. والحق أننا لا نجد نفسنا على قدر من السذاجة يزيِّن لنا تَقَحُّمَ مهمة النفي أو الإثبات والتعزيز بالبراهين في هذه المسألة. فمن برهان تاريخي إلى جغرافي ومن لغوي إلى حضاري، ومن مصدر الفينيقيين البحرَيْنيّ إلى رحلات الريحاني العربية، إلخ، إلخ. لا نلتفت إلى مثل هذا لأن عروبة لبنان تعايَن، في ما نرى، بالعين المجردة، وتسمع بالأذن أيضًا وتؤكدها سائر الحواسّ، وليست مما ينبغي أن يختلف فيه اثنان أو يَنْتَطِح عنزان. فما بالك بأن تتكسّر فيها قرون مليشيات وطوائف ويذهب التنازع فيها بالحرث والنسل؟

علّة العسر أو دهاء الهويات

لمَ إذن هذا العسر الذي لازم، من ثمانين سنةً أو تسعين إلى اليوم نسبة لبنان إلى العروبة، ولا يبدوَ أن وثيقة الطائف قد شفتنا منه، إذ كيف يشفى مثل هذا بالوثائق؟ لـمَ كان جورج سعادة لا يزال إلى السنة الماضية يجد الإقرار بهذه العروبة عبئًا لا يطيق حمله فيردّ ثقله إلى كبار الموتى الذين جاوروهم بعد ذاك؟ يذكّر ألبير منصور - وهو قلم آخر أجري في صوغ وثيقة الطائف وفي التأريخ للانقلاب عليها - بأن المسيحيين كانوا في الصفوف الأولى من بين «مخترعي» العروبة في العهد العثماني الأخير. وينعى عليهم أنهم أشاحوا عن اختراعهم هذا لاحقًا فحطّ ذلك من شأنهم ورفع

من شأن السوريين الذين استمسكوا بعُرى هذا الاختراع الفذّ[33]. وما لا يلتفت إليه منصور هو أنه لا هذا الاختراع يردّ إلى مجرّد إعمالِ الفكر المجرد ولا الانصراف اللاحق عنه تصحّ نسبته إلى مجرّد قصر النظر. وإنما يجب الافتراض أن لكل هوية سياسة وأن للدهاء قسطا من إدارة الجماعة لهويّتها المتبناة أو لجملة هوياتها بالأحرى. ومؤدّى ذلك أن الهوية المتبنّاة ليس لها، بحال، قوة القدر وأن الناس يزْوَرُّون عنها حين يلوح لهم أنها توشك أن تنقلب وبالاً عليهم أو حينَ يتبينون ما هو خيرٌ لهم منها ممّا يتيسّر لهم تطويعه لصورة ما يبتغونها لأنفسهم ويتيسر تبنيه. وما يسعف في مثل هذا التحول أن كل هوية – لجماعة كانت أم لفرد – إنما هي هوية مركّبة وأن عناصر جديدةً باتت مدمجة في هذا المركّب مع اندراج الجماعات والأفراد في العالم الحديث، فارتفع عدد المكونات المحتملة لكل هوية مركبة عما كان عليه في المجتمعات الموصوفة بالتقليدية. فعلى صعيد الأفراد، يلجأ الإنسان اليوم، حين تضيق به العائلة، إلى تعريف نفسه بالمواطنة. وقد يرتد إلى الطائفة إذا آنس منها حمايةً له من الدولة التي هي قيّمة على المواطنين. وقد يهرب من كل هذا إلى إنسانية مجردة يراها محرِّرةً له من ضرورة التمييز بين البشر في القيمة. وقد تكفيه، بخلاف ذلك، جماعة الأصدقاء الضيقة أو جماعة المهنة أو أصدقاء المخيلة من مبدعين أو خبراء في التسلية عن بعد... هكذا تتوسع احتمالات الحركة بين الهويات. ولا تقلّ الجماعات في هذا سعةَ حيلةٍ عن الأفراد.

وقد كانت للعروبة، في أول أمرها، مزايا حملت المسيحيّين على اعتناقها. ثم انقلبت المزايا أثقالا أو استحالت إلى مضيعة لفرص سانحة، فحملهم ذلك على ترك العروبة. فينبغي النظر في أسباب الاعتناق والترك إذن قبل النظر في حقيقة «الهوية والانتماء»، على ما أرادت وثيقة الطائف. هذا مع أن النظر في الأمر الأول لا يفترض أن يحجب الثاني، ولكننا لسنا ههنا في هذا المعرض ولا في ذاك. وإنما يكفينا أجر الاجتهاد في تصويب المنطلق.

صفتان تحفظ بها العروبة

وخلاصة ما نراه أن العروبة قد انقلبت، لا منذ الطائف بالذات، بل منذ سنوات الحرب التي اعتمدت وثيقة الطائف صيغتها للعروبة، في أدنى تقدير، إلى مادّةٍ للتزلف وأداء فروض الطاعة تطالعنا بين مهرجان يسمى شعبيًّا وتصريح يدعى رسميًّا. والهاتفونَ بحياتها – في لبنان وفي غيره من أقطارها – لا يلتفتون، مثلاً، إلى أن تعليم الفصحى يتردّى في حضيض مهين وتجلي هذه اللغة عن مجالات كانت تستأثر بها إلى وقت قريب. والفصحى، لمن فاته العلم بذلك، ليست لسان العروبة

33 ألبير منصور، الانقلاب على الطائف، دار الجديد، بيروت، 1993، ص 36–37.

فحسب، بل هي عقلها وقلبها أيضًا، وهي أخيرًا قدماها اللتان بها تسعيان. ويزداد أيضًا تكأكؤ الجمهور في كل قطر عربي على ما يجري بين ظهرانيه، من ثقافة وسياسة وغير ذلك، وإعراضه عمّا يجري في أقطار العرب الأخرى. ولا يكترث لهذا كله ولا يعنى به من يرون في العروبة وسيلةً إلى سلطة مضافة أو مصدر شرعية لطواقمَ حاكمةٍ ووسيلةَ تطويع لسياسات طواقم أخرى.

والخلاصة أنه إذا كان للعروبة أن تسترد حظوتها، في هذه البلاد، فبالإقرار لنفسها بصفتين:

أولاهما النسبيّة، أي مخالطتها هويات أخرى اتّضحت اليوم أكثر من ذي قبل فاعليّتها السياسية. فمن الخطل الإنكار، مثلاً، أنّ لبنانيين كثيرين يهتمّون اليوم، لأسباب مذهبيّة، لما يجري في إيران أكثر مما يهتمون لما يجري في العراق – على فداحته – وأنهم كانوا، في كل حال، أيام الحرب بين الدولتين، في صف الفرس لا في صف العرب. ولا أقصد بالاهتمام مجرد المتابعة بل التوظيف في موئل لِهُويّة. وتخالط العروبة، على أصعدة الثقافة أو الحضارة جميعًا (وبينها أوثق العوامل اتصالاً بصميم الهويّة) مرجعياتٌ ونظم أفكارٍ وأذواق وردود أفعال ونظمُ قيم، على الأعم، تتنوع مصادرها تنوع الرياح التي تهب على بلد ينتشر أهله في العالم من مائة وخمسينَ سنة، وينتشر العالم كله فيه كما أخذ ينتشر في كل بلاد الأرض. فماذا غير الإطناب الآيل إلى مصادرة الإرادة يجيز عطف انتماء واحد على هوية واحدة في عبارةٍ واحدةٍ وصفًا لهوية هذا البلد، مع إهمال ما كان ميثاقُ الاستقلالِ قد أثبته من مرجعية باتت اليوم مرجعيات وعادت لا تقتصر على «حضارة الغرب» وإن بقيت هذه غالبةً على ساحتها؟

ثانية الصفتين هي الخصوصية، أي لبنانية العروبة اللبنانية. فإن ما ذكرناه توًّا من تعدد المرجعيات والنظم والأذواق، إلخ. إنما ينتهي إلى إنشاء مجال ثقافي مطبوع بالتنوع، وهو نسيجُ وَحْدِه، لا لفرادة اختصّ بها دون غيره، على ما كانت جوقة الغرور اللبناني تزعم ولا تزال، بل لأن كل مجال ثقافي في بلاد الله الواسعة يكون، على نحوٍ ما، نسيج وحده أصلاً. فيفضي ذلك إلى لون لبناني من العروبة مفترقٍ عمّا نقع عليه في أقطار عربية أخرى. وهذا افتراق لا هو وصمة عار ولا هو تاج فخار، ولكنه لا ينكر إلا مكابرة.

تلك عروبةٌ تحرِّر ولا تسترقّ، إذ هي تستحبّ الفروق المغنية وتستدرجها ولا تعدها سبّة. وهي، بالتالي، عروبة يترك لـ «تجسيدها في جميع الحقول والمجالات» من جانب الدولة أن يكون، في أعمق مجاليه، على الأقل، محصّلة لتفاعل داخلي حر لا التزامًا قسريًّا حيال جهة خارجية. وهي عروبة يفترض النهوض الجامع بموجباتها، أي اتخاذها لونًا لنسيج العيش المشترك، أن يعمد اللبنانيون إلى التنزّل عن أكذوبتين كانتا سمًّا ناقعًا في حياتهم الوطنية. أولاهما

أن بين طوائفهم من كان الدخول في وحدة عربية احتمالًا تطرحه على نفسها. وثانيتهما أن بين هذه الطوائف من كانت السيادة – وقد ميزنا بينها وبين الاستقلال – هما تاريخيًا ثابتًا لها أو شبه ثابت. فهذا التنزّل مدخلٌ إلى تعارفٍ مجدّدٍ بين الجماعات اللبنانية، واقعها والآفاق، قد ينتهي إلى اقتناع اللبنانيين بأنهم إذا شاؤوا السيادة قيمةً متحصلة لدولتهم – وهذه مشيئة بعيدة عن أن تكون أمرًا مبتوتًا – فيجب أن يجدوا سبيلاً آمنا إلى نزع مقاليد السياسة من أيدي الطوائف.

شكر ونقد وأسئلة صعبة

هل يستحسن لنا أن نمضي قدمًا في نقد وثيقة الطائف، فقرةً فقرة وعبارة عبارة، أم نقضي القرن المقبل علينا في مدح هذه الوثيقة وشكر المصدّقين عليها؟ لا أميل إلى لوم من يختارون المسلك الثاني وأرى أنه لم يتح لنا أن نعبّر كما كان يليق عن فرحنا بهذه الوثيقة ولا عن عرفاننا لجميل من ذلّلوها بتواقيعهم. وكان السبب في تقصيرنا ظروف المرحلة الأولى من تنفيذ الاتفاق وما تخللها من مآسٍ وطنية سابقت نهاية الحرب الفعلية. ثم أصبح السبب ما تكشّف عنه تنفيذ ما بقي متوجبَ التنفيذ من الاتفاق، أو الإضراب عن تنفيذه، على الأغلب، من مأساة قائمة برأسها. وحين أغلّب ههنا الميل إلى النقد على الميل إلى الشكر – وهو ما فعلته في ما مضى أيضًا[34] – أحصر انتباهي، ما أمكن، في نص الاتفاق ومنطوياته ولا أجاوزها إلى ما حفّ ولادة الاتفاق وسبقها ولحقها من ظروف كانت عواملها بليغة التأثير في محتواه وفي مصيره، بعد ذلك. وهذا تركيزٌ مشروعٌ، في اجتهادي، لأن النص – وقد أبرم – اكتسب فاعلية مستقلة عن ظرف ولادته، ولأنه (وهذا يحتاج إثباته إلى فضل تأمّل) قد لا يكون بريئًا كليًا من الانحراف بتنفيذه ومن النقص فيه، ولأنه مستمر الفعل أو غيابه، على كل حال، في الحاضر وموجه بفاعليته وبعدمها – سواء بسواء – نحو المستقبل.

على أنني، إذ أحصر الحديث في النص، لا أنسى أنني أحجب بهذا زوبعة من الأسئلة هي التي تثور في وجوهنا حالما نزمع الإلمام – من غير إهمالٍ للنص – بالدوائر الأخرى التي تتجاذبه. أتقع المسؤولية عن النص على واضعيه والموقعين عليه أم على الحرب التي كان هذا الاتفاق ترتيبًا اعتمد لإنهائها؟ وهل كانت الوثيقة أوصلتنا إلى حيث نحن اليوم لو أنها طبقت بحذافيرها لا على الصورة الشائهة الوجه، الناقصة الخلقة، التي أسفر عنها التطبيق؟ ما الذي

[34] في محاولاتٍ أُعيد نشرها فصولا لكتابنا الجمهورية المتقطعة، مصائر الصيغة اللبنانية بعد اتفاق الطائف. صدر عن دار النهار للنشر، بيروت، في أواسط تشرين الثاني 1999.

كان حصل مثلاً، في موضوعي السيادة والإصلاح السياسيّ معًا، لو أن الرعاية الدولية للاتفاق واصلت مواكبتها تنفيذه حتى خواتيمه القصوى، أي حتى إخراج الجيش الإسرائيلي من المنطقة الحدودية وتطبيق القرار 425، من جهة، وحتى إعادة انتشار القوات السورية في البقاع ثم سحبها من هناك، من الجهة الأخرى؟ وهل كان سيطرأ تغيير يُعتدُّ به في سيرة اتفاق الطائف (على ما يلمح إليه الأخضر الإبراهيمي في تقديمه كتاب جورج سعادة)[35] وما الاتجاه الذي يجوز تخمينه لهذا التغيير، لو أن حرب الخليج الثانية لم تقع وصمدت الآلية العربية المتعددة الأطراف التي رعت ولادة اتفاق الطائف لتواصل رعايتها تطبيقه؟ وكيف كان أطراف الحرب اللبنانيون سيتصرفون، بعضهم في مواجهة بعض، لو كانت حركة اليد السورية بقيت مقيدة، إلى درجة ما، بهذه الآلية وبإلزامات الميزان الدولي الذي كان قائمًا في المنطقة، عشية حرب الخليج الثانية تلك؟ وإلى أين كنا وصلنا، اليوم، لو سلكنا، بعد ذلك، الطريق الذي يرسمه اتفاق الطائف نحو «إلغاء» الطائفية؟ وهل كان اللبنانيون سيبدون اليوم أقل كآبةً وإحباطًا لو أن الصندوق العربي الموعود خرج إلى النور فخفف عن البلاد جانبًا مما ترزح تحته اليوم من أثقال جرّت بعضها معالجةُ الخراب واستدراك العمران الفائت وبعضها الآخر أسلوبٌ بعينه اعتمد في هذين الاستدراك والمعالجة؟ ثم هل يتحمل نص الاتفاق، من جهته، مسؤوليةً ما – على ما سبق الإلماع إلى إمكانه – عن حسن تطبيقه أو قبحه، عن نقصه أو تمامه؟ وكيف يتماسك «مبدأ عام» من قبيل الذي قصرنا هذه العجالة على تناوله وما حوته الوثيقة من أحكام أخرى، عامة وخاصة؟ وهل يكفي، في موضوع العيش المشترك، أن نسجل كون الإقرار بالعروبة، على النحو الذي حصل عليه، لم يرأب في هذا العيش صدعًا – على ما تشي ظواهر الحال – ولم يزده منعة؟ أم أن أمورًا أخرى كثيرة لا تزال تلح على المتأمل في شأن اتفاق الطائف والعيش المشترك، وهذا الأخير هو، في الحقيقة، محور الاتفاق الأهم والبؤرة التي تتكثف فيها مادته؟ هذا السؤال قد يعذر انصرافي عنه هنا أنني كثيرًا ما تطرقت إليه، على أنحاء مختلفة، في مناسبات أخرى[36]. وهذه كلها وغيرها أسئلة يجب ألا تثنينا صعوبتها ولا ما لبعضها من صفة افتراضية عن طرحها على وثيقة الطائف أو باسمها. ولا يستنفد الإجابة عنها مجرد إحياء لذكرى، وإن تكن الذكرى التي نحيي ذكرى عشرٍ مضت نحو مائة مقبلة وألف جديدة.

أواخر تشرين الأول 1999.

[35] را. جورج سعادة، قصتي مع الطائف، م. م.، ص 15–16.

[36] في فصول الكتاب المشار إليه أعلاه في الحاشية 34.

حدود الحرمة وحرمة الحدود

في أن اعتبار الشريط المحتل أرضًا آهلة، لا مجرد «قضية»، مدخل إلى سياسة لائقة بالدولة(*)

نحتاج أمسّ الاحتياج، ونحن نترقّب بأقصى الاشتياق ميعاد الجلاء الإسرائيلي عن الشريط المحتل، إلى لزوم جانب البساطة في الحكم على الأمور وردّ الاعتبار إلى معطيات البديهة في مساوقة المطالب. وذاك أن ماجريات الأسابيع التي تقضّت، من يوم أن أصبح الجلاء المذكور أمرًا مقضيًّا، إنما أفضت، أول ما أفضت، إلى تلبيس أمر المرغوب والمرهوب وإلقاء الشبهة على رسم الحد ما بين الأفراح والأتراح.

ولا ريب أن السبل كثيرة إلى هذه الغاية (أي إلى تحكيم البساطة واستعادة البديهة) وأن هوية الساعي ترجح له بعضًا من هذه السبل على بعض. فإذا كان المرء مجرد مراقب أو محلل يقتصر همه على الإجابة عن سؤال أو اجتراح نبوءة في صدد ما تتكشف عنه الأسابيع أو الشهور المقبلة من مخبّآت، جاز له الاكتفاء باستطلاع المواقف المحتملة من سائر الأطراف وكيفيات تشابكها في أحداثٍ لا بدّ من وقوعها أو في بدائل يحوز كل منها حظًّا ما في التحقق. ذاك، في كل حال، عمل يجب الأخذ منه بطرف من جانب كل ذي صلة بالحوادث الجارية، اليوم وغدًا، في المنطقة المحتلة وحولها. ولكن المحلل الفارغ من كل همّ يعدو حرفته يسعه وحده أن يكتفي بهذا العمل. نحن لسنا مجرد محللين، في شأن الجلاء الذي نرتقب. نحن نحلل ونحذّر ونشجب ونطلب ونرفض، بل وننظر أيضًا كيف يسعنا أن نفرض. وإذا كان لزامًا علينا أن نحفظ عقولنا

(*) مقالة نشرت في جريدة النهار عشية جلاء المحتل الإسرائيلي عن جنوب لبنان.

غير منقوصة لعمل التحليل، فإن الزيادة في حالتنا يجب أن تكون الإفصاح عن الإرادة وعن القيم التي تذكي الرغبة وترسم وجهة الفعل.

لذا كان لزامًا علينا أن نعلن، أوّلاً، من نحن. نحن أي سواد اللبنانيين! هذا معطًى من معطيات البديهة (في هذا السياق، على الأقل، ومع علمنا بأن حظ «اللبنانية» من البداهة تباين، في ما مضى، بتباين الأوقات والجماعات والموضوعات، وما يزال لا يؤمَن عليه أبدًا من التباين). وهو معطى يستحق أن يعلن اليوم مثنى وثُلاثَ بالصيغة الوثيقة المناسبة، لأننا خسرنا ما يكفي جزاء التقصير في إعلانه، لسنين خلت، ودفعنا ثمنًا غاليًا أيضًا لخبط العشواء في إعلانه وللسكر بجرسه سكرًا نستفيق منه وقد ازداد ما نريد استجماعه بالإعلان تبدُّدًا في الآفاق. نحن لبنانيون، وهذه عبارة لها معنًى. لسنا سوريين ولا إيرانيين ولا مصريين أو سعوديين ولا أميركيين ولا فرنسيين، ولا نحن رعايا الأمم المتحدة. ولا يعني هذا ألاّ ندرك ترتيب علاقاتنا بهذه الجهات وغيرها أو ألاّ ننظر في ما تريده بنا ومنا. هذا يعني، بالبساطة التي بدأنا بها، أن نكمل النظر لنرى ما نريده نحن بأنفسنا في معمعان الإرادات والمطالب. نحن لبنانيون! وهذه عبارة لها اليوم معنى قد يكون أقوى وأشد إلحاحًا من معناها بالأمس. لا نقول: نحن لبنانيون وكفى! فهذه بداية الخطل الفادح أو نهايته. إذ لعل عدم الاكتفاء بالذات واحد من أقرب مضامين القول: نحن لبنانيون!

بل إنه يسعنا الذهاب إلى حد الاستغناء عن اعتبار القولة الآنفة الذكر إعلانًا لهوية. يكفي اعتبارها إعلانًا لوضع ودور حتى يسوغ لنا طلب حدود معترف بها (دوليًا) لهذين الوضع والدور. وهذه حدود نعلم أن نصيب رسمها من الوضوح أو الغموض قد يكون الفيصل بين حياتنا وموتنا. هذه الحدود ليست حدود أرض. هي حدود حرمة. هي حدود حرمتنا، وحدود الأرض تتبعها أو تترتب عليها.

يترتب على هذا أن تعتبر حرمة اللبنانيين، وعلى الأخص منهم أهالي الشريط المحتلّ، هي المعيار والمدار لكل مسلك لبناني، رسمي أو حزبي أو غير ذلك، في اتجاه الجلاء الإسرائيلي عن تلك المنطقة وفي اتجاه ما يليه أيضًا. ومعيار السلوك هذا هو أيضًا معيار محاسبة ومسؤولية، بطبيعة الحال. فهو ييسِّر الحكم، إذن، على ما قيل وفُعِل إلى اليوم، في داخل البلاد وخارجها، مما يتصل بالظرف الذي نتناول. وما قيل وفعل هو ما لبّس علينا الأمور الواضحة وتاه بنا عن معطيات البديهة، وهذا ما بدأنا كلامنا بذكره. فأخذنا نبدو كما بدونا، قبل عشر سنين، ونحن نخرج من الحرب الأهلية عاجزين عن الوصول إلى الفرح بفرح، وقد حالت دموية التخبط

أمام المخرج ما بيننا وبين مجرد التفكير في إلقاء تحية مستبشرة على السلام: بدونا – بقيادة قادتنا – وجوه شؤم، نقصّر عن يوم عيد.

قضى تصدّر اللبنانية هذا، في ظرف الجلاء المشار إليه، أن اللبنانيين يتوجّهون اليوم إلى دولتهم، فيولونها من بين القبلات المحتملة مكان صدارة مؤكدة. ومكان الصدارة هذا هو، من جهتهم، مكان مراقبة للدولة وتنبّه شديد لأيّة هفوة محتملة وسخط مرير مسبق على كل تقصير أو تفريط. والدولة لا تقصّر في إعلان الحق في الأرض المحتلة بتمامها. ولكن اللبنانيين عاشوا في الأسابيع الماضية أوقاتا (لا نجد دليلًا حاسمًا على أنها انقضت) خشوا فيها على القرار 425 لا أن يختنق من ضم الدولة وشمها بل أن يتمزق من شدة عمل السلطات في مطه وتوسيعه بحيث يبدو مشتملاً، مثالًا لا حصرًا، على القرارين 194 و242.

أهم من ذلك – حتى الآن – أن اللبنانيين، وعلى الأخص منهم أهالي الشريط المحتل، لم يجدوا الدولة تبادلهم صدارةً بصدارة. فهي، حتى الآن، قبلتهم الأولى من غير أن يكونوا محل المخاطبة الأول – ولا الرابع! – من جانبها ومن غير أن يظهر تصدّرهم، مصالحَ وحاجاتٍ، في مخاطبتها لسواهم. فبعد أن بدا تحرر الأرض وكأنه مشكل بذاته ما لم يكن حاشية على متن العملية السلمية الكبرى التي طالما دأبت سياسة لبنان الخارجية في تمييزه منها، بدا – ولا يزال يبدو – أن الأرض كأنما تحرّر لغير أهلها وأن المواكبة والمجاذبة، في مساق التحرير، يمكن أن تستمرّا من غير نظر إلى هؤلاء وإلى سائر اللبنانيين من ورائهم.

وما هذا بالوضع الجديد على اللبنانيين، في كل حال. هذا وضع يعرفونه ويخشون أشدّ الخشية ردّه إليهم في لبوس جديد، أو ردّهم إليه أي إلى هاوية جديدة. هذا مع أنهم لم يغادروه بعد أصلًا! وإنما هي بارقة تلوح. وما هو تاريخ اللبنانيين في نصف القرن الماضي إن لم يكن تاريخ حضور «قضايانا الكبرى» فيهم وبهم وغيابهم منها؟

لعل أهل السلطة قائلون إن استحضار الأهالي إلى الصورة لم يئن أوانه وإن هذا أمر يصح تركه إلى ما بعد استرداد الأرض وإنه لا يغير شيئًا في سياسة الدولة ما دامت المؤتمنة على الحق في الأرض ووكيلة الشعب في الذود عن هذا الحق وعن غيره.

نرى الحقيقة بمنأًى عن هذه الدعوى – مباحة كانت أم مكنونة – ونرى أن اعتماد «الأرض وأهلها» مناطًا لسياسة الدولة، في ظرف التحرير هذا، يفضي، حتمًا، بهذه السياسة إلى صياغة مغايرة لما هي عليه اليوم مغايرة حسية جسيمة: في الاستعدادات وفي الإجراءات وفي التوجهات أيضًا.

تلك مغايرة نتلمّسها على مستويات أربعة:

1 – **على مستوى السياسة العامة**، يعود غير جائز، إذا تصدر اللبنانيّون سياسة دولتهم، الظهور بمظهر من يتأهب للتراجع عن الفصل الواضح ما بين نهاية الاحتلال الإسرائيلي، وهي ما نقترب منه، وإبرام السلام مع إسرائيل، ونحن مصممون على أن نكون آخر من يقدم عليه. ولا يخفى خط الفصل المذكور على نظر اللبنانيّين، إذ أمضت دولتهم وإعلامهم نحو عقدين في تلقينهم حيثيّاته و مغازيه. ولا يفوت انتباههم، على التخصيص، أن طمس هذا الخط يردّ حقّهم في أرضهم المحتلّة (وفي بلادهم كلّها من ورائها) موضوع تفاوض وتناوش بعد إذ هو موضوع تسليم جليّ وتامّ من مجتمع الدول. فهم يسلّمون إذن أن ما اشتهر باسم وحدة المسارين (وإن يكن أشبه، في واقعه، بـ «ولاية الفقيه») إنما هو أمر مستحسن في مبدإه. ولكن وحدة المسارين لا تسوغ بحال خلط القرارين. ذاك فصل تمتد مفاعيله حتماً إلى ما يحسن أن يقال للبنانيين حين يقال خلافه لخلافهم. فإذا قيل لغير اللبنانيين إن الدولة لا تتقبل أدنى مسؤوليّة عن حدود إسرائيل وجب أن يقال للبنانيين إن الدولة (هي نفسها) تتحرق إلى اليوم الذي تعود فيه مسؤولة عن أمن المقيمين منهم على حدود إسرائيل. وإذا قيل لغير اللبنانيين إن الفلسطينيين، ما لم تتح لهم العودة إلى بلادهم، قد يختارون العودة مسلحين إلى الحدود اللبنانية الفلسطينية، فيجب الالتفات إلى اللبنانيين لإبلاغهم أن دولتهم ستحول بكل ما أوتيت من وسائل دون هذه العودة وأنها لم تنس – إن كان بعضهم قد نسي – «أرض فتح» في الستينات ومفاعيل اتفاق القاهرة وجرّاء السلاح الفلسطيني وعقابيل فلسفة «الساحة» من موت وخراب وتنازع وهجرة واجتياحات همجية نكاد لا نجرؤ على التصديق (ولا تساعدنا الدولة كثيرًا على التصديق) أننا، على وشك توديعها، عينا وأثرًا، في هذه الأيام الفضيلة والليالي المباركة، إن شاء الله.

2 – **على مستوى السياسة الأهلية**، تبدو الدولة مسقطًا في يدها مرتجًا عليها. وهذا بخلاف ميلها إلى الجلبة الكثيرة في السياسة العامة. والحال أن الدولة ذاهبة إلى استقبال شريط ممزق، يجر خلفه أثقال ربع قرن لا يجوز أن تغيب وقائعه عن بال أحد. وليس من ريب أن مجتمع هذا الشريط أليف للتنوع ومزوّد ذخيرة من الحياة المشتركة والمعاناة الواحدة لم تشهد خللاً يذكر بين نشوء الدولة اللبنانية المعاصرة وبدايات الحرب في وسط السبعينات. وليس من ريب أن الموقف الغالب اليوم بين سواد الناس في هذا المجتمع بعيد عن أن يكون موقف تربّص. رغم ذلك لا يجوز الإنكار أن ثمة جروحًا في الشريط تحتاج إلى معالجة دائبة وأن نصيب الدولة من

هذا العلاج لا يجوز أن يأتي أمنيًا أو قضائيًا وحسب. ولا يجوز الإنكار أن العائدين غدًا إلى الشريط سيحملون في جعبهم كلامًا مغايرًا – فضلاً عن توزعه، هو نفسه، بين أنماط مختلفة – لما ألفه المقيمون في الشريط بل أدمنوه من طرائق في تقدير الأمور ومحاكمة التصرفات، طوال هذه السنين. وإذا كانت إسرائيل تتدبر ما يسعها تدبره من مقومات الفتنة، بعد جلائها، علنًا لا سرًّا فإن الاكتفاء بدينونة إسرائيل لن يعوّض أدنى خسارة يحتمل أن تقع، وإن الحد ما بين التهاون والصمت والإهمال، من الجهة اللبنانية، وبين الإقدام على الاستباق والمعالجة المتأنية الحكيمة، إنما هو الحد بين إنجاح التدبير الإسرائيلي وإفساده. وعلى من يختار، وهو مسؤول، هذا النهج أو ذاك، تقع تبعة ما يجري، غير منقوصة: إن خيرًا فخيرًا وإن شرًّا فشرًّا. ولا غرو أن أول ما يذهب إليه الفكر في هذا الصدد إنما هو الخطة التي ستتبعها الدولة في معالجة الملف العسكري للمليشيا اللحدية – وكان فيها محترفو إجرام وكان فيها شبان سيقوا إلى صفوفها عنوة أو اضطرارا. تلي ذلك الخطة التي ستتبع في معالجة الملف المدني للذين مسحوا البلاط في فنادق الشمال الإسرائيلي أو حصدوا الغلال من مزارعه، وكانوا، على الأعمّ، طالبي بقاء في قراهم بعد أن سدت في وجوههم السبل. هؤلاء تذكر حالهم بحال فلسطينيي الأرض المحتلة الذين كانت منظمة التحرير الفلسطينية، معتدليها والمتطرفين، تهتز وتحتج كلما أقفلت إسرائيل في وجوههم بوابات العبور إلى مواقع عملهم فيها، ومعها أبواب الرزق. وما يزال هذا دأب السلطة الفلسطينية (ودأب معارضيها أيضًا) معهم إلى اليوم. فكلهم عالم أن الحيدة عن هذا النهج مؤدّاها الهجرة التي تبذل إسرائيل الغالي والنفيس لحمل الفلسطينيين عليها. ذاك مثال جدير جدًّا بالنظر من دولة عليها واجب الرعاية ولها حق التقدير. وبديل خطة الدولة الراعية، في الموضوعين العسكري والمدني، إنما هو، على كل حال، زعزعة أركان القرى – أو ما كان تبقّى منها، إذ معظمها فتكت به الهجرة القريبة والبعيدة. وكانت الكتلة المتعيشة من العلاقة بالمحتل، على اختلاف وجوهها، أكثر الكتل الاقتصادية، في المنطقة، تراصًا وأوسعها نطاقًا. وهو أمر لا يبدل منه شيئًا أن تستعين عليه سلطات الدولة أو غيرها بالكتمان.

3 – **على مستوى التنمية والعمران** (وقد سبق توًّا طرف من حديثه)، تواجه الدولة، مع نهاية الاحتلال، حال خراب ونكبة تضافر على إرسائها الاحتلال والإهمال. وهي حال تشي أصلاً – في ما وراء كل انتشاء مشروع بالنصر – بهول الكلفة التي ترتبت على حرب مستمرة، في تلك الأصقاع، منذ ما يربو عن ثلاثين سنة... بنى المغتربون وبعض المقيمين بيوتًا تدهش كثرتها وأبقوا معظمها فارغا، وكأنها أعلام لهم مزروعة هناك، لا بيوت. ولكن الخدمات العامة

والبنى التحتية وكل ما هو من مسؤولية الدولة في أتعس حال. وهذا وضع ستزيده انكشافًا كل عودة ذات أهمية من جانب المقيمين خارج المنطقة. وهو محبط لرغبة الراغبين منهم في الإقامة وأكثر إحباطًا لرغبة الراغبين في العمل. وتستحق الخطة الأولية الذي أعدها صندوق الأمم المتحدة للتنمية ومعه الهيئة العليا للإغاثة بحثًا على حدة. وتستحق المبادرات الأوروبية التي تصل إلينا أصداؤها تحيّة وشكرًا. ولكن الشعور عامٌ بأن على الدولة أن تبادر إلى شيء ما يعبّر عن تلمسها حجم المهمة. وإذا كانت الرويّة مطلوبةً في التخطيط لمهمّات الأجل البعيد أو المتوسّط، فإن ثمة حاجة إلى خطة طوارئ وإن الإحجام عن تهيئتها إلى الآن مَثارُ دهشة. من ذلك أن جانبًا من قرى الشريط سيعطش في اليوم الذي يلي قطع المياه الإسرائيلية عنه. وهي ستقطع – إذا صح حدسنا – حالما تصير جباية أثمانها متعذرة، إذ هي مياه يدفع المقيمون هناك ثمنها غاليًا. وثمة نظام للعناية الصحية سينهار هناك، حالما يسحب الإسرائيليون أكفهم من تحته، لأنهم تسلموا، في هذا النطاق، أهم المرافق ومعظم دور الدولة اللبنانية. وقد تقبّل من تعاقبوا على المسؤولية عندنا، منذ أن كان الاحتلال، هذا الوضع، وهم به عالمون، بخلاً على هذه البلدة ببئر ماء وضنًّا على ذاك المركز الصحي بموظَّف يمثل الدولة فيه ويتحمل المسؤولية عن محتوياته. وكان هذا من علامات الغياب الرهيب للبشر في الأرض المحتلة عن بال مراجع رسميّة وتنظيمات أهلية بنت جلّ شرعيتها السياسية على التصرف بقضية هذه الأرض. اليوم يجد كل من يثقل هذا الغيابُ المتمادي على نفوسهم فرصة ليثبتوا إدراكهم أن الشريط لا يتحرر أرضًا عراءً بل يعود وأهله فيه ومعه. فلن تستقيم الخطط، عاجلها والآجل، ما لم تبدأ من هذا الإدراك.

4 – **على المستوى العسكري الأمني**، لا يشكو أهالي الشريط عجزًا عن تفهم أي دافع قد يدفع الدولة إلى تفضيل خطة على أخرى أو قوة على أخرى في إنشاء نظام أمني يجسّد مسؤوليتها في هذا الباب عن الأرض المحررة. ولكن هذه الخطة يجب أن تحدوها روح الرغبة الخالية من كل تردّد في حمل المسؤولية المشار إليها. **هذا أولاً**. وهي يجب أن تأتي فاعلة لا تترك أبوابًا مشرعة للتآمر والعبث ولا للتعسف، من أين جاء. **وهذا ثانيًا**. وهي يجب أن تنصب الدولة وحدها، أي القانون، حاميًا للأرض والناس ومرجعًا للمحاكمة وللصفح أو العقاب وحكمًا في كل خلاف أو نزاع مستجد أو مستأنف. **وهذا ثالثًا**. وهي يجب أن تحفظ الحريات العامة والشخصية وترعى تنوع المنطقة السياسي في وجه كل اختزال غير مشروع أو مصادرة قسرية. **وهذا رابعًا**. وهي يجب أن تفتح سبل التواصل بين المنطقة وسائر الوطن الذي قطعها عنه

الاحتلال، فلا تعتمد قيود على هذا التواصل إلاّ لأجَل تسوّغه الحاجة المؤكدة. **وهذا خامسًا**.

هذا ما وجدنا لزامًا الإفصاح عنه من توجهات وضعناها تحت عنوان البساطة والبديهة واعتبرنا التفكير من وجهة نظر اللبنانيين مفضيًا بالدولة إلى اعتمادها – وما جرى مجراها – في سياسة الأمور المتصلة بالشريط المحتل عشيّة تحرّره (أي اليوم) وغداة هذا التحرر (أي غدًا)... وما سقناه مبنيّ على فرض أن تلك المنطقة ستيسّر لها – في آخر مطافها هذا – أن تستأنف حياتها على سويّةٍ قريبةٍ إلى ما هو متحصّل للمناطق الأخرى من البلاد. وهذا فرض لا نخال اللبنانيين – يتقدمهم أهالي المنطقة، في هذا المعرض – إلا يأبون أن يفسده عليهم طرف من الأطراف، كائنًا من كان، لبنانيًا أم غير لبناني...

لزمنا إذن جانب البحث في مهمات الدولة ولم نقل شيئًا في ما نراه يترتب على اللبنانيين عمومًا – وعلى أهالي المنطقة المحتلة خصوصًا – من تدبير وتنسيق ومبادرات، في المساق نفسه. ولم يكن هذا العزوف نسيانًا منّا لموقع ذلك كله أو إزراءً به. فإن مناط هذا الكلام، من أوله إلى آخره، إنما هو ضرورة استرداد البشر سيطرتهم على سياسة لا تعوزها سوابق الشطط عن منطق مصالحهم العامة وتوقهم الوطني. وهذا استرداد يقتضي من البشر أنفسهم دأبًا ومبادرة. بل إن المبادرة والدأب مطلوبان لما هو أدنى من ذلك، أي مثلاً لحماية المال العامّ الذي سينفق في هذه المنطقة من احتمالات الهدر و دواعي الفساد اللذين يشجع عليهما أيما تشجيع تخرّق النسيج الأهليّ وسيادة التنافس الصغير وما يليهما من ضعف في الرقابة الأهلية. وهذا كلّه (أي التخرق والتنافس الصغير وضعف الرقابة) مرجّح التأثير في الأحوال الراهنة على امتداد الأرض المحتلة وفي ثنايا المجموعات و التكتلات المشتغلة بأمورها من «سياسية» وأهلية. فإذا لم يبادر أصحاب الشأن إلى مساعٍ يحفزها التسامح والسماحة معًا فتلأم الصدوع وتتسع لكل راغب في الخدمة وتغلّب الواسعَ من الاعتبارات على الضيق وترسم للتنافس نطاقًا لا ينطوي على التفريط بالمصالح العامة، كان المحذور، على اختلاف وجوهه، قريبًا إلى هذه القرى المقبلة على الخروج من بلائها الطويل... وجاز أن نتوقّع، بعد حين، صوتًا صارخًا في براري الشريط يسأل عما صار إليه دم الشهداء بأيدي الأحياء مردِّدًا، على غرار قولة فرنسية شهيرة: «ما كان أجمل الحرية في عهد الاحتلال !»... ولكن هذا حديث يطول.

8-9 أيار 2000

III

أشباح فينيقيا

مُؤرّخو الحبور والغبطة في الندوة اللبنانية(*)

أو

L'Histoire en Palmarès

لم يشغل التاريخ حيّزًا عريضًا من الكلام الذي تلي عن منبر الندوة اللبنانية. فالنصوص التي تتعمّد الجري على أصول الحرفة التاريخية، مبتغيةً لنفسها الانتماء الصريح إلى هذا الضرب من ضروب المعرفة، قليلة العدد جدًّا، إذ نحن نحتاج إلى شيء من الجهد والتعمُّل حتى نصل منها إلى دستة واحدة من المحاضرات منثورة بين محاضرات الندوة المنشورة وهي أربعمائة وخمس وثلاثون. ولكانت تبقى دون الدستة عددًا لولا أنه يسعنا أن نحصي بينها واحدة أو اثنتين لجواد بولس هما أقرب إلى الوصف الجغرافي - الطبيعي والبشري - منهما إلى الرواية التاريخية، وواحدة أخرى - لجواد بولس أيضًا - تتصدّى لنظرية الأمة، مقوّماتها وتحوّلاتها، عبر بحث عامٍّ في التاريخ المقارن، ولا تتناول، إلاّ في مرماها المضمر تاريخ لبنان.

على أن ما يحكم، في الواقع، على لائحتنا هذه، بهذا الإفراط في القصر، إنما هو إسقاطنا منها ما كان، من بين النصوص، تاريخًا للحاضر اللبناني، حاضرِ المحاضرين وحاضر بلادهم مجتمعًا ودولةً وآفاقًا مفتوحة. وهذا إسقاط اخترناه على خلافَ ميلنا إلى إثبات النظرات العامّة في لبنان الجغرافي وفي نشوء الأمم والدول وتحوّلاتها. وذاك أننا نرى في المحاضرات القليلة التي اتخذ منشِئوها لها أحد الموضوعين الأخيرين تمهيدًا طبيعيًّا للتناول التاريخي ينسج على منواله ويؤسس له، أو تتمة له تجيء تامّة الانسجام وإيّاه. وأما تناول الحاضر اللبناني، وهو ديدن

(*) نشرت في الكتاب التذكاري عهد «الندوة اللبنانية»، خمسون سنة من المحاضرة، دار النهار للنشر، بيروت 1997.

الأكثرية من محاضرات الندوة، فيقع في وادٍ آخر. هذا مع أن الجائلين في ميدان التاريخ، بالمعنى الحصري، (وهو ميدان يتّسم، على ما سنرى، بقدر مرموق من رتابة المعالم) والخائضين في مسالك الحاضر الكثيرة الشعاب لم يكونوا، عند مفترقات بعض الجمل أو قفلات بعض الفِقَر، يتوانون في تبادل الغمز المتواطئ. فيقول الأولون للآخرين إن ما كان من أمر لبنان واللبنانيّين في سالف العصور ثم انصرمت حباله قد عادَ اليوم ليتصل بحبال الحاضر. ويقول الآخرون للأولين إن ما هو كائن اليوم من أمر البلاد وأهلها لا يعدو أن يكون استعادةً مظفَّرةً لما كان حاصلًا في الماضي الغابر. آثرنا أيضًا أن نسقط من اللائحة إيّاها نصوصًا قليلةً جعلتها خطة الندوة المعلنة، في اختيارها موضوعات الكلام الأولى، صدًى للمحاضرات التاريخية. وكأنما أرادت الخطة للكلام أن يتجاوب به ماضٍ شاسع البعد، مديد المدة، في جنبات ماضٍ آخر جاء متناهي القرب، ضيق الأرجاء، إذ هو ماضي الجيل الذي ينتمي إليه بعض المحاضرين أنفسهم أو ماضي آبائهم الأقربين. عليه أسقطنا المطالعات التي اتخذت لها موضوعًا نهضة اللبنانيين القريبة، إذّاك، في مجالات اللغة والآداب والفنون والصحافة إلخ. وقد تناول المحاضرون منها شطرها الأخير، أي مآتيها في «الصدر الأول» من القرن العشرين، وهذا لم يكن قد انتصف بعد. وقد كان من أمـر الخطة الآنفة الذكر أنها أطلقت أَلْسِنَةَ المؤرّخين، من جهة أولى، بالثناء على القدماء – القدماء المبالغين في القدم – ثم أطلقتها من الجهة الأخرى بالثناء على أهل نهضة كان لبعض المحاضرين أياد عليها وكان بعضهم أبناء، على ما ذكرنا، لبعض أهلها. ولم تُخْفِ الخطّةُ أنها تتخذ لنفسها بهذه المؤازرة لسان حال: «نبني كما كانت أوائلنا تبني..»[1] على أنها لم تتحرّج من فجوة عرضها يداني ألفي سنة تركتها فاغرة بين الأوائل والأواخر. وهي فجوة كانت على الدوام حاضرةً للتمثل في صورٍ أخرى واستوت بين الحين والحين محنةً لصبر اللبنانيين على رأب الصدوع وترميم الجسور.

كان اختيار الموضوعات يجري إذن على خطة مرسومة في الغالب من الحالات، ولم تكن الندوة تتقبّل التعاقب السائب بين محاضرات لا يجمع بينها غير استعداد أصحابها لتسنّم المنبر، إلا استثناءً. عليه أعلن سلفًا، حال تأسيس الندوة، عن سلاسل ثلاث من المحاضرات أولاها «ثقافية اجتماعيّة» والثانية «تاريخية» تضمّنت حفنةً من النصوص التي نتناول ههنا، والثالثة «أدبية فنية» كانت فيها العناوين التي اعتبرناها صدًى للعناوين المتعلقة بتاريخ لبنان. وكان

[1] البستاني، فؤاد أفرام، «تاريخ لبنان في ساعة»، محاضرات الندوة، السنة الثالثة (1949) النشرة 11-12، ص 260، ونشير إليها لاحقاً بـ«البستاني 2».

معهودًا بكل من هذه السلاسل إلى نحو من خمسة عشر وجهًا مختارًا. على أنّ تنفيذ الخطة بحذافيرها لم يكن ميسورًا على ما يظهر، بَل اجتزئ منها وعدّلت، في مدى عام الندوة الأوّل، ثم انصرفت العناية بعد ذلك إلى سلاسل أخرى. في كل حال، كان مسعى الخطة مسعى تجاوب – أشرنا إليه – ما بين مآثر الماضي وأوضاع الحاضر. وكان بعض المحاضرات في تاريخ لبنان بين أول ما ألقي عن منبر الندوة. وقد جعل لهذا البعض عنوان مبدئيّ دالّ هو «معالم الاستقلال اللبناني في القديم والحديث». فقد كان الاستقلال ما يزال طريّ العود حين أنشئت الندوة وكان الجلاء جاريًا حين أمّها الجمهور أول مرة وتـمَّ الجلاء، مع انصرام الشهر الأخير من عام 1946، ولما يَرْقَ المنبر الجديد غير خمسة أو ستة من المحاضرين جلّهم من المشتغلين بالتاريخ.

البدء من البدء

صحب التاريخ إذن بدايات الندوة وغلب عليه من جهته أنّه كان تاريخ بدايات. فالحاصل أنّ معظم ما سمع من كلام في التاريخ اللبناني عن منبر الندوة – أي معظم المحاضرات التي نتناول ههنا – إنما ألقي في غضون العامين الأولين من عمر هذا المنبر أي قبل انصرام العام 1949. لا يشذّ عن ذلك، إلا محاضرات جواد بولس الخمس وهي متفرقة في الزمان (وإحداها، على ما أسلفنا، واهية الصلة بالموضوع اللبناني، وبينها ثانية لا صلة لها به البتة)[2]. ثم محاضرة أرنولد توينبي[3] (الذي كان قد جاء بيروت لشهرين سنة 1957 محاضرًا في الجامعة الأميركية) ثم أخيرًا، محاضرة إدوار حنين « عِبَرٌ من تاريخ لبنـان»[4]، وقد ألقيت في شباط 1960، وهي تقع، من الأخريات، على حدة...

[2] تقتصر معالجتنا إذن على الثلاث المتبقية وهي:
BOULOS, Jawad, "Patrimoine libanais: le Milieu ethnique", *Conférences du Cénacle*, 7ème – année (1953), no. 3-4. ونشير إليها لاحقا بـِ«بولس 1»
BOULOS, Jawad, "Les Fondements géographiques du Liban contemporain", *op. cit.*, – 10ème année (1956), no. 4. ونشير إليها لاحقا بـِ«بولس 2»
BOULOS, Jawad,"Le Patrimoine libanais et sa Réactivation", *op. cit.*, 19ème année, no.3 – (1965), no. 3 ونشير إليها لاحقا بـِ«بولس 3».

[3] TOYNBEE, Arnold "Le Liban, Expression de l'Histoire", *op. cit.*, 11ème année (1957), no. 6. ونشير إليها لاحقاً بـِ«توينبي».

[4] في محاضرات الندوة، م. م.، السنة الرابعة عشرة (1960)، النشرة 1-2. ونشير إليها لاحقاً بـِ«حنين».

يشير هذا الإلحاح على التناول التاريخي، في عهد الندوة الأول، وما تبعه من تراخ ملحوظ، في عقدي الخمسينات والستينات (يحدّ منه، في الواقع، ما لمحاضرات جواد بولس ولمحاضرة توينبي من أهمية مؤكدة) إلى همّ تأسيسي اتخذ التاريخ مركبا. وما التأسيس ههنا إلا تأسيس لبنان، فضلا عن تأسيس الندوة، وهو عمل لا يسوغ إلا به تناول الحاضر وصفًا وتشخيصًا، وهو – أي التأسيس – يمنح الماضي القريب أيضًا (ماضي النهضة الذي ذكرنا) صفة الفعل المستأنَف، المتصل بتقليد راسخ في الزمن (بل في اللازمن أيضًا أي في ضرب من الأزلية) ويُبْعِدُ عنه، بالتالي، شبهة البدعة وتهمة الافتعال مع ما تجره الشبهة والبدعة من قابلية لإعادة النظر. وذاك أن إعادة النظر كانت مادة لرغبات متمادية في داخل البلاد وخارجها. وكان المحاضرون عالمين حق العلم بوجود تلك الرغبات. وكان المؤرّخون طليعة المكلفين أنفسَهم هذه المواجهة، وكانوا، من غير تخلٍّ عن الموقع الطليعي، ركنًا يسند قوى المواجهة بل أساسًا تقوم عليه هذه الأخيرة.

«صوت الغائب» (I)

أمر آخر تجب الإشارة إليه وهو أن محاضري الندوة في تاريخ لبنان (وفيهم توينبي) كانوا جميعًا من المسيحيّين. وهم ثمانية تقريبًا (إذا اخترنا تضييق حلقتهم) وليس بينهم مسلم واحد. هذا مع أن المسلمين بين محاضري الندوة لم يكونوا قلائل بل كانوا أقلية كبيرة.

كانوا أَزْيَدَ بقليل من الربع وبينهم جملة صالحة من العرب غير اللبنانيين. وكان في الأرباع الثلاثة الباقية من الأجانب أيضًا ما يكفي لاعتبار الندوة منبرًا دوليًّا. وأما غياب المسلمين عن صف المؤرّخين فمردّه إلى أنه لم يكن بينهم بعد، غداة تأسيس الندوة، من اتّخذ تاريخ لبنان حرفةً له. كان بينهم مؤرخو مدن وجهات باتت لبنانية ومؤرخون للعرب وللإسلام دينًا وحضارة ودولاً، ولكن لم يكن بينهم مؤرخون للبنان. وذلك أن أول مسلم تفرغ لتاريخ لبنان، بالمعنى الذي كان مألوفًا للعبارة في تلك الأيام، وهو عادل إسماعيل، لم يبدأ نجمه بالصعود إلا في أواخر الخمسينات، ولم يرق إذّاك ولا بعد ذاك، منبر الندوة. هذا المعنى الذي إليه نشير هو الأخذ، على وجه الإجمال، بغلبة البحر في المراحل القديمة ثم بمركزية الجبل في الوسيطة والحديثة بحيث ينشأ انقطاع ضخم مكاني وزماني في الجهتين: في جهة الجبل الذي كان عمرانه ثانويًّا في العصور القديمة ثم ضمرت مكانته المركزية في ما تلا من عصور، فتقلبت، في الروايات، علاقاته بالساحل وبالداخل وبأطرافه نفسها ما بين العزلة والإلحاق،

وفي جهة الساحل الذي كان مسرح النبض والنشاط، في العصور الأولى، ثم اعتبر، في الثانية، مجال خنوع وذواء قَطَعَتْهُمَا صحواتٌ محدودةٌ.

هذه الرؤيا (والكلمة دقيقة لأننا حيال نوع من الحلم التاريخي) كانت تكلفتها إطاحة المراحل الإسلامية من تاريخ ساحلٍ بقي الإسلام إلى عصرنا غالبًا على حواضره وإطاحة تواريخ الأطراف أيضًا وهي الأخرى إسلامية بمعظم أهلها ماضيًا وحاضرًا. وأما الاتصال الذي كان الانقطاع الآنف الذكر يتيح توهّمًا رمزيًّا له، فهو ذاك الذي سوّغت محاضرات الندوة افتراضه (أو تخيّله أو مجرد الشعور به) ما بين حضارة فينيقيا البحرية وما اعتبر عهود لَوْذٍ مسيحي (أو مسيحي-درزي بالأحرى) بعزلة الجبل.

لم تكن الرؤيا الإسلامية إذن، المعتمدة لمقابلة الرؤيا المسيحية هذه، قد اتخذت لنفسها بعد، في سنوات الندوة الأولى، تاريخ لبنان موئلا ومدارًا. بل هي كانت تعبر، جيئةً، من الدول الإسلامية بتقسيماتها المعلومة إلى الجهة أو المدينة التي يجعل فيها المؤرخ انتباهه الأخصّ. أو هي كانت تعبر ذهوبًا من الثانية إلى الأولى. وفي حالي الجيئة والذهوب لم يكن لبنان محطّةً يعتدّ بها في الطريق، فما بالك بأن يكون تاريخه هو الطريق بأكمله؟ كانت قد حصلت، ولا ريب، تغيرات جليلة في سياسة المسلمين اللبنانيين وفي موقفهم العام من كيان لبنان وصيغته. على أن هذه التغيرات لم تكن قد بلغت الحدّ الذي تثمر معه رؤيا جديدة لتاريخ الذات والغير أي رواية جديدة للأصول ولمجرى الحوادث والعلاقات بالغير وإطارها. وذلك أن التوصل إلى مثل هذه الرواية سيبقى أبطأ، بطبيعة حاله، من التسليم بمتغيرات السياسة. ونحن كنا لا نزال، في العهد الذي نتناول، عند حدّ الإشارات التاريخية العامة أو العابرة التي تجاري هذا التسليم وتعلنه. ولم نكن قد بلغنا حدّ تبديل الرواية. فهذا التبديل، حين يحصل، حادث جللٌ. وهو لم يكن قد حصل. لذا تعذر على الندوة، حين اختارت مدارًا لهذه السلسلة من محاضراتها تاريخ «لبنان»، أن تجد مسلمًا يتطوّع للانضمام إلى كوكبة المحاضرين.

من «إغبرت» إلى «الوطن الروحاني»

تتشابه محاضرات الندوة الأولى في تاريخ لبنان بتلبُّثها عند البدايات، على ما أسلفنا. فإن فؤاد أفرام البستاني يفتتحها بواحدة عن « لبنان في ما قبل التاريخ»[5]. وهو يعلن في مطلع محاضرته برنامج السنة 1946–1947 بعبارات توحي أنه هو واضعه. فيقول إن الندوة رأت

[5] في محاضرات الندوة، م. م.، السنة الأولى (1947)، النشرة -1 ونشير اليها لاحقاً بـ«البستاني 1».

«أن تتناول، هذه السنة، معالم استقلالنا في حقبتين مهمتين من تاريخنا: الحقبة القديمة وفيها نشر لبنان الفكر في العالم (...) والحقبة الحديثة وفيها أيقظ لبنان الشرق الأدنى بأسره وشقّ له طريق الحرية والاستقلال». هاتان الحقبتان يسميهما المحاضر « الألف والياء في تاريخنا المجيد»[6]...

ينفخ هذا التوجه روحًا عامًّا في محاضرات الحقبة الأولى. وهو روح يعبّر عنه عنوان المحاضرة التي ألقاها كميل خلاط في نيسان 1949: «أمجاد أمة». والعبارة ترجمة مقترحة للعنوان الفرنسي[7] الذي يريد للمحاضرة أن تكون – حرفيًا – «لائحة شرف». فالحاصل أن ما تعرضه هذه المحاضرات إنما هو لائحة لأمجاد لبنان وهي تجعل جلّها – ما دمنا قد أزمعنا التجاوز عن النصوص المكرّسة لنهضة القرن العشرين – في العصور القديمة، الفينيقية على الخصوص. على أن البستاني، وبعده شارل قرم[8]، يباشران العرض من أبعد زمن ممكن: زمن إغبرت Egbert، إنسان أنطلياس الشهير. هذا قبل أن يجمّد جواد بولس البداية في نوع من «اللازمن» إذ يرسيها في «أسس البلاد الجغرافية» أي في اعتبار لبنان «منطقة طبيعية» ذات خصائص رسمت مصائر أهليه في خطوطها العامة[9]. وهي نظرة يقف سائر المحاضرين على مقربة منها، ولكن بولس يرقى بها إلى مصاف الترسيمة التفسيرية العامة.

في كل حال، يشي حديث «إغبرت» بأسلوب ويُعيّن لهجة. والحديث يبدأ خلافيًّا إذ يجعل البستاني للمذكور ثلاثين ألف سنة من العمر يزيدها قرم عشرين ألفًا. وفيها يكتفي البستاني بالتشديد مرتين على أن هيكل أنطلياس أقرب إلى الإنسان من هيكل نياندرتال، وبالتالي من جميع الهياكل البشرية، أو الشبيهة بالبشر، المكتشفة حتى الآن، راقيةً إلى تلك العهود السحيقة[10]. يخصّ قرم الهيكل نفسه بصفحتين تامّتين من التأمل الشعري يستنفر لهما معجمًا فرنسيًّا عريض الثراء[11]. عليه يثبت البستاني بين فرضيات يفسر بها هذه الأسبقية إلى النضج

[6] البستاني 1، ص 24.

[7] KLAT, Camille, "Palmarès d'une Nation", *op. cit.*, 3ème année. (1949), no.5-6.
ونشير إليها لاحقًا بـ«خلاط».

[8] البستاني 1، ص 24–25 و – CORM, Charles, "L'Humanisme du Liban, une Unesco six fois millénaire", *op. cit.*, 3ème année(1949), no. 11–12, pp. 153–154.
ونشير إليها لاحقاً بـ«قرم».

[9] بولس 2.

[10] البستاني 1، ص 24 و25 .

[11] قرم، ص م.

البشري أن بيئتنا قد تكون « أقرب إلى إنضاج الجنس البشري من البيئة البروسية»[12]. وأما قرم فيقول – بين ما يقول – «إنها هنا هذه النفس الإنسانية، أخرجها الموقع على شبه به تامّ ونماها، استثارها وكساها جلالًا، فهي تأليف بسيط مركّب لمحيط ذي امتياز»[13]. ولا يفوته أن يعتبر تسفير «هذا الأخ الصغير الأريحي» («إغبرت طفل في حدود العاشرة) إلى أميركا «هجرةً نحو الحرية»[14]. هذا قبل أن يعد مستمعيه بعرض سريع لما «آلت إليه أسرته هنا، عبر الأزمنة»[15]. هكذا يظهر «إغبرت» منطويًا، في حفرته الزمنية السحيقة، على كل ما جلا صورة « أسرته» في مرآة التاريخ، وتظهر رواية التاريخ محمولةً على قدر وراثي صارم، ولو أنه قدر إبداعي.

والحق أن الصورة الوراثية تلبث على مقربة دائمًا من « لائحة الشرف»، وإن تكن لا تفصح عن نفسها، على الأغلب، بهذه الصفة. فهي تلقي بظلها هنا وهناك، على هذا أو ذاك من أركان اللائحة. لا يقول أيٌّ من المحاضرين بنقاء العرق الكنعاني أو الفينيقي، مع أنهم يبحثون له عن عناصر افتراق (عن المجموعة السامية) وعن عناصر شبه (بأعراق أوروبية)[16]. وذاك أن النقاوة لا تستقيم والشاطئ المشرع واحتراف الهجرة والتجارة وكثرة الفتوحات. ولكن كميل خلاط يعلن أننا «كلما أوغلنا في مجرى أصولنا، تغلغلت فينا أنفاس العبقرية المنوطة بعرقنا»[17]. هذا قبل أن يصل بمفاعيل العرق المذكور إلى نفسه وإلى سامعيه فيكتب أن «الحنين إلى الأمجاد المطفأة باقٍ في قاع موروثنا الغريزي»[18] «au fond de notre atavisme». وأما المخرج من التنافر الظاهر ما بين صورة «العرق العبقري» و «صورة مواطنة العالم»[19] فيجده خلاط في ضرب من الحلولية: «نشأنا في كل المدارس»، يقول، «وذبنا في كل صيغ الوجود». ويضيف أن « مخلّفات الأزمنة السالفة – كل الأزمنة – دفينة في أحشاء أرضنا» وأنه « إذا كان مقياس النقاوة العرقية يحاذي الإدقاع المؤكد»، فإن «الحلولية» (...) قد تحللت، على نحوٍ ما»[20]،

[12] البستاني 1، ص 25.

[13] قرم، ص 155.

[14] م. م.، ص م.

[15] م. م.، ص م.

[16] مثلا: خلاط ص 85–86 والبستاني 1، ص 32 و
– GHAZI, Jean Aziz, "La civilisation phénicienne et son rayonnement", *op. cit.*, 1ère année (1947) no.3, pp.6–8.

[17] خلاط، ص 80.

[18] م. م.، ص 81.

[19] م. م.، ص 82.

[20] م. م.، ص 84–85.

فينا وفي صنائعنا وتكشفت المؤالفة بين حضارتنا وحضارة الغرب والجمع ما بين عالمين عن «أسطورة وطن روحاني»[21].

هذا الامتياز، يقع البستاني على بذور له عند لبنانيّي ما قبل التاريخ. فهؤلاء بدأوا بصنع أدوات الظرّان للصيد وللوقاية من الضواري والكواسر وصرفوا بعض همهم إلى اتّقاء تقلبات المناخ واستئناس الحيوانات وتعمّدوا التنويع في ألوان الطعام من برّي وبحريّ وفي استهلاك نبات الأرض وفاكهتها[22]. على أنهم، بعد اكتشاف النار، بدأوا يرتقون في معراج الحضارة، فاعتنوا بالمقابر وجعلوا لها حرمةً تشي بـ«تنبه القوم للعلاقة بين النفس والجسد» و«تشوّفٍ إلى ما وراء الطبيعة» و«انتظار لعودة الروح في عالم آخر وبالتالي (...) إيمان بدوامها إن لم نقل بخلودها»[23]. ومع مساكن الموتى، عني لبنانيو العصر الأنيوليتي ببناء «البيوت المفردة». «المدينة والمقبرة»، إذن، أي «الحضارة المستقرة» بأبعادها المادية والعقلية والروحية. فمع البناء والزراعة والصناعة والتجارة (وهي من أبواب المادة) ومع احترام المدفن والميت وإعداد هذا للحياة الأخرى (وهي من شؤون الروح) كان السعي دائبًا «في تسويد العقل(...) وإبراز قوة الذكاء وروعة الجمال»[24]، ومن مظاهره لفّ جماجم الأطفال بالقلائد حتى تنحو نحو الاستطالة واتخاذ صورة بيضوية[25]. ومن مظاهر العناية بما وراء الحياة دفن الميت في ما يُشبه البيضة الخزفية[26]، إشارةً إلى مبدأ الحياة، وتحميلها إشارات ورسومًا تعبّر عن الرغبة في خلود الذكر وتبشّر بـ«أن فجر الحرف المشرق سيبزغ قريبًا في هذه البقعة من لبنان»[27].

أسبقية وشمول وإبداع

ينثر البستاني في محاضرته الأولى هذه بذورًا أعدّها للحصاد في الثانية. فإن الاتصال والاستمرار – إلى حد التكرار المتواتر – أي الوحدة، في نهاية المطاف، مرمًى من المرامي التي لم يكن مؤرِّخو الندوة يغادرون الرغبة في إبلاغها تاريخ لبنان. على أن البستاني لم يحصد

[21] م م، ص 94.
[22] البستاني1، ص 29–30.
[23] م. م.، ص 30.
[24] م. م.، ص 32.
[25] م. م.، ص 31–32.
[26] م. م.، ص 33.
[27] م. م.، ص 35.

وحده. إذ سبقت محاضرته الثانية التي جعل لها عنوانًا « تاريخ لبنان في ساعة» وألقاها في أيار 1949، محاضرة لموريس شهاب في «الأبجدية الفينيقية وانتشارها»[28] وأخرى للعقيد جان عزيز غازي في «تاريخ الحضارة الفينيقية وإشعاعها»[29]، وقد ألقيت كلتاهما تباعًا ولمّا ينصرم العام 1946. وتنتمي إلى هذا المجموع نفسه محاضرة كميل خلاط الآنفة الذكر، وقد ألقيت في 6 نيسان 1949. وتتوسطه محاضرة لصلاح لبكي محصورة الموضوع في المشترعين بابينيانوس وأولبيانوس[30] اللذين نيط بهما إصلاح قانون يوستنيانوس الشهير. وتتوّج المجموع محاضرة شارل قرم «أونيسكو عمرها 6000 سنة» وقد ألقيت في 7 حزيران 1949[31]، وهي أطول محاضرات الندوة التي قرئت في جلسة واحدة إذ تقع في نحو من خمسين صفحة مطبوعة ويفترض أن يكون إلقاؤها قد استغرق أكثر من ساعتين.

يعود البستاني إذن إلى المحاور التي يكشف عنها عرضه لأحوال البشر في لبنان قبل التاريخ ليجدها تنمو، هي نفسها، عبر تاريخ لبنان القديم، في ظل شعار مثلّث «الإيمان بما وراء المادة، الأخذ بروعة الجمال، السعي في تحقيق الذكاء». وهو يريد لتاريخه أن يكون تاريخًا لحضارة أي أن يستخرج « خيوط الفكر والفن والأدب (...) من خلال الركام السياسي»[32]. وعلى الشمول الذي يميّز نص البستاني القصير نسبيًّا، في هذا المضمار، فإن محاضرة قرم تشتمل عليه وتفيض عنه، على مستوى الوقائع المسجلة، فلا يفوتها منه ولا من محاضرات المجموعة الأخريات، إلاّ تفاصيل من مواضيع مخصوصة (تبسطها محاضرتا شهاب ولبكي) وتنويع في مسعى التمجيد والأحكام المتصلة به، وهذا شأن يطنب فيه قرم، على غرار الآخرين، بل يزيد عليهم، ولو اختلفت الصيغ ونقاط التركيز بين مُحاضر وآخر.

والحق أن قرم لا يريد أن تفوته الإشارة إلى شيء، أيًا يكن، من المآثر الفينيقية. وهو يوزّعها بين مجالاتٍ فيعثر لكلٍّ منها على صفات لعلّنا لا نخطئ إذا أجملناها في ثلاث هي الأسبقية والشمول والإبداع. ونشير بالأسبقية إلى أن اللبنانيين توصلوا إلى سائر ما توصلوا

[28] CHEHAB, Maurice, "L'Alphabet phénicien et sa diffusion", *op. cit.*, 1ère année, (1947) no. 2.
[29] را الحاشية 16 أعلاه.
[30] لبكي، صلاح، «بابينيانوس وأولبيانوس»، في م. م.، السنة الثانية 1948، النشرة 2.
[31] را. الحاشية 8 أعلاه.
[32] البستاني 2، م. م.، ص 240 .

إليه (وهو يكاد لا يحصى) قبل سواهم. ونشير بالشمول إلى أنهم لم يتركوا بابًا للحضارة إلاّ ولجوه وأنهم صنعوا ما صنعوه للعالم كله لا لأنفسهم وحدهم ونشروه بأنفسهم في العالم كله. ونشير بالإبداع إلى أن ما صنعوه كان في جملته عجيبًا متفوقًا، فبزّوا غيرهم في كل ميدان. فلا يكون علينا إلاّ أن نتبع إلى مرافئ لا نعلم لها عددًا مركب قرم السكران بأمجاد أجداده. فهم بنوا بالحجر المقصوب قبل ستة آلاف عام حين لم تكن مصر وبلاد الكلدان تعرفان غير الطين. وإلى طراز بيوتهم كان إلماح «أعمدة الحكمة السبعة» من التوراة إلى ت. إ. لورنس[33]. وهم اكتشفوا النجم القطبي واتخذوه هاديًا لمراكبهم وَقَفَا أثرهم، من بعد، ملاحو العالم إلى عهد البوصلة[34]. وبأيديهم بني فلك نوح وعلى أرضهم، بحسب ياقوت الجغرافي، فلا بدّ إذن، على ما يرى المُحاضر، أن يكون قد بني من خشب الأرز[35]. وهم عادوا إلى سليمان من أوفير(التي حارَ في أمر موقعها المؤرخون) بقناطير من الذهب احتسب قرم قيمتها فوجدها تساوي أربعة مليارات ونصف مليار من الفرنكات الفرنسية قبل التخفيض الأخير[36]. وبنى الصوريون هيكل سليمان وقصره واستدرجوا السياح، وبينهم ملكة سبإ إلى أورشليم فأمكن لجيرار دو نرفال أن يفترض أن المعمار الصوري حيرام أفيف استأثر من قلبها بأكثر مما استأثر به سليمان[37]. وهم أرسلوا حنّـون من قرطاجة فساير ساحل إفريقيا الغربي حتى الكاميرون، في الأقل، وأطلق عليها اسمها ومعناه بالفينيقية مركبة الآلهة[38]. ولم تكتف البعثة بالكشف بل نثر الصوريون على ذلك الساحل أكثر من ثلاثمائة مدينة [39]. وهم اكتشفوا القرد المسمى أورنغ أوتنغ وأطلقوا عليه هذا الاسم ومعناه «الإنسان الأشعر» ولم يكن البشر يعرفون من القردة إلا التي تدبّ على أربع[40]. وقد أسفرت البعثة عما قد يكون أول «تقرير علمي» في التاريخ تضمّن وصفًا للأمكنة وللنبات والحيوان والبشر[41]. وفي عصر قريب من حنون، أبحر قرطاجي آخر هو هملخون في الأطلسي أيضًا ولكن نحو بحار الشمال. فكانت إنكلترا وإيرلندا

[33] قرم، م. م.، ص 157–158.

[34] م. م.، ص 160.

[35] م. م.، ص م.

[36] م. م.، ص 161.

[37] م. م.، ص م.

[38] م. م.، ص 162.

[39] م. م.، ص م.

[40] م. م.، ص 162–163.

[41] م. م.، ص 163.

وبلاد البلطيق أيضًا، على الأرجح، من بين الكشوف الفينيقية. فعاد البحارة من هناك بالعنبر الذي منح كهرباء العصر الحديث اسمها[42]. ومن جهة أفريقيا الأخرى أبحر الفينيقيون في البحر الأحمر - بحسب رواية ينقلها هيرودتس ولا يصدقها - وداروا حول رأس الرجاء الصالح وشاهدوا الشمس تشرق عن يمينهم وعادوا إلى مصر بعد ثلاث سنوات[43]. فكانت تلك أول دورة تمّت حول أفريقيا، قبل فاسكو دو غاما بألفي سنة. وكانت تلك أيضًا بحسب «مؤرّخ حديث» (لا يذكر قرم اسمه) «أول بعثة علميّة فعلًا يذكرها التاريخ».[44] وأما حديث وصولهم إلى أميركا فيعلن المحاضر أنه يعلّق حكمه فيه حتى يحكم التاريخ. ولكنه لا يلبث أن يحكم مطوّلا. هو يسجل أولًا أن الوصول إلى طرف البرازيل الشرقي من جزر الرأس الأخضر التي كان الفينيقيون مستقرين فيها أو أيضًا إلى خليج المكسيك من البرتغال كان أهون عليهم من رحلة هملخون الآنفة الذكر. وهو يبرز، من جهة أخرى، تقارب الفنون والمعارف والعبادات والعادات ما بين الفينيقيين وشعوب ما قبل كولومبوس. ثم إنه يشير إلى كتابات وآثار أخرى تصح نسبتها إليهم اكتشفها منقبون في القارة الجديدة. بعد ذلك نقع معه على «هنود بيض» ظهروا في أقاصي فنزويلا وقدّر مكتشفهم أن يكونوا من أصل جرماني، لأنهم فضلا عن بياض بشرتهم، يخمّرون البيرة ويشربونها. والبيرة ما كان لها إلا أن تنشّط محاضرنا الذي يؤكد أن الفينيقيين عرفوها مليًّا وما كان ينقص بشرتهم البياض. وهو يعود أخيرًا إلى النصوص المنقوشة والدهاليز المنحوتة وأصول أسماء الأمكنة (بما فيها اسم البرازيل نفسها) ليقول مستشهدا عالم آثار برازيليًا يدعى Ciunhanej إن الفينيقيين وجدوا في البرازيل في عهد الحرب الطروادية بل هم ربما وصلوا إليها قبل المسيح بثلاثة آلاف عام - وإنهم وجدوا في الأوروغواي من عهد الإسكندر على الأقل[45]. ثم يأتي دور آسيا الشرقية فنعلم أن وصول الفينيقيين إليها قد لا يكون من غير صلة بنزولهم في أميركا. إذ يرى «علماء كثيرون»، يسمي المحاضر منهم هيوم بولدن Hume Bolden، أنهم اجتازوا إلى هذه الأخيرة مضيق بيرِنْغ. على أن المحاضر يميل مع Ciunhanej الآنف الذكر إلى أنهم طرقوا القارة الجديدة من البابين: باب الأطلسي وباب الهادئ الشمالي. بل إن ثمة من يقول باجتيازهم الهادئ متتبعين الجزر البولينيزية

[42] م. م.، ص 163–165.

[43] م. م.، ص 166.

[44] م. م.، ص 167.

[45] م. م.، ص 167–170.

في جنوبه، تاركين فيها «قَرَابَةَ دَمٍ» تصل ما بينهم وبين شعوب الماوري التي تستهويها الملاحة أيضًا[46].

العالم كله إذن أو سواحله في الأقل. فإن الفينيقيين لم يكونوا يميلون إلى التوسع في البراري، فلم يجاوزوا مثلًا شواطئ أفريقيا الشمالية إلى دواخلها الشاسعة. وعند المحاضر تفسير لهذا العزوف. فهو يرى أنهم آثروا المكوث حيث لا يزعجون أحدًا واجتنبوا مجابهة القبائل الأصلية بسبب كراهيتهم للحرب. كان طبعهم المسالم إذن هو الذي يسوقهم إلى البلاد البعيدة فيكتفون حيث حلّوا بشريط ساحلي ضيق، مؤثرين على مدافعة الآخرين في مطاوي اليابسة، أن يجعلوا من البحار ممالك لهم لا تحدّ[47].

ردّ التهم

ذاك، أي الميل إلى المسالمة، مدخل يعتمده قرم إلى مدح أخلاق الفينيقيين وتقاليدهم في مجال العلاقات بالغير ورعايتهم أصول التعاقد والصلح والمحالفة، على الأخص، ثم إلى هجاء هجّائيهم من القدماء الذين لم يتركوا ضربًا من ضروب الخسّة إلا نعتوهم به.

يردّ المحاضر تعلّق الفينيقيين بالسلام لا إلى المصلحة وحدها، بل إلى «روحهم الدينية» أيضًا وإلى ليبراليتهم وتساهلهم. فهم كانوا يحملون آلهتهم، على مقدّم سفنهم إلى حيث حلّوا، ويقيمون لها الهياكل[48]. وإذا كان فوستيل دو كولانج Fustel de Coulanges لا يتجاوز الإغريق والرومان حين يصف مؤسسات «المدينة القديمة»، فهو يُخطئ المرمى. وذلك أن المذكورين ليسوا إلا ورثة الفينيقيين وتابعيهم في إضفاء الصفة الدينية على المعاهدات[49]. بل إن الرومان عمدوا مرارًا إلى نكث معاهداتهم للفينيقيين وكانوا، إجمالًا، من أهل «السياسة الواقعية»، ولو أن دعاتهم لا يتورّعون عن وصم الفينيقيين بتهمة الخيانة. هؤلاء كانوا أهل ورع وكانت آلهتهم الكثيرة أقرب إلى أن تكون أسماء لصفات الإله المتعالي وكان في ديانتهم، على ما يرى هوفر Hoefer، «ميل شديد إلى التوحيد»[50].

مع هذا يتبسّط قرم في أمر التهم التي كان الفينيقيون غرضًا لها من جهة خصومهم،

[46] م. م.، ص 170–171 .
[47] م. م.، ص 171–172 .
[48] م. م.، ص 172 .
[49] م. م.، ص 173.
[50] م. م.، ص 173–174 .

مقرًّا بأن الآداب الكلاسيكية مليئة بصيحات الحقد والغيظ: «المندّدة بجشعهم وتكالبهم في التجارة»[51]. على هذه الصيحات يردّ المحاضر بإشارات من نصوص الخصوم نفسها بينها، مثلًا، أن الفينيقيين كانوا إذا جاؤوا ثغرًا تركوا بضاعتهم على الشاطئ وانسحبوا في البحر. فيحضر الأهالي ويتفحّصون البضاعة ويتركون مقابلا لها. حتى إذا عاد الفينيقيون ووجدوا البدل مناسبًا تمّت المقايضة. فهذه – يقول المحاضر – أمارة طيبة وبساطة قلب، لا أمارة جشع وتكالب[52]. وإذا كان قد اشتهر عنهم تكتّمهم في أمر طرقهم البحرية فذاك لأنهم كانوا عرضةً لعدوان القراصنة ولأنهم خبروا، في أرضهم وخارجها، غدر شعوب كثيرة[53]. ثم إنهم لم يكونوا جبناء ولا أوباشًا، على ما ينعتهم خصومهم أيضًا. ومن أمثلة الشجاعة والتضحية عندهم أن الصيدونيين أحرقوا مدينتهم حتى يجتنبوا التسليم للفرس الغزاة في القرن الخامس ق. م. ومنها تضحية الأخوين فيلانس بنفسيهما افتداءً لمصلحة قرطاجة في أثناء النزاع على الحدود بينها وبين كيرينيا. ومنها أيضًا مقاومة صور الشهيرة للإسكندر واختيارها الشهادة على التراجع في أمر مبدئي جعلت فيه كرامتها ومعنى وجودها. ومنها أيضًا وأيضًا تمنّع الأشراف في صيدا عن اختيار ملك منهم نصّبه الاسكندر نفسه. ومنها إقدام هنيبعل الأسطوري ولزومه حدود الشرف في معاملته أعداءه المهزومين. ومنها أخيرًا ما كان من صنيع النساء، إذ عمدت نساء قرطاجة إلى جزّ شعورهنّ لتجدل منها حبال السفن وقدّمن حليهنّ لتصنع منها المراسي والأسلحة، في أثناء محاصرة شيبيون للمدينة[54].

من الأبجدية إلى بعلبك

تلك بعضٌ من أخبار «التمدن» الفينيقي يجعلها قرم قبل أخبار «الثقافة»، بالمعنى الحصري، لأنها تمنح الثقافة قيمتها إذ تسمو بالإنسان – الشخص، عضو الجماعة. على أن الفينيقيين كانوا أبعد ما يكون البعد عن التقصير في مضامير الثقافة هذه. فإنها كانوا السباقين فيها جميعًا. وأول ما يذكره قرم الأبجدية، بطبيعة الحال: أي نقل الكتابة من عهد الصورة إلى عهد الصوت

[51] م. م.، ص 177.
[52] م. م.، ص177–178.
[53] م. م.، ص 178.
[54] م. م.، ص 179–182 .

وإيصالها، بهذا، إلى أقصى التجريد وأقصى السهولة، بحيث ورثت سائر نظم التدوين في العالم[55].

ومن سبق الملاحم المكتشفة في رأس شمرا للإلياذة والأوذيسه[56] إلى احتمال أن يكون هوميروس نفسه فينيقي الأصل وأن تكون الأوذيسه رواية لرحلة فينيقية نقلت من عالم لغوي آخر، على ما يرى فيكتور بيرار[57] Victor Bérard. وما هذا بكثير على شعب قدموس، أساتذة الإغريق وبناة طيبة وأجداد أوديب وأنتيغون، وهم السلالة التي خرج منها عباقرة كثر ينسبون ظلماً إلى اليونان وحدها[58]. ولقد أقر الإغريق أنفسهم بأن فيثاغورس تحدّر من أسرة فينيقيّة[59].

وبقيت من المسرح اليوناني القديم ثلاثون رائعة لشعراء الفواجع بينها إحدى عشرة فينيقية الموضوع والمشرب[60]. وبـرز جبيليون وصيدونيون وصوريون وقرطاجيون في الفلسفة وفي التاريخ وفي الفلك والحساب وبرز فيلوديم البقاعي في علم الموسيقى. ومن بيروت ظهر، في العهد الروماني، شاعران كبيران وثالثٌ تأثّرَهُ الفرنسي بوالو Boileau في كتابه فن الشعر. وظهر عظماء كثيرون في شمال أفريقيا منهم نيميزيان في الملاحة وتيرانس وأبولي في الشعر وترتليانوس والقديسان كبريانوس وأغسطينوس في الحكمة والفلسفة وعلوم الإيمان[61].

هذا، ولم ننسَ فضل الفينيقيين على مملكة سليمان. وليس لنا أن ننسى أثرهم في مصر الفرعونية حيث أخصبوا العلوم والتصوف وظهر منهم مهندسو سدود وطرق وملاحة ومعماريون كانت لهم يد في بناء الأهرام، بل، على الإجمال، في إنشاء «هذا المجموع الحضاري القديم والجليل الذي لم يكن، بأي حال، متزنّجا واستوائيًّا، بل كان قبطيًّا بحريًّا»[62]. ذاك فضلاً عن أن الفينيقيين أعطوا مصر فراعنة الأسرة الخامسة عشرة قبل أن يعطوا روما ستة أباطرة ثم، بعد أن تنصّرت، ستة بابوات[63].

[55] م. م.، ص 183.
[56] م. م.، ص 183–184 .
[57] م. م.، ص 184–185.
[58] م. م.، ص 184.
[59] م. م.، ص 185 .
[60] م. م.، ص م.
[61] م. م.، ص 185–186 .
[62] م م، ص 184.
[63] م. م.، ص 184 و 194–195.

ويأتي، بعد الآداب والحكمة والدين والسلطان، دور المعارف والفنون العملية. فإذا الفينيقيون سادة في الزراعة، عملاً (إذ كان يلزم رجلان لحمل عنقود العنب الواحد) وعلماً إذ ترك ماغون القرطاجي مصنَّفًا ورثه الرومان فترجموه ونشروه[64]. وإذا هم السباقون إلى تمليح السمك وحفظ ثمار البحر[65]. وإذا هم ينشرون معدّنيهم في سائر أرجاء العالم القديم فيخلّفون منشآت منجميّة عجيبة الضخامة في إسبانيا والبرتغال ويعثر على آلات فلاحة وأسلحة وأدوات منزلية من صنعهم من البلاد الإيجيّة إلى البوسفور إلى ما يلي البحر الأسود[66]. هذا إلى استخراجهم الفضة من إسبانيا واصطناعهم منها سلاسل سفنهم ومراسيهم وإشارة اسم البيرينيه – على ما يُقال – إلى الحرائق التي كانت صناعتهم هذه تتسبب بها في الغابات، إلى إنشاء حيرام الأول في معبد صور عمودًا لم يعرف له مثيل من الذهب الخالص، بحسب رواية هيردوتس الذي يشير أيضًا إلى عمود من الزمرّد كان بريقه ينتشر ليلا في المعبد نفسه[67].

وهم قد عرفوا بأنسجة الكتان والصوف والحرير ونشرهم نسيج القطن في اليونان وإيطاليا. وكانوا يصنعون من بعضها الأشرعة ومن بعضها الألبسة وفيها المترف يصبغونه بالأرجوان الذي لم يفلح المتأخرون في إعادة إنتاجه[68]. ولعلهم هم الذين اخترعوا الزجاج أو جعلوه، في الأقل، شفّافًا وشرّبوه بأشعة ما تزال ألوانها لا تضاهى. وهم قد صنعوا أجود أنواع الإسمنت قبل الرومان وكان البردي ورقهم ومن اسمه الفينيقي والعربي « البابير» جاء اسم الورق في الإنكليزية والفرنسية[69].

وكانوا أيضًا طويلي الباع في تنظيم المدن فبلّطوا الطرقات وبطّنوا السقوف بالخشب وزيّنوا جدران قصورهم بالذهب والعاج وجعلوا أرضياتها من الرخام أو من الفسيفساء. وأبدعوا في الهندسة المائية حتى إنّه كان لا يزال في وسع المتأخرين من أمثال دو لا روك وفولني أن يعاينوا عمودًا من الماء يخرج، في صور، من مجار باطنية فيبلغ قطره عشرين مترا ويرتفع عن الأرض خمسة أمتار[70]. كانوا هم السباقين أيضًا في جراحة الجمجمة والأسنان وإصلاح هذه

[64] م. م.، ص 188.
[65] م. م.، ص م.
[66] م. م.، ص 188–189.
[67] م. م.، ص 189–190.
[68] م. م.، ص 190.
[69] م. م.، ص 191.
[70] م. م.، ص 191–192.

وتبديلها. وتفننوا في أشغال العاج وفي ضروب أخرى من النحت وتركوا تماثيل «تعكس جمال الحياة الداخلية وتشعّ منها الروح المبثوثة في الحجر»[71].

وفي السياسة كان دستورهم من الكمال، على ما يذكر أرسطو، بحيث إنه لم يحتج إلى التعديل مدة قرون ثمانية. هو كان ديمقراطيًا، فكان مجلس الصافطين تختار أعضاءه هيئات انتخابية، وهو المجلس الذي استوى أنموذجًا لمجالس الشيوخ في الأنظمة الديمقراطية فعلًا أو قولًا. ولم تنشأ عندهم أرستقراطيات وراثية بل بقي الوصول إلى أعلى المراتب متاحًا أمام كل مستحق ولو أن بعض الأسر كانت تتقدم على سواها بحسن الخدمة[72]. وقد كان من أسرهم، على ما سبق، الفراعنة والأباطرة، وكان منهم البابوات... وكان بين عظمائهم أخيرًا نساء أسطوريات من أوروبا إلى ديدون أو اليسا إلى... سميراميس التي يستحسن المحاضر ضمّها ما دام أنها ولدت في عسقلان... إلى الـ«جولياءات» الأربع الرومانيات وهن أقرب إلى عالم التاريخ[73].

أخيرًا لا آخرًا، نعود مع قرم إلى العلم والتعليم. وكان ذكر موسكوس الصيدوني صاحب نظرية الذرة[74]. وذكر كثيرين غيره أشرنا إليهم. فبقي أن يكرّس فقرة من فقراته الأخيرة لبيروت التي يراها مركزًا للثقافة العالمية قبل أن تصبح في عهد الرومان مدينة جامعية كبيرة، لتبقى على الدوام، برغم الزلازل، «مدينةً خارقة للعلوم والآداب والفنون». يذكر قرم مكانة بيروت في القضاء والشرع الرومانيين وعظمة مدرسة الحقوق، بعد هذه الديباجة، مجتهدًا في تجنيب سامعيه أن يظنوا مجد المدينة العلمي مجرد صنيع روماني طوق به جيد بيروت أوغسطس قيصر وأقرانه[75]. فقرم لا يحب الرومان وهو لم يغفر لهم قط تدمير قرطاجة. لذا نراه، بعد أن استخلص منهم معظم المجد البيروتي، ينتزع منهم معظم المعجزة البعلبكية. فهذه بأسسها، على الأخص، وبعمارتها العامّة أيضًا وبحجم عناصرها الخرافي، سابقة للرومان ولغيرهم ولا نظير لها في الغرب ولا يسعها أن تكون «إلا نتاج العبقريّة المحلية». هي «أروع أعاجيب العبقرية المعمارية. وهي واحدة من كبريات البوادر في تاريخ البشر». وهي «الحجر الصغير المشكور» الذي وضعته «أرض لبنان الصغيرة» في صرح المدنية المشترك»[76]. فلا

[71] م. م.، ص 192–193.

[72] م. م.، ص 193.

[73] م. م.، ص 195 .

[74] م. م.، ص 191 .

[75] م. م.، ص 193–194.

[76] م. م.، ص 195–198.

يبقى جديرًا بالذكر بعدها إلا أمر أولبيانوس الذي أعلن من صور، بعيد ميلاد المسيح، في «الجليل اللبناني» القريب، مبدأ «المساواة بين البشر جميعًا في هذه الدنيا وحقهم الطبيعي في الحرية»[77].

حق الخطو فوق العصور

تلك خمسون صفحة أجملناها في خمس. وإذا كنا لم نفوّت – على ما نقدّر – شيئًا من مادتها ذا خطر فقد فوّتنا، ولا ريب، معظم النفَس الذي يتجسّم فيها إطنابًا وزهوًا. لا يخفي قرم في نهاية مطافه أنه إنما خطّ «لائحة شرف»[78]. اللفظة نجدها في خاتمة نصه. وقد كنّا وقعنا عليها في العنوان الذي اختاره كميل خلاط لمحاضرته. وهو يدعو إلى الاقتداء بأمجاد السلف عوض النوم على أكاليل غارهم أو إطفاء الألق الذي يدين به الخلف لصنائعهم[79]. وشأن قرم في ذلك شأن البستاني في المحاضرة التي كان ألقاها قبل محاضرته بنحو شهر[80]. وهو أيضًا شأن غازي الذي سبقت محاضرته مثليتها بعامين فوجد صاحبها في مغتربي عهده من اللبنانيين صورة مستمرّة للفينيقي المتقدم من الشعوب كلها في لبوس الصداقة، ولم يظهر قبل ذلك من النقمة أقل مما أظهره قرم: لا على الرومان ولا على المنقبين والمؤرخين الأغيار الذين جعلوا ديدنًا لهم غمط فينيقيا حقّها[81]. ذاك أيضًا كان شأن بولس وحنين[82] لاحقًا، في ما يتعدّى فروقًا سنعود إليها إذ هي ذات أهمية، إلخ.

وقد كنا ذكرنا الأسبقية والشمول والإبداع على أنها صفات لمآثر فينيقيا عند مؤرّخينا. وهي بارزة جدًّا عند قرم لا تحتاج إلى فضل بيان. غير أننا ذكرنا أيضًا همّ التأسيس، بما يقتضيه من استمرار الماضي في الحاضر ومن تكرار هذا لذاك، ولو بقيت على كل منهما سمة ظروفه. والتأسيس تأسيس للبنان، والاستمرار والتكرار يوطّدان الشعور بالأزلية (التي تتقدم في صورة الزمان السحيق ويجري التأسيس في بيئتها). وهما يوحيان أيضًا بنوع من الأبدية المرغوب فيها والمضمون تحصّلها في آن. والأزلية–الأبدية صفة يرغب فيها مؤرّخو الندوة للبنان. وهي قد

[77] م. م.، ص 198.

[78] م. م.، ص 199.

[79] م. م.، ص 158–159.

[80] را. الحاشية 1، أعلاه.

[81] غازي، م. م.، ص 6 و19 و23 و38 .

[82] بولس 3، م. م.، ص 18 وحنين م. م.، ص 99.

تكون، في يقينهم، مضمونة له أيضًا أو أنهم يجبهون بإصرارهم عليها ما يحسّونه محدقًا بها من مخاطر.

كان إغبرت «تامّ الخلقة الإنسانية. كان شبيهنا. و«نحن، على ما يظهر، الوحيدون الذين نملك بعض الحق في الوصول حتى الطوفان [طوفان نوح] من غير المخاطرة بالغرق»[83]. والشاعرية التي لقرم موظفة في جانب منها للإيحاء بأن شعرةً واحدة تفصل ما بين الكهرباء التي حملها ملاحو قرطاجة مخزونةً في عنبر البلطيق وتلك التي تضيء أوراقه على منبر الندوة. والعلم هو العلم من تقرير حنّون إلى مصنّف ماغون Magon في الزراعة إلى فيزياء أينشتاين. وما دام موسكوس الصيدوني قد أرسى دعائم النظرية الذرية قبل اثني عشر قرنًا من ظهور المسيح، فإن لقرم أن يُدِلّ بهذا الإنجاز على الرئيس ترومان وأن يطالبه برَيْع مالي وبتوظيف سلمي إنساني للطاقة الذرية[84]. وله أيضًا أن يشير (ولعل الإشارة إلى رياضً الصلح) إلى أن رجالًا عظامًا فينا «ما يزالون يخرجون من صيدا»[85]. كان الفينيقيون أيضًا على قاب قوسين من التوحيد[86]. والديمقراطية، طبعًا، ما تزال هي الديمقراطية. والهجرة عظيمة اليوم شأنها أمس. واذا روى قرم أخبار المقاومة التي جابه بها الصيدونيون الفرس وتلك التي لقيها الإسكندر من الصوريين والصيدونيين، انتهى إلى القول إنه لا يزال فينا إلى اليوم نخب رافضة [87]. «نبني كما كانت أوائلنا..» إذن، فما أشبه الليلة بالبارحة. ذاك شبه يملأ نفس كميل خلاط فينطلق به لسانه في مصارحة قصوى: «منحت نفسي حق الخطو فوق العصور» – يعلن – «ولويت عنق التواريخ»[88].

قومية الأرض

كان جواد بولس أقرب مؤرخي الندوة إلى حرفة التاريخ. بل لعله – إذا تركنا توينبي جانبًا، (برغم أن قرم وجد لهذا الأخير أصولًا فينيقية، قبل قدومه إلى بيروت بسنين)[89] – كان

---

[83] قرم، م. م.، ص 160.

[84] م. م.، ص 191 .

[85] م. م.، ص م.

[86] م. م.، ص 174 .

[87] م. م.، ص 181.

[88] خلاط، م. م.، ص 85 .

[89] يذكر قرم كتابًا بريطانيًا قديمًا يجد للبريطانيين الأوائل أصولاً فينيقية ويضيف أن ويل ديورانت اعتبر الفينيقيين بريطانيي العصور القديمة. وَيَقْفُوهُ في هذا خلاط الذي يجد شبهًا بين صور الفينيقية وبريطانيا العظمى سيدة البحار. را. قرم، م. م.، ص 164 و خلاط، م. م.، ص 82–83.

الوحيد الذي تغلب عنده النسبة إلى التاريخ، بمعناه العام، كل نسبة أخرى. فهو لم يأتِ إلى مجال التاريخ الرحب من باب تاريخ الأدب ولا من باب الأدب نفسه، شعرًا كان أم نثرًا، ولا من باب السياسة. هذا مع كونه كان وبقي سياسيًّا. وهو ألقى على جمهور الندوة، في نحو من خمسة عشر عامًا، خمس محاضرات كلها في التاريخ ومنها ثلاثٌ في تاريخ لبنان[90]. فلم يقتصر نصيب التاريخ منه على محاضرة أو اثنتين ولا كان التاريخ مجالًا من مجالات يتنقّل بينها شأنه عند غيره من مؤرخي الندوة.

ومن مزايا هذا التخصص تلمّس بولس حقيقة الفوارق بين العصور التاريخية، قديمها والحديث، وسعيه إلى صوغ حدود تظهر الاختلاف، لموجودات العصور المختلفة: المادية منها والمعنوية. فهو يأبى، منذ محاضرته الأولى[91] (وقد ألقاها في 12 آذار 1951) أن يتحدّث عن الدولة أو عن الأمة وكأن واحدية الاسم معبرة عن واحدية الشيء (أو التصور) الثابتة على مرّ آلاف من السنين. وقد كان توهم الثبات هذا – أو إرادته – ما رأينا أمثال غازي وقرم وخلاط يقعون فيه، قبل قليل. ولا يعني هذا أن كلام بولس في التاريخ ينكر كل ثبات أو يغلق الباب أمام كل تكرار. بل يعني أنه يميز، بدقة، ما بين مستوى – أو أكثر – يتسم بقدر ما من السيولة وآخر يتسم بالثبات – بل بالرسوخ المتمادي – ويبقى مرشّحًا لإحداث التكرار.

وذلك أن بولس ليس محترف تاريخ وحسب، بل هو أيضًا ابنٌ صريح النسب لمدرسة ونظرية في تعليل التاريخ ومن ثم في وضعه. أو أن لمؤرّخنا نسبين لا تتعذر المواءمة بينهما: واحد إلى المدرسة الجغرافية الفرنسية (وكان لها شأن في تواريخ أوائل القرن واستوت مدرسة «الحوليات» وريثةً جزئية لها) وآخر إلى نظرية قوميّة الأرض وكان أنطون سعادة (الذي استقاها من مصادر ألمانية بخاصة) أفصح المعبرين عنها بين ظهرانينا. فإن بولس يعمد، منذ محاضرته الأولى أيضًا، إلى التمييز بين عناصر ثلاثة تنشأ منها الدولة: الأرض وجماعة السكان و«القوة» أو «السيادة » أي الإطار السياسي. على أنه يلتفت فورًا إلى أن لفظ الدولة قد يسمي هذا الإطار الأخير حصرًا، فيما يفترض وجود الأمة اتحادًا ما بين الإقليم الجغرافي وسكانه ولا يفترض، على وجه الضرورة، وجود الدولة ولا يقيّد هذا الأخير بحدوده حُكمًا[92].

لا يقلّ بولس عن أيٍّ من زملائه تمسّكًا بالانتساب إلى الإرث الفينيقي ولا إيثارًا لهذا الأخير

---

[90] را. الحاشية 2 أعلاه.

[91] BOULOS, Jawad, “ Nation et Etat, Anciens et Modernes”, *op. cit*, 5ème année (1951), no.3-4.

[92] م. م.، ص 48–51 .

على ما تلاه. فهو في محاضرته الأخيرة (وكان موضوعها «التراث اللبناني وتجديد فاعليته») يخص التركة الفينيقية بنحو من ثلثي النص، مقتفيًا أثر سابقيه في إحصاء المآثر، ولو انه يلزم رصانةً في الأسلوب تفوتهم. وهو يؤكّد استمرار هذا الإرث، بقيمه، في الحاضر اللبناني ويحصي وجوهًا لهذا الاستمرار تجاوزت في اعتباره، اختلاط الأعراق واختلاف اللغة وتقلب الأحوال السياسية وغيرها. فهو أيضًا يجد في نهضة اللبنانيين الحديثة وفي إشعاعها بين أرجاء الشرق على أيدي مثقفين طبعتهم المدرسة الغربية، إعادةً –ولكن في الاتجاه المقابل– لمبادرة الفينيقيين، قبل المسيح، إلى الإشعاع على الغرب وانتشاله من ظلمات البربرية إذ نشروا فيه الأبجدية وثقافة الشرق[93]. وهو، أخيرًا، يُعاين «الحرية التامة والرخاء الاقتصادي» في لبنان ما بعد الحرب الأولى فيجد فيهما تجديدا للفاعلية الفينيقية ويشبّه بإمبراطورية فينيقيا البحرية والتجارية ما يراه للبنانيي عصره من «إمبراطورية معنوية» تشتمل على العالم ويبقى روّادها شديدي التعلق بالوطن الأم[94]. حتى إنّه لا ينسى إدراج الندوة اللبنانية نفسها وميشال أسمر في هذا السياق الكوني[95]. وأما الصفحات القليلة التي يخصّ بها عصور ما بين «النهضتين» فيطغى عليها ذكر الانحطاط المتمثل في الاستبداد وما أورثه من خنوع وبؤس وتناقص في السكان. وهذه صورة لا يلوّنها إلا وجها الإمام الأوزاعي وقسطا بن لوقا (أوهما يسبقان إظلامها)، وبعدهما، استمرار نسبي «للحرية والهدوء والازدهار» في الجبل وبداية للسعي إلى استنهاض العربية وآدابها من القرن السابع عشر استحثّها حضور لروما وللمبشّرين الأوروبيين[96].

لا العرق ولا اللغة ولا الدين ولا التاريخ

مع ذلك تبدو صورة التاريخ اللبناني مختلفةً في صياغتها وتوازنها، عند بولس، عما هي عند أقرانه. فهو ينظّم عناصر الصورة أساسًا حول تصوُّر «المنطقة الجغرافية» لا حول هذا أو ذاك من مقوّمات الأمة « المعنوية» وإرثها التاريخي[97]. أي أنه يؤسس الأمة على عامل – هو الأرض – يقع، بمعنًى ما، في ما دون التاريخ ما دام أنه ينتسب إلى الطبيعة. والطبيعة هنا طبيعة الجماد أولًا، أي البحر والجبل والصحراء والأنهار وما جرى مجراها. فهي حقًّا طبيعة تضاريس

93 بولس 3، م. م.، ص 33 .

94 م. م.، ص 35 .

95 م. م.، ص م .

96 م. م.، ص 31 - 33 .

97 بولس 1، م. م.، ص 95 وبولس 2، م. م.، ص 8–10 وبولس 3، م. م.، ص 16.

أي طبيعة جغرافية بمعنى الصفة الأصلي (الذي يحيل على «صورة الأرض»). وهي لا ترتقي من حالها الجغرافي إلى حال جغراسي (إذ تدخلها السياسة، بما هي حاصل تاريخي) إلاّ عند النظر إلى تجاور المناطق الجغرافية وتقابلها أو تدابرها، أي حين يدخل في الصورة عامل الموقع. فحتى عنصر العرق الذي يفترض أنه ينتمي إلى الطبيعة أيضًا (ولكن إلى الطبيعة الحية) لا يحظى بمقام مضمون في مستوى أصل الأمة أو أساسها، عند بولس. وذلك أن العرق شديد التغير في التاريخ، معرّض للاختلاط والتهجين، وهذه سمة يشتدّ أثرها حين تكون المنطقة الجغرافية قد استوت على مدى تاريخها، منطقة عبور وتمازج، وهي حال الأرض اللبنانية. لذا كان أقصى ما يمكن التعويل عليه من جهة العرق أن يكون هذا الأخير «خليطًا مستقرًّا»[98].

لا العرق – أي أدنى الوجود الحي – ولا الدولة المستقلة – أي أقصى الوجود السياسي– شرطان لازبان لوجود الأمة إذن. وما ينتقص فيهما من صفة اللزوب هذه، عند بولس، أنهما متغيران تُراوِح حال أولهما بين درجات التهجين المختلفة وتراوح حال الثانية بين الوجود وعدمه أو بين الاستقلال والتبعيّة، إلخ. ولا يفضلهما ما يقع بينهما أي اللغة والدين والتاريخ من هذه الجهة[99]. ففي المحاضرة التي أدارها بولس على «المحيط العنصري» اللبناني وعلى «الأمة اللبنانية بما هي واقع اجتماعي» (وألقاها في الثاني من شباط سنة 1953)، أقرّ للّغة بفاعلية تفوق فاعلية العرق في تكوين الأمة، ولكنه لم يلبث أن حدّ هذه الفاعلية بحدود صارمة. والمثال الذي اختاره هو مثال العربية، فلاحظ أنها لم توحّد الشعوب الناطقة بها وأن هذه الأخيرة ينزع كل منها إلى مزيد من توكيد فرادته[100]. وكان قد سجل في المقابل ما هو معلوم من أن بعض الأمم تنطق بأكثر من لغة[101]. وهو حين عاد، في محاضرته التالية وموضوعها «الأسس الجغرافية للبنان المعاصر» (وقد ألقاها في 28 تشرين الثاني 1955) إلى موضوع العروبة، حرص على التنويه بانتماء لبنان إليها ولكنه لم يعتبرها «قوميّة» إذ وجدها لا تقوم إلاّ على اللغة والثقافة وعلى بعض وجوه الحياة الاجتماعية وتشابه الأوضاع الطبيعية العامة فيما تعوزها وحدة الإقليم الجغرافي الفعلية. ورأى أن رياض الصلح قد عبّر عن جزئية هذا الانتماء حين قال بوجه عربي للبنان مضمرًا أن للبلاد وجوهًا أخرى هي من حسنات

98 بولس 1، م. م.، ص 97 .

99 م. م.، ص 95.

100 م. م.، ص 98 .

101 م. م.، ص م .

الموقع البحري والتقاسيم الجغرافية[102].

وأما الدين، فإن بولس أقرب إلى اعتباره عامل تقسيم وفرقة حين لا تغالب فعله هذا عوامل أخرى. فمن تعدّد الآلهة إلى تنصيب إله للآلهة إلى تفرّق المذاهب في ديانات التوحيد، تنزع الجماعات إلى الاختلاف في أمر الدين. وحين تفرض السلطة ديانةً رسمية يزداد الخلل خطرًا. فإذا آلت المسيحية إلى الاضمحلال في الشرق، مثلًا، كان علينا، في ما يرى بولس، أن نرتقب اشتداد التنازع ما بين الفرق الإسلامية ونشوء أحلاف تواجه الفرقة المُهيمنة. والراهن عنده أن الدين واللغة كليهما لم يُفلحا في محو الفرادة التي لكلٍّ من مصر والعراق وبلاد الشام. وما كانت الوحدة التي حققتها التعبئة الدينيّة حين تجسّمت في تيار سياسي، إلاّ وهمًا عابرًا[103].

ولا يختلف أمر التاريخ، ولو قيّض لأثره مزيد من الدوام، عن أمر الدين واللغة. والتاريخ الذي يشير إليه بولس ههنا هو «جمع شعوب مختلفة لمدد متباينة الطول تحت سلطة حكم مشترك». وقد ولدت من هذا الجمع «الأمم الحديثة الكبرى» ويحصي مؤرّخنا بينها لبنان. ولكنه - أي الجمع - لم يسفر عن «وحدات عضوية مؤهّلة للدوام في كل الحالات». وبين الأمثلة الكثيرة التي يضربها بولس لهذا الامتناع أن الدولة العثمانية حين انهارت، بعد الحرب الأولى، كانت شعوبها لا تزال على درجة الافتراق عينها التي كانت عليها قبل أربعة قرون... الأمم الحديثة نتاج التاريخ إذن ولكن التاريخ يحتاج إلى قاعدة يعوّل على ثباتها فتحمل فعله التوحيدي وتحميه[104].

الشخصية الجغرافية

تلك هي المنطقة من الأرض ذات الشخصية الجغرافية، تمتاز بها. فهي ذات فعل تكويني، عند بولس، ولو انها جماد. وأظهر ما يُعزّز فعلها ثباتها، أي «جمودها» أو ضآلة تعرّضها للتغيير موقعًا وتضاريس ومعالم أخرى. وما كان أنطون سعادة قد أخرج منه شخصية لسورية، على هذا الصعيد (أي البحر والجبال والأنهار وتميز التربة نفسها في بادية الشام من رمال الصحراء العربية، إلخ.) يجعل بولس من نظائره معالم لشخصية لبنان الجغرافيّة[105]. هذه الشخصية

[102] بولس 2، م. م.، ص 5 .
[103] لوس 1، م. م.، ص 100–102 .
[104] م. م.، ص 105–107.
[105] بولس 2، م. م.، ص 4 .

واضحة السمات غير أنها ليست قطعية الحدود كليًّا. فإذا كان المثال البرتغالي وذاك السويسري حاضرين[106]، فإن اتخاذ طرفي السلسلة الجبلية حدّين لما يليها من الساحل لم يستقم على الدوام. هكذا امتدت فينيقيا، وقد طغى في عهدها التوجه البحري، من الإسكندرون إلى غزة، وقامت، في ما يلي الجبال إلى الشرق، موانئ برية موازية لموانئ البحر هي عقد المدن السورية–الفلسطينية المصطفة إلى اليوم على خط شبه مستقيم[107]. وكان الوسط (أي الغاب والبقاع والغور) محل تنازع مستمر عبر التاريخ، على ما يرى بولس، بين المحيطين الساحلي والقارّي[108]. على أن لبنان هو ما هو اليوم وشخصية إقليمه لا يعوزها الوضوح ولا يسوّغ اتكاؤها على الخضمّ الشامي طمسها فيه. فما هذا الاتكاء إلاّ حالة من حالات تحفل بها خريطة العالم ولا تثمر نقصًا كائنًا ما كان في شخصيّة البلاد الصغيرة[109].

ثم إن بلاد الشام تعذّر عليها أصلًا في مدى تاريخها أن تستقرّ لها شخصية سياسية واحدة. وكانت مصائرها لهذه الجهة، بخلاف ما رأى سعادة، مغايرة لمصائر ما بين النهرين ومصر. تلك نظرة لامنسيّة المنحى يزجيها بولس، ومرجعها الأهمّ عنده هو التاريخ القديم الذي قصّر فيه سعي الأموريين والعبريين والآراميين عن إنشاء ما يتعدى الدويلات المتفرقة في بلاد الشام. ولم تتغير حال هذه البلاد في ظل الإمبراطوريات التي وضعت يدها عليها من الآشوريين إلى العثمانيين. فبقيت مقسّمة إلى وحدات إدارية مختلفة فيما بقيت مصر وبقي العراق العربي موحّدين في ولاية واحدة[110].

ما هو كائن فهو خير

في كل حال، يطبع لبنان توازي الساحل والجبل فيه وكونه مشرعًا على البحر، طبعًا، ومتصلًا بالقارة أيضًا ولكن من غير استغراق فيها. فهو أشبه بالجزيرة، على قول بولس[111]، وكان بعض زملائه قد ذكروا «البرزخ» قبل أن يعتبر توينبي أن «البرزخ» إنما هو سورية كلها[112]. لذا كان

[106] م. م.، ص 10 و17 و18 .
[107] م. م.، ص 11 .
[108] م. م.، ص 10 .
[109] م. م.، ص 17.
[110] م. م.، ص 13–14.
[111] م. م.، ص 18.
[112] توينبي، م. م.، ص 227 .

لبنان بلاد عبور وبلاد لجوء في آن. وازدهر الاختلاط على سواحله وأمّت جباله جماعات حرة تتمسك كل منها بشخصية لها على حدة واتحدت فيه وظيفتا العبور واللجوء على غلبة لأولاهما في العهود الفينيقية وللثانية في عهود الدول الإسلامية. فهو إذن ذو «وجهين» في الأقل: شرقي أو عربي ومتوسطي. وللوجه المتوسطي مفاعيل أورثت «عقلية واستعدادات وعادات خاصة وحضارة كسموبوليتية ومجتمعًا ديمقراطيًّا ليبراليًّا». وهو جعل من البلاد في القديم والحديث ما هي عليه «أي بلاد مبادرة وحرية للأفراد ومشتل ملاحين جوّابي آفاق ورحّالة ومستعمرين وباعة ووسطاء، واستوت أيضًا بلاد عبور للسلع بين الدول ومحطة للضيافة وملجأ مفتوحًا في وجه البشر الباحثين عن الحرية»[113]. وأما الجبل فأنمى، على ما سلف، العصبياتِ الجهوية وتطلُّبَ الاستقلال والحرية[114].

هذا الازدواج يراه بولس آيلاً إلى مزيج هو – لا الدين ولا العرق – ما جعل من لبنان واللبنانيين ما كان وكانوا عليه في القديم والحديث. فهو إذن ازدواج مستحسَن، في نهاية المطاف، لأن مزيج الصفات اللبنانية التي يحصيها المؤرّخ في غير موضع مزيج مستحسن، وهو – أي المؤرخ – يبقى بعيدًا إجمالا عن تنسّم ريح التناقض في هذا الازدواج أو عن استشعار تبعاتٍ ذات بالٍ تترتب عليه. فإنما هو يستعيد، ولو بميل أدنى إلى الإطناب الغنائي، صورة «الرسالة» التي وجد لبنان نفسه يؤديها في العالم القديم كله أيام نهضته البحرية وصورة الحرية التي حفظها الجبل، في حدود مقبولة، عبر عهود الانحطاط البحري أي عبر القرون الإسلامية التي يبدو بولس غير بعيد عن اعتبارها – برغم طولها – فاصلًا أو «عطلًا» تاريخيًّا حجب البلاد عن أداء الرسالة المذكورة. وحين يلمّ «بالتفتت في السلطة وبالعصبيات الجهوية والطائفية» يراها حائلة دون وحدة سورية الطبيعية ولا يرتّب عليها آثارًا يعتدّ بها في حالة لبنان[115]. فَهَهُنا وحدة جغرافية أثمرت باستمرار وحدة قومية من أزمنة قديمة[116]. وما تعدّد الطوائف غير «أثر» من آثار صفة التسامح والحرية التي تسم البلاد وتجعلها أرض لجوء. وما ذاك التعدد بعلّة لوجود البلاد تزول هذه بزواله[117]. وحين يعود المحاضر، في حديثه الثاني، إلى هذا الموضوع بشيء من التفصيل، يشدّد على أن الشعوب كلها عرفت عهود نكوص «وسيطية»

[113] بولس 2، م. م.، ص 20.
[114] بولس 3، م. م.، ص 19.
[115] بولس 2، م. م.، ص 13.
[116] بولس 1، م. م.، ص 95.
[117] م. م.، ص م.

غلبت فيها «غريزة الوحش». ثم يؤكد أن ذكرى النزاعات اللبنانية قد تقادم عهدها وتراخت قابليتها «لبعث الحرائق المطفأة». وأما حاضر الخلاف الطائفي فيراه بولس «حركات سطحية» وصنيع نفر من «محترفي التحريض ذوي المصلحة فيه» ونوعا من الموازنة الآيلة إلى حفظ الحرية والمساواة السياسية والمتعلقة باقتسام الوظائف والموارد العامة لا بالمعتقدات الدينية وبممارستها[118]. هذا ولا تعوز المحاضر أمثلةٌ من التاريخ القديم والوسيط يرى فيها سوابق لما هو جارٍ الآن في هذا المضمار.

والحقّ أن بولس ينتهي بجهوده لتأسيس الأمة اللبنانية إلى نتيجة مباغتة. فهو، بعد أن قلّل من شأن التكوينات التاريخية الرئيسة (العرق، اللغة، الدين، التاريخ بمعنى واحديّة السلطة...) في استيلاد الأمم، وشرَط استمرار الوجود القومي بالقاعدة الأرضيّة الراسخة، يرتدّ فجأةً إلى واحد من أكثر الشروط تاريخيّةً وتقلّبًا وهشاشة، وهو إرادة العيش المشترك فيجعله لازمًا لوجود الأمة. هكذا لا يرى بأسًا، حين يكون شرط الأرض متحقّقًا وتكون الإرادة معبّرةً عن مصلحة راهنة، أن تكون العناصر المكوّنة للأمّة «تكتّلا من الجماعات المتنافرة»[119]. فليس عيبًا أن يكون التكتّل قد بدأ عارضًا ثم انتهى إلى وحدة اجتماعية ولا أن يكون الماضي قد حفل بالمنازعات إذا كانت الرغبة الحاضرة في التعايش كافيةً لتناسي ما فات. هذه هي الأمة الحديثة والحالة اللبنانية، بمنطلقها الميثاقي، نموذج لها، لا نقص يذكر فيه ولا غبار عليه[120].

اتجاهان لطريق الجبل

ذاك هو الثلم في الدرع أي ما ينتهي ببولس– على الرغم من إتقانه أصول حرفته – إلى الالتحاق بمن هم أقصر باعًا منه بين مؤرّخي الندوة. الثلم هو في أنّ هذا الحبور وهذا التفاؤل العارمين – ولو كانا مكظومين شيئًا ما في حالة بولس– يفضيان إلى توزيع القيم ودرجات الاعتبار توزيعًا مدروسًا، ولكنه تحكّمي من حيث الأساس، ما بين عناصر التكوين التاريخي ومقوّماته. فمنذ أن يواجه المؤرخ الإقليم اللبناني (الأرض نفسها) يختار أن يرى منه شرائحه الطولية ويهمل النظر في تقاسيمه العرضية، وهو نظر لم يكن قد فات لامنس Lammens، أستاذ الجميع. أي أن بولس يتبع خطّ القمم و لا يعترف بوجود الوديان. ثم إنه يفترض كمونًا

[118] م. م.، ص 116.
[119] م. م.، ص 108.
[120] م. م.، ص 116.

لوظيفة الساحل في شريط الساحل يدوم قرونًا (هي القرون الإسلامية) إلى أن يأذن الله بفرج الحرب العالمية الأولى وبما مهّد له من تنام للتجارة البحرية مع الغرب ومن انتعاش ثقافيّ بدأ في المساق نفسه[121]. وهو إذ ينصب الجبال مَلجأً للأقليّات ولحرياتها وعصبياتها لا يعبأ كثيرًا بتتبع مجرى العلاقات ما بين هذه الأقليّات. فهذا مجرًى لا يشبه كثيرًا مجرى الأمجاد الفينيقية ويكاد لا يضيف شيئًا يعتدّ به إلى « لائحة الشرف». وكان كميل خلاط – وهو بين محاضرينا أكثرهم فجاجةً في الاقتصار من التاريخ على ما يعجبه – لم يجد ما يقولـه في مذابح 1860 سوى أنها «فاصل محيّر في مسيرتنا المتجهة نحو القمم»[122]! ثم إن بولس، وهو يوزِّع الوظائف بين الجبل والساحل، يوحي – دون قصد منه، على ما نقدّر– أن أهل السواحل هم الذين انكفأوا إلى الجبال حين سدّت في وجوههم مسالك البحر. هذا مع علمه بأن تقاليد الجماعات الجبلية تعيّن لها منابت بعيدة جدًّا في الغالب، عن الساحل اللبناني. هذه المنابت، بما تفترضه من اختلاف في مراجع الهويات وتنازع بينها (لم يبق الساحل بعيدًا عنها بأي حال) لا يبدو من بولس ما ينمّ باعتبارها أغراضًا صالحةً فعلا لجهد التاريخ. فهي، لوقوعها خارج الإقليم، تبقى بعيدة عن تاريخه «الخاصّ». وذلك أن الخصوصية، شأن الأمجاد والمآثر والحرية والاستقلال والإشعاع، تجارةً ومعرفةً، بيت من بيوت هذا القصيد وكلمة سرّ سحرية من الكلمات التي ترشد المؤرّخ إلى ما ينبغي له وُلوجُهُ من أبواب. ولكن الخصوصية، حين تبلغ هذا المقدار من التشنج والضيق، تلقي إلى خارج تاريخ البلاد بتواريخ الأكثرية من أهلها، وهم أولئك الذين يجدون أساس خصوصيتهم (ناهيك بالمآثر والحرية والإشعاع) في مشاركة القدس أو بيزنطية أو المدينة المنورة أو دمشق أو بغداد أو القاهرة أو النجف وكربلاء وقم، أو اسطنبول (بيزنطية سابقا) أو غيرها بعض ما عرفته من هذه القيم كلها. يلفي سواد اللبنانيين أنفسهم، إذن، خارج هذا التاريخ (الفينيقي أصلًا وأوّلا) لا لأن مانعًا يمنعهم، من حيث الأساس، من الانتماء إلى حرمه، بل لأن تاريخ الأرض يقدّم وكأنه مقصور على ما جرى فوق الأرض نفسها أو خرج منها، فلا يدخل فيه ما كسبته الأرض من غيرها، حين كانت تنتمي إلى هذا الغير أو تواصله وتخالطه، وبين هذا المكسوب الكثرة الكاثرة من أهلها أنفسهم على الأرجح.

حتى إذا سلّمنا بأن الساحل (وظيفةً في الأقل، لا بشرًا) تسلّق، في أيام ضيقه، الجبل وأنس إليه، منتظرًا الفرج الآنف الذكر، فما الذي يحصل إن نزل الجبل إلى الساحل؟ تلك حالة لم

121 بولس 3، م. م.، ص 34–35.

122 خلاط، م. م.، ص 95 .

يلحظها بولس، في «روايته التاريخية» (والعبارة تعوزها الدقة، لأن ما نقع عليه عند بولس أولى بأن يعدّ تتابعًا لصور ثابتة لا رواية سلسالة، وهو أشبه بصندوق الدنيا منه بالسينما، إن جازت استعارة الحكم الذي أطلقه سارتر على تواريخ فوكو). لم يلحظ بولس تلك الحالة، لا لأنها لم تكن ماثلةً وهو يتكلم. فقد كان مضى على أهل الجبال إذّاك قرن تامٌّ وهم ينزلون إلى الساحل. على أن نزولهم لم يكن أورث قلاقل كبرى، بعد، لأنه تدرَّجَ برعاية عثمانية–أوروبية ثم أوروبية بحتة. فلم يرَ منه بولس غير انبعاث الساحل والنهضة. لكن النزول اتصل واستشرى، بعد تأسيس الندوة اللبنانية، وباتَ هو السؤال المطروح عليها وعلينا وبقي مطروحًا سحابة نصف قرن وما يزال، وواجهتنا أجوبة عنه دامية شرّدتنا في أرجاء البلاد والمعمورة وأغلقت – بين ما أغلقت – باب الندوة. في غمرة الحبور الذي لفّ مؤرّخي الندوة، وهم ينسجون أسطورة الأصل اللبنانية بخيوط غليظة، كان القرن أو نصف القرن كأمس الذي عبر. وكانت أيام البشر وحيواتهم مردودةً إلى معدن الصخور في الجبل أو رمال الشاطئ. وكانت مختصرةً في الأمجاد لا محلّ فيها – إلاّ استثناءً – لسعي المغمورين، ناهيك بالمخازي. أو هي كانت حين لا تجمّد في معدن الأرض تحلّ في أفق المدة اللامتناهية. يذكر شارل قرم، على ما رأينا، الآلاف الستة الشهيرة من السنين ولا يلبث أن يستدرك: بل هي خمسون ألفًا، يقول[123]. عليه لم يكن عجبًا أن تندر التواريخ الجزئيّة، أي تواريخ المراحل المحدودة أو المناطق أو المدن والقرى أو الجماعات المشكّلة للأمة أو الشخصيات، وأن يطغى التاريخ العامّ الممتد بين طرفي الزمان على كلام الندوة التاريخي. فالمنبر منبر وحدة وتوحيد. وإذا جازَ التحدث عنه في حاضر المحافظات أو الدوائر الانتخابية، فان التحدث في تاريخ المناطق لا يغري أحدًا، والتحدث في تاريخ الطوائف افتتحه البستاني واختتمه بمحاضرةٍ عن مار مارون! وذلك أننا كلما أوغلنا في الزمان القديم تلاشت دواعي الفرقة... ولعلّ الرغبة في اجتناب الطوائف وحساسياتها هي الداعي – فضلا عن دعوى «الانحطاط» بعد فينيقيا – إلى تقصير الكلام على الجبل، أي على القرون الوسيطة والحديثة من تاريخ البلاد، إذا قيس بما عاينّاه من ميل المحاضرين إلى الإسهاب تكرارًا في شأن العصور القديمة. فحتى فخر الدين لا يحظى إلاّ بفقرات من محاضرة لبولس وبإشارات متفرقة من محاضرين آخرين[124]. وهذا تقتير لم يكن دأبًا لعامّة المؤرخين اللبنانيين في عهد الندوة.

123 قرم، م. م.، ص 153.

124 بولس 2، م. م.، ص 14–16، خلاط، م. م.، ص 19، إلخ.

بشير الثاني وحده حظيَ – على بعده عن الدائرة الفينيقية – بمحاضرة تامة ألقاها، في أوائل عهد الندوة (في 8 ك1 1947) فؤاد حداد[125] الذي كان اغتياله، سنة 1958، من أحداث ذلك العام المشهودة. وكان مقدّرًا أن تكون المحاضرة حلقة في سلسلة لم تطل جعل عنوانها «وجوه لبنانية». على أنها محاضرة تستعجل التخلص إلى «العبر» العامة وتتعمد التخلص من الشخص ومن وقائع عهده. فبشير لا تنطوي سيرته على «ما يبرّر الإكبار و(...) الاعتزاز و(...) اللهفة»[126]. لذا هي غير جديرة بالقصّ من حيث الأساس. وذلك أن القاعدة المضمرة (أو المعلنة) عند سائر مؤرّخي الندوة سارية ههنا أيضًا. وهي أن ما يستحق عناء المؤرخ إنما هو حصرًا، ما يوجب الإكبار والاعتزاز واللهفة. فليس هو، بحال، إذن، ما يقتصر أمره على استعادة صور تعزز المعرفة بوقائع الماضي وقيمه أو على إنارة مساقٍ من مساقاته. لذا فاتت المحاضر كل الأسئلة التاريخية فعلًا التي طرحها المؤرخون على عهد بشير. وهي تلك التي تتناول أثر سياسته في موازين الجبل الطائفية ومسعاه إلى المركزيّة في مواجهة الأعيان الإقطاعيين وتمهيده الأرض، عن غير اختيار، للحركات العامية التي بدأت في عهده وأسفرت، في بيئة المرحلة وظروفها، عن التنازع الطائفي ونظام الطائفية معًا وعن ميلاد نخب وتيارات قاعدية تقبلت قيم الحداثة الأوروبية الوافدة واستندت في ارتقائها الاجتماعي–السياسي إلى هذا التقبل، إلخ. عوض هذا يكاد فؤاد حداد لا يجد ما يسأل عنه بشيرًا غير السبب الذي أورث اللبنانيين اعتزازًا به وهو غير مستحق.

والجواب عن السؤال المذكور يقع في ما يلي عهد بشير لا في ذلك العهد نفسه. وهو أن الرجل صار، بعدما نفي وتعاقبت على حكم البلاد، بعده، سلسلة من الموظفين العثمانيين، «رمزا للقضية اللبنانية». تلك القضية هي الاستقلال، ولو «بمفهوم ذلك العصر» (الذي نقدّر من جهتنا أن الكلمة لم تكن قد اتخذت فيه مدلولا سياسيًّا بعد). وقد فهم اللبنانيون سعي بشير المركزي – على ما يحسب حداد – ذودًا عن الاستقلال في وجه أعيان الإقطاع الذين كانت اليد العثمانية تمتد إلى البلاد من باب ضعفهم والتنازع بينهم[127].

[125] حداد، فؤاد، «الأمير بشير» محاضرات الندوة، م. م.، السنة الثانية (1948)، النشرة 3–4.

[126] م. م.، ص 64 .

[127] م. م.، ص 68–69.

وأما ثورة اللبنانيين لاحقًا على إبراهيم باشا المصري وعلى بشير نفسه، فكان التعلق بالاستقلال دافعها أيضًا. وإذا كان الإنكليز قد نفخوا في نارها فإن النار ما كانت صنيع النافخين. إذ «لو لم يكن الاستقلال اللبناني في خطر لما تسنّى لأحـد أن يحرّك اللبنانييـن»[128]. تلك عبرة يستخرجها المحاضر من روايته للوقائع ولا يطول به الأمر سطورًا حتى يجعل منها ديدنا لبني قومنا: فـ«ليس من شك – يقول – بأن قومًا يستفيدون مما يأتيه اللبنانيون، وتضيع فوائد على قوم آخرين. ولكن الهوى لا يدخل في هذا الباب: الهوى كله إذّاك للمصلحة اللبنانية وحدها»[129]. بعد بشير، في أي حال، يقع المحاضر على «ثورات» [...] «تعددت في لبنان ضد العثمانيين». إلاّ أن هؤلاء كانوا متمرّسين، على ما يظهر، بصناعة تحويل نعلم أن عديدًا من المؤرخين اللبنانيين (ومن غير المؤرخين) ألفوها لاحقًا. فكانوا «يعرفونَ دائمًا كيف يحولون الثورات القومية إلى فتن داخلية»[130]. ذاك كلام يأتي، بعد صفحات، من ذكر «هوى» اللبنانيين في «المصلحة اللبنانية»، وكان – على ما سلف – فائقًا كل ممالأة لذوي المصالح الأغيار. ألغى العثمانيون الحكم الوطني، إذن، مع إقرار بروتوكول المتصرفية، وضّيقوا «الاستقلال والحدود تحت ستار الامتيازات»[131].

على أن اللبنانيين استعاضوا «عن ساحة المعركة بساحة البناء ودخول الحضارة الحديثة». وهو ما كانوا باشروه من أيام بشير على كل حال. ذلك العوض (وهو يبدو، في نص حداد، وكأنه ثمرة لخطّة محكمة ينفذها، في ما وراء الأحداث الظاهرة، مجتمع برمّته) كان عونًا للبنانيين في استعادة الوحدة اللبنانية، بعد الحرب الأولى[132]. وطاب عيش السامعين!

تاريخ الساسة ومنافذ الإشكال

من إدوار حنين، سمع جمهور الندوة في أول شباط 1960، نغمًا ناشزًا بعض النشوز عن المعزوفات التي أزجاها في آذانهم المؤرّخون في مدى ثلاثة عشر عامًا[133]. كان حنين من خطباء الندوة المكثرين نسبيًّا، يحلّ بوقفاته الإحدى عشرة قريبًا من ميشال أسمر نفسه ومن كمال

[128] م. م.، ص 84 .

[129] م. م.، ص م .

[130] م. م.، ص 89.

[131] م. م.، ص 90.

[132] م. م.، ص م .

[133] را. الحاشية 4، أعلاه.

جنبلاط ولا يسبقهم – بأشواط– إلا رينيه حبشي. وهو كان أديبًا (وهذا لقب لم يكن أخلى ساحة الألقاب، بعد، أيامها) وكان شاعرا وسياسيًّا ولم يكن مؤرخًا. ولكنه اختار لمحاضرته تلك عنوانًا «عِبَرٌ من التاريخ اللبناني»[134] وهي، باستثناء محاضرة جواد بولس في «التراث اللبناني» (وقد ألقاها سنة 1965) النص الوحيد الذي نعرض له ممّا أُلقي عن منبر الندوة بعد أشهر 1958 العاصفة.

والحق أن في هذا النص كثيرًا مما تتبعناه عند بولس وغيره وأنه لا يخرج عن الصراط العام إلا في مواضع. فهو أيضًا يرى التاريخ «صلة وصل بين جيل وجيل (...) شميم القدوة، طريق الاستمرار»[135]. أي أنه يغلّب الاتصال والاقتداء على التغيير والتمييز المتبصر. وهو أيضًا يضع في رأس العبر التي يستمدها من الماضي أن «لبنان ملجأ وملاذ». وهو يرى العبرة الثانية أن «لبنان أرض الحرية ومعقل الأحرار» ويُشدّد على التمسّك بأن يحكم «الشعب» حكّام منه، و«بالاستقلال»، في هذا المعرض، من مؤتمر السمقانية إلى انتخاب مجلس الإدارة. بل إنه يذهب – وهذه هي العبرة أو «الحقيقة» الثالثة – إلى أن «لبنان ديمقراطي بالطبع، برلماني بالتمرّس (...)» وهو أيضًا يذكّر بترابط لحظه فولني بين كثافة السكان في جبل لبنان و«شعاع الحرية»، ويستعيد قولةً للامرتين (سبقه إلى تذكّرها محاضرون آخرون) مؤدّاها أنه وجد «في لبنان شعبًا وفي مصر رجلاً». وهو موافق أقرانه على أن لبنان «كلما انفتح (...) على الغرب نشط، تطور وازدهر، وكلما انغلق عليه ذبل، انحط وتقهقر». وهو يرى معهم أيضًا أن «لا طائفية أليفة في الروحية اللبنانية، (فـ) إن هي، أمس، إلا يد دخيلة محرّكة، واليوم، إلا تجارة تجار منافقين» إلخ.، إلخ... أي أن حنين لا يعوزه الاطمئنان إلى جملة صالحة من «الحقائق اللبنانية» المتواطإ عليها بين زملائه، وهو يجعل منها «حقائق» زاعمًا، بعد أن يجد لكل واحدة مثالين أو ثلاثة يضربها من عصور مختلفة، أنه إنما يستقي «الحقائق» المذكورة من التاريخ...

على أن بين حقائقه ما يستفزّ بخروجه من دائرة الغطيط المستشري. وليس بدعا أن مواضع الخروج تردّ، عن كثب، إلى صفة السياسي الطاغية على حنين، بل إلى صفة الكتلوي، على الضبط. فههنا بابٌ لطرح مشكل أو مشكلات – وكنا وجدنا محاضرينا بعيدين، إجمالا، عن منافذ الإشكال – يفتحه سياسي محمول على تبرّم ثابت قديم. وأول ما تجب الإشارة إليه، ههنا، أن المحاضر يباشر تاريخ لبنان من القرن الرابع عشر الميلادي، لا من الألف الرابع قبل

[134] حنين، م. م.، ص 64.

[135] م. م.، ص 65–66.

المسيح. هو يبدأ، إذن، من حيث تتضح ملامح الطوائف. وهو لا يتورّع عن تسمية البعض من هذه بأسمائها مدرجًا إيّاها في دينامية تَدافُع واحدة. «وإذا الزحف الشيعي يدفع الدروز من الجنوب إلى الشمال، فيلجأ هؤلاء إلى الشوف، ثم يشتد دفع الشيعة للدروز، فيلتووا على المتن وكسروان. يقابل ذلك زحف من الشمال، وئيد، ناحية البترون وبلاد جبيل وكسروان، حتى يستقرّ الموارنة والمتاولة والدروز في مثل أوضاعهم، اليوم تقريبًا، من الجبل اللبناني»[137]. ذاك تشخيص يشير قبل ذكر «الملجإ والملاذ» إلى تنازع الأرض بين الجماعات اللبنانية الحاضرة فيوقظ شياطين كان محاضرو الندوة قد حرصوا إجمالًا، على إبقائها نائمة.

حريّ بالالتفات أيضًا أن المتحدث في أوائل العهد الشهابي وفي حضور قائد الجيش وفي نطاق سلسلة جملةُ محاضريها من الشهابيين، يعلن أن «الإقطاعية في لبنان (...) كانت، في الأصل، خيرًا وبركة لأنها كانت من أجل ان يحكم الشعب حكام من الشعب». هذا قبل أن يوصي «بالحياد من المنازعات الإقليمية» وينوّه بأهمية «شخص الحاكم» و«قسوته» و«عدله» وهذان أمران لم يكونا ليضيرا الشهابيين في شيء[138]. تتخلل هذا الكلام المألوف الجرس نسبيًّا قبضة من الإعلانات الصاعقة. أولها أنه «كلما قوي استقلال لبنان ضعف كيانه وكلّما ضعف كيان لبنان قوي استقلاله!»[139].

فهذه معارضة ندر أن كانت موضوع تصريح فاقع إلى هذا الحدّ، في عهد الانتداب، فكيف بها والاستقلال غير بعيد عن عيده العشرين؟ وهي تأتي بعد تذكير صريح أيضًا بما جرى لإميل إدّه والقائلين قوله من «الكيانيين» غداة الاستقلال[140]. وهي، أخيرًا، مدرجة في سياق لا يدع مجالًا للارتياب في أولوية الكيان المبدئية على الاستقلال وفي أفضليته بالتالي عليه. فيلوح غير بعيد منها تحبيذ لحماية ما. حماية ممّن؟ الجواب يأتي بعد صفحات: «كلما قوي الحكم في مصر أحدق الخطر بلبنان»[141]. هذا مذهب ليس من شأننا، ههنا، نقضه أو إقراره. وإنما نسجل للسياسي الضالع في الحاضر قلقه في وجه طمأنينة التواريخ الدهرية. فعنده أن لا شيء في تاريخ البلاد يصح أن يكون موضوع حبور مطلق، ولا يشذّ عن هذه القاعدة الاستقلال.

[137] م. م.، ص 66–67.

[138] م. م.، ص 84–86 و 92.

[139] م. م.، ص 84.

[140] م. م.، ص 83–84.

[141] م. م.، ص 93.

عـودة الولايات وخروج المضمر

في خط الاستفزاز نفسه (استفزاز المسلّمات التي يعتبر الامتناع عن التصريح بها شرطًا لثباتها، والمشكلات التي يفترض أن بقاءها في دائرة الصمت يغني عن حلها) يعمد حنين إلى حكّ جرحين لبنانيّين تباعًا: جرح طائفية الحاكم (رأس السلطة، ههنا) وجرح المركزية واللامركزية. لا ريب أن اللامركزية الإنمائية وملحقها الإداري ما لبثا أن استويا ركنًا من أركان النهج الشهابي الذي لم يكن قد استكمل ملامحه، بعد، ولا حمل اسمه حين ألقى حنين محاضرته. ولكن هذه اللامركزية كانت تعدّ لتستوي سبيلا إلى مركزية شديدة في السلطة. فكان التخطيط لإنماء المناطق ينتهي إلى توحيد السوق وإلى شدّ القبضة الحاكمة على المناطق بتوسط الأجهزة الإدارية، من جهة، والطواقم السياسية المجددة جزئيًّا والمجرّدة من أعصى رؤوسها على التطويع. وهو ما باشرته انتخابات 1960، بعيد وقفة محاضرنا في الندوة. هذه الخطة الوليدة يواجهها حنين بتصريح قاطع يصل مباشرةً من مسألة الإنماء إلى المسألة السياسية. فهو يعلن على رؤوس الاشهاد أن «توحيد الولايات اللبنانية في جمهورية لبنانية عاق ازدهار الولايات ولم يسعف ازدهار الجمهورية». وهو يذهب إلى أن هذه الولايات كانت مزدهرة بسبب تنافسها، في العهد العثماني. ويردف أن فخر الدين والشهابيين لم تكن لهم عاصمة واحدة وأن هذه كانت حال المتصرفية أيضًا. هذا قبل أن ينتهي إلى حكم صارم هو أن الوحدة حين جاءت «اختارت الجمهورية قاعدةً لحكمها بيروت. فأقفرت الديار إلا من البوم لمصلحة المدينة الممتازة»[142]. هكذا نقف دفعة واحدة أمام قلقلة شديدة لوحدة الجمهورية ووحدة العاصمة وحنين إلى عهد «الولايات». وهذا اسم احتاج حنين إلى قدر غير قليل من أخذ الواقع التاريخي بالعنف ليتمكّن من إطلاقه على سائر المناطق اللبنانية. على أنه، في كل حال، أسس على هذا الضرب من التاريخ أزمةً قائمة لا حالة ركون إلى عزّ مستمرّ أو متجدّد.

وأما الجرح الأول، أي طائفية الحاكم، فينكأه المحاضر بسؤال: لم – يسأل، مستذكرًا فخر الدين فأبناء ملحم الشهابي فيوسف فقاسمًا فبشيرًا، فاللمعيين، فالمتصرفية فالانتداب – «كان يرى أن يكون الحاكم في لبنان مسيحيا أو يرى، هو، اعتناق المسيحيّة ليحكم؟»[143]. يطرح حنين السؤال وهو عالم، لا ريب، بأن الواقعة (أي طائفية رأس السلطة) تبقى موضع تسليم مقبول الاتساع ما دام السؤال الذي يتناولها لا يطرح. وهو عالم أيضًا بأن التحاشي عن المناقشة

[142] م. م.، ص 88.

[143] م. م.، ص 87.

المفتوحة في هذه المسألة هو ما أبقى توزيع الرئاسات الثلاث عرفًا غير مكرّس بنص. أي أنه يخرج إلى ساحة الجدل مضمرًا شبه راكد من المضمرات اللبنانية الرئيسة. وهو يستدعي، لهذه الغاية، صورًا من القرون اللبنانية الأخيرة متباينة الحظوظ من الدقة التاريخية ومختلفة الدلالات. ولكنه ينظمها في تاريخ. وما يهمّ هنا ليس صحة الواقعة التي يبرزها هذا السياسي المتخذ قيافة المؤرخ، ولا سلامة النظم واستقراء الدلالات. المهم، من حيث ننظر، أن التاريخ، حين يكون تاريخ العهود المتأخرة لا الضاربة في القدم، تظهر على الفور صلاحيته لصوغ مشكلات الحاضر ويستوي أفقًا تتسع فيه دلالاتها وتستبين أبعادها بتمييز ما هو مترتب على الماضي منها مما هو مترتب على الاختلاف في روايته واستنطاقه. هذا بينما تبقى قومية الأرض وتواريخها عند حدّ الاحتفال بما تراه تجلّيًا استمرّ قرونًا كثيرة لوظائف الأرض، أو الحداد على ما تراه تعطيلا لهذه الوظائف دام قرونًا أيضًا. وتردفها التواريخ القديمة، حين يكون لها أن تردفها، بمجرّد استنهاض الهمم وتحية تباشير النهضة المستأنفة وإيقاد العصبية الغافلة عن هموم الحاضر وحدوده ودواعيه، والمتبتلة لأمجاد غابرة، لا يعدو ردّ التاريخ إليها – مهما تكن عظمتها – أن يكون محاصرةً للتاريخ وطمسًا لمعالمه.

زمان المكان ونسبية الكسور

رسم أرنولد توينبي عن منبر الندوة في الثامن من أيار 1957، صورة تاريخيّةً للبنان لا هي مطموسة الحدود العامة ولا صمّاء أمام دواعي الأرض، مَوقعًا وتضاريس، ولا قليلة الحفاوة بالزمان المديد. ولكنها مع ذلك صورة مفتوحة على الاحتمال وتقلّب الأوضاع، حفيّة بحضور البشر وسعيهم ومبصرة، في آن، حدودهم وشبح الزوال المخيّم أبدًا على ما يصنعون ويبنون. فهي صورة تظهر الثابت والمستمر ولكنها حافلة بالفواصل وبكسور كثيرة. وهي صورة تقتضي امتنان اللبنانيين لأنها مسحت بعض الغبش الذي لا تني تنشره على تواريخهم حمّى الغرَضيّات.

بادئ ذي بدء يعبّر توينبي عن حفاوته بالموضوع اللبناني الذي يجد فيه دعوة إلى مسايرة مجرى التاريخ بتمامه. ولا يفوته أن يسجل الشبه ما بين الطبيعة اللبنانية وأقطار في الغرب واختلافها الذي يعاينه القادم بالطائرة من الشرق عن المنظر الشرقي بملامحه العامّة[144]. على أنه لا يلبث أن يضيف أن لبنان التاريخ هو ما صنعه منه آهلوه عبر القرون، وهذا بيت القصيد

[144] توينبي، م. م.، ص 225.

إذ هو يسترد لاسم لبنان «معناه الإنساني»[145]. وإذا كان يخلص إلى «أن التشديد على وحدة التاريخ الفينيقي واللبناني يوافق الأمانة للحقيقة التاريخية في خطوطها الكبرى»[146]، فهو يحفّ هذا التصريح بتحفظات جليلة، وهو على الأخص لا يحبس في فينيقيا «حقيقة» التاريخ اللبناني. أول التحفظات أن القول بوحدة اجتماعية ثقافية لتاريخ لبنان «مسلّمة» تعوزها الدقة التاريخية لأن الفينيقيين كانوا أهل سواحل آثروا الجزيرة ملجأً على الجبل ولم يلحقوا هذا الأخير إلا متأخرين، فيما لبنانيو اليوم جبليون لم يفلحوا في وضع يدهم على الساحل إلاّ عرضًا قبل 1920[147].

إلى هذه الملاحظة العامة يضيف المحاضر واحدةً أخرى أخصّ، تنطوي على غمز شديد – لا نعلم إن كان مقصودًا – من قناة التنازع اللبناني الكبير في أمر التاريخ، أي من قناة اللبنانيين جميعًا. يقول توينبي إن الناظر في رسم الدولة العثمانية الإداري بين 1860 والحرب الأولى يرى أن ما يمثّل فينيقيا ليس متصرفية جبل لبنان وإنما هو ولاية بيروت[148]. يتحصّل من هذا أن فينيقيا إنما هي بلاد من ينكرون إرثها قبل أن تكون بلاد من يدّعونه. وهذا – لعمر أبيك – مثار شبهة لا يسلم منها المنكر ولا المدّعي. ثمّة صوتان إذن في تاريخ لبنان: صوت البحّارة وصوت الجبليّين ولكنهما متّحدان في لبنان اليوم.

موانئ متدابرة

بعد ذلك نعود مع توينبي إلى البرزخ. هو هنا لبناني-سوري، يقع بين بحرين: بحر المياه وبحر الصحراء (لا القارة) والثاني أوسع من الأول بكثير، يذهب حتى أبواب الصين. ويحفّ البرزخ من الغرب ومن الشرق صفان من الموانئ (ذكرناهما) يقول توينبي إنهما متدابران، يستقبل كل منهما بحره مديرًا ظهره للآخر![149] وقد ميّز هذا التدابر فينيقيا التاريخية فلم ينتشر اللبنانيون إلى الشرق إلا في هذا العصر مفيدين من معرفتهم اللغة والعادات ومن اطمئنان الأهلين إليهم. هذا بينما ينتسب الانتشار حتى منغوليا ومنشوريا (وقد بقيت منه آثار محفوظة في بيجنغ) إلى الآراميين السريان لا إلى الفينيقيين ويعود إلى الأموريين الفضل في تأسيس بابل.

145 م. م.، ص. م.
146 م. م.، ص 226.
147 م. م.، ص. م.
148 م. م.، ص. م.
149 م. م.، ص 227.

فإذا صحّ الحديث عن إمبرطورية تجارية ثقافية امتدت من الأطلسي إلى الهادئ، فهي سورية عمومًا لا لبنانية حصرًا[150].

هذا وقد اتسم تاريخ فينيقيا الطويل، بل تاريخ البرزخ السوري كله، بالتقلب بين التفتح والذواء، بين النهضة والخمول، فلا يستقيم النظر فيه وكأنه صفحة واحدة برّاقة، على ما يوحي الذي يحيلونه إلى لائحة شرف. كانت سورية الطبيعية تنحو نحو التوحّد حين يقيّض لها إمبريالية تتولى توحيدها من الخارج، وهو ما كان يحصل في معظم المراحل. وأما المراحل التي اتسمت بـ«الفراغ» أو بـ«الخلوّ من القوة» «Power Vacuum» – وهذه عبارة يستعيرها توينبي من الرئيس أيزنهاور، وكانت قد بدأت تهزّ البلاد حين ألقى محاضرته – فقد تجزأت فيها سورية إلى دويلات متنازعة، ولكنها كانت مراحل نهوض أيضًا[151].

تلك كانت مثلًا ميزة العصر الذهبي الفينيقي الذي امتدّ ثلاثة قرون ونصف قرن ما بين نهاية الثالث عشر ومنتصف التاسع ق. م. حين اختتم مع الاجتياح الأشوري. وما لبثت فينيقيا أن وجدت نفسها، بعد انحسار هذه الموجة، محصورة بين الإغريق الذين وفرهم الدمار الأشوري فكشفوا بدَوْرهم ظلّ الغلبة الفينيقية عن المتوسط، والفرس الذين استقرّت لهم سيادة رفيقة على فينيقيا. ولكن موانئ البر استأثرت بالإفادة من آفاق الملك الفارسي الشاسع الممتدّ إلى أقاصي الشرق، فيما حظيت صيدون وأرواد بوكالة سياسية عن الفرس جعلت من دائرة سيطرتها «إمبرطوريتين مصغرتين»[152]. وقد تغيّرت هذه الحال في عهد الرومان الذين أفسحوا للفينيقيين في مجال التوسع مجدّدًا نحو الغرب البحري على حساب الإغريق. على أن النهوض عمّ سوريا الرومانية كلها. ولم يكن الأباطرة الذين خرجوا منها فينيقيين – خلافًا لمعلومات قرم – بل هم جاؤوا من مرافئ الصحراء: من حمص ومن الشهباء ومن تدمر[153]. البابوات الشرقيّون أيضًا، وهم تسنّموا كرسي بطرس في أعقاب الفتح الاسلامي، كانوا من نصارى سورية المهاجرين الذين حفظوا لأنفسهم، بصفتهم هذه، مكانة بارزة في الغرب[154].

كان ذلك، في الشرق، عهد بني أمية وهو لم يكن عهد قطيعة جذرية مع الماضي، الفينيقي وغيره، على ما توحي الصورة الإجمالية التي نخلص إليها من نصوص «فينيقيّي» الندوة ومن

150 م. م.، ص 228.
151 م. م.،ص م.
152 م. م.، ص 231.
153 م. م.، ص 223.
154 م. م.، ص م.

ترسيمة بولس التاريخية العامة أيضًا. فإذا كان توجه اللبنانيين البحري قد لُجِمَ فلم تكن تلك أول مرة. ثم إن الأمويين كانوا ورثةً–ورثة واعين، يقول توينبي – «لأربعة آلاف سنة من حضارة سورية، في أحدث الصيغ التي كانت قد اتخذتها، وهي الصيغة الهلنستية»[155]. ولكن الغلبة عادت، مع تحوّل البحر جبهةً ما بين الأمويين والبيزنطيين، لتستقر، مرّة أخرى، في جهة مرافئ الداخل.

يعبُر المحاضر، بعد ذلك، متعجّلا، إلى العهد الصليبي. وهو يقع فيه على «كارثة» هي حال الحرب التي تواجهت فيها موانئ البحر وموانئ البر. في هذه الحال – يقول – يكون النصر حليف الصف الداخلي، حتماً في آخر المطاف، إذ هو محفوف بنطاق أوسع من الأراضي الخصبة ومتمتع بسبل للتواصل أسهل سلوكًا[156]. ذلك تقدير رئيس سنرى توينبي يعود إليه وهو يعرض خلاصة لحديثه متصلة بالزمن الراهن.

قبل هذه الخلاصة، يسجّل مؤرّخنا أن سورية جددت وحدتها في ظل سلاطين بني عثمان الكبار. على أن صمود السلم والنظام العثمانيين أخذ يرتجّ في القرن السابع عشر فتحول الجبل اللبناني ملاذاً لأقلّيات نشطة منحته ميزته وباشرت مسيرتها نحو الاستقلال[157]. ذاك تعيين لافت لميلاد «الملجإ» أو «الملاذ» اللبناني لا يصل بينه وبين مجرّد استقرار الأقليات المذكورة في الجبل (فهذا سابق بكثير للقرن السابع عشر) بل بينه وبين سعيها الذي واكبت به تضعضع السيطرة العثمانية إلى اكتساب شخصية سياسية مميزة، متنوعة الموارد والعناصر. وهو سعي أفاد في آن، بخلاف ما توحي به نظرية الانحطاط المطبق، من وجود المجال العثماني الرحب ومن تراخي القبضة العثمانية وزحف الغرب المظفّر.

التبن والفراغ

حتى إذا وصل توينبي إلى «تحرير» الشعوب العربية من نير بني عثمان في نهاية الحرب الأولى، وجده «سعادة ملتبسة». فلقد كانت الوحدة «عطيّة ثمينة من العثمانيين إلى العرب» وذهبت الوحدة. واقتسمت بريطانيا وفرنسا العالم العربي وأنشأتا فيه دولًا جديدة وأدخلتا فيه «عنصرًا مغايرًا» لسواد أهله، وافر الطاقة[158]. على أن نهاية الحرب العالمية الثانية حملت إلى المنطقة، مرة أخرى، حالة «الفراغ» وهو أمرٌ أفادَ منه اللبنانيون الذين يستعير توينبي مثلًا إنكليزيًا ليُسدي

[155] م. م.، ص م.
[156] م. م.، ص 232–233.
[157] م. م.، ص 233 .
[158] م. م.، ص م .

إليهم نصيحة: «استكثروا من التبن ما دامت الشمس مشرقة»[159]. ومادام أن أقطار البرزخ السوري طالما جمعت، إلى القوة التجارية–الثقافية، ضعفًا خطيرًا، سياسيًّا وعسكريًّا، فهذا الفراغ – شأنه في ما مضى– لا يطول به الأمر حتى يملأ. وها هي الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي يتقدمان لملئه. وهو زحف لا ينطوي على احتمال واحد. فإذا ارتسم الخط الفاصل بين الإمبراطوريتين على حدود تركيا وإيران الشمالية اجتمعت الدول العربية في الظلّ الأميركي وكان ذلك خيرًا للبنان. وأما إذا سايَرَ الخطّ قمم الجبل الشرقي الفاصل بين لبنان وسوريا فإن لبنان سيكون عُرضةً لعزلة شبيهة بعزلة إسرائيل، وهو لا يقوى عليها. وذاك أن المتغير الحاسم ليس علاقة لبنان بالبلاد العربية البعيدة بل علاقته بسوريا. فإذا طغى عليها العداء اختنق لبنان. هذه الدولة – يوضح توينبي – لن تحتمل أن تكون رأس جسر أميركيًا في عالم عربي يُهيمن عليه الروس. والنفوذ الروسي يتعذر كشفه عن مصر وسوريا بغير حلّ عادل تنتهي إليه المسألة الفلسطينية. هذا الحل لا يقوى على فرضه غير الأميركيين. فلا يبقى أمام لبنان إلا أن يحضّهم على فرضه.. فهو للبنان مسألة حياة أو موت[160].

لا يطمس توينبي ثوابت التاريخ اللبناني إذن: من تجاذبه بين الشرق والغرب، وبين الساحل والداخل، إلى مراوحة أوضاعه ما بين سادة متهاونين أو متناوئين وبين «فراغ» يردّ إليه شيئًا من السيادة على نفسه. وما كان لهذا المؤرخ، وهو صاحب نظرية بانورامية في تاريخ الحضارات، أن يهمل الثوابت. ولكنه، بخلاف بولس، لا يهمل تحوّلات الداخل اللبناني، أيضًا، أي ما يصنعه «آهلو البلاد» بهذه الأخيرة. وهو، بخلاف فينيقيّي الندوة، يحفظ للثوابت أكثر من إمكان تشكل واحد ويبقى منتبها لما يدخل لبنان، لا لما يخرج منه وحسب. وهو لا يرى التاريخ الفينيقي تيارًا واحدًا مستمرًا لجمهُ الفتح الإسلامي، ذات يوم، وسدَّ عليه المسالك. بل هو يصرح بأن التاريخ المذكور عرف، في مسيرته، منعطفات كثيرة وأن المنعطف العربي–الإسلامي لم يكن غير واحد منها وأنه حفظ، شأنه شأن سواه، ما استطاع حفظه من تركة المراحل السابقة. ثم إن توينبي لا يجترح فرادةً لشخصية لبنان التاريخية–الجغرافية يعبر بها التاريخ من أوله إلى آخره. بل هو يوضح، مثلًا، أن المرافئ اللبنانية اليوم كانت، في ما مضى، حبّاتٍ من العقد المتناثر على ساحل المتوسط الشرقي وكانت لها ورصيفاتها مصائر متشابهة. هذا فضلا عن أنه لم يوجد، عبر التاريخ، حدّ سياسي ثابت فصل ما بين غرب البرزخ السوري

[159] م. م.، ص 230.
[160] م. م.، ص 233–234 .

وشرقه. ولكن البرزخ المذكور لم تظهر له قطّ أيضًا مقوّمات ذاتية يسعه أن يستوي بفضلها وحدة سياسية. لا ضمانة، اليوم، أيضًا - توحي خلاصات توينبي- لا لاستقرار ذلك الحد ولا، بالطبع، لنشوء هذه الوحدة.

فوائد فينيقيا

ما الذي أنشأ امتياز فينيقيا عند فينيقيّي الندوة؟ لا ريب أن عظمة فينيقيا الفعلية ووفرة ما يصح إحصاؤه لها من مآثر يسّرت لها الطغيان على مساحة هذا التاريخ الذي اختار سلفًا أن يكون لوحة شرف. وقد ذكرنا مرتين الأسبقية (بمعنى سبق الغير) والشمول والإبداع على أنها سمات للتاريخ الفينيقي عند رواته في الندوة. وذكرنا التأسيس أيضًا - تأسيس لبنان - وهو ما يسهّله وقوع فينيقيا في أوائل تاريخ الأرض اللبنانية المعروف أو استواؤها «أوجًا» لهذه الأوائل. فكان أن صنع منها دعاتها المعاصرون «خرافة أصل» إذ جمّدوا زمانها المترامي في صورة ثابتة وحكّموها بما هي أوّل في مصائر الآخر، أي أنهم حكّموا الأزل في الأبد، وهو ما تفعله الخرافة دائمًا وما تفترق به عن التاريخ وهي تزعم أنها إنما تقرر وحدة التاريخ. هذا وانتساب فينيقيا إلى أرض لبنان الحاضرة أمر حاسم في هذا المسعى. فقد استخلص منه مؤرّخونا فرادةً للأرض أو وجدوا فيه حالةً مثلى صالحت فيها الأرض كنهها العميق وإمكاناتها الأصلية، ما دام أنه انتساب أول وانتساب عظيم، وهذه هي قوميّة الأرض. فالأرض في حالة فينيقيا مركز لنفسها والمنتمي إليها ينظر أولًا إلى موطئ قدميه، وإذا هو وجّه نظره، بعد ذلك، نحو أفق قريب أو بعيد، فإنما يسرح به من حيث يقف. يُوائم هذا الانطلاق من الأرض صورة «الجذور» الملازمة عادةً لتصوّر الأمة، إذ يطغى على هذا التصور، في مخيلة أصحابه، أن الأمة متعضٍّ حيٌّ، وتفرض صورة الشجرة نفسها على أنها أمثل الكنايات عن الأمة شأنها عن كل نسب. وإذا كان لزامًا على الشجرة المختارة أن تكون مديدة العمر، خالدة شأن الأرض نفسها، فليس الأرز ببعيد. إلى هذا تيسّر قومية الأرض لأصحابها إزراءً بمراحل السيطرة الأجنبية على الأرض، ولو طالت، مع مقتهم إياها. فالأرض كانت قبل السيطرة المذكورة وهي باقية بعدها. يبقى ممكنًا أيضًا موازنة القوة المسيطرة بقيم الحضارة وإبراز وقائع المقاومة، وفينيقيا وافرة الحظ من تلك وغير خالية من هذه. ثم إن صورة الإمبراطورية الثقافية التجارية في حالة فينيقيا، قمينة بالتعويض عن فقد الاستقلال المتكرر والمتمادي وعن ضيق الرقعة الأصلية وقلة العديد وما يشيان به من ضعف حيال جبابرة العالم. هذا العالم تختار فينيقيا

لنفسها فيه موقع الجسر بين شرقه وغربه، فإذا أمكنه أن يجور عليها فهي، مع ذلك، موئل لوحدته. أخيرًا، تتيح لفينيقيا أقدميتها أن تلبث - برغم توزعها، هي نفسها، إلى دويلات منفصلة - في ما وراء كل تجزئة حاضرة. فهي من البعد على قدر يكفي مسوّغًا لدعوة الكل إلى ادعائها ولردع أي جزء عن ادعاء الاستئثار بها. هكذا تستوي أفقا تضيع فيه أسباب التنازع ويتجلى وهم الوحدة. وكانت قد استوت مثالًا للتوسط بين الشرق والغرب ولحرية السوق وللإشعاع الحضاري. هي إذن عامة الفوائد، تجلو للحاضر، في مرآة الماضي، صورةً يسقط منها كل ما يريب وينغّص عيش الأحياء، فيبدو عارضًا، طارئًا، لا جوهريًّا ولا أصيلا، ويلبث فيها كل ما يدعو إلى التفاؤل والثقة بالنفس، إلى الإعجاب بالنفس أيضًا، إلى الحبور والغبطة.

هذا، في نهاية المطاف، تاريخ لا يصلح أساسًا ولا منطلقًا لصوغ مشكلة ما، كائنة ما كانت، صوغًا جادًّا، ولا لحملها على محمل الجد. وقصوره هذا لا يلبث أن يتبدّى حالما يصل المؤرخ - هو نفسه أو غيره في الأغلب - إلى مراحل من التاريخ أقرب إلينا. إذ ذاك تبرز المشكلات، ما لم يبادر المرجع الفينيقي إلى طمسها، من حيث يقع. تبرز في إهاب جديد وتنحو أسئلة كثيرة إلى التكشير: فيتبدّى أن تاريخ النشوة وعد مقنع بيقظة مريرة. ويتبدّى أن النشوة، في ما يتعدّى مواءمتها الظاهرة بين القديم والراهن واستواءها شطحة عريضة فوق التاريخ الحي، إنما هي مؤصلة في اللازمن. فهي، من حيث ماهيّتها العميقة، حالة انجذاب صوفي، والتاريخ الذي يكتب في إبّانها عبادة وثنية للأرض ولآلهتها الأقدمين.

الأيدلوجية العادية

على أن لهذا الانجذاب، فضلا عن المتعة «الروحية»، فوائد أرضية للغاية. هو ينتهي، طبعًا، إلى تبرير نظام ومراس قائمين: في التجارة وفي الثقافة، وفي السياسة أيضًا بما هي ضمان لهاتين. وهذه مهمة الأيدلوجية العاديّة. على أنّنا حين ننعم النظر تنكشف لنا تفاصيل تستأهل إشارة مخصوصة. فإن شأن «لوحة الشرف» أو «قصة الأمجاد»، حين يردّ التاريخ اليها، بعد أن تنفى منه أو تهمّش فيه أحوال وأفعال تعصي على الحصر وأزمنة مترامية، أن تدير طاحون قومية الأرض، في رؤوس أشياعها، بمياه ملوثة. من ذلك الاستعلاء على الغير استعلاءً تلوح العنصرية غير بعيدة بين احتمالاته. وهو ما يتجلى، في الكتابة التاريخية نفسها، أولًا، على صورة النزوع إلى الاستئثار بقيم التاريخ جميعًا ومنافرة الغير والغض من دوره أو تحقيره. وهي تفضي

كلها، في معظم النصوص التي عرضنا، إلى واقعة غريبة: فالبلاد عند مؤرّخينا بلاد مفتوحة، طبعا، وبمعنيين: الأول أنها مشرعة على البحر، متصلة بالقارة - بل بقارات - والثاني أن فاتحين دخلوها وأقامت تحت نيرهم قرونًا. مع ذلك يندر أن يذكر مؤرّخونا شيئًا تعلّمه أجدادنا المفترضون من غيرهم أو فضلًا آخر، أيًّا يكن، لهؤلاء عليهم. بل هم استنبطوا كل شيء من أرضهم وعقولهم وعلّموه البشرية حيث وجدوها تقبل التعلّم. وإذا كانت هياكل بعلبك، مثلًا، مبنية على الطراز اليوناني-الروماني المعلوم، فالأساس هو... أساساتها الفينيقية وضخامة عناصرها الاستثنائية، والطراز المذكور لا يعتدّ به في نسبتها إلى حضارة بعينها. ثم إن كل عيب تمكن نسبته إلى الغير يجري تتبعه وإبرازه، في نصوص تسودها لهجة تقويمية غامرة، ويهوّن من كل مأخذ قد يؤخذ على الفينيقيين، في المقابل، بما فيه الضحايا البشرية. الرومان، مثلًا، قساة، نكّاثو عهود، مدمّرو مدن وحضارات. وأما مغامرة هنيبعل فملحمة مجد طويلة، إذا رويت لم يظهر في روايتها حقّ للرومان في الدفاع عن مدينتهم ولا بدرت من الراوي عبارة شفقة على المخلوقات التي هلكت من حول هنيبعل، وهو يوغل في الجبال: بشرًا وفيلة. ذاك موقف لا يمكن أن يلبث عند الرومان. فأوّل المفاعيل التي يتفتق عنها اعتبار الضخامة مقياسًا للأمجاد مثلًا، الإزراء المضمون بالشعوب ذات الحضارات «الخفيفة الموادّ» إن جازت هذه التسمية. من أين لحضارات الكوخ أو الخيمة، مثلًا أيضًا، ما تدافع به عن نفسها حين توضع بإزاء الكوخ أو الخيمة بعلبك؟ وأنّى يكون للتاريخ أن يلتفت - حين يكتب بقيم فينيقيّي الندوة - إلى أن الحضارات قد لا تتجسد في «هياكل» مادية، ضخمة أو متقنة، بل في قيم وتقاليد وأنماط سلوك؟ وهل يعتبر قسرًا أن نفترض صلةً ما بين هذا التوجه ومواقف لبنانيين كثيرين من شعوب أخرى يلتقونها في مغترباتهم أو بين ظهرانيهم؟ وهل يجوز أن نهمل، في هذا المعرض، ضيق فينيقيّي الندوة الظاهر بساميّة الفينيقيين ومراوحتهم بين الميل إلى إنكارها واستدرار بعض الدم الآري، في الأقل، إلى عروق الأجداد؟

الأرض وأهلها

بقيت لفتة أخيرة نحو الداخل، إن شئنا أن نستقصي مفاعيل هذا الضرب من التاريخ في مواقفنا بعضنا من بعض ومن بلادنا، ماضيها وحاضرها. وهي لفتة تنتهي بنا إلى سؤال الأسئلة: هل لرواية التاريخ أن تقتصر على تاريخ الأرض أم أن التاريخ تاريخ الأرض وأهلها؟ ذلك سؤال لبناني بامتياز، لأن سواد اللبنانيين جاؤوا إلى هذه الأرض من آفاق أخرى - أو هم، على

الأقل، يعتقدون ذلك - وهم لا يزالون يركزون هويّاتهم أو بعض أبعادها، على الأقل أيضًا، في تلك الآفاق: جغرافيّةً كانت الآفاق أم حضارية أم اعتقادية؟ طبيعي ألا تلبّي قومية الأرض والتاريخ المبني عليها حاجة الجماعات اللبنانية إلى الدخول في تاريخ لبنان. فقد رأينا تلك القومية وهذا التاريخ وحيدي الاتجاه يدّعيان أفضالًا لا تحصى على العالم كله ويعزّ عليهما الإقرار بفضل ما على البلاد يصدر من خارجها. والحال أن كلًّا من الجماعات اللبنانية محتاجة أشدّ الاحتياج إلى هذا الإقرار حتى تستوي قيمةً في البلاد وفي تاريخها حين تنتسب إليهما. ويقتضي الإقرار المذكور أن تُقصد الجماعة إلى موئلها - جغرافيًّا كان الموئل أم غير ذلك، تكرارًا - وأن يترسّم مسارها حتى وصولها إلى لبنان وأن يتصل الترسّم بعد هذا الوصول، حتى أيامنا، من غير إنكار لما استبقته الجماعة بعد الوصول، من صلات مادية أو رمزية بالموئل وبالمحطات الوسيطة. وذلك أن هذا هو شرط انعقاد الصلة بين هذه الجماعات... وفينيقيا، أي بينها والأرض. وأما أن تنصب فينيقيا، بحجة أقدميتها وعظمتها، حائلًا مباشرًا بين الجماعات وتواريخها، وكأن لم يكن بعدها شيء يعتدّ به وكأنها مهيّأة حقًّا بسبب من وجودها وراء التواريخ الجزئية كلها، للاضطلاع بوظيفة المصهر أو الموئل الأوحد، فليس ذلك بشيء. وذلك أن النصب المذكور، فضلا عن حؤوله دون التوصل إلى صياغات تاريخية لمشكلات كبرى لا يحلّها صمت المؤرّخين عن مساقات تاريخها أو إزراؤهم بها، إنما يستثير ردودًا خلاصتها أن فينيقيا تبدو عظيمةً ولكننا، مع الأسف، لم نكن هنا في عهدها، لا بل لا ريب أننا كنّا في مواضع أخرى. وهذه ردود مؤسفة حقا لأن كلًّا من الجماعات تظهر بعدها وكأنها متأهّبة للمضي في سبيلها الخاص.

صوت الغائب (II)

وقد واجهت قوميّة الأرض الفينيقيّة، في العقدين الأوّلين من عمر الندوة، قوميّتين أخريين لم تكونا لتقلا عنها تشنّجًا ولا عتوًّا. وهما القومية السورية في المرحلة الأخيرة من حياة زعيمها وبعد إعدامه، والقومية العربية في صيغتها البعثية-الناصرية. وقد رقي بعض أشياعهما منبر الندوة ولكن في معرض غير معرض التاريخ. وكان لكلٍّ منهما، برغم الدعوى العلمانية الفاقعة، منابت مذهبية مؤكدة الفاعلية والحضور، شأن الدعوة الفينيقيّة نفسها. ولا نعود إلى القومية السورية وقد وجدناها تستقي والقومية اللبنانية من معين واحد هو معين الأرض وشخصيتها ومرجعية تاريخها القديم الذي يبدو لقدمه، وكأنها ولد معها ومنها

في آن. وإنما نتلبّث قليلًا عند القومية العربية، وهي إذّاك مذهب الجهة التي وجدناها غائبة عن ورشة التأسيس التاريخي في الندوة. كانت هذه الجهة، وهي إسلامية أساسًا، تمهّد، عند تأسيس الندوة، لتصفية إرث الطواعية السياسية والحفاوة بنسبية مبدإ الوحدة وبالتنوّع المؤكد، التاريخي والاجتماعي-السياسي، في المجال القومي، وهو إرث الخبرة الذي جمعه الجيل السابق من القوميين العرب في خلال مراس طال نحوًا من أربعين سنةً سبقت حرب فلسطين. وما لبثت التصفية هذه أن اتخذت، ابتداءً من نهاية الأربعينات، صورة التصفية الجسدية أو السياسية لحمَلة هذا الإرث. وكان أن حلّ محلّ الإرث المذكور، مع البعث وحركة القوميين العرب ثم مع عبد الناصر، فكر قوميّ عربي حريص على إخلاء نفسه من كل لبس، وذلك في مجال يتحول فيه تبديد اللبس، بيسر، إلى تبديد للسياسة وتنظير للعنف عبر السعي إلى فرض صورة صارمة على الواقع يأباها هذا الأخير بحكم واقعه وتاريخه. وهكذا بات مثال الوحدة أن تكون – أو أن تطمح، في الأقل، إلى أن تكون – وحدةً لكل شيء لا تمييز فيها بين وجوه أو مستويات وتعريبًا مطلقًا للكل. ولعل جوابًا منسوبًا إلى عبد السلام عارف عن سؤال طرح عليه في المسألة الكردية يصلح خلاصةً لفكر تلك الأيام «أية مسألة كردية يا أخانا؟ أكرادًا وعربًا، كلنا عرب!» كان ذاك الفكر، في صيغته التي حملها الشباب بخاصة والمثقفون، لا الساسة بالضرورة، وعدًا بمواجهات ليس لها نهاية غير العنف ولا نهاية لها بالعنف. كان محو الفوارق الموهوم يتوهم نفسه بشرى بالهبّة الموهومة: «هبّة الرجل الواحد» التي كان يجب أن تهبّها الأمة بعد نكبة فلسطين، بخاصة، وعشيّتها أيضًا. وهذه عروبة اصطدمت، بين ما اصطدمت به، بالإسلام نفسه في تعابيره السياسية، بعدما كان جيل العروبيين الأول قد وُفّق بعض التوفيق في سياسة الاختلاف ما بين قطبي الانتماء العربي والإسلامي، باعتمادهما معًا، مدركًا ما في العلاقة بينهما من تعقيد ومؤثرًا عدم المضيّ إلى أبعد مما ينبغي في الانحياز نحو أحدهما، أو تنويع درجة الانحياز بحسب المواقع.

وأما في مجال الثقافة اللبنانية فلم تكن هذه العروبة مهتمّةً فعلا لمقارعة أصحاب فينيقيا أو سواهم بحجج التاريخ. كان يلتفت نادرًا إلى الردّ على هؤلاء بالقول إن فينيقيّي التاريخ كانوا عربًا – شأن الأكراد تقريبًا – وبنعت أشياعهم وأصحاب المذهب «الجبليّ» أيضًا في التاريخ والسياسة بالانعزالية وبالتنكر لعروبتهم الصريحة. والنكران والتنكر حال تعالج بالوعظ والتبصير، فإذا بَدَوَا غير ناجعين فقد يليهما، في الوقت المناسب، التأديب. أي أن المسرح اللبناني كان يعدّ، من جهتيه، لمبارزة دمويّة لم تلبث أن بدأت سنة 1958.

لا غرض لنا ههنا في تتمة الرواية. كان إدوار حنين قد توجّه في ختام محاضرته إلى الشباب: «طئوا من قبلكم ممن ليسوا في الطريق. طئوا رقابنا وسيروا». وأهمل أن يقول لهم إلى أين... ما خلا إشارات غامضة إلى «الصعود المجهد» و «نجوم السماء» و«لبنان»[161]. ولم يستجب الشباب دعوته إلا بعد حين. فسار بعضهم باسم تاريخ الحبور والغبطة وبعضهم باسم العروبة الثالثة، عروبة ما بعد 1967، وكانت انتشارًا في عمق النسيج اللبناني الحي لعروبة الكلام الصارم التي سبقتها. والتقى الجمعان. ورسم اصطدامهما حدًّا لتاريخ الحبور والغبطة وضيّق ما كان للعروبة من مكانة في صدور اللبنانيين وأحالها إلى حساب صغارة بارد. وقطع أخيرًا دابر الحبور والغبطة من حياة اللبنانيين أصلًا.

على أن بصيصًا ظهر في السنوات الأخيرة من قلب الدمار. عادَ الفينيقيون. عادوا من ركام بيروت. وتلقّاهم جميع اللبنانيين بالترحاب وغضبوا كلما طحنت الجرّافات حجرًا من حجارتهم وتعاون على إخراجهم من ترابهم وعلى مسح الغبار عن آنيتهم منقّبون مسلمون ومسيحيون، عرب وأجانب. وبدا أن الحرب أثمرت ثمرة واحدة غير مرّة، في الأقل، وهي أن أحدًا من اللبنانيين ما عادَ يسعه – ولو رغب – أن ينكر أحدًا : أن ينكر عليه هويته وتاريخه، وحقه في الحاضر أيضًا. لذا بات متاحًا اللقاء حول حفائر بيروت بعد أن تواطأنا على هدم عمائرها. ما عادَ التنكّر والنكران ممكنين من هنا ولا من هناك. فعاد الفينيقيون حرفيّين وتجارًا مسالمين لا خوف من جهتهم على أحد. من يخاف عشتروت الحزينة؟

أيلول-تشرين الأول 1996

---

[161] حنين، م.م.، ص 99. هذا مع أن حنين كان مُدركًا «عدم الاستقرار» الذي يتسم به التكوين اللبناني. فهو يعلن– وهذه واحدة أخرى من «فلتاته» – أن لبنان – الملجأ «إذا كان يلجئ اليوم» هؤلاء «فقد يلجئ غيرهم غدًا». م.م.، ص 69.

المتوسّط متطرِّفًا
أو القوميّة اللبنانيّة وركوب البحر (*)

حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، بقي يغلب على قاعدة لبنان الجغرافية مظهر الانطواء العميق على النفس. لم يكن موقع البلاد على خريطة إقليمية ما همّا ظاهرًا بين هموم كتّاب الحوليّات. كانت الحدود الإدارية وحدها تستأثر بانتباههم: وهي حدود الأقضية التي خلفت، في أواسط القرن التاسع عشر، ما كان يسمّى «المقاطعات[1] في العهد المنسوب إلى «الإقطاع»[2]. وأما الجغرافيا المحتملة محتوًى سياسيًّا فكانت، لفرط وضوحها، تبقى ضمنية. هكذا كان لبنان يدرج عفوًا في سورية وبقي، حتى غدوات الحرب الكبرى، مرشّحًا، في نظر

(*) نشرت (بالفرنسية) في

Thierry Fabre et Robert Ilbert (dir.), *Les Représentations de la Méditerranée*, Maisonneuve et Larose, Paris, 2000.

وقد نقل هذا التأليف (وهو يتكوّن من عشرة كتيّبات مجموعة في علبة) إلى العربية وصدر تحت عنوان تصورات البحر الأبيض المتوسط، منشورات تالاسا، بيروت 2003. وقد أضيف في هذه الطبعة إلى اسمي المشرفين اسم غريغور ميرنغ. وأدرجت مقالتنا هذه، كما في الطبعة الفرنسية، ومعها مقالة لإلياس خوري، في الكتيب المسمى «المتوسط اللبناني». وكنا قد تولينا مهمة نقلها إلى العربية.

[1] المقاطعة هنا منطقة يتباين اتساعها، من حالة إلى أخرى، كان يعهد بجباية الأموال فيها إلى مقاطعجي.

[2] يكفي للتحقق من هذا مراجعة أشهر كتابين من كتب الحوليات اللبنانية في القرن التاسع عشر. فكتاب المير حيدر أحمد شهاب، وهو يرقى إلى الثلاثينات من القرن المذكور، لا يعنى بتحديد نطاق جغرافي صريح لحوادثه. وأما الكتاب الذي نشره طنوس الشدياق سنة 1859، أي في حين كانت فيه حدود لبنان الجغرافية تشتثير جدالاً حاداً، فيبدأ، خلافاً لسابقه، بمبادئ وجيزة، متأنقة العبارة في جغرافية لبنان. على أن هذا القسم من الكتاب لا يدعي ضلاحيةً ما لتفسير الوقائع. فإن المؤلف سرعان ما يعتمد لنفسه مرجعية ذات صفة عائلية بحتة. وأما المطران يوسف الدبس فينتقي وقائع «تاريخ الموارنة المفصل» من تاريخ سورية الضخم الذي ألفه، مستغنيًا سلفًا عن تحديد قاعدة جغرافية خاصة بالتاريخ الأوّل. وهو ما يفهم منه – مع أننا ههنا في مطلع القرن العشرين – أن تلك القاعدة ما هي إلا سورية بتمامها. على أن المسألة ما لبثت أن تغيرت مقدماتها نسبيًّا مع كتاب جوبلان (را. أدناه الحاشيتين 4 و 7) ثم مع الكتاب الذي أشرف على وضعه، سنة 1917، المتصرف إسماعيل حقي، وكان جوبلان (بولس نجيم) واحدًا من مؤلفيه، في كل حال. ويجد القارئ النبذ البِبْلِيُغْرافيّة الخاصة بهذه الكتب في لائحة المراجع المضمومة إلى كتاب لنا نشير إليه أدناه (الحاشية 6).

البعض، للاضطلاع، في النطاق السوري، بدور يكون قدوةً لسواه. على أن اللفظ المعرب «سورية» لم يحظ إلا في ردح متأخر من القرن التاسع عشر باستعمال معمم، وكان لا يزال يدل، في أواخر ذاك القرن، على كيان إداري يلابس كيانًا جغرافيا ظلت تخومه على شيء من الإبهام[3]. وهذا ما أتاح لداعيةٍ من دعاة الإصلاح هو جوبلان أن يطرح، في مطلع القرن العشرين، من غير تناقض ظاهر، مطالب استقلالية المنحى، سورية ولبنانية، في آن[4]. وأما فينيقيا فكانت تعتبر مفترقةً عن لبنان. وكان الشائع بين أهل البلاد أن يسموّها الساحل، وهم يضمرون ساحل الشام، أي الساحل السوري. وبقي لفظ «فينيقيا» حكرًا على الإكليركيين، فهم كانوا معتادين الإملاء، بتعريب الأسماء القديمة لأسقفياتهم، إلى أقدمية هذه الأخيرة. واستعمل اللفظ نفسه، أيضًا، أوروبيون ألّفوا «رحلات إلى فينيقيا ولبنان»[5]. زد على ذلك أن الإملاء العربي للفظي «فينيقيا» و«فينيقيين» كان لا يزال محلّ تردّد. فكان الكاتب بالخيرة بين النقل المباشر للصورتين اليونانيتين (أو اللاتينيتين) للفظين وبين محاكاة اللفظين الفرنسيين المقابلين. في الحالة الأولى، كان يتحصّل له «فونيقيا» و«فونيقيون» وفي الثانية «فينيقيا» و«فينيقيون». وهذا تردّد بليغ الدلالة – على ما نبهنا إليه في موضع آخر[6] – إذ هو يشير إلى ما كان يلقاه هؤلاء الفينيقيون من عنت في ارتجال أنفسهم أجدادًا للبنانيي ذلك العهد. فليس مألوفًا أن يجد الحفيد نفسه مضطرًا، وهو يسترجع اسم أجداده المفترضين، إلى توسيط لغة أجنبية لهذا الغرض.

في مؤلَّف جوبلان، وقد صدر سنة 1908، كانت فينيقيا لا تزال تحتلّ منزلةً متواضعة بين معيّنات الهوية اللبنانية الآخذة في التبلّر[7]. كان ثمة ضرب من المقاومة اللبنانية للتَّفَيْنُقِ يردّ

[3] را. Kamal Salibi, *A House of Many Mansions*, London 1988, chap. 3

[4] M. Jouplain [Bûlus Nujaym], *La Question du Liban, Étude d'Histoire diplomatique et de Droit intenational*, Paris, 1908, pp. 529-534.

فالواقع أن هذا «اللبنانويّ» الكبير «يرتكب» جملاً كانت كفيلةً، ولا ريب، بالذهاب بصواب «لبنانويِّي» فينيسيا المقبلين بعد ذلك بثلاثين سنةً. فعنده، مثلاً، أنه يكون على «اللبنانيين أن يتولَّوْا إذاك استعمار سوريا، بلادهم هم، عوض الانصراف إلى استعمار مصر وأميركا.»، م.م.، ص 529.

[5] في ثبت المراجع الملحق بكتاب جوبلان، م.م.، أمثلة عدة من هذه «الرحلات...»

[6] أحمد بيضون، الصراع على تاريخ لبنان، الهوية والزمن في أعمال مؤرخينا المعاصرين، بيروت 1989، ص 152، وخصوصًا الحاشية 84.

[7] را. Farès Sassine, *Le Libanisme Maronite, Contribution à l'Étude d'un Discours politique*, Thèse ronéotée, Paris, 1979, p. 76.

– بين ما يردّ إليه – إلى بواعث دينية. كانت وثنية الفينيقيين وفحش الاحتفالات الأدونيسية والضحايا البشرية التي يقال إنها كانت مثارًا لشهية آلهة الكنعانيين، تنقص كلها من حظوة هذا الشعب عند نخبة مثقفة ضمت الكثير من الإكليركيين وكان لما يزل يعسر عليها، في حوالى 1920، هضم السينما[8].

على أنها انتهت إلى هضم الفينيقيين. بل إن الأمر كان قد قضي عشية 1920، وهي السنة التي أعلن فيها غورو إنشاء لبنان الكبير الجامع، بين ما جمع، لبنان وفينيقيا. وذاك أن المغنم كان جليلاً. ففي تلك الأيام، وقد كانت القوميات فيها محتدمة أيّما احتدام، كان يصعب على أهل القومية الاستغناء عن عرس يحتفون به، يقرن القاعدة الجغرافية بأسطورة للأصل. فبدت فينيقيا رمية من غير رام. كانت تنتزع اللبنانيين من عزلة كانوا فيها جبليين محاصرين وتردّهم – ردًا جازمًا، هذه المرة – إلى حلقة المتنصرين. وكانت تبدّل اختلافهم عن المحيط شهادة انتساب إلى عالم الحضارة الحديثة. وكانت تنتقل برغبتهم في الانفتاح على البحر من حال المطالبة المتقطّعة إلى حال المصير القومي. وذاك أن ضم بيروت إلى الجبل كان قد بقي إلى حينه من قبيل الأماني البعيدة لأن المدينة كانت قد أصبحت، في أواسط القرن التاسع عشر، مرفأ أول لسورية بتمامها، ثم أصبحت، بعد 1888، عاصمة لولاية تعدل مساحتها أضعاف مساحة الجبل اللبناني. وكان قد جرى، في أيام المتصرفية، بحثٌ لم يأت بطائل عن بديل لبناني من هذه اللقمة العصية على البلع أو عن رديف لبناني لها، فذكرت الدامور وجبيل وذكرت النبي يونس وجونية[9]... ثم كان أن أصبح اللبنانيون ليجدوا لبنانية بيروت وقد أصبحت، بغتةً، حقيقة لا يقبل الطعن فيها. وأصبح شطران كبيران من ولايتها، أيضًا، معدّين لإتمام صورة الدولة الجديدة من الشمال والجنوب. وكان فيهما طرابلس وصيدا وصور، وهي مدن متفاوتة الأحجام ولكنها جميعًا ذوات غالبيّة مسلمة. أخيرًا كانت الفينيقية المعلنة مزمعةً إخراج لبنان كليًّا من المجموع السوري. على أن هذه غاية لم يكتب لها التحقق إلا تدريجًا. ففي بادئ الأمر، كانت المهمة العاجلة الحؤول دون وضع اليد العربية على سورية. وهذا ما جعل فينيقيا تبقى إلى غدوات 1920 سوريّة بمقدار ما هي لبنانية. فكانت تنماز بهذا عن المجموع المستوي عرضةً لمطالبة

[8] أحمد بيضون، الصراع...م م. ص 261-260، الحاشية 9.

[9] Engin Akarli, *The Long Peace, Ottoman Lebanon 1861–1920*, London-New York, 1993, pp. 65–67, 74–75, etc.

را. أيضًا لحد خاطر، عهد المتصرفين في لبنان، 1861–1918، ط 2، بيروت، 1982، ص 30 و171.

شريف مكة وأولاده، وذاك أمر كان يدعم، بلا ريب، دعاوى الفرنسيين. كان دعاة فينيقيا المذكورة من اللبنانيين يعلنون بأعلى الصوت رغبتهم في القيام بأمرهم بأنفسهم، وهي ما كانوا قد أعادوا اكتشاف فينيقيا لأجله، وهي أيضًا ما كانت مناطق سوريّة أخرى عديدة تعلنه موحيةً بأن ولاءها لفيصل يقتضي هذه المكافأة ولكن مع جنوح إلى الاتّحاد لا إلى الانفصال[10]. على أن اللبنانيين أولئك ظلوا يمتنعون إلى ذاك الوقت عن سلخ فينيقيا عن سورية لعلة هي استحالة انسلاخهم، هم أنفسهم، عن المعسكر الفرنسي. فلم تدفع سورية إلى داخليتها - إن جازت هذه العبارة - إلا بعد مدة. كانت قد اضطرت إلى التخلي عن أربعة من أقضية ولاية دمشق لتزداد الدولة اللبنانية الجديدة عرضًا وليتوطد استقلالها الغذائي، على الأخص. ثم كان أن حصل، على المستوى الرمزي - وهو الوحيد الذي يعنينا، ههنا - نوع من الحشر لسورية في هويّةٍ صحراوية بحتة. فهي، إذ اقتطعت منها واجهتها المتوسطية، أصبحت «الداخلية» بامتياز، وعمد إلى تجريد الشطر المتبقي لها من فينيقيا، ومعه، في الجنوب، الشطر الفلسطيني من هذه الأخيرة، من كل حول في تعيين الهوية. هكذا أمكن لأيدلوجية «اللبنانية»، بعد أن عدّلت تاريخ القطر المجاور، أن تجهز على جغرافيه. ولا محيد عن القول إنها لقيت في ذلك معونة من عروبة كان السوريون يشهرونها في وجه الانتداب، وهي عروبة فقيرة إلى الألوان، استبطنت، حتى النخاع، قوالب جاهزة مستعارة من العمران الصحراوي.

كان واضحًا غاية الوضوح أن تطورات واقعية - حاسمة غاية الحسم - قد اتحدت مع معطيات أساسية بعينها لتفضي كلها، على صعيد المخيّلة، إلى هذا الانقلاب المهول. لم يكن رسوّ الانتداب الفرنسي قد كفى - وأنّى يكون له ذلك؟ - للنأي بسورية عن المثال القومي العربي الذي رفع فيصل لواءه ردحًا من الزمن. وفي لبنان كانت الدلائل القويّة تدل على أن أنصار الانتداب يمثلون أشد قوى المجتمع دينامية. فهم كانوا يحتلون صدارة المسرح، واثقين بأنفسهم، واستطاعوا، من غدوات ميسلون إلى وسط الثلاثينات، أن يكسفوا خصوم الهيمنة

[10] انظر، على سبيل المثال، إشارة إلى النزعة الاستقلالية في ثورة الشيخ صالح العلي العلوية عند
Philip Khoury, *Syria and the French Mandate, The Politics of Nationalism, 1920-1945*, pp. 99-102.
وكانت نزعات مشابهة تسود، في المدة نفسها، شيعة جبل عامل ودروز حوران، إلخ. وذاك أن فكرة اللامركزية كانت قد مدت جذورها بثبات في غضون العقد العثماني الأخير. وهي قد بقيت نشطة في السنين التالية. على أن اللبنانيين كانوا قد سبقوا، قبل أن يطرح مصير سوريا ولبنان على بساط البحث، غداة الحرب الكبرى، إلى التمرس طويلا بالاستقلال الإداري وبالوصاية الأوروبية أيضًا.

الفرنسية، أكان هؤلاء طلابًا للوحدة السورية أو مجرد أنصار لاستقلال جديد باسمه. وعلى الإجمال، بقيت سوريا ملازمةً سكة ثورة 1916 العربية، أمينة لما حملته تلك الثورة من مثل مغدورة. وأما لبنان فمضى في طريقه وفقًا للمنطق الذي حامى عنه مبعوثوه إلى مؤتمر فرساي. فكانت الهوة لا تنفكّ تتسع ما بين القطرين في ميدان السياسة. على أن الأَوْلى بالذكر أن المبادرات السياسية إنما كانت تعبر عن البَوْنِ بين صورتين للذات أو شعورين بالهوية فتزيد هذا البون شسوعًا.

***

تحتاج كل بلاد بحرية إلى اكتساب صفتها هذه، إن شاءت استحقاقها فعلا. كانت الأيدلوجية الفينيقية، في زمن عزّها، وثيقة اعتماد راح لبنان الحديث يقدمها إلى المتوسط. ولقد بقيت هذه الأيدلوجية - وهي الواقعة بين سندان الطائفية الجبلية ومطرقة القومية القارية - حبيسة نخبويتها الأولى، في نهاية المطاف. ويشير إلى مراحل نموها الثلاث ظهور ثلاث دوريات ثم اختفاؤها. وهذه مجلتان ونشرة[11] كانت حظوظها من طول البقاء متباينةً جدًّا. شهدت هذه المنشورات، في مدة نصف قرن (يمتد ما بين عشية الانتداب وعشايا الحرب الأهلية)، توالي أجيال ثلاثة من كتّاب نُلفيهم منتشرين على أنواع من التأليف شتى: من التاريخ إلى الفلسفة إلى التأمل السياسي أو الاقتصادي الاجتماعي.. فإلى الشعراء وهم ممتازو المنزلة، تتشكل منهم جماعة على حدة. ويكاد اسمان، في الأقل، أن يجتازا هذه المرحلة من أقصاها إلى أقصاها: شارل قرم[12] وميشال شيحا[13].

[11] هي *La Revue Phénicienne* المجلة الفينيقية و*Phenicia* فينيسيا ومحاضرات الندوة *Les Conférences du Cénacle*
ويقع القارئ لاحقًا على عناصر وصف ببليُغرافي لهذه المنشورات. ويعود إلى دار النهار البيروتية الفضل في إعادة طبع أعداد المجلة الفينيقية الأربعة بتمامها (في مجلد واحد، 1996) وأعداد فينيسيا الثلاثة عشر (مجموعة في صندوق، لا ت.). ويعود إلى الناشر نفسه الفضل أيضًا في إعادة نشر خمسين محاضرة مختارة (جمعها في مجلد واحد) من بين محاضرات الندوة اللبنانية، وذلك في الذكرى الخمسين لتأسيس هذه الأخيرة. وقد ضم المجلد نفسه نصوصًا أخرى عديدة، تقديمية وتحليلية، وضعت للمناسبة. وهذا كله تحت عنوان عهد الندوة اللبنانية *Les Années Cénacle*، بيروت، 1997. وقد أتاحت هذه المبادرات عودةً إلى التداول لنصوص ذات أهمية مؤكدة عند من شاء تعرف الحياة الفكرية في لبنان قبل حرب 1975–1990. وكان الوقوف على هذه المنشورات قد بات شبه متعذر من عهد بعيد.

[12] في *Les Conférences du Cénacle*, III^e année, no 11–12, 30 juillet 1949، نقع بعد محاضرة شارل قرم "L'Humanisme du Liban: une UNESCO six fois millénaire" على ملحق من صفحتين يضم ألقاب الشرف التي كان يحملها المحاضر ولائحةً بمؤلفاته.

[13] في كتاب Meir Zamir, *Lebanon's Quest*, London-New York, 1997, pp. 36–40 صورة إجمالية عن شخصية ميشال شيحا وسيرته.

في النصف الثاني من عام 1919، أصدر شارل قرم المجلة الفينيقية. وقد ظهر منها أربعة أعداد آخرها مثلث. وكان «صاحب» المجلة و«مديرها»، وهو المنادي الصاعد النجم بلبنانية لا هوادة فيها، لا يزال إلى ذلك التاريخ رئيس الجمعية الوطنية للشبيبة.. السورية! والواقع أن المنحى الأيدلوجي الذي قيض للمجلة أن تجسده، في مدة وجودها المفرطة القصر، إنما تلخصه هذه الحالة الانتقالية. فذلك كان أوان ازدهار لصنوف اللبس، وكان من الخيارات ما قد حسم ومنها – وهو لا يقلّ أهميةً عن سابقه – ما لمّا يحسَمْ. كانت فرنسا – وهي الحاظية إذّاك بعبادة القوم والحارسة جميع أمانيهم – قد أبدت الرغبة، على ما أسلفنا، في بسط ظلها على سورية كلها. وهو ما فرض على «فينيقيينا» التشبث بمثال سورية السورية يواجهون به محنتهم بسوريا العربية الماثلة أمامهم على الأرض. وقد سهل عليهم مهمة التشبث هذه أنه كان لا يزال مأذونًا لهم بالكلام بصفتهم سوريين. وهو ما لم يمنعهم من الإصداء بانتظام للمطالب اللبنانية المطروحة، وكانت، عند انطلاقها، جبليّةً ولكنها آخذة في اعتماد لبنان الكبير مدارًا لها. ولم يوجد ما هو خير من فينيقيا لإدامة هذا اللبس. فهذه تحيل على سورية كلها ولكن لبنان أولى بها. هكذا بدا لبنان الكبير متضمنا في سورية الكبرى. لم يكن أيهما قد أخذ ينافي الآخر، وهو ما أخذا لا يكفان عنه بعد ذلك بسنة أو اثنتين، بل إنهما بدوا أشبه ببرنامج حد أدنى وبرنامج حد أقصى أسعفهما في التعايش مثال الاستقلالُ الذي كان مقبولًا أوسع القبول ولكنه كان لا يزال مطموس الملامح.

عليه فإن ج. تابت إذ يصف «ما كان عليه وطننا قبل المسيح بتسعة قرون»[14] إنما يقصد فينيقيا (ومدينة صور، على الأخص). وفيما يقول قرم بلسان الجبل – على صفحات العدد نفسه – «إن فرنسا، حامية الضعفاء وممدنة الشعوب وأمّ الحريات المشروعة جميعًا، لا يسعها أن تؤاخذنا إذا نحن ذكرنا الاستقلال»[15]، يشتمل أ. مشهور، في حديثه عن «مواردنا»[16]، على سورية مفرطة الكبر، يدير فيها بحثه جامعًا ما بين البقاع وحوران وتبغ النبطية بسوس الإسكندرون وقطن أضنة بعنب لبنان...

ولا جدوى في الاستكثار من الأمثلة. فالبين أن الأمور لم يكن قد بتّ فيها وأن بعض الخيارات الأيدلوجية الكبرى تحتاج – بخلاف الشائع – إلى حسم الخيارات السياسية حتى

[14] را. *La Revue Phénicienne*, no 1, juillet 1919, pp. 17-21.

[15] Charles Corm, "L'Ombre s'étend sur la Montagne..", *ibid*, p. 11.

[16] م. م.، ص 21- 26.

يتيسر لقرارها أن يقر بدوره. فإذا صممنا على المزيد من إبراز الآثار التي قيض لهذا الفتح المؤقت لمجال الممكن أن يتركها في المجلة الفينيقية، لم نحتج إلى تجاوز التنويه بأن أقلامًا مختلفة (هي من بين أجلّ الأقلام شأنًا) قد اعتمدت الوصف الجغرافي والتاريخي نفسه، لا تغيير فيه ولا تبديل، هنا للبنان وهناك لسورية. ففي صدد لبنان، نقع، مثلًا، في العدد الثاني، على مقالة ممتازة لبولس نجيم[17]، (وهو نفسه الذي كان يدعى جوبلان سنة 1908، وقد أتاح له تغير الأوقات أن يستردّ اسمه) وفيها حديث عن عقدة طرق بين المتوسط والصحراء... تتنازعها الإمبراطوريات... وعن مركز لحضارة متقدمة... وعن منطقة عبور وتحركات كبرى للشعوب وعن تجزئة طبيعية وعن ملجإ للأقليات وعن نزاعات داخلية، إلخ. وهذه سمات لا تجاوز مقالة لأوغست أديب باشا مثبتة في العدد الثالث[18] أن تؤكدها.على أن أ. ج. تابت يرى، في العدد نفسه، هذه السمات نفسها مميزة «للفسيفساء السورية»[19]. وهو يندد بـ«العقل الثيوقراطي» الذي حال دون انبثاق مجتمع سياسي واحد أي قومية. وهو يستند إلى هذا ليطلق شعارين: سورية الفدرالية وسورية التامة... بإشراف فرنسا[20]. وهذان شعاران يتولى قرم، في مقالة من العدد نفسه عنوانها «تأملات قومية»[21]، ما يشبه أن يكون تفجيرًا لما فيهما من شحنة معادية للعرب:

« كيف ندافع عن أنفسنا في وجه هذه الجائحة؟ (...) وما هو المشترك بيننا وبين البدو؟»[22].

وهو يتابع:

«اللبنانيون وحدهم بيننا هم الذين احتفظوا بإرادة قوية (...). اللبنانيون والسوريون

[17] م. م.، ع 2، آب 1919 , ص 66–81. وعلى غرار الكتاب الشهير الصادر سنة 1908، تحمل المقالة عنوانًا لها «المسألة اللبنانية» (را. أعلاه، الحاشية 4). على أن العنوان الثاني يتغير. فهو هنا «دراسة في السياسة الاقتصادية والإحصاء الوصفي»
«Étude de politique économique et de Statistique descriptive»

[18] م. م، ع 3، أيلول 1919، ص 136–141. وتحمل المقالة عنوانا «لمحة تاريخية عن لبنان من الأصول إلى بدء الحرب الكبرى نضعها بين أيدي الفتية اللبنانيين الذين سيصنعون لبنان الغد»
«Aperçu historique sur le Liban depuis les Origines jusqu'au début de la Grande Guerre, à l'usage des jeunes Libanais qui feront la Patrie de Demain»!

[19] م. م.، ص 169–170.

[20] م. م.

[21] م. م.، ص 174– 179.

[22] م. م.، ص 174.

ليسوا بعرب (...). [على أن] سورية لا يبقى فيها غير لبنان حرًّا ليست بسورية»[23].

هذا وتفتتح العدد الأخير من المجلة الفينيقية دراسة[24] لها ما لها من أبهة البشرى بما سيأتي من تطورات في الأيدلوجيات القومية. ففيها يُودع المستشرق البلجيكي الكبير هنري لامنس، وهو أب يسوعي مقيم آنذاك في بيروت من سنوات كثيرة، باكورة ما في كتابه الذي صدر بعد ذلك بأشهر: المختصر في تاريخ سورية[25]. والدراسة (وهي نص محاضرة ألقيت في الإسكندرية) تعود إلى النقر على وتر كان قد لامسه تابت، وهو وتر الحوائل الحائلة دون نمو هوية قومية سورية. على أن لامنس يرى أن هذه الهوية باتت أمرًا متحققًا بالفعل في ما يتعدى عوائق – لا يرتاب في وجودها – قد واجهتها، وهي آخذة في التبلّر، من جهتي التاريخ والجغرافيا. والظاهر عنده أن هذه النتيجة جاءت حصيلة مساق طال قرونًا. بادئ بدء، يعمد لامنس، في سعيه إلى إقامة البرهان على بلوغ هذا المساق غايته، إلى تبين عناصر أربعة في تصور القومية هي في المرتبة الأولى من الأهمية: «البيئة والعرق واللغة والتقاليد»[26]. هذا وهو يكيل جم المديح لوحدة سورية الإقليمية فيشيد بـ«حدودها الواضحة الرسم» متوصِّلًا إلى تقرير «أنه ليس من شعب» آخر قيضت له حدود «واضحة المعالم إلى هذا الحد»[27] وأن «أحدًا لا يتم له أن يقيم على أرضه، في سكن جغرافي محدد بما يفوق هذه العناية». وأما عن مفاهيم من طراز «سورية الكبرى وسورية الصغرى وحتى سورية المسيحية وسورية الإسلامية» فإن المحاضر يصرّح بأنه «لا يفقه شيئًا من تمييزات رهيفة إلى هذا الحد»[28]. ثم يضيف أن «علينا أن نتجنب شق هذا الثوب الذي لا خياطة فيه inconsotilis أو قصّه، وهو ثوب الوطن»[29]. وهو إذ يستشهد الجغرافي «المسلم السوري» المقدّسي الذي ينزل بحدود سورية الجنوبية إلى واحة تبوك في الجزيرة العربية، يكلف نفسه مؤونة التصريح بأن «هذا أكثر مما نطلب [مَنْ نحن؟] في هذا (...) الاتجاه»[30]. وهو قد كان شدد، مع ذلك، على التقطع الطبيعي في هذا الإقليم السوري

[23] م. م.، ص 175 و 178.

[24] Henri Lammens, "L'Évolution historique de la Nationalité syrienne", *La Revue Phénicienne*, no 4–5–6, octobre–novembre–décembre 1919, pp. 193–207.

[25] Henri Lammens, *La Syrie, Précis historique*, 1ère éd., 2 vol., Beyrouth, 1921. 3ème éd. 1vol., Beyrouth, 1994.

[26] Henri Lammens, "L'Évolution historique…", *loc. cit.*, p. 195.

[27] م. م.، ص 199.

[28] م. م.، ص 198.

[29] م. م.

[30] م. م.، ص 199.

الذي استوى مهدًا للعدد الوفير من العصبيات. ولكنه يقدّر أن « زوج الأضداد الخطير»[31] المشكل من الوحدة الإقليمية والإقليم المقطّع قد حصل تجاوزه. تجاوزه تاريخ طويل أحسن إلى هذا الحد توطيد الأسس الثلاثة الأخرى للقومية السورية. حتى إنّ المستشرق اليسوعي لا يتردد أبدا في التنديد الصريح بالعصبيات الطائفية التي يعترف باستمرارها. فيقول محتجًا: «أمة مارونية وأمة ملكية وأمة سريانية: ذاك مصطلح خبيث لا يجوز بقاؤه مع تذكرنا الطغيان التركي»[32]. على أن نقطة الدائرة في استدلال لامنس إنما هي جهده لتخليص القومية السورية من القومية العربية. وذاك أن هذا ما كان يقضّ المضاجع في الساعة التي كان يتحدث فيها الرجل. العرقان مختلفان، على ما يؤكد. وأما الاشتراك في اللغة فلا يكفي، من جهته، ليجعل منهما شعبًا واحدًا. أخيرًا (وهذه أجرأ أطروحات المستشرق)، لم تكن سيطرة العرب على سورية، طوال تلك القرون المتطاولة، إلا ظاهرًا خادعًا أو ضربًا من السراب. فالسوريون كانوا، من البدء، يعلمون من أنفسهم التفوق على الغزاة. والواقع أنهم أفلحوا في جعل الدولة الجديدة عاجزة عن الاستغناء عنهم وأن مشاركتهم في إعلاء بنيانها غدت أساسية إلى حد أنهم باتوا في النهاية سادتها الفعليين. زد على ذلك أن السوريين كانوا قد أثبتوا، عبر العصور، قدرتهم على امتصاص أولئك العرب الذين كان يغويهم ثراء البلاد السورية فيتسللون إليها «حزمات صغيرة»[33]. وكانت المكافأة على ما أبداه أخلاف العنصر السوري من حيوية غامرة أنهم حملوا الخلفاء، بالنتيجة، على الإقامة بين ظهرانيهم. «فمن يأمر ويستتبع، إن كان ذلك كذلك – يسأل لامنس – الجزيرة العربية أم سورية؟»[34] ذاك هو السؤال الذي يمهّد، في ما وراء بعض الملاحظات الوسيطة، لختام هذه الخطبة، وقد جعله لامنس إلماعًا إلى الأحداث الجارية آنذاك:

«(...) لما كان العرب (...) لم يسيطروا على السوريين ولا استوعبوهم قط، فإن العقل يعسر عليه أن يدرك ماهية المبدإ الذي باسمه ينقلب مآل المكسب المترتب على هذا الوضع التاريخي، فيما السوريون وحدهم هم المؤهلون لوراثة هذا المكسب»[35].

هكذا يفرغ لامنس من إرساء استقلال لسورية تامة يجرّها نهائيًا إلى جهة المتوسط. أفلا نراه

[31] م. م.، ص 193.

[32] م. م.، ص 199.

[33] م. م.

[34] م. م.، ص 201.

[35] م. م.، ص 207.

يصل، مستشهدًا الإنجيل، إلى حد المزج الإسمي للعنصرين اللذين توزعت بينهما الجماعات القديمة المقيمة على الأرض السورية، مع أن الغالب اعتبارهما منفصلين، على رغم حالات الاختلاط المؤكدة؟ فيؤكد «أن السوريين كانوا ولا يزالون نسل الآراميين والفينيقيين، أي سوريين–فينيقيين»[36]. وهو يضع، في خانة العداوة، جملة العلاقات بين السوريين والعرب قبل الإسلام وبعده. فهي عنده سلسلة من المجاذبات انتهت بنصر مؤزر للسوريين هو الاستيعاب الوحيد الوجهة تشوبه مسحة من الاحتقار. ثم إنه يعمد إلى تهميش رمزي للعصبيات الإثنية والطائفية رادًا إياها إلى ما يشبه أن يكون مجرد ضلال عن حقيقة الأمور. وهذه عملية لم تقيض لها الحظوة، في نهاية المطاف، بمواطأة الحكومة الفرنسية، فضلا عن أنها بقيت بعيدة عن تحصيل إجماع عليها من جانب الكتّاب في المجلة الفينيقية أنفسهم. والظاهر أن كتاب لامنس المشار إليه كان وضعه، في الأصل، تلبيةً لطلب من الجنرال غورو[37]. على أن المفوض السامي استقوى بانتصاره في ميسلون، فأعلن دولة لبنان الكبير، مباشرًا، من غير انتظار لنشر الكتاب، تقطيع الثوب الشهير «الذي لا خياطة فيه»... وكان من شأن هذا الأمر الواقع، على ما يظهر، أنه ألقى بظله على صيغة الكتاب النهائية، فبدا أن المستشرق تخلى عن تحفظ السنة الفائتة ليقتفي خطى الجنرال[38]. وفي ما بين الواقعتين كانت محاضرات بعبدا التي تضمّن الكتاب المادة المعدة لها قد ألغيت[39].

كانت سورية الكبرى الفرنسية قد أسلمت الروح. فهذه الفكرة التي كانت باريس قد اعتمدتها، مدة من الزمن، بديلًا من المملكة العربية، كان يعوزها، في آن، القاعدة السياسية الداخلية والسند الدولي المتماسك. وحين دافع عنها شكري غانم مطوّلًا أمام مؤتمر السلام (ونشير إلى أن المجلة الفينيقية نشرت رسالةً من غانم)[40]، لم يحصد، برغم موهبة المؤلف المسرحي التي كانت له، غير ضجر الرئيس ولسون[41]. وقد تكلف المؤرخ اليسوعي الكبير، بدوره، تضحيات كبرى، ليتمكن من تبني هذه الفكرة. فالواقع أنه قد احتاج إلى تجاهل أمرين ليقدم فكرة سورية السورية حصرًا، أي سورية المتخففة من عروبتها ومن عصبياتها

[36] م. م.، ص206.

[37] Henri Lammens, *La Syrie..*, *op. cit.*, 3e éd., p. III.

[38] م. م.، ص 362–366.

[39] م. م.، ص III.

[40] ع 1، ص 46–48.

[41] را. رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، تحقيق نجدة فتحي صفوة، بيروت 1988، ص 248–249.

الجزئية، في آن، على أنها فكرة قابلة للحياة. احتاج إلى اصطناع الجهل المطبق، أولًا، بالمروحة الواقعية للقوى السياسية الماثلة على المسرح السوري، في الغدوات المباشرة للحرب. توجب عليه إذن أن يتجاهل الحماسة الجارفة التي خصّت بها دمشق، للتو، فيصلًا وهي تستقبله وأن يعرض أيضًا عن عناد الموارنة في المطالبة بدولة مستقلة. فلم يكن للأولى من هاتين الظاهرتين أن تكون، في منطق لامنس، أكثر من تدبير تآمري بريطاني (وهو، إن صح التخمين، تدبير هائل المفاعيل) ولم يكن للثانية أن تكون أكثر من مناورة فرنسية متمادية استثمرت ما تبقّى من طاقة في عصبيةٍ أكل عليها الدهر. ولما كان للامنس من الفطنة ما يصرفه عن مجرد الركون إلى نظرية المؤامرة، فهو يلقي باللائمة، من حين إلى حين، على السوريين الذين لا يجيبون، في ما يرى، نداء تاريخ، هو تاريخهم، يلزمهم بالسلوك مسلك الأمة التامة الأوصاف. وأما الأمر الثاني الذي يمتنع المستشرق مطلقَ الامتناع عن إدراجه في حسابه فهو تلك الهوة من الريبة والغل التي كانت لا تني تزداد عمقًا، إذّاك، ما بين الأكثرية من هؤلاء السوريين والطرف الآخر من المتوسط، أي فرنسا عينًا. ما لا يحظى بأدنى لفتة في محاضرة لامنس هو إذن راهنية «الزوج الخطير من الأضداد» الذي أخذ يغوص في وهدته من جديد شرق بعينه وغرب بعينه، وهو أيضًا (مادام الحديث حديث تاريخ) جملة السوابق التاريخية التي تمد زوج الأضداد هذا بمضامينه المتخيلة... صفوة القول أن المستشرق اكتفى، مستظلًّا استرجاعه الحاذق لتاريخ الهوية السورية، بتوزيع غاية في الذاتية لمقادير الفاعلية على الوقائع والاتجاهات التي ذكر، فانتهى أمره إلى تأويل مشوب بالاستنساب الصريح لجملة المشهد.

ما الذي كانه هذا المتوسط المنبسط على صفحات المجلة الفينيقية؟ إذا نحن نظرنا إليه في ضوء التاريخ، تكشّف، قبل كل شيء، عن مسرح رئيس للملحمة الفينيقية. فعلمنا أن لبنانيّي العصور القديمة (أو سوريّيها) نشروا على امتداد ضفافه كلها بضائع وحضارات. وهم قد زرعوا هناك مستعمرات أيضًا. وسواء أكانت هذه الأخيرة اليوم خرائب أم مدنًا حية، فهي ضمانات لانتماء بُناتها الأصيل (ولانتماء أحفادهم بعدهم) إلى العالم المتوسطي. ذاك ما تفيده، مثلًا، «لمحة تاريخية عن لبنان من الأصول إلى بدء الحرب الكبرى» يوقعها أوغست أديب باشا في العدد الثالث من المجلة[42]. غير أن الكاتب يجتهد في موازنة فينيقيا الشاسعة الآفاق بالجبل ملجإ الأقليات وضامن الاستقلال. وهذه موازنة سبقه إليها جوبلان ووضعت، مذّاك، على سكة التحول إلى ثابتة من ثوابت الكتابة التاريخية اللبنانية في القرن العشرين. وإذا كان متوسط

[42] را. أعلاه، الحاشية 18.

العصور القديمة يكاد لا يعدو أن يكون بحيرة فينيقيّة، فإن متوسط سنة 1919 يتراءى وراء السطور على أنه بحيرة فرنسية أو يكاد. عليه، في كل حال، أن يصبح كذلك أو أن يبقى كذلك. وذاك أن هذا هو الثمن المقتضى ليجد الفينيقيون الجدد مكانهم تحت الشمس المتوسطية. كان هؤلاء الكتاب مصرّين أشد الإصرار على نبذ البعض من وجوه الثورة الفرنسية ظاهريًا (وهو ما كانت تعينهم عليه كثيرًا سياسة فرنسا الشرقية، والاستعمارية، على الأعم) فألحوا في اعتبار حاميتهم قوة متوسطية ومسيحية أساسًا. هكذا يطلق ميشال شيحا (وهو الموعود بالاستواء قائدًا للتيار المتوسطي في لبنان) تحذيرا من «جبال الجليد» التي تنذر «بالدخول في مياه المتوسط الفاترة»[43]، وهذه كناية عن تحقيقات لجنة كنغ-كرين الأميركية. وهو يظهر صبغته الموراسية متوصّلًا إلى حد الإعلان عن «وحدة الروح والفكر التي تشدنا إلى الغرب اللاتيني شدًّا له من القوة ما يجعلنا عاجزين عن الاستغناء عن هذه الصلة من غير أن تشوه وجوهنا»[44]. ثم إنه يحكم الرباط بتعداد «الخيرات الروحية» التي يتعين إنقاذها من «الضباب» الأنكلوسكسوني، وهي:

«منطق بابنيانوس وميثولوجيا بيبلوس وعطر الأناجيل»[45].

ويصل كتّاب آخرون إلى مدًى أبعد - إن وجد المدى الأبعد - بهذه المماهاة ما بين الانتماء المتوسطي ومحبة فرنسا. فلنقرأ، على سبيل المثال، هذه السطور من أهجية لأميركا يوقعها أميل عرب:

«(...) ننسى - على حد قوله - أننا في اللحظات الحرجة من حياتنا، أثناء الحرب، حوّلنا أبصارنا شطر المتوسط باحثين عن علم فرنسا المرفوع في أعلى السارية على دارعة عابرة»[46].

***

وأما مجلة فينيسيا فهي من صنف آخر. إن لم يكن على صعيد الأيدلوجيا فعلًا، فعلى صعيد أصول التحرير المتبعة، بلا ريب. بين كانون الثاني 1938 و تموز-آب 1939، استقر مجموع أعدادها على ثلاثة عشر بعضها مزدوج وبدت مترددة بين صيغة المجلة الصارمة وصيغة المنشورة المصورة. وهي تكثر من الأبواب الدائمة: من باب للقراءات يعرض كتبًا حديثة الصدور لمؤلفين فرنسيين، عمومًا، إلى آخر معدّ للسياح يقدّم منطقة لبنانية، من جهة، وأخرى

[43] Michel Chiha, "Entretiens de Patrice", *La Revue Phénicienne*, no 2, août 1919, p. 92.

[44] م. م.

[45] م. م.

[46] Émile Arab, "Au Cœur de la Commission Américaine", *ibid.*, no 3, p. 186.

فرنسية، من الجهة الأخرى، إلى ثالث يمزج (مستعينًا الصور) ما بين أخبار المجتمع المخملي، بما فيها أخبار الأزياء، وأخبار الوسط السياسي العسكري (وهما واحد، جزئيًا)... أخيرًا تفرد فينيسيا، على غرار المجلة الفينيقية، صفحتين لـ«شعراء من عندنا» أصبحوا فيها «شعراؤنا». وما هؤلاء إلا شعراء 1919 أنفسهم وقد أضيف إليهم قادمون جدد من بينهم سعيد عقل، وهو أحد أكبر شعراء القرن اللبنانيين وكان فرنكوفونيًا (وأصبح لبنانوفونيًا، لاحقًا) في بعض أوقاته. وتنقل إفلين بسترس عن العربية أشعارًا لآمي خير وفوزي المعلوف وخليل مطران، إلخ. وتفرد المجلة أيضًا زاوية للموسيقى وتعلّق على معارض الرسامين وتهتم بأعمال هذا النحات أو ذاك... والخلاصة أنها تجاور في قليل من الصفحات ما بين عدد غير يسير من الأنواع، مبتعدةً عن تزمّت سالفتها، في 1919، ابتعادًا بيّنًا. هكذا يبتلى نوع «الدراسة»، وكان غالبًا في هذه الأخيرة، بشيء من الهامشية ههنا.

كانت أورور أوغور صاحبة المجلة ومديرتها. وكان شارل قرم، وهو ما أشرنا إليه، من بين المشاركين المثابرين في التحرير وظهر ميشال شيحا بضع مرات شاعرًا وكاتبًا للافتتاحية. واجتذبت فينيسيا أيضًا أقلاما فرنسية (بينها أقلام شعراء)، وكان هذا جديدًا. وكان هدف المجلة المعلن، في كل حال، تقديم العالم السوري اللبناني (بما فيه عالم الفنون والآداب) إلى عالم فرنسا، والعكس بالعكس.

ماذا عن فينيقيا التي استولت هذه الدورية على عنوانها وحشدت أنصارها؟ وماذا عن المتوسط، بالتالي؟ لا يبدو - وقد سبقت منا الإشارة إلى ذلك - أن السنين العشرين التي تصرّمت بعد 1919 قد أحدثت حدثًا مشهودًا في مساق الأفكار. على أن بعض التصورات شهدت تعديلات يحسن التنويه بها، من غير شك.

هكذا استمر التحقيق في أوضاع الحضارة الفينيقية، ولكنه بات أكثر منهجية. وقد أمدّ شارل قرم هذا التحقيق بأهمّ مواده. ولم تشهد العقلية تغييرًا يذكر. سوى أن فينيقيا تلبننت، بل باتت هي ولبنان واحدًا، فهي ماضي هذا الأخير وتركته وملهمة مستقبله. كانت الخيارات قد اتخذت صورتها النهائية، في الواقع، فعدنا لا نجد، في المعسكر الفينيقي، من يذكر «سورية التامة» أو «سورية الفدرالية». ولا يعني هذا أن سوريا أهملت. فـ «فينيسيا» تغطي، بعناية قصوى، جولة هذا المفوض السامي أو ذاك في المناطق السورية. وتعرض الصور، بمعونة الأزياء التقليدية، «فرح» الجماعات السورية بمرور ممثل الدولة الراعية بين ظهرانيها. وأوقع من ذلك نشر دراستين لأدمون رباط، وهو، عهدذاك، عضو في مجلس النواب السوري وهو، لاحقًا،

قطب رحى في عالم القانون اللبناني. وتتناول الأولى الطوائف الدينية في سوريا ولبنان[47] وتعنى الثانية بالطبقات الاجتماعية في القطرين[48]. وهما تنمّان عن انتباه – كان مفقودًا كليًّا في دورية 1919 – على المعطيات التاريخية ومن ثم إلى الواقع الاجتماعي السياسي في البلدين، وهي كلها على درجة من التعقيد يقصر عن الإحاطة بها العرض المكرور لشريط الصور الفينيقية. كانت المجلة الفينيقية تعنى، والحق يقال، بذكر معطيات اقتصادية أساسية بعينها، واحتفت فينيسيا بمنجزات السلطة المنتدبة في مجال التجهيز الأساسي. ولكن انتساب تحليلاتها كان، في الحالة الأولى، إلى القياس الاقتصادي، وفي الثانية إلى الدعاوة الحكومية قبل أن يكون إلى الاقتصاد أو إلى الاجتماعيات السياسية. وأما مقالتا رباط فتمثلان ولوجًا في ميدان كان «الفينيقيون» يؤثرون تجاهله: وهو ميدان الخلافات الطائفية والتفاوت الاجتماعي، وهذا وتلك متداخلان، بعمق، في كل حال. كان رباط يضع إصبعه في جرح سياسي، بامتياز، متحدّيًا زعم «متوسط» الألفاظ، المفتقر إلى العمق افتقاره إلى السعة، أنه يستطيع طمس ذلك الجرح.

إلى هذا عمدت فينيسيا إلى شق نافذة أخرى، وهي النافذة المطلة على الإسلام. فعدنا لا نجد أهاجيّ للبدو، ههنا، ولا استذكارًا شامتًا لفقرة من قلم ابن خلدون معادية للعرب. بخلاف ذلك يحتفي وديع صبرا، وهو الناقد الموسيقي في المجلة، بأفضال الفارابي وابن سينا على علم الموسيقى[49]. وتتذرع المجلة بصدور كتاب لمؤلف إيراني (تنشر منه صفحات مختارة) لتستذكر مولد نبي الإسلام، المقدّر أمره في علم ربه[50]. وتعمد فينيسيا إلى التعريف بمشكل الخلافة، وهو، إذّاك لا يزال مطروحًا في العالم الإسلامي، فتنشر، بعد وفاة الكاتب، مقالة وضعها خ. ت. خير الله في ظروف وفاة النبي واختيار الخليفة الأول[51].

هكذا يسعى «الفينيقيون»، وهم متوسطيون، حصرًا، حتى غدوات الحرب العالمية الأولى، وهم «سوريون» قبل أن يكونوا لبنانيين، إلى تلمّس يوافق عشايا الحرب الثانية لوقائع داخلة،

[47] avril 1938, pp. 7–9.

[48] Edmond Rabbath, “Les Classes en Syrie et au Liban”, *ibid.*, no 13, juillet-août 1939, pp. 3-9.

[49] Wadia Sabra, “Al-Farabi ou l’Influence des Musicologues orientaux sur la Musique contemporaine”, *ibid.*, no 2, février 1938, pp. 6-10; 2e partie , “Avicenne ou l’Influence des Musicologues orientaux sur la Musique contemporaine”, *ibid.*, no 3, pp. 22-25.

[50] Zein el-Abdine Rahnema, “Mahomet: La Cour d’ Anoshirvan le Juste. Une Apparition annonciatrice”, *ibid.*, no 6, été 1938, pp. 8-15; voir aussi Fr. Riza-Tewfik, “Mahomet par Z. Rahnema”, *ibid.*, no 10, janvier-février 1939, pp. 31-38.

[51] K. T. Khairallah, “Le Premier Calife”, *ibid.*, no 13, pp. 17-21.

بديهة، في تكوين لبنان الاجتماعي التاريخي، إلا أنها تفيض من كل جهة عن النطاق اللبناني. وهذا تلمّس يزيد ما فيه من مفارقة أنه يحصل في عهد كانت فيه فئة من المثقفين قد اختارت لبنان نهائيًّا وانتهت، عمليًّا، من لبننة فينيقيا. وقد جعلت هذه العملية الأخيرة من مساحة المتوسط مصدرًا لامتياز حصرت شرعية الحصول عليه في لبنان، مستثنية من الحق فيه سائر دول المشرق. والواقع أن التكريس النهائي للدولة اللبنانية في حدود 1920، وقد تدرج حصوله مع مر الأعوام وأيدته سوريا عند التوصل إلى معاهدتي 1936، يصلح تفسيرًا أول لتباشير الانفتاح هذه على الإسلام وعلى العرب وعلى سوريا. ويجوز البحث عن تفسير آخر في جهة التطور الذي شهده الوضع الداخلي بموازاة هذا التكريس، وعن تفسير ثالث، على الأرجح، في جهة الظروف التي وجدت فرنسا نفسها مكتنفة بها، ومعها حلفاؤها اللبنانيون، مع اقتراب نُذُر النزاع العالمي.

هذا ويندر أن نجد ذكرًا للمتوسط، بما هو المتوسط، عند من نشرت لهم فينيسيا نصوصًا. على أن البحر غامر الحضور خلف السطور، وتظهر، من غير لبس، في النصوص التي كرست له مباشرةً، ملامح الصورة التي كانت له. فلنتفحص بإيجاز،إذن، ثلاثة نصوص يذكر فيها المتوَسط.

الأول منها قصيدة لإميل تيّان. وهي تستغني من أولها عن كل مفاجأة للقارئ، إذ تتخذ عنوانًا «البحر الذي كان فينيقيًّا»[52]. وفي القصيدة جمل صغيرة يوجز كل منها إيجازا بليغا مقطعا أو اثنين من النص. فالبحر، من أول الكلام، «ينبسط عند أقدام لبنان». ثم نعلم أنه «كان ذا أمجاد ذات يوم» ونعلم، بعد ذلك، «أن الجمال وحده بقي له». و«تقول له المدينة: أنت زينتي». وتضيف وقد شفّها الحنين:

إي سوار الزبد والذهب المرهف،
يزهو به عري كاحلي
لهفي عليه! يعود شيئًا غير تلك القطعة الربّانية
من تمثال رائع!

هذا التسجيل لتفاوت يبدو معه نمو المدينة المفتقر إلى كل شاعرية أدنى ألقًا بكثير من عهدها في الماضي البعيد، يفضي بغتة إلى ذكرى الحرب العالمية الأولى بما فيها من مضض. فالبحر قد «استيقظ» إذّاك «مرتاعًا وأخذ ينتف شعره وهو يصرخ». وبعد كثير من الحركات

[52] م. م. ع 3، ص 20–21.

العنيفة، عاد ليسترخي مستردًّا ألوانه «بعناية» ليستعيد «وجهه وصفاء روحه». ثم نصل أخيرًا إلى الوقت الحاضر، إلى «هذا المساء» الذي

(...) تظهر فيه على ثوبه الأزرق تموجات ظريفة
فيمتد وقد ازداد اتساعا ويحجب الصخور.

ثم ينطق البحر و ينقل إلينا الشاعر ما سمعه من كلامه:

قال بصوت خافت داخَلَه الإرهاق
إنه نادم على غضبته الجنونية، أمس
لكن اللوم يقع على الضبابة القاتمة
التي جاءت من بحر آخر

فهل نحتاج وضوحًا فوق هذا الوضوح؟ نذكر شيحا وهو يحذّر المتوسطيين من «جبال الجليد» المقبلة من الأطلسي[53]. هذا والريح الجرمانية التي تنذر بالهبوب مجدّدًا، سنة 1938، تفوق سابقتها لؤمًا بكثير. وبين العاصفتين، بقي المتوسط على عهده بحيرة تتواعد فوق مائها السنون ألوفًا.. مجالًا ينزاح عنه فعل الزمن وتتقاصر عليه طرق الماضي تقاصرا عجبا، فإذا بفينيقيا، وقد غفرت بعض الغفران لهذا الشرق، وكانت تتهمه بكتم أنفاسها طوال هذه المدة المترامية، تجد سبيلا إلى إلقاء نفسها في حضن الغرب اللاتيني.

وأما النص الثاني، فهو لميشال شيحا. وهو يعود فيه إلى «أحاديث باتريس»[54]، وكنا قد وقعنا على نماذج منها، لعلها الأولى، في المجلة الفينيقية[55]. على أن الأفق مغاير هنا. فإذا كان المنطلق لا يزال فينيقيًّا فإن المسلّمة قد خضعت لمزيد من الإرهاف، وكانت في مقالة 1919 توكيدا فجًّا لـ «تماثل في الروح والفكر يصلنا بالغرب اللاتيني»، وكان الكاتب يستنفر لمصلحتها «حاضرنا وتقاليدنا وأعرافنا ولغتنا»[56]. فهو قد وجد مذّاك وقتًا لزيادة انتباهه للتعدّد اللبناني. وسيبقى هذا التعدد ملازمًا شيحا، بل هو سيصبح، على الخلفية الفينيقية، أكثر المدارات مؤالفة لتفكيره.

ولنقل، مرة أخرى إن هذه الحساسية الجديدة ترسو على ازدواج كان قد تمّ جلاؤه، قطباه

[53] را. أعلاه، الحاشية 43.

[54] Cf. *Phenicia*, no 4, avril 1938, pp. 1-5.

[55] را. أعلاه الحاشية 43. ورا. أيضًا

[56] Michel Chiha, "Entretiens de Patrice" , loc. cit., *La Revue Phénicienne*, no 2, p. 92.

La Revue Phénicienne, nos 3, septembre 1919, p. 135, et 4-5-6, octobre-novembre-décembre 1919, p. 258.

البحر-الأفق والجبل-الملجأ. وكان هذا الازدواج في سبيله نحو التحول إلى أساس مقبول سلفًا نشأت عليه رؤية بعينها لتاريخ لبنان ولمستقبله.

«هي مائتا كيلومتر من الشواطئ النضرة الخضراء [أين ساحلنا اليوم من هذا الوصف؟] وفي العمق جبال شامخة لا تزال تصلح ملاذا أمينا تقريبًا لمن يرغب في الدفاع عنها»[57].

تلي هذا دعوة إلى ضبط الخليط الذي تضمه البلاد بتضييق الأبواب أمام الوافدين إليها:

«ليس من حسن التدبير أن تموت أرضنا من جراء أفضالها. فيجب ألا نشرع أبوابها كيفما كان ولأيٍّ كان. فنحن كما نحن قد بتنا من غير خيار سوى الخيار بين التآخي والموت»[58].

لكن البحر، لا الجبل، هو ما يختار شيحا، بما هو متوسطي حتى العظام، أن يطيل المكث عنده. هو يستذكر علة وجود للأمة، يراها روحية ومعنوية مغتنمًا فرصة كانت لا تزال متاحة، في مطلع 1938، للاستناد، من باب الإعجاب، إلى شاهد من موسوليني. فيعلن اعتقاده بـ «وجود نفس أوحسّاسية متوسطية وبأننا – ويعني اللبنانيين – لسنا بغرباء عن هذه الشعلة أو عن هذه الحماسة»[59]. هذا المجال المتوسطي يؤثره شيحا كل الإيثار على المجال الأوروبي الذي تهب منه، على التحديد، «ريح الشمال» تلك، وقد رأينا تيان حريصا على التعبير عن ضيقه بها.

هكذا يمضي شيحا مناديًا: «أوروبا الشمال، يا أعجوبة التكبّر أترعها، اليوم، الإزراء بالعقل وبالمحبة، كم هو لطيف البحر المتوسط!»[60] ولا يحتاج الداعية إلا إلى إثبات واقعة يليها سؤال حتى يصل إلى ما هو أبعد:

«النزاع بين الأعراق لا يحمي رخام الإغريق من بصمات البرابرة. فما الذي يحلّ بالعالم إذا فقد المتوسطيون ما يجمعهم من تحابّ؟»[61].

على أن العودة إلى الوقائع لا تلبث أن تفرض نفسها، فيباشرها شيحا بأسلوبه. كان قد استحضر صورة مقاطعة البروفانس. وقد أصبح لبنان، في زمن لاحق، «سويسرا الشرق» بعناية شيحا[62]، ولكنه كان لا يزال، في تلك الأيام، «بروفانس المشرق». وهذه «أكثر حدة

[57] Michel Chiha, "Entretiens..", loc. cit., *Phenicia*, no 4, p. 1.

[58] م. م.، ص م.

[59] م. م.، ص 2.

[60] م. م.، ص 3.

[61] م. م.

[62] را. من بين مقالات عدة

"L'Exemple Suisse", in Michel Chiha, *Politique Intérieure*, Beyrouth, 1964, pp. 134-136.

وأجمل من الأصل»[63]. ثم إن الأوقات تفرض على لبنان، إذّاك، أن يجد لنفسه حلفاء. والحال «أن مناظرنا خلابة». لذا «سندافع عنها تساندنا فرنسا التي لن تصرف نظرها عنا، إن لم يكن لشيء فمحبّةً بهذا المتوسط»[64]. تعيّن إذن وضع قدم في أول المتوسط وأخرى في آخره، مرة أخرى، كما في سنة 1919. هكذا يعتدّ بالشبه التقريبي بين منظرين طبيعيين ليتمكن المتوسط من استبعاد آفاق أخرى، يستبعد بعضها ضمنًا وبعضها صراحةً. وهو إن لم يحصر في فرنسا مجاراةً لمشتهى اللبنانيين، فإنه، على الأقل، يتركّز رمزيًا فيها. على أن متّخذ هذا الوضع يحرص، قبل ركوب البحر، على هذه الصورة، أن يقوم بجولة في دياره هو، فيصحّ الافتراض أنه قد أمسى أَمْيَلَ إلى الحذر. ولكن يبقى السؤال واردًا، بالنظر إلى الوقائع الكبرى أو إلى الوقائع الموعودة بعمر طويل، عما إذا كان الرجل قد أمسى أميل إلى الواقعية أيضًا.

وأما النص الثالث الذي نتوقف عنده، فهو لكاتب فرنسي. هو لجان دستيو[65] الذي يقال لنا إنه رئيس «الصداقات المتوسطية». وكانت مهمته ههنا وعظ أصدقائه اللبنانيين (وغيرهم) بضرورة التمييز الصارم ما بين الفكرة اللاتينية والفكرة المتوسطية. فهو يندد بالخلط الذي يروّج له أناس « يحسبون أنفسهم واسعي المعرفة للغاية» مسارعًا إلى القول، في السطور الأولى من مقالته، إن المتوسط « ليس بلاتيني كما أنه ليس بساميّ»[66]. ولا يلبث أن يسترسل في تأملات لا تخلو من تعقيد ولكنها تستجيب، لا ريب، لهموم ذاك الزمن، ومدارها اختلاط الأعراق و على الخصوص، قلة ما في عروق فرنسيي... الشمال من دم لاتيني. فما قولك إذن في سائر الشعوب المحيطة بالمتوسط، خاصة وأنك ترى الكاتب يحرص على التذكير بـ «أن إفريقيا تبدأ في جبال البيرينيه»[67]. ويستشهد الكاتب هنري فوسِيّون Henri Focillon الذي يمتدح من موقع «غاليّ» أصيل تمازج الأعراق. يقول فوسِيّون:

«أولئك المهجّنون الطليان الذين نطلق عليهم اسم الرومان وقد امتزج دمهم بكل ما في المتوسط من أنواع الزبد، صمدوا، بعد فعل الزنا هذا، قرونا عدة في وضع إمبراطوري»[68].

63 Michel Chiha, "Entretiens…", loc. cit., *Phenicia*, no 4, p. 2.

64 م. م.، ص 5.

65 Jean Desthieux, "Sur l'Idée latine et l'Idée méditerranéenne", *ibid.*, no 11, mars-avril 1939, pp. 3-6.

66 م. م.، ص 3.

67 م. م.، ص 4.

68 م. م.، ص 3.

تلك ملاحظة يصعب الوقوع على كاتب لبناني من كتّاب فينيسيا يرضى بأخذها على عاتقه! ثم يأتي دور إسبانيا. فيخصها فوسيّون - ونحن ما زلنا مع ما يقتبسه منه دستيو - بمقطع أصعب مرورًا من سابقه في بلعوم الكتّاب اللبنانيين أنفسهم. فالمشار إليه هذه المرة - ونحن لا نزال في حديث الصبغيات - إنما هي الروافد العربية الإسلامية:

«أما أن الإسلام قد ضم إلى صدره قشتالة وأخصبها، في الحرب كما في السلام، فذاك ما لا يأذن في الشك فيه السادة ذوو القامات المشوقة كأمراء العرب والذين تمتزج في أحداقهم الحمّى بالفتور، وقد أكثر من تصويرهم كبار أهل الفن، ولا تأذن بهذا الشك أيضًا أبنية الفن الـ «المزعربي» أو الفن «المديجار» وهي هجينة يمتزج فيها عالمان، ثم لا تأذن بالشك نفسه، أخيرًا، تلك الغريزة المصونة في نوادر وفرائد تظهر في روح النصوص وفي ألفاظها معًا ويشترك فيها معلّمو الـ «أرغدوزا» والنحاة من أهل الطرب في مقامات الحريري»[69].

ولنر الآن كيف يعرّف دستيو، حين يسترد الكلام، «القارة المتوسطية». هي عنده:

«حاميّة وساميّة وآريّة، إن شئت، وهي وثنية يهودية مسيحية إسلامية، وهي أفريقية وآسيوية وأوروبية، في آن، وهي قارة لا تصلح لها مقاييسنا الشائعة للمكان والزمان، لأن أفريقيا تبدأ من البيرينيه ولأن العصور الوسطى تستمر فيها إلى أن تظهر طلائع أكثر منجزات العبقرية الحديثة جسارة. والقارة نفسها رومانية وقرطاجية معًا وإسكندرانية وعبرانية وهلينية وكتالونية، فهي المجال الممتاز للمتضادات وهي الوطن الخصب للأساطير ولأنواع السراب»[70].

والواقع أن دستيو، بعد أن يذكر تنبيه الشيخ علي التونسي للفرنسيين من مغبة ذاك التبجح اللاتيني «الذي لا يغرينا البتة»، فيبرز بذلك «ما توليه [الصداقات المتوسطية] من انتباه لأفريقيا الشمالية»[71]، ينطلق من هناك، مستعينًا بعلم طبقات الأرض، إلى إقامة البرهان على الوحدة الجيولوجية (وهذه أعمق بكثير من مجرد التشابه في المنظر) ما بين كورسيكا والبروفانس. ذاك برهان يرمي إلى إنشاء قاعدة علمية (لها، على وجه التحديد، صلابة الصخر) للقول بملكية فرنسا لكورسيكا. هذه المحاجّة (وهي متهالكة في مبدإها، لأن الاحتجاج بالتماثل الجيولوجي أخ شقيق للاحتجاج بوحدة العرق) لا ينبغي أن تصرفنا عن تحسس ما كان يحمله كلام دستيو المتوسطي من هواء منعش إلى البيئة الخانقة التي شكّلها أنصار فرنسا من اللبنانيين وقد موّهوا هواهم هذا بالهوية اللبنانية. والحق أن هذا الوسط كان قد بدأ يشجعه تضافر موات للظروف

69 م. م.، ص 4.

70 م. م.، ص م.

71 م. م.، ص 6.

على المضيِّ قدمًا في تطور مشابه. على أن هذا التطور لم يقيّض له التبلّر في تغييرٍ ذي دلالة لمنظور هذه الجماعة إلا في غدوات الاستقلال.

***

في معرض آخر، تناولنا بالتحليل المسهب نصيب «فينيقيّي» الندوة اللبنانية من صياغة الفكرة المتوسطية في لبنان[72]. فلن نعود إلى هذا هنا إلا للتشديد على نتائج بعينها أفضى إليها ذلك التحليل، وهي قمينة - على ما نرجو - بإبراز تطور هذه الفكرة من يوم أن تحررت من رهنها لدى الانتداب الفرنسي. ذاك تطور معقد، في حد ذاته، ولكن يتجاور فيه تواصل ملحوظ للموضوعات المطروقة وللفرضيات المسبقة المتحدرة من المرحلة المنقضية وتجدد بارز - وإن يكن غير كافٍ، في رأينا، لعلل فيه سنعود إليها - حصل في وظائف هذا الكلام المنخرط، مذّاك فصاعدًا، في مساق تستشعر محاضرات الندوة مقومات جدّته. ومحاضرات الندوة هي المنبر الثالث، بعد المجلة الفينيقية وفينيسيا، الذي أمكن لمدرسة الفكر المتوسطي أن تجد لنفسها متّسعًا عليه. بل إنها بلغت ههنا تمام عبارتها لأن محاضرات الندوة تمكنت، بخلاف المنشورتين السابقتين - وكانتا عابرتين، بالنتيجة - من مصاحبة الحياة السياسية والفكرية اللبنانية طوال المرحلة الممتدة بين جلاء القوات الفرنسية، سنة 1946، واندلاع الحرب في سنة 1967[73]. ونزيد أن الندوة اللبنانية بقيت عاملةً إلى عشايا حرب 1975 ولكنها أخفقت في الحفاظ، خلال سنواتها الأخيرة، على انتظام محاضراتها وصدور منشوراتها[74].

في الندوة بقيت للمدار الفينيقي جاذبيته. وبدا الدائرون فيه ميّالين إلى تركيز جهودهم على إرساء قومية يصحّ عليها، مع بعض التحفّظ، وصف قومية الأرض. هكذا قدّمت فينيقيا على أنها حالة تاريخية أمكن للأرض اللبنانية أن تطابق فيها ماهيّتها وأن تؤدي رسالتها الأصيلة. وتبدي هذه الأرض نزوعًا إلى استعادة حالتها الأصلية هذه كلما تراخت الموانع الحائلة دون ذلك. وتُردّ الحالة المذكورة - ولو بشيء من الاختزال - إلى الانفتاح الثقافي وغلبة التجارة.

[72] را. أحمد بيضون، «مؤرخو الحبور والغبطة في الندوة اللبنانية أو l'Histoire en Palmarès» في عهد الندوة اللبنانية، م. م.، ص 609–622. وقد بات يمكن الاطلاع على صيغة فرنسية مختصرة لهذه الدراسة تحت عنوان "L'Histoire du Liban racontée par les "Phéniciens" du Cénacle Libanais: une machine à exclure" , in Jean Hannoyer (coord.), *Guerres Civiles: Économie de la violence et dimensions de la civilité,* Paris-Beyrouth, 1999, pp. 187-202.

[73] را. «فهرس تاريخي لمنشورات الندوة اللبنانية» في عهد الندوة..، م. م.، ص 687–695.

[74] فارس ساسين، «هوامش على صور»، في عهد الندوة..، م. م.، ص 649–681. ورا. بخاصة ص 674 و680.

من هذا الباب، يصح اعتبار النهضة التي شهد بواكيرها النصف الثاني من القرن التاسع عشر ويفترض أن تحفز استئنافها استعادة الاستقلال السياسي، فرصة جديدة للبنان. وينظر إلى الهجرة وإلى الثنائية اللغوية و بالأحرى إلى تعدد اللغات المستعملة وإلى العلاقات الممتازة بالغرب على أنها، في آن، منتجات مشتقة من هذه الحالة وعدّة لا يستغنى عنها لإدامتها. وأما الساحل المتوسطي العريض فهو للحالة نفسها محرّض وشرط جغرافي. ويجب أن يسعف هذا الساحل في أداء وظيفته على النحو المرجوّ اعتمادُ الليبرالية الاقتصادية من غير تحفّظ ثم الأخذ، تبعًا لذلك، بنظام سياسي يكفل حريات أساسية معينة. ولا غنىً عن ملاحظة هي أن الليبرالية السياسية الموصى بها أضيق نطاقًا بكثير من صاحبتها الاقتصادية إذ هي مقيدة بالقاعدة الطائفية. فهذه تكبح بشدة كل حرية لأثر العوامل الاجتماعية الاقتصادية بل، أيضًا، لأثر العوامل الديمغرافية نفسها، في جعل شرعية النمط المعتمد لتوزيع السلطة وسائر ما يتبعه محلًّا لإعادة نظر، في مدى قصير أو متوسط. وذاك أن هذا النمط يقدّم سلفا على أنه عصيّ على التغيير.

كانت فينيقيا وكان المتوسط، من بعدها، مدعوّين، في حسبان أنصارهما، إلى الاستواء أرضية تاريخية وجغرافية لـ«لبنانية» تقع في ما وراء الطوائف[75]. وهي هذه الهوية المتوسطية الأساس ما يجمع عليه رأيهم وهي، قبل كل هوية أخرى، ما تهفو إليه قلوبهم. حتى إنّ هذه الأفضلية تجد تعبيرًا كمّيًّا عنها في الثقل النسبي الذي يعطى للمقاطع المتصلة بالعصور الفينيقية في ما قدّمه، على منبر الندوة، شيحا أو قرم، مثلًا، من مطالعات تاريخية. فنرى فينيقيا وهي تكاد تسحق، ماديًّا، ما تلاها من عصور في تاريخ البلاد.

مع ذلك، يتأكد، في عهد الندوة، ذاك التطور الذي وقفنا على تباشيره في أيام فينيسيا. فيعطى الجبل مكانًا أرحب في الصورة المقدمة لبنية البلاد الأساسية. وتزداد ظهورًا تلك اللازمة التي تجعل من الجبل ضمانًا لاستقلال البلاد. وتتأكد أيضًا وظيفة الجبل بما هو ملجأ للأقليات. والجديد هنا أن الجبل هو الذي يحكم، من الآن فصاعدًا، منطق النظام السياسي فيما ترتدّ فينيقيا إلى وظائف اقتصادية وثقافية. وقد كان «الفينيقيون»، في أوائل عهدهم، قليلي الحفاوة بالطوائف وبتعايشها وبصيغة السلطة الكفيلة بالتعبير عن هذا التعايش وبإدامته معًا. ويعود إلى شيحا تمهيد مكان متزايد الاتساع لهذه الهموم في نطاق النظرة المعروفة بـِ«الفينيقية» أو بـِ«المتوسطية» إلى لبنان. وكان يزيد هذا الأمر إلحاحًا أن الإشكال الطائفي - وهو الغالب إذّاك،

[75] أحمد بيضون، «مؤرخو الحبور..»، م. م.، ص 620–621.

من زمن طويل، عند مدارس فكرية أخرى – قد استوى، بعد الاستقلال، إشكالا أوّل لسلطة كان لشيحا عندها من النفوذ ما لم يكن له في أي وقت مضى. على أننا نظن أن الجهد الذي بذله، في هذا السبيل، هذا المعلم – وهو ملهم كثرة في الندوة – بقي دون الحاجة. معلوم أن شيحا كان يتصور مجلس النواب، خصوصًا، على أنه منتدًى للطوائف[76]. وكان يفترض أن يتقلص ظلُّ الطائفية شيئًا فشيئًا كلما تقدمنا نحو محراب السلطة الإجرائيّة. والحال أن هذه الأخيرة بقيت تحتفظ لنفسها بما يكفي من وسائل للّعب بالمجلس وفق هواها تقريبًا. فكان الأمل في التوصل، بهذا الأسلوب، إلى تسكين دائم لبوادر المطالبة الطائفية ينتهي إلى ادّعاء القدرة على شراء ولاء الطوائف بثمنٍ بخس. وأهم من هذا، في ما نحن بصدده، أن الأيدلوجية الفينيقية كانت عاجزة عن استيعابِ التنوع الذي يسم المرجعيات التاريخية والدينية للجماعات الطائفية استيعابًا فعليًّا. فالحاصل أن هذه الجماعات كانت تنسب نفسها إلى أصول واقعية أو رمزية يقع كثير منها في ما وراء الحدود اللبنانية وتقرّ الطوائف المعنيّة لـ«ممثلي» هذه الأصول المعاصرين بسلطان عليها بدا هائلًا أحيانًا[77]. ولم يكن لفينيقيا أن تهضم هذا التنوع، وهو المرشح دائمًا للانقلاب إلى تنابذ في أوقات الأزمات، فاستسهلت أن تزعم لنفسها القدرة على التسامي عنه.

على أن فرص النجاح المتاحة لهذه المناورة كانت ضئيلة. فالجبل الذي كان يزحف فوق مساحة الساحل باطّرادٍ لم يكن يعترف بفينيقيا موئلًا لهوية جديدة. بل هو كان ينزع إلى إلباسه هويّته هو، وهي متعدّدة. وكان يزيد مهمته هذه سهولة أن الساحل كان على قدر من «الجبلية» – على ما ظهر لاحقًا – أكبر بكثير مما كان في الحسبان. فلم يتيسّر للبحر أن يبتلع الجبل – مع أنه كان قد أخذ يستوي معيلًا لهذا الأخير – بل أخذ الجبل، بخلاف ذلك، يلزم البحر بالتراجع. أو أن البحر أخذ ينحصر، على الأقل، في الدائرة الاقتصادية وفي قطاعات من الثقافة مرسومة الحدود بدقة. فكان أن بقيت للأيدلوجيات الجبلية مقاليد السيطرة على كل ما تبقى.

والواقع أن فينيقيا كانت تشكو جرحين: الجبل والإسلام. وكانا متقاطعين ولم يكونا متطابقين. وقد فرغنا توًّا من حديث المشاحنات التي دارت بين «فينيقيّي» نا والجبل. وأشرنا أيضًا إلى أن الإسلام كان قد بدأ، من أواسط الثلاثينات، يصبح موضوعًا لتعرُّف من جانبهم أقرب من ذي قبل إلى الصراحة. فالإسلام كان حاضرًا، هو أيضًا، حضور الجبل وحمولته من الطائفية. وكان يبسط ظله، خصوصًا، على الساحل الفينيقي. وكانت تنبعث منه هبّات ريح

[76] Michel Chiha, "L'Exemple Suisse", *loc. cit.*

[77] أحمد بيضون، "مؤرخو الحبور.."، م. م.، ص 621.

حارة تنفخ تارةً في نار الوحدة السورية وطورًا في نار الوحدة العربية، وهذا على مدى العقدين اللذين شهدا «الفينيقيين» (الذين أخذوا يصبحون أميل إلى التلقب بـ «المتوسطيين») وهم يتعاقبون – مع آخرين، ولكن مع استمرار شعورهم بأنهم هم أصحاب البيت – على منبر الندوة اللبنانية. وأما تعرّفهم الذي أشرنا إليه للإسلام، فبدا له هذه المرة تعبير مادي – إن صحّت هذه العبارة – مثّلته دعوة عدد معتبر من الناطقين بالعربية ومن المسلمين بل من دعاة الوحدة العربية ومن الوحدويين السوريين إلى أن يدلي كلٌّ منهم بدلوه في حومة هذا الملتقى المرموق من ملتقيات لبنان المستقلّ.

على أن تنافرًا جوهريًّا بقي زمنًا طويلًا يطبع العلاقات بين الفينيقيين والإسلام، لبنانيًّا كان هذا أم غير ذلك. من ذلك أننا نرى جواد بولس – وقد اجتاز، هو أيضًا، مرحلة قومية سورية – يبزّ غيره في استخراج نظام من فكرة كان المسلمون يغتاظون منها أشد الغيظ، وكانت ماثلةً عند لامنس، من قبل، وعند شيحا، بطبيعة الحال. فالحال أن محاضرات بولس، في الندوة، تشي بأن القرون الإسلامية الثلاثة عشر لم تكن غير فاصل منكود الطالع في تاريخ هذه البلاد، على الإجمال، وذلك لأنها أسفرت عن تقليص متمادٍ لمكانة البلاد البحرية. وهو تقليص كان منه أن ذهب بمجد فينيقيا فجرّ انتقالًا للثقل السكاني وللنشاط الاقتصادي نحو الجبل وصبغ البلاد، بالتالي، بصبغة الأقليات الطائفية والنظام الإقطاعي[78]. وما يراه بولس (وهو تلميذ نجيب لفيدال دو لا بلاش Vidal de La Blache الذي يتخذه شيحا أيضًا مرجعًا لكلامه مرة واحدة على الأقل)[79] هو أن الانتقال المشار إليه كان تخلّيًا من جانب الأرض عن الرسالة التي عهدت بها الطبيعة نفسُها إليها، قبل بدء الزمان. فكأن التاريخ قد خان الجغرافيا...

لم تكن هذه الفكرة مجلبة للغيظ وحسب. كانت، أيضًا، باطلة من حيث الأساس، وهذا أمر لم يجد كمال الصليبي مشقة في إدراكه[80]. كانت المدن الفينيقية قد ودّعت استقلالها وأخذت البلاد تصطبغ شيئًا فشيئًا بصبغة الداخل الآرامي قبل وصول الإسلام بنحو من ألف سنة. حتى إنّ اسم فينيقيا كان قد تحول إلى مجرد عبارة جغرافية – كان وضوح الحدود يعوز مسمّاها، فوق ذلك – من أيام الإمبراطورية الرومانية الأولى، في أقرب تقدير. كان المحاضر يسقط على ثلاثة عشر قرنًا من التاريخ، إذن، حلم الاستقلال اللبناني المولود في القرن العشرين وكان

[78] م. م.، ص 615–616.

[79] Michel Chiha, *Visage et Présence du Liban*, Beyrouth, 1964, p. 145.

[80] Kamal Salibi, *A House of Many Mansions*, London 1988, chap. 7.

هذا، لا غيره، ما أجاز له أن يرى التقهقر حيث لم يكن يوجد غير انتقال نحو الشرق – شهدت البلاد غيره في تاريخها – لمحور القوة والحضارة. ولم يكن يمكن اعتبار هذا الانتقال نكبةً، على النحو الذي نحاه بولس، أي بإضفاء دلالة مضافة إلى دلالته التاريخية الجغرافية، إلا بافتراض الاستقلال لأرض هي فينيقيا ابتلاها ضمها إلى الإمبراطورية الجديدة بشيء من الهامشية. وهذا، أي الاستقلال، هو، على وجه الدقة، ما باتت تفتقر إليه الأرض المذكورة. كان يكفي إذن أن تردّ تلك الأرض إلى المجموع الجديد الذي باتت جزءًا منه حتى يتبدّى تطورها اللاحق في حلة غير الحلة التي أسبغها عليه مؤرخنا.

والحق أن كلام بولس كان من شأنه، على ما يظهر لنا من غير صعوبة، أن يكدّر، لا المسلمين وحدهم، بل الجبليين أيضًا، أكانت جبلية هؤلاء «واقعية» أم «أيدلوجية». وهؤلاء وأولئك خلق كثير. كان هذا الكلام يمدد مرحلةً استثمرت فيها الحتمية الجغرافية في اتجاه واحد نازعةً إلى الربط ما بين قدر البلاد «الطبيعي» والغرب المتوسطيّ. وهذا غرب انتهى إلى اعتماد فرنسا تعبيرًا أقصى، أو قُلْ تعبيرًا شبه حصري، عنه. على أن تلك المرحلة كانت قد ولّت سياسيا وأخذ «فينيقيّو» الندوة أو، في الأقل، أكثرهم تسيّسًا يستشعرون انقضاءها شيئًا فشيئا. فكانت أيدلوجية التاريخ، على الصورة التي اتخذتها عند بولس، متخلّفة عن التاريخ نفسه.

كان ميشال شيحا قد هجر من زمن غير قصير فن التاريخ الذي سخّر له ريشته أحيانًا. ولكن الصحفي الكبير الذي كانه شيحا لم يفته الشعور بانقلاب الأحوال، فأخذ، في أواخر حياته، يفتح نوافذه لكل ريح. ولم تكن ريح التغيير، وهي لا تعرف الهدوء، قد عفّت عن الزوج المكوّن من فينيقيا والمتوسط، وهو الذي اجترح في مطلع القرن للحجز ما بين سورية وبلاد العرب ثم للحجز ما بين لبنان وسورية، في وقت كان يجري فيه تخليص هذه الكيانات الثلاث من شباك الإسلام العثماني. كان هذا الزوج قد استحال إلى «لبنانية» بقيت متوسطية، لا ريب، ولكن من غير حصر. عام 1953، أي قبل غيابه بسنة، أتحفنا شيحا، في محاضرته الأخيرة من على منبر الندوة[81]، بتمرين رائع على الاعتدال إن لم نقل على التوازن البهلواني. فهو ينافح عن هوية تعددية للبنان، جامعًا البحر والجبل وفينيقيا والعروبة، مبرزًا تنوع الأعراف وتعدد اللغات وكثرة تيارات التبادل والاختلاف البيّن بين ما تحمله الهجرات المختلفة... فنقع – بوجيز العبارة – على كوكبة من العوالم تتآزر مكوناتها في انسجام لتجعل من لبنان ما هو. فأمكن لحكيم الجمهورية الأول، وقد بلغ من الحكمة ما لم يتحصل له من قبل، أن يخص كلا

[81] ميشال شيحا "Présence du Liban" في عهد الندوة..، م. م.، ص 243–252

من مواكبي المغامرة اللبنانية بكلمة طيبة. وإذا كان لا يبدو مطمئنا إلى مطامح تقليدية يعرفها لسوريا (سوريا التي يحرص على طمأنتها إلى أن لبنان لا يطمع في ساحلها الذي كان فينيقيًا ذات يوم) وإذا كان لا يزال غير مقتنع بصواب الدعوات إلى الوحدة العربية (إذ هو يعلن أفضلية « التآخي الحميم»، عنده، على الدمج الجغرافي) فإن هذا كله لا يعبّر عن حنق ولا عن حساسية نابذة، ولكن يعبّر عن الرغبة في أن يلازم كل فريق حقيقته بتوخي التصرُّف وفق مصلحة أحسن تقديرها لنفسه[82]. فالعالم العربي متعدد شأن المتوسط. «والحضارة العربية – على قول شيحا – تدّعينا ونحن ندّعيها»، ولكن « المتوسط بيئتنا الحيوية وبحيرتنا الخاصة»[83]. ويصل الأمر بالمحاضر الذي كان يدين بجانب من إعداده لمدة من عهد شبابه أمضاها في إنكلترة، إلى حد الاعتراف بالحضارة الأنكلوسكسونية على أنها «واحدة من موائلنا الروحية والزمنية»[84]. هكذا ترانا، عام 1953، وقد ابتعدنا كثيرًا عن «جبال الجليد» تلك التي كانت، في ما مضى، تقلق راحة «المتوسط الفاتر»[85]... أما الشيء الوحيد الذي يفوت شيحا تدبّره فهو السلوك المنتظر من هذه الزنابير الكثيرة بعد أن حشرها جميعًا في كيسه الضيق هذا! على أنه كان قد صرح من وقت طويل – والحق يقال – أن قدر لبنان «أن يحيا في خطر»[86].

ليس لنا أن نستنفد، في هذه المقالة المتواضعة، سائر ما شهدته الفكرة المتوسطية من تقلبات لبنانية. على أننا لا نستطيع، ونحن في هذا الصدد، أن نتحاشى عن اسم رينيه حبشي، وهو وجه بارز من وجوه بيروت الثقافة في الخمسينات والستينات وهو مكثار ألقى من المحاضرات في الندوة اللبنانية ما لا نحصي مثله ولا ما يقرب منه عددًا لأي محاضر آخر[87]. هذا المصري الأصل والحس، اللبناني، إذّاك، من عهد قريب، وإن يكن أسرع في الانخراط، إلى أبعد حد، في مشكلات البلاد، لم يكن له، بحكم انتمائه المزدوج وإعداده الإنسانوي، أن لا يجهد في إخراج الجدل المتوسطي من أشراك الانقسام اللبناني. ولا نجاوز هنا ملامسة الزاد الذي حملته إلى ساحة هذا الجدل تآليف الرجل الكثيرة، وهي تستأهل معالجةً على حدة. كان حبشي نصيرًا لشخصانية فرنسية الصنع يريد تكييفها بالوقائع السائدة في الشرق العربي.

[82] م. م.، ص 246.

[83] م. م.، ص 249–250.

[84] م. م.، ص 251.

[85] رأ. أعلاه، الحاشية 43.

[86] Michel Chiha, "Le Liban aujourd'hui-1942" , in Visage et Présence.., op. cit., p. 19.

[87] فارس ساسين، «هوامش..»، – م. م.، ص 656.

وكان يريد الحفاظ أيضًا على إرث نوع مفتوح من الماركسية في وقت كانت فيه الماركسية طرفًا لا يمكن التفادي منه في كل جدل فكري. ومآل هذا المنحى الإقرار بأولوية المسألة الاقتصادية الاجتماعية وبضرورة اتخاذها محورًا لكل تفكيرفي حال الدنيا ينسب نفسه إلى الفلسفة. وكان، من جهة أخرى، ذا عناية بالفكر الوجودي - والوجودية فلسفة نافذة في تلك الأيام أيضًا - وهذا فكر محوره الحرية بما هي ماهية للفرد يعرّف بها الإنسان بما هو موجود. ويجد حبشي، في الشخصانية، تأليفًا وتجاوزًا، في آن، لهاتين المنظومتين، إذ هي تبتغي الإحاطة بالكل الشخصي في الإنسان، أي بالفرد منظورًا إليه في استقلاله كذات ومنظورًا أيضًا إلى نسيج وجوده الموضوعي كما يتولاه هو نفسه. وقد كان لمقاربة هذه صفتُها أن تبدو مفتقرةً إلى الأصالة - فقد كان هذا الصنف من الكلام شائعًا، في تلك الأيام - لولا أنها محمولة، عند حبشي، على موهبة تحليلية استثنائية القوة. فكانت هذه الموهبة تضع المقاربة المذكورة على محك تآليف رفيعة المكانة ومشكلات راهنة تناولها فيلسوفنا بالقراءة النقدية تناول المقتدر. وكان ثمة همّ آخر جنّب كلام حبشي السقوط في الروحانية المبتذلة، وهو تطلعه إلى إحلال تفكيره عند ملتقى تقليدين أراد التأسيس لتقاربهما. ولم يكن هذا الملتقى غير البحر المتوسط. فالفكرة القائدة في المشروع (وهي كانت موجودةً، من قبل، عند طه حسين)[88] هي التماس إلهام مشترك (شخصاني النزعة) عند المدارس الكبرى في التقليدين الفكريين المسيحي والإسلامي، وذلك باستنطاقهما، في ضوء اتخاذهما، معًا، فلسفة اليونانيين مرجعًا لهما. هكذا نرى حوض المتوسط يتسع لفرايبورغ اتساعه لغرناطة ويتمدّد، من الجهة الأخرى، حتى بلاد الفارابي وابن سينا، ليعود، في النهاية، فيجد أعلى ذراه في أثينا.

هذا وإذا كانت ضرورة الإيجاز قد جنحت بنا مكرَهين إلى ابتسار مشروع فلسفي هذه سعته، فإنه لا مناص لنا من الإقرار بأن ضيق المجال أيضًا يجعل من التناول الجادّ لموضوع شعراء المتوسط اللبنانيين مهمة أعسر بكثير من سابقتها. فكل واحد منهم مختلف جدًّا عن سواه، من شارل قرم إلى فؤاد أبي زيد إلى سعيد عقل إلى صلاح ستيتية... ولا نذكر غير هؤلاء. ثم إنهم وافرو العدد! هذا من جهة. و لا بدّ، من الجهة الأخرى، أن يفرض علينا التفحّص المحكَم لأعمالهم مناهج تحليل لا نزعم لنفسنا إتقانها. لذا نحجم. ولنقنع بالقول إن المتوسط، وهو قد استثار عندنا من الشعر ما استثار، بقي أندر ظهورًا بكثير في الرواية اللبنانية. وذاك - على

[88] طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، القاهرة 1938، الفصول 2–5. ورا. بصدد ممثلين آخرين للنزعة المتوسطية في مصر، أنيس صايغ، الفكرة العربية في مصر، بيروت 1959، ص 213–214.

ما نخمّن - أنه أكثر اعتمالًا في المتخيّل اللفظي عندنا - أي في الحلم، إذا جارينا من يعدّ الحلم لغة - مما هو في المتخيّل المَعيش. هذه ملاحظة تستبق خلاصة كلامنا كله.

وذاك أن اللبنانيين ليسوا شعبًا بحريًّا إلا من وجوه بعينها لا تتعذر الإحاطة بها. وهم، من وجوه أخرى لا تقل عن السابقة وجاهةً (بل هي قد تفوقها رسوخًا)، شعب جبليّ. ويسع المتأمل أن يضع في رصيد البحر ميلهم إلى التجارة: إلى الاتجار بالسلع وإلى مبادلة الكلام والأفكار ومعاشرة الناس، إلخ. ويجوز لنا أن نضيف الهجرة إلى هذا، مع أنها اقترنت تاريخيًّا بقحولة الجبال. ولقد كان وقع الهجرة على الذهنية وعلى نمط التحضُّر أقل شدّة من وقع مؤسسات التعليم الأجنبية التي أنشئت في بلادنا أو تلك التي قصدتها الشبيبة اللبنانية في بلاد المنشإ. ويتردد أيضًا ذكر النزوع إلى الأخذ والرد والمساومة على أنه من مشتقات العقلية التجارية. ولكن يتعين علينا، من جهة أولى، أن نحتاط من المبالغة في تقدير المدى الذي يصل إليه هذا النزوع، ويسعنا، من الجهة الأخرى، أن ننسبه إلى التعقيد الذي تتسم به فسيفساء العشائر والطوائف، وهو يجعل من المفاوضة شرطًا لازمًا للبقاء. ويجب التشديد أخيرًا على تركُّز السكان التدريجي، ابتداءً من القرن التاسع عشر، في المدن المرافئ، وفي بيروت منها على الأخص، وقد أمست هذه المدن تضم الكثرة الكاثرة من السكان، اليوم. فهذه واقعة حاسمة كان لها على تطور البلاد الاجتماعي والسياسي آثارٌ لا تُحصر. غير أن من المشروع السؤال عما إذا كان مرجع هذا التطور، لا إلى جاذبية المدن وحدها، بل أيضًا إلى صمود بنًى ريفية مفعمة بالحيوية في رحاب المراكز المدنية الجديدة. وهذه بنًى لم تغب يومًا، في كل حال، عن المدن التقليدية نفسها.

الخلاصة أن ما يتسرب من البحر إلى مجتمعنا يبقى شحيحًا. وأكثر شحًّا منه ما يتسرّب إلى حياتنا اليومية. فلقد توقفنا عن بناء السفن، إجمالًا، من يوم أن ودّعتنا العصور القديمة. ولا يشغل «عمال البحر» (أي صيادو السمك والبحارة وعمال المرافئ، إلخ). إلا منزلة محدودة للغاية في مجتمعنا. والقليل الذي نستهلكه من السمك، نستورد معظمه. ثم إننا نخالف ما هو سنّة لشعوب البحر، فنتخذ أكل السمك ترفًا نعمد إليه، أكثر ما نعمد، في المطاعم وفي أيام الأعياد. ولا يبعد عن ذلك أمر السباحة البحرية عندنا. فالشاطئ لا يني يزداد بعدًا عن متناول الأكثرين منا. وأكثر من يأتونه منا يأتونه مقرين بأحكام التلوث فيستحمون في حوض. ومن لم يكونوا من ذوي اليسار فلهم إلى إشعار آخر أن يقصدوا كورنيش البحر. وبمحاذاة هذا يزداد عدد العوائق التي تنتصب حاجزةً ما بين الرصيف الشهير وزرقة البحر. ويجاوز واحد

من أفضل المختصين عندنا في علم اجتماع المدن مجرّد الملاحظة الأنثروبولوجية فيصل إلى حد القول إن عاصمتنا قد نمت وهي مديرة ظهرها للبحر[89].

هذا وليس الجبل أحسن حالًا بكثير. فالخضرة والهواء النقي لا ينفكان يزايلانه، فلا يبقى لنا منه، تقريبًا، إلا الأسرة البطريركية والطائفية. وليس لي أرب في الزعم أن هاتين البنيتين خالدتان. هما قد تمكنتا من الصمود حتى اليوم، إلا أنهما تغيرتا كثيرًا. وكان أشد العوامل أثرًا في تطورهما اضطرارهما إلى التكيف بالمدينة وبالدولة، على وجه الدقة، أي بأكثر القوى حداثةً في مجتمعنا، وأكثرها «بحريّةً»، إن جازت هذه العبارة.

فهل لنا أن نعجب لمرأى الأيدلوجية الفينيقية – وهي التي كانت، في منطلقها، مشروعًا ينظر إلى ما بعد الطوائف – وقد استحالت بلا إبطاء إلى عصبية جزئية بين عصبيات؟ فهي قد بقيت، في ما عدا حالات فاقعة الندرة[90]، حكرًا على مسيحيين وعلى فرنكوفونيين. وهي مدينة، على الأرجح، بِسِمَتَيْها هاتين لما رعى بداياتها من ولاءٍ لفرنسا. ولقد رأيناها تنشد آفاقًا أخرى حين عاد الولاء الحصري لفرنسا غير مجزٍ، ولكنها بقيت مسيحية وفرنكوفونية. وذلك أنها كانت قد صالحت الطائفية، في ما بين العهدين، متوسلة إلى ذلك نظرية التكامل التاريخي والوظيفي بين البحر والجبل. ثم إن المشكلة لم يكن ينظر إليها من الجهة الأخرى – وهي، على الإجمال، جهة إسلامية – على أنها مشكلة أكاديمية. كان أيدلوجيّو المسلمين يرخون الأعنّة لشطط مقابل، فيتجاهلون البحر مع أنه ينبسط عند أقدامهم (إذ كان معظمهم من أبناء تلك المدن الفينيقية الذائعة الصيت) ويردّون الجبل شفّافًا ليمدّوا بصرهم إلى أبعد ما يصل إليه البصر شرقًا. وأظهر من ذلك أن المتوسط، اسمًا ومسمّى، لم يكن عندهم إلا طريقًا للمؤامرات أو، في أفضل الأحوال، سمكًا في بحر.

---

[89] جاد تابت، الإعمار والمصلحة العامة، في التراث والحداثة: ذاكرة الحرب ومدينة المستقبل، بيروت 1996، ص 135–136.

[90] ليس لنا أن نستغني، عند الإشارة إلى هذه الاستثناءات، عن ذكر شاعرين هما صلاح ستيتية وعباس بيضون، وكلاهما مسلم ولكن أولهما فرنكوفوني والثاني ناطق بالعربية. أما ستيتية فـ «متوسطيته» مصدرها المثاقفة وهي تشبه أن تكون تحصيل حاصل. وذاك أن انتماءه إلى ثقافتين يضعه في موقع الإفادة مما قد تجوز تسميته «ريعًا» لوضع لغوي. ويبدو هذا الريع موظفا في الموقف الأيدلوجي أكثر مما يظهر في مناخ القصائد الفعلي. وأما بيضون فهو صاحب قصيدة «بحرية» طويلة كرسها لمدينة صور (صور، بيروت، 1985). ويبدو البحر فيها مهول الأبعاد، ناشرا ظله الخطر، ممعنًا في نخر ما يصل إليه. فهو يجفف المدينة وينشر فيها العفن في آن. ونرى البشر الذين يواجهون البحر يجففهم الملح والشمس تارة ويتحللون في الماء تارة أخرى. ونقع بينهم على صيادين ولا نقع على ملاحين. فهم فلاحون طردوا من الجبل... نحن إذن على مبعدة من ذاك المتوسط الأليف، الودود إجمالا، كما عهدناه عند «فينيقيّينا».

ولقد أشرنا، في معرض آخر[91]، إلى أن الشجار بين «الفينيقيين» و«العرب» يبدو، اليوم، أميل إلى الهدوء. فهو يفقد زخمه بفضل ما تشهده الفكرة العربية نفسها من تطور جعلها أبعد عن الحصر وأقل ميلًا إلى القتال. ومردّ ذلك إلى تسليمها، اضطرارًا، بمعايشة أقطاب أخرى للهوية على جبهات كثيرة. ويضعف الإقبال على هذا الشجار نفسه أيضًا ما شهده المجتمع اللبناني من تطور داخلي أفضى إلى تقريب نوع من التوافق على «المبدإ» اللبناني. وهذا مع أن البحث لا يزال جاريًا عن صيغة للتصرف بهذا المبدإ تحظى، هي أيضًا، بقبول لا يعوزه اتساع الرقعة. عليه وقف اللبنانيون، من غير تمييز بين الطوائف، يحيّون، ظهور الفينيقيين في وسط بيروت، بنتيجة الحفريات التي أتاحها الدمار المتخلف عن الحرب. ومهما يكن تقديرنا، من جهات أخرى، لبُعد مناخ ما بعد الحرب، عندنا، عن مقتضيات العافية، فالراهن أن الفينيقيين عادوا لا يحتسبون فيه احتياطًا للحرب الأهلية. ذاك أمر من شأنه أن يعزز، بالتدريج، إدراكنا للبعد المتوسطي من أبعاد البلاد. وهذا ما لم يعترض هذه النزعة حاضر غير موافق لما كان منتظرًا. ويحتاج الاعتبار بهذا البعد – على الصعيد الداخلي وفي حلبة العلاقات الدولية، سواء بسواء – إلى الأخذ بمبدإ الإنصاف، في صورة من صوره، وهذا إن لم يحتج إلى تطبيق المبدإ المذكور بحذافيره.

والعبرة من كلامنا أن أرباب الأيدلوجيات، على اختلاف المشارب، قوم يرثى لحالهم. فلولا آثار كلامهم، وهي مدمرة غالبًا، لما استثاروا من المراقب الواقف على مبعدة، ولو محدودة، إلا ابتسامة رفيقة. وذاك أنهم يخلعون ثوب الحقيقة الأبدية على كلام لا يعدو حدّ الصدوع بحاجاتِ ظرفٍ راهن. وهم، على الراجح، يدرون ما يفعلون، ولو بعد حين، ما داموا يعمدون إلى تغييرات جزئية يجارون بها تغير الأحوال، وذلك من غير تخلٍّ عن التبجح، لا بل بشيء من أسف مكتوم.

موجز القول، إذن، أننا مقتنعون بأن لبنان الحديث قد أبعد عن نفسه بكل حزم كأس التبني التام لهويته البحرية. وهذا بينما كان يقذف بجل سكانه نحو الساحل. على أن لبنان بلاد متوسطية بلا جدال. وهو كذلك لأن المتوسط ليس البحر وحسب. ثم إن لبنان بلاد صغيرة. والجبل فيه قريب إلى البحر قربًا لا يهون معه دفع غواية الأفق الأزرق. فأي فتى لبناني أقام في الخارج ولم يخطر له يوما أن يقص على صاحبة له أن المتزلج على الثلج في جبل لبنان لا يلبث أن يجد نفسه، عند نهاية المنحدر، متزلجًا على الماء؟

---

[91] أحمد بيضون، «مؤرخو الحبور..»، في عهد الندوة اللبنانية، م. م.، ص 622.

«للغرفة زينة البحر»: هذا ما كتبه جورج شحادة[92] غير حافل، على ما يظهر، باصطناع نيّة يبيّتها وراء الكلام.

شتاء 1999

[92] Georges Schéhadé, *Œuvre complète*, la Poésie, Beyrouth, 1998, p. 7.

IV

تغريب البحث، تفرّق الجامعة

«قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها»(*)

(كلمة في كتاب)

شرفٌ لهذا الكتاب أنه، قبل أنْ يعرف ناجزًا، عرف بمسوّداته. وهي مسوّدات عدنا، اليوم، لا نحصيها عددًا. وهذا لأن مسوّدة لربع الكتاب من هنا وعملية تبييض جزئي من هناك ومراجعة للتصميم أو للصياغة من هنالك قد دخلت بين المسوّدة التامة وتاليتها فأشكل علينا العدد. ذاك شرف لأنه إشارة إلى اتساع دائرة المشاركة في هذا التأليف ولأن هذا الاتساع، بحدّ ذاته، صورة للمسؤولية عن الجامعة اللبنانية كما نراها في آمالنا: أي مسؤولية عامة عن هذه المؤسسة العامة، يتحمل كل لبناني قسطه منها، في حدود صفته ومعرفته وحقه.

وذاك أن فكرة هذا الكتاب هي، في الأصل، فكرتان:

أولاً: - أن لا تبقى صورة الجامعة اللبنانية عند أهلها مقتصرة عما يعرفونه عن الموقع الذي هم فيه، مشتتة تشتت المواقع التي تنتشر عليها اليوم مؤسسة لا تنفك تكتسح، وهي تتوسع، ما تقول به أكثر التوقعات المتعلقة بتوسعها غلوًّا... ثم أن لا تبقى، أيضًا، صورة الجامعة المعروضة للبلاد مقتصرة على ما توحي به احتفالات مختلفة الأنواع أخذت تتكاثر في الأعوام الأخيرة، على إبهام شديد في تعبيرها عن الوقائع وفي مقدار صلاحها قاعدةً لبناء موقف صامد الأركان من الجامعة وقضاياها. ذاك هو الوجه السلبي أو النقدي من فكرة الكتاب الأولى. وأما وجهها الإيجابي فهو أن مهمة الجامعة هي التعليم والبحث وأن الجامعة ضالعة بأدائها هذه المهمة في رسم مصائر المجتمع ممثلاً بشبابه أولا وبسائر قطاعاته ومؤسساته أيضًا...

(*) كلمة ألقيت في دار نقابة الصحافة اللبنانية عند صدور الكتاب الذي حمل العنوان المشار إليه عن دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية في 1999/11/15. وقد أشرف على المشروع وحرّر نصوص الكتاب عدنان الأمين واشترك معه في تأليفه أنطوان حداد وملحم شاوول وخليل نور الدين وكاتب هذه السطور.

فيجب، إذن، أن تكون صورة الجامعة المعروضة على أهلها وعلى الدولة وعلى المجتمع كله، من وراء هذه وأولئك، هي صورة التعليم والبحث في الجامعة، قبل كل شيء آخر. يجب أن يكون ما يجري - أو لا يجري - في الصفوف (وفي المختبرات والمكتبات، وفي قاعات الامتحان) معروفًا، لا يتهيب مواجهة السؤال العامّ ولا تخشى فيه المساءلة المنظّمة، المعلومة الأصول والمقيّدة بالصلاحيات والحقوق. ويجب أن تكون هذه أيضًا حال ما يجري - أو لا يجري - في مواقع البحث. ويجب أن يكون معروفًا، أخيرًا، كيف تتولى خدمة التعليم و البحث، ومن ورائهما خدمة المجتمع، هيئات الجامعة ومرافقها كافة. فإذا قرنّا الوجه الإيجابي من الصورة إلى وجهها السلبي، ظهر أن ما نسميه صورة الجامعة ليس مجرد الوصف المادي للمؤسسة (ولا هو هذا الوصف أساسًا). وإنما هو خلاصة هذا الوصف معروضة على محك ما يجب أن تكون عليه الجامعة وأن تنتجه. ليس هذا الكتاب دليلا للجامعة إذن، وإنما هو دليل إلى قضاياها ومنظومة صيغ مقترحة للمعالجة والإصلاح.

ثانيًا: - أن لا تبقى ألفاظ من قبيل «التعزيز» و«الإصلاح»، حين تطلق في شأن الجامعة اللبنانية، فقيرةً إلى مضمون معروف، مطموسة المعالم والملامح. وأن لا يبقى الشيء الوحيد المعروف في الجامعة وعنها، حين يفتح حديث المطالب، هو مطالب الهيئة التعليمية في الجامعة. وذاك أن الذهاب من حقوق للأساتذة لا يجادل فيها إلى افتراض جامعة مقصورة الهم، في حركة التغيير الظاهرة فيها، على مطالب الأساتذة، إنما هو نزوع لا يمكن إلا أن ينقلب إلى وبال على المؤسسة كلها (طال الزمان أم قصر) وعلى هيئتها التعليمية، بالتحديد، قبل أركانها الأخرى. كانت الفكرة الثانية إذن أن يتمكن أناس مختلفون، بينهم الوزير والنائب وبينهم الصحافي والنقابي وبينهم قيادة الحزب ومجلس الجمعية الأهلية، إلخ. من التلفظ بكلام محدد مترابط حين يعرضون لشأن الجامعة اللبنانية: أن يتمكنوا من أن يقولوا إن الجامعة محتاجة إلى هيكلية مبنية على مبدإ هذه صيغته لتحسين أدائها ومحتاجة إلى نظام للتقويم هذه صفته لضبط أوضاعها والإفادة من الخبرات المكنوزة فيها ومحتاجة إلى تنظيم هذه قواعده لضمان استقلاليتها مع تجنيبها المزالق التي يفتحها إمكان الانحياز بممارسة السلطة إلى دائرة التكتم على المقاييس الفعلية المعتمدة لاتخاذ القرارات. كانت هذه الفكرة الثانية إذن أن يتحصّل لملامح الإصلاح قسطها الأوفى من الوضوح والتحديد حتى يتمكن من خدمة الجامعة، تحت ضوء المعرفة وبقوة الاقتناع، كل قادر على الخدمة وراغب فيها.

***

هل أدرك هذا الكتاب منتهى أربه في أدائه حق هاتين الفكرتين؟ ليس لهذا الأرب منتهًى، في الواقع، ولا نحن أول من حاول هذه الخدمة ولا بغية لنا في أن نكون الآخرين. أقصى مرامنا أن نكون خطونا خطوةً موافقةً لحاجات جامعتنا اليوم في سبيل التعزيز والإصلاح. وهي خطوة يحتاج الاقتراب بها من شاطئ الإنجاز إلى تضافر إرادات كثيرة تتحصل منها إرادة وطنية. ولكن إكمال هذه الخطوة، على مستوى الفكرة والنص، ما يزال يحتاج، أيضًا، من الذين أنعموا على هذا الكتاب بنقد أو إضافة من إملاء خبراتهم وأفكارهم وأمانيهم، أن يواصلوا مهمة النظر فيه وإعادة النظر. وهم، ونحن بينهم، محتاجون إلى أن ينضمّ إليهم، في هذه المهمة أو في ما يجري مجراها، معنيون آخرون، يعتدّ كل منهم بكفاءة بعينها، ويعتدّ جميعهم بمحبة هذه البلاد (مركبنا الذي نبحر على متنه جميعًا) وبمحبة جامعتها الكبرى. فلتعتبروا هذا الكتاب الماثل بين أيديكم اليوم، إذن، مسودّة أخرى يجري فيها كل منكم قلم النقد والمراجعة من حيث يستطيع وتزين له مصلحة الجامعة والبلاد. ليعتبره كل منكم رسمًا مقترحًا لصرح الجامعة المقبل الذي لن تكون الحجارة، في يوم من الأيام، أهمّ ما فيه.

التفريع والتجميع في الجامعة اللبنانية
صورة المشكل وسبل المعالجة(*)

1 - حمايات المشكل

كيف التوصل إلى معالجة قويمة للمشكلات التي طرحها التفريع على الجامعة، وما يزال، بعد أن اتحدت تلك المشكلات في محور فرض نفسه على أنه مشكل الجامعة بامتياز والمدخل إلى تناول سائر القضايا المُلحّة عليها، سواء منها ما تعلق بالطلاب أم بالهيئة التعليمية أم بالجسم الإداري أم بالمباني والتجهيزات أم بالبرامج والمناهج ونظم التقويم أم بالإنفاق المالي وترشيده، إلخ. يقتضي هذا التوصل، بادئ ذي بدء، أن نخرج بصياغة المعالجة تلك من دائرة التجاذب السجالي. وهو تجاذب غلّبت عليه ظروف الحرب وما بعدها صفة الطائفية ولكن مكوّناتٍ أخرى داخلته لا ينبغي الاستهانة بها. بعض هذه المكوّنات فئوي (مصالح مجموعات الأساتذة الناشئة في الفروع والخائفة على مصائرها من التجميع؛ مصالح الطواقم الإدارية في الفروع، وهي في وضع مشابه لوضع مجموعات الأساتذة المذكورة، إن لم يكن أكثر اضطرابًا؛ مصالح مجموعات الطلاب الراغبة في الاستقرار حيث هي واجتناب كلف الانتقال المختلفة والتمتّع بمزايا مختلفة أيضًا يتيحها الوضع القائم...) وبعض هذه المكوّنات نفسها سياسي. فإن الفروع قد أتاحت للقوى السياسية الموجودة في

(*) هذا تقرير أعدّ إسهامًا في عمل الفريق الذي وضع كتاب قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها، دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت، 1999. را. الحاشية الأولى في المقالة السابقة، أعلاه. وقد أدرج جانب من مادة هذا التقرير في مواضع مختلفة من متن الكتاب وبخاصة في الفصلين الثالث من القسم الأول والثاني من القسم الثاني. على أن ضرورات التحرير (الذي تولاه عدنان الأمين) قضت باستثناء أجزاء كبيرة من هذه المادة. فرأينا إعادة نشره هنا تامًا ومجتمع الأجزاء. هذا ولا يفوتنا التنويه بدين هذا التقرير لمواد أولية ضخمة جمعها الفريق ومساعدوه ولمناقشات جرت في اجتماعاته ولتقارير أخرى أعدت في مساق عمله نشير لاحقًا إلى أهمها. مع ذلك تبقى المسؤولية عن المضمون على عاتق

كل منطقة نوعًا من الخلوة بعضها إلى بعض ومن تقاسم النفوذ والتحكم بمقدرات الفرع من الولاءات الطلابية فيه إلى خدمات التوظيف التعليمي والإداري إلى نتائج مباريات الدخول، بل ونتائج الامتحانات، على ما شاعَ في بعض الحالات. وفي كل هذا أرست القوى السياسية المذكورة، في ما بينها، أعرافًا تدبّر توزيع المنافع، مغلّبةً القوي في كل موقع أو مجال، وتضبط النزاعات. وهذه أسهل ضبطًا، مبدئيًّا، على الأقل، حيث تنحصر في نطاق طائفي جهوي متجانس أو متقارب الأطراف، إذ تكون، في هذه الحالة، عادةً، نزاعات بين حلفاء و«أبناء صف» عام «واحد». ثم إن بعض المكونات المشار إليها جهويّ، إذ لا تعدم القوى الموجودة في كل فرع، وهي نفسها موجودة في محيطه، سبيلا إلى استنفار المحيط المذكور، أو بعض دوائره على الأقل، للدفاع عن وجود الفرع، باسم استبقاء أبناء المنطقة فيها والمصالح التجارية المتصلة بوجود الفرع... وهذه يطلق عليها لأغراض التجميل، لقب «التنمية». ويضم الأساتذة والطلاب إلى عوامل هذه التنمية ما ينتج في الفرع من رسائل وأطروحات.

2 - الواقع في مواجهة المعايير

لا يسع الجامعة اللبنانية، بما هي مؤسسة «عامة» و«جامعة» أن تبني وضعها ومصيرها على حاصل هذه المصالح والاعتبارات. فهي، إذا فعلت، تتجه اتجاها صريحا نحو الاستغناء عن مهمتها الأصلية التي سبق أن أحصت وجوهها وحددت أبعادها ورقة ناصيف نصار[1].

– لا نشرُ المعارف المتخصصة والمساهمة في الأبحاث مع الحفاظ على النوعية والإنتاجية يتماشيان مع انغلاق الفروع على نفسها والتواطؤ في كل منها على تقاسم النفوذ والمنافع والتراخي الآيل إلى إرضاء الجمهور وتركيز الجهد على صون الأوضاع المستقرة وامتيازات المواقع بأي ثمن...

– ولا تكوين النخب المتخصصة مع طلب الامتياز يأتلف وحالة الفروع الفعلية، إن لجهة التجهيز المادي، بمنطوياته العلمية، أو لجهة المنطق السائد في التسيير الإداري والأكاديمي واختيار أعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية، مع العلم بأن هذا الاختيار يملي

[1] ورقة كانت قد أعدت في مساق المشروع نفسه الذي أسهمنا فيه بهذا التقرير ثم غادر صاحبها المشروع قبل نجازه. وتشير العبارات الأولى من البنود التالية إلى «مهمات» أحصتها الورقة المذكورة للجامعة.

ذاك التسيير.

– ولا ينجو توفير فرص الدراسة الجامعية مع الحرص على المعايير من دائرة التحدي نفسه الذي يمثله وضع الفروع تجهيزًا ومنطق عمل.

– وأما عن ترسيخ وتطوير ثقافة وطنية – فضلًا عن أن تكون ديمقراطية وعلمانية – فإن وضع الفروع، بما هي، بأكثريتها، معازل طائفية، يبدو مصمّمًا عمدًا لمنع ثقافة هذه صفتها من الترسّخ والتطور.

ولا تقلّ مبادئ الاصلاح المقترحة عن وجوه مهمة الجامعة تعارضًا مع وضع التفريع في صورته الراهنة. وأول هذه المبادئ مبدأ استقلال الجامعة، وهو يفترض، أول ما يفترض، خروجها من حال التوزع الإقطاعي– الطائفي والحاجة إلى الحماية السياسية وما يليها من تبعية مباشرة لهذا أو ذاك بالذات من رؤوس السلطات والمرجعيّات السياسية–الطائفية.

والأمر نفسه يقال عن العلاقة بالجامعات الأجنبية والمؤسسات الأخرى المستعدة لدعم الجامعة، إذ هي خاضعة، في ظروف التفريع الراهنة، إما لشكلية شبه خاويةً وإما لتفاوت في نشاط الأفراد، من مدير وأساتذة، يحصر الإفادة منها في بعض زوايا الجامعة ويفوّت الكثير من فرص هذه الإفادة.

إلى هذا كله، تضاف مشكلات أخرى متنوعة، ذات صفة أكثر ملموسية، يعتبر التفريع، في صورته الراهنة، أصلاً وتربةً لها ويمكن تعرّفها من التقارير المختلفة التي قدمت، في نطاق هذه الدراسة. فقد شـدَّد عدنان الأمين، في ما يتعدّى النواقص المادية التي تشكوها الفروع، على أن تشظّي الجامعة بين 34 موقعًا يجعلها مفتقرةً إلى «عنوان».. ومعنى هذا الافتقار إلى تجسيد مادي، ظاهر الهيبة ومتكامل الوظائف لوجودها المعنوي. وهو ما يجعل «الجو الجامعي» بما يمليه من أشكال السلوك ومن الشعور بالانتماء وبإلزاماته على المنتسبين إليه، من طلاب وأساتذة وغيرهم، مفقودًا أو منتقصًا أيضًا.

3 - صفّان من الحجج

من هذا الاشتباك بين مصالح يرعاها الوضع القائم ويستدرج لها حماتها ومعايير تتضرر المؤسسة غاياتٍ وبشرًا وأنظمةً وحجرًا من إهمالها، نشأ صفان من الحجج يُنافح أحدهما عن الوضع القائم ويتصدّى له الآخر بالنقد والإنكار والدعوة إلى التغيير. فكانت:

أوّلًا: حجج مع التفريع

أ – اللامركزية الجامعية وحقوق طلاب المناطق.

ب – دواعي إنماء المناطق والتحاشي عن التهجير إلى المدينة.

ج– المشكلات الناشئة من زرع جسم ضخم (هو الجامعة) في موقع واحد وأبرزها:

1 – المواصلات: ازدحامها وكُلَفها، السكن وسائر أعباء الإقامة.

2 – صعوبات حفظ الأمن والأخطار على الحريات الطلابية والأكاديمية من الكبت أو من التصادم العنيف بين الاتجاهات.

3 – صعوبات الإدارة وحفظ المنشآت والصيانة والمراقبة الفنية للأشغال والمراقبة المالية الآيلة إلى منع الهدر.

د – وجود مفاعيل أكاديمية للتفريع، متصلة بتنوّع المجتمع الطائفي ومراجعه الثقافية وتخوّف القائلين بإيجابيتها من إلغائها عند التوحيد. ويُشار في هذا النطاق إلى:

لغة التدريس والبحث وهوية مراجعها، مستواهما المتصل بالاختيار اللغوي وبنظام التدريس، حسن الإدارة والانتظام الطالبي، الخيارات المتصلة بمواضيع التدريس والبحث وتوجهاتها الأيدلوجية.

هـ – حفظ الأمان في العمل للهيئتين التعليمية والإدارية باعتباره متصلا، في جانب منه، بواقع التفريع.

و – حفظ استقلال التمثيل الطالبي واستقلال النشاط السياسي، حزبيًّا وغير حزبي، بحفظ الفروع كأطر جهويّة–طائفية لهذا الاستقلال.

ز – ضرورة مراعاة التلازم بين التفريع الجامعي القائم والانقسام الوطني(القائم أيضًا)، مع العلم بأن الوحدة الوطنية نفسها (بما هي غاية لا واقع قائم) تعرّف بمفهومين مختلفين (انصهاري وتعددي) يتبعهما مفهومان مختلفان لوحدة الجامعة (بما هي غاية أيضًا).

ثانيًا: حجج ضد التفريع

أ – تثبيته حال التعازل الطائفيّ والجهويّ بين صفوف النخبة من شباب البلاد وتعزيزه النظرات القبْليّة (السلبية عادةً) بين الجماعات اللبنانية، وحدّهُ من فرص التخالط والتعارف الآيلين إلى معالجة النظرات المذكورة وخطره، بالتالي، على مستقبل البلاد الاجتماعي–السياسي وعلى السلم الأهلي.

ب – تفتيته شخصية الجامعة المعنوية وهيبتها المتصلتين بمستوى وجودها المادي (الحرَم) وفاعلية إدارتها المركزية وسلطاتها الأكاديمية وبقدرتها على تعميم المعايير الموحّدة في ممارسة التدريس والبحث وتقويمهما والحد من التسيّب القائم فيها على كل صعيد (البرامج والمناهج، الامتحانات، مستوى الأبحاث وأولوياتها، لغة التدريس والبحث ومرجعياتهما، انتظام العمل التعليمي، إلخ.).

ج – تحويله الفروع إقطاعات سياسيّةً–إداريةً على نحو يسهّل سيادة المنطق المحسوبي وفساد مقاييس العلاقة بالهيئتين التعليمية والإدارية (من حيث اختيار أعضائهما وتحديد الحجم والتكوين الموافق لكل منهما ومتابعة عملهما) والخلل في إنفاق الموازنة الجارية (باستثناء الرواتب) وحتى في تسجيل الطلاب (مواعيد وشروطًا) وفي ضبط المباريات والامتحانات وتأمين سلامة نتائجها... أي غياب الشفافية على الصعيدين الإداري والأكاديمي.

د – تثبيت الحالة الزريّة لأبنية الجامعة وتجهيزاتها (المختبرات، المكتبات، القاعات الكبيرة للمناسبات الجامعية والنشاط الثقافي، مرافق النشاط الرياضي الأساسية، إلخ.) وذلك بجعلهِ كل إصلاح لأوضاع الفروع الكثيرة، على هذا الصعيد، بابًا لهدر فادح جدًّا.

هـ – تسبّبه بهدر كبير في جهد الهيئتين التعليمية والإدارية، وذلك بفرضه تكرارًا لا تسوّغه الحاجة للوظيفة الواحدة، يصل نظريًّا إلى خمس مرات في بعض الحالات وحيلولتهِ دون اقتصاد الكلفة الباهظة لهذا الفائض أو تحويلها نحو الارتفاع بمستوى التعليم (عن طريق تصغير حجم الوحدات واعتماد نظام الرقابة الدائمة مثلاً) وتفعيل الرتب الأكاديمية وتعزيز البحث، ونحو تحسين الخدمات الإدارية وتنويعها (إطالة دوام المكتبات والمختبرات، إتاحة فرص فعليّة أمام الأساتذة للعمل في مكاتبهم، تعزيز خدمات الطباعة والتصوير والحاسوب والاتّصال، إلخ.، تحسين مستوى الصيانة والنظافة، إلخ.).

و – حؤوله دون التدريس المشترك للأرصدة المشتركة بين كليتيْن ودون توسيع نطاق الاختيار المُتاح للطلاب في التخطيط لدراستهم.

ز – ضربه وحدة التمثيل الطالبي وفاعليته (التي كان لها الدور الرئيسي، قبل الحرب، في بناء الجامعة أصلاً) وجعله هذا التمثيل أسيرًا، في كل فرع، لحزبية طائفية طاغية، ومنعه نشوء قوى طلابية متنوعة الانتماءات الطائفية وغير ذات صفة حزبية.

ح – تغليبه لونًا طائفيًّا، في كل فرع، على الهيئة التعليمية (وعلى الإدارة وموظفيها) وحدّه من

فرص التعاون والتعارف بين أعضائها في نطاق العمل الأكاديمي (وهو عمل لا هوية طائفية له وهو أيضًا مهمة الجامعة الأصلية) ومن فرص التفاعل الثقافي والاجتماعي والسياسي، على اختلاف أوساط النشأة والإقامة.

ط – فرضه منطقًا طائفيًا خالصًا على تكوين المجالس الجامعية وهو ما حكم عليها بالشلل إجمالا وزادها تعرّضًا للتدخل السياسي. وهو أمرٌ يظهر التكوين المقابل لرابطة الأساتذة المتفرّغين عدم حتميته. إذ يدخل العامل الطائفي في تكوين هيئات الرابطة التي تنشأ بالانتخاب ولكن عمل هذه الهيئات لا يطغى عليه الاعتبار الطائفي.

هذه صياغة «محسّنة» للحجج المسوقة مع استبقاء التفريع وضده. أي أنها لا تتوقف عند حرفية الحجج المذكورة كما ترد عند أصحابها. فأصحاب هذه الحجج يوردونها ناقصة عادةً أو مبهمة، مستجيبين لظروف طرحها، كل مرة، بتشديدهم على هذه أو تلك منها وبصياغتها على حسب المقتضى.

4 – معالم لوضع الفروع القائمة

لا تفيد الأجوبة التي أرسلها 69 أستاذًا موزعون بين فروع الجامعة المختلفة عن حالة تماشي على طول الخط، هذا أو ذاك من الأحكام القاطعة المتضاربة التي يطلقها، في واقع التفريع ومفاعيله، خصوم التفريع، من جهة، وأنصاره، من الجهة الأخرى. والأمر الأساس أن الأحكام المتعلقة بحالة التحصيل واستقامة السلوك الأكاديمي لا تحصر الحسن في فروع واحدة ولا القباحة في غيرها. ومع أن المناداة بالويل والثبور حاصلة في هذا الفرع أو ذاك من هذه الكلية أو تلك يقابلها المديح غير المتحفظ لمجرى الأمور نفسها في فرع آخر من الكلية نفسها، فإن الصورة العامة لسير العملية التعليمية وحصائلها تبدو، عبر أجوبة الأساتذة، أفضل إجمالًا مما ترجّحه الصورة الذائعة لمستوى التحصيل في الجامعة ولوقع التفريع، بخاصة، عليه بالقياس إلى ما كانت عليه الحال قبل الحرب. وإذا كان حجم المجموعة المستجوبة وتكوينها لا يبيحان لنا تجاوز هذا الانطباع العام إلى التدقيق المضبوط في ملامح الصورة الفعلية، فإن الأجوبة تشير في المقابل إلى نضال منتشر قام بعبئه جانب من المديرين والأساتذة خصوصًا للإبقاء على أداء تعليمي مقبول، في نطاق مواقعهم ومسؤولياتهم، وذلك في وجه ضغوط معاكسة جسيمة، تعددت مصادرها: من ضيق الإطار المادي ورداءته (المباني والتجهيزات) إلى شحّ الموارد (المالية والتجهيزية) إلى ضعف التنسيق وتراخي الوشائج بين أطراف الجامعة

(وهذه حال ترتبت، بلا جدال، على ظروف التفريع وصيغته القائمة) إلى توزع الوصايات السياسية (توزّعًا تظهر الأجوبة تفاوتًا مؤكّدًا في حدته) كثيرًا من المواقع في الفروع. وهذا توزع يبدأ من المركز أي من الدور الطاغي لأركان الدولة (السادرين في شهوة محاصّة تفاقمت مع الحرب واعتبر تفريع الجامعة نفسه، في وجه من وجوهه، سبيلا بين السبل إلى تلبيتها) ولمراجع النظام الطائفي-السياسي، إجمالا، في انتقاء العمداء والمديرين (ورئيس الجامعة نفسه) ومن ثم الأساتذة ولاستتباع كثيرين من بينهم، كلًّا في فرعه المسجل، بالأرجحية، في خانة واحد من الأركان أو المركّز على حبل التوازن الرجراج بين اثنين أو ثلاثة منهم.

والحال أن الصورة العامة هذه تغدو أقل إشراقًا بكثير، في أجوبة الأساتذة، حين ينتقل الحديث إلى التنسيق بين الفروع، وهو المجلى الأقرب لـ «وجود» المؤسسة الواحدة. فها هنا يشتد الميل إلى القول بضعف شديد يعتري التنسيق بين الفروع، بادئا من مستوى المديرين، متفاقمًا على مستوى الأساتذة وبالغًا حدّ الانعدام تقريبًا على مستوى الطلاب. ومع أن معظم المستجوبين يشيرون إلى حسن العلاقات الإجمالي بين أهل الفرع الواحد من الكلية الواحدة، فإن غلبةَ الصفة «الاجتماعية» على هذه العلاقات تتضح من جلّ الأجوبة. ويشير بعض المستجوبين أيضًا إلى تنام للتنسيق أخذت تتيحه مجالس الوحدات المستحدثة في العامين الأخيرين. ويزعم هؤلاء – عَلى وجه التحديد – أن البرامج والمناهج موحّدة بين الفروع. وهو زعم ينمّ، على الأرجح، عن قلة اطلاع وعزلة عن واقع الحال يرفدهما إغراء الافتراض أن الأمر لا بدّ أن يكون على هذه الصورة. هذا الافتراض يظهر تقرير عدنان الأمين[2] ركونه إلى بديهة زائفة، خاوية من معطيات التحقيق والاختبار. فقد أفضى هذا التقرير، مستندًا على وجه التحديد، إلى التحقيق والاختبار الشاملين (وإن يكونا قد وقفا عند لوحات الإعلان عن توزيع الدروس ولم يتجاوزاها إلى ماجريات التدريس الفعليّ في الصفوف) إلى أن التباين بين الفروع في المناهج والبرامج (وبالتالي في مضامين التعليم، نوعًا وكمًّا، وفي قواعد التقويم ومنح الشهادات المفترض أنها واحدة) إنما هو تباين فادح. وهو يصل في الكليات المستقصاة (وبينها اثنتان من الكبريات تضمّان وحدهما أزيد من نصف الهيئة الطلابية في الجامعة، وهما الآداب والحقوق) إلى حد يبيح السؤال عمّا إذا كانت الشهادات واحدة فعلا وعمّا إذا كانت الجامعة نفسها واحدة.

حتى إذا وصلنا إلى مستوى القاعدة المادية، أي المباني والتجهيزات، ارتفعت وتائر الشكوى.

[2] كان مدار التقرير المشار إليه على درجة التباين والانسجام بين الفروع في برامج التدريس ضمن الاختصاص الواحد.

فالتذمّر من ضيق المساحات وسوء حالة الأبنية ومن عدم مناسبتها العمل الجامعي شبهُ عامّ. والتذمّر نفسه ماثل من سوء التجهيز وسوء الصيانة. وحيث يقال إن القاعات متوافرة لطلاب السنة الثانية فصاعدًا يشتكى ضيقها عن طلاب السنة الأولى ويشدد على غياب بعض المرافق العامة ذات الأهمية وعلى سوء حالة البعض الآخر. والإجماع منعقد، في هذا الباب، على فقر المكتبات، الصغيرة إجمالا أو المتقادمة المحتويات، إلى الجديد في الاختصاص وإلى الدوريات. هذا حين لا تتناول الشكوى قصر دوامها واضطرابه. والأمر نفسه يقال في المختبرات، إذ هي ضيقة، إلا في حالات محدودة، أو ناقصة التجهيز. وتتضافر الشهادات على تقرير أمر أساسي هو عدم صلاح المكتبات والمختبرات ومتمّماتها لحاجات البحث (ولما كان منها متعلقًا بأبحاث الأساتذة، على الأخص) إذا سلّم بأنها وافية بحاجات التعليم. أي أن الجامعة، بفروعها جميعًا وبمرافقها المختلفة، تعدّ مؤسسة غير حفيّة بالباحثين ولا بالأبحاث ما لم تكن هذه الأخيرة أولية، ملحقة بمهمة التعليم.

هذه كلها معطيات يؤكدها التقرير الذي أعده عدنان الأمين[3] عن التجهيزات والمباني. وهو يمنحها عبارةً أدقّ من عبارة المستجوبين حين يحتسبها معدّلات للمساحات المتاحة للطالب الواحد الداخلية منها والخارجية، أو للكتب أو الحواسيب المقابلة لكل طالب، في هذه الكلية أو في تلك، أو في الجامعة بعامة. وهو يتناول الأبنية، إلى ذلك، بالترتيب على سلم متدرّج، لجهة حالتها العامة أو ملاءمتها. ويتخذ هذا كله دلالته، في التقرير، بمقارنة المعدلات إلى مثيلاتها على المقاييس المعتمدة في العالم وإلى مثيلاتها أيضًا في أبرز الجامعات الأخرى القائمة في لبنان.

ويلحظ التقرير نفسه شيئًا من الامتياز، على صعيد الأبنية والتجهيزات، لفروع الجامعة الثانية. وهو امتياز يعود من جهة المباني، إلى نشوء هذه الفروع أصلاً في منطقة جيدة التجهيز بالمباني المدرسية، وقد حلّت معظم الفروع الثانية في بعضها. ويعود، من جهة التجهيز، إلى بعض الحظوة التي كانت لهذه الفروع في عهد أمين الجميّل وبعد ذلك إلى جهود استثنائية بذلها عمداء ومديرون وأساتذة وكانت تتوجه، في جانب منها، إلى مصادر المعونات الخارجية. هذا كله تنحو إليه أيضًا ردود المستجوبين على أسئلة الاستمارة. وهم يضيفون إليه تشديدًا على وجود سوية مقبولة، إجمالًا، للتعليم في فروعهم وتصريحًا بالرضى عن حال العلاقات بين الأساتذة في الفرع وبين هؤلاء والإدارات وحُكمًا أقرب إلى الإيجابية على مستوى الخدمات

[3] تقرير آخر أعدّ في مساق المشروع نفسه.

اليومية المواكبة للتعليم واستبعادًا للتدخل السياسي في شؤون الفرع الجارية وفي الأكاديمية منها على وجه الخصوص. ويُعزى هذا الاستبعاد الأخير، في بعض الأجوبة (وهو استبعاد لم يكن له محل بالتأكيد في سنوات الحرب ولا في السنوات الأولى بعدها) إلى فقدان من يصح اعتباره ذا نفوذ، من بين أهل السلطة، في الفروع الثانية... أي بالنتيجة إلى ضعف الولاء، في هذه الفروع، لمن يفترض فيهم أنهم يمثلون طوائف أهلها في دائرة الحكم أو حولها.

في كل حال، تفيدنا الردود على الاستمارة بما يوشك أن يكون نقيضا لهذا التقويم في حالتي بعض الفروع الخامسة وبعض الفروع الأولى (بهذا الترتيب أي بغلبة للخامسة في درجة السوء ووفرة ما يتصف به من مجالات ومستويات). هذا بينما تبدو الفروع الثالثة والرابعة واقفة في منزلة بين المنزلتين. فالمستجوبون منها لا يقلون إقبالا من سواهم على الشكوى من رثاثة الإطار المادي الذي يحتضن عملهم. ولكنهم يستبعدون إجمالا وصول التدخل السياسي إلى حرم القرارات الأكاديمية. وهو ما يشير إلى حصوله زملاؤهم في بعض الفروع الخامسة والأولى.

هذا التباين في أحوال الفروع وسيْر العمل يبقى نسبيّ الأهمية، في الواقع. فحيث يتناول الحديث المباني والتجهيزات تظهر الشكوى عامة ولا يختلف فيها موقع عن آخر إلاّ في درجة الحدة. والاعتراف حاصل أيضًا بضعف التنسيق على بعض المستويات أو عليها كلها. وهو ناتج، في حالة الطلاب بخاصة، لا عن تباعد الفروع بعضها عن بعض وحسب، بل أيضًا عن تفرّق المواقع التي تتشكل منها فروع بعينها (الأولى، الثانية، إلخ.) وهو ما يفضي إليه غياب مبدأ «الحرَم» عن خريطة الجامعة الحالية بسائر فروعها. والفروع، إلى ذلك، أطراف كلها في تباين البرامج والمناهج وضحايا كلها لتقديم المعايير السياسية على المؤسسية في تعيين العمداء والمديرين. وبعضها (وهي الأولى والثانية، على الأخص) معازل طائفية بحكم الظروف التي أملت تأسيسها والمنطق الذي رعَى هذا التأسيس وليس لدواع جغرافية أو مؤسسية يعتدّ بها... إلخ. هذا إلى هدر عامٍّ مالي وبشري في طاقات كل من الهيئتين التعليمية والإدارية (تفرضه صيغة التفريع الراهنة فرضًا على الجامعة فيحول دون عقلنة الأداء العام لهذه الأخيرة وتحسينه).

5 - الإصلاح: معركة معقدة

إذا كان لا بدّ من نصب المبادئ التي سبق بيانها في وجه هذا الوضع الراهن ومن رسم أسس لإصلاحه مستقاةٍ من تعريف الجامعة، بما هي مؤسسة عامة للتعليم العالي والأبحاث،

ومن شرعية القول بانحراف بالغ تشهده الجامعة عن هذا التعريف وعن الأداء السويّ لمهمتها، بالتالي، فانه لا بدّ أيضًا من الاعتراف بان إنفاذ الإصلاح واستقامة أمره يفترضان إحاطة قضيته بتوافق يحميها بين الهيئات المشكّلة لكيان الجامعة البشريّ أي بين الطلاب والأساتذة والإداريين. فان أي إصلاح سيتقرر مصيره، أوّلا في الجامعة نفسها، عبر تقبله في هذه الهيئات (بالجمهور العام لكل منها وبمراجع القرار الناظمة لشؤونها أيضًا) أو عبر إعراضها عنه أو معارضتها إياه. وإذا كان يتصور أن من يطلق عليهم اسم «أهل الجامعة» يسعهم، إذا صمموا وثابروا، متضامنين، وحصّلوا الدعم المناسب من المجتمعين السياسي والمدني – وهذه، على كل حال، غاية ليست سهلة المنال – أن يفرضوا إصلاح الجامعة على السلطة السياسية، فإن العكس لا يصح. أي أن هؤلاء يسعهم أن يفرغوا كل إصلاح يفرض عليهم فرضًا من محتواه ومعناه وأن يقلبوه إلى ضده، عاجلًا أو آجلًا.

لـذا كانت معركة إصلاح الجامعة معركة معقدة. إذ هي تتوجه، من ناحية، إلى هؤلاء بطلب المشاركة والتبني وتواجه، من الناحية الأخرى، نوازع فاعلة في صفوفهم، هي نوازع الامتياز الفئوي والرغبة في الأمان والميل إلى السهولة والتراخي، في أمور مختلفة، من نظام التدريس المختصر إلى التقويم الميسّر، والركون إلى شبكات الضغط والعلاقات القائمة، من سياسية وغيرها، إلخ. وإذا كانت الأزمة العامة، وهي تنخر، بين ما تنخر، سمعة الجامعة، وتهدد، بين ما تهدد، حاضر الخرّيجين ومستقبلهم وجدوى ما بذلوه من جهود، هي الباب الأوسع المباشر إلى إعادة الاعتبار لمهمة الجامعة الأصلية وشروط استقامة أمورها المختلفة، فإن الولوج من هذا الباب لا يغني عن بذل أقصى العناية لتحييد ما هو فاعل في الجامعة – وقد سبق ذكره – من دواعي معارضة الإصلاح، وذلك إلى أقصى الحدود الممكنة. عليه لا يسع أيّ جانب من جوانب المشروع الإصلاحي أن يكون، في الواقع، مشروع صدام مع الطلاب يبدو وكأن محوره التضييق عليهم، وردّ تدفقهم الكثيف على الجامعة، لا لسبب إلا للتوصل إلى استئثار نخبوي بالمؤسسة أو يبدو وكأن غايته تقليص أعداد الخريجين، لا لشيء إلا لتخفيض الضغط عن جماعات مهنية ذات امتياز. ولا يسع مشروع الإصلاح أيضًا أن يكون مشروع صدام عام مع الأساتذة، إذ يبدو مستهينًا بمصيرهم الوظيفي، فينعى على أحدهم النقص في ساعات عمله، مثلاً، و يعجز عن تدبّر صيغة لدرء هذا النقص من غير مسّ بمصالح المؤسسة، إلخ.، إلخ.

وإنما القاعدة في طرح مشروع الإصلاح وصياغته إظهار الترابط انطلاقًا من الأزمة، ما

بين مصير المؤسسة ومصالح أهلها الاستراتيجية. وهي أيضًا إظهار الخسارة الاستراتيجية المترتبة حُكمًا على أهل الجامعة من جراء نصب المصالح الضيقة أو الجزئية أو القريبة في وجه مشروع للإصلاح متماسك ومتمكن من الدفاع عن خياراته. مثل هذا المشروع ينطوي، حُكمًا أيضًا، على مطالب مشروعة تتوجه باسم المؤسسة ومهماتها الأساسية ومنطق عملها، إلى أهل المؤسسة. وهو ينطوي بالتالي، على تضحيات ينتظر منهم تقديمها بالقياس إلى الوضع الراهن. على أن هذه المطالب والتضحيات يجب أن تكون مقترنة بمشروعية تامة قائمة على العقد الأصلي القائم ما بين الجامعة وأهلها والمعرّف بتمكينها من أداء مهمتها. وهو أيضًا عقد ما بين هؤلاء والمجتمع الذي يتحمل كلفة الجامعة. لذا كان جبه هذه المشروعية بالرفض أو بالمعارضة والسلبية، انطلاقًا من المصالح المحدودة التي سبق ذكرها، موقفًا قصير النفس، بالضرورة، قد تنشأ منه مداورات وعراقيل، ولكنه يبقى عاجزًا عن حمل حركة مؤهلة لصمود عامٍّ وطويل المدى. هذا فضلًا عن أن مشروع الإصلاح ينطوي، في ما يتعدى التضحيات المطلوبة، على مكاسب حقيقية، مادية ومعنوية، عاجلة وآجلة، لأهل الجامعة، بسائر فئاتهم وبخاصة الطلاب.

ولعلّ أول ما ينبغي التحاشي عن استفزازه، في هذه المرحلة، عند صوغ مشروع لإصلاح الجامعة، هو الشعور الطائفي. إذ من المعلوم أن كل توجه تغييري يظهر اليوم، يقعُ على حال من التوتر الملحوظ، في هذا الميدان، ويوزن وقعه، في المجال العام، بالميزان الطائفي أوّلًا. وتردّ هذه الحالة إلى بقاء ما يعرف بالمصالحة الوطنية، بعد الحرب، في وضع التعليق وإلى ميل المسيحيين، على وجه الخصوص، نتيجة لذلك، نحو الشعور باضطراب يعتري مواقعهم في الموازين الوطنية كافة وبضعفٍ تتصف به الضمانات التي في أيديهم. وهذا ما يجعلهم يجنحون عن الموقف الطائفي التقليدي، وهو موقف تجاذب وتفاوض يرسم، في ما يرسم، مساحة للمجال المشترك بين الطوائف والدولة، إلى موقف ذي صفة أقلية. هذا الموقف الأخير يتميز بمزيد من الحرص على الاحتفاظ بالمواقع الطائفية الخاصة وعلى تعزيزها وبالاستنفار الشديد عند ظهور ميل إلى المسّ بهذه المواقع، ولو في نطاق مسؤولية الدولة ولمصلحتها ومن جانبها. ولا يعني هذا أن السمات نفسها غير ظاهرة في بعض التصرّفات الطائفية – بل في كثير منها – على الضفة الإسلامية. إلا أنها أشد بروزًا وأبعد مغزًى في صفوف المسيحيين. ذاك يجعل من المصالحة الوطنية المُشار إليها – وهي شرط لإجراء إصلاحات كثيرة – شرطًا لإصلاح الجامعة أيضًا – وعلى الأخص لمعالجة مشكل التفريغ القائم فيها – في مناخ صحي إلى حد

مقبول. وذلك يوجب الحذر، بالتالي، من مناطحة الشعور الطائفي عند إجراء الإصلاح أو القيام بالمعالجة في غير هذا المناخ.

6 – التفريع بإجماع المذاهب

والأمر الراهن هو أن مبدأ التفريع باتَ يحظى، من زمن طويل – من أواسط مرحلة الحرب – بنوع من الإجماع الطائفي. وذلك أن مراكز القوى الطائفية، على اختلافها، أصابها، بنتيجة التوزع الذي رسم خريطة جديدة للجامعة، نصيب من منافع التفريع. بل إن هذه المراكز هي التي طلبت التفريع وسعت إلى تعزيزه. على أن ذلك لا يعني، بالضرورة، أنها – وإن كانت لا تزال مجمعة على مبدإه – قادرة على الدفاع عن صيغة التفتت الراهنة وما تجرّه من فوضى عارمة.

وكانت الحال، في مرحلة أولى، غير ما هي عليه اليوم. فحين صدر المرسوم 122 سنة 1977 مُنشئًا بعض الفروع الثانية ومُسلّمًا مجلسَ الوزراءِ صلاحياتِ مجلسِ الجامعة، جوبه بالاستنكار من جهة الفروع الأولى ومحيطها السياسي، وإن لم يصل الاستنكار إلى حد التحرك الرافض. وكانت سنة 1977، حتى صيفها، سنة هدوء إجمالي امتد من صيف السنة السابقة وانتقل معه ثقل الحرب إلى الجنوب واعتبر «نهاية» للحرب من بين «النهايات» الكثيرة التي شهدتها هذه الأخيرة. وكان عهد إلياس سركيس قد بدأ ورئيس الحكومة إذ ذاك سليم الحص ووزير التربية كميل شمعون. وهذه ملامح لوضع زاد الرفض الأولي للمرسوم وجاهةً، في نظر أصحابه، وأضعف تسويغه بحجة الحرب ورجّحَ اعتبار الواقع الجديد، واقعًا مؤقتًا يجب الخروج منه والعودة إلى حال الوحدة، ولو بعد حين.

غير أن الحرب لم تكن قد آلت إلى نهاية ولا حركة التفريع توقفت. بل هي تجاوزت بسرعة حد التسليم بضرورة فروع ثانية وأخذت تمتد إلى المناطق. وفي أواسط الثمانينات، كان جانب من الكليات التطبيقية التي كانت موضوع مطالبة مزمنة في الجامعة قد استحدث، فبلغ عدد الفروع في الجامعة سنة 1983–1984، 33 فرعًا لإحدى عشرة كلية. ولم تكن هذه الكليات ممثلة كلها إلا في الفروع الثانية لأن كليتي الصحة العامة والعلوم الطبية أنشئتا فيها أولا ولم تنشأ لهما فروع أولى إلاّ لاحقًا. فمسحت بذلك الصورة الرمزية التي كانت تحمل على الافتراض أن الفروع الأولى هي الأصل في الجامعة – الأصل الذي ستعود إليه فروعه – وأن سائر الفروع ليست غير فروع مؤقتة لها. وكانت الخامسة (أي فروع الجنوب) في ذلك الحين

– أي قبل دخول طرف شيعي مقاتل هيكل السلطة – هي أقل الفروع تنوّعًا، إذ لم تضم إلا فروعًا للآداب والحقوق والعلوم الاجتماعية، وهذه كانت الكليات الوحيدة الممثلة في الفروع الخمسة. وللسبب نفسه، على الأرجح، كانت الفروع الرابعة (أي فروع البقاع) لا تزيد عنها إلا بفرع هو فرع ناقص للعلوم، وهذه كلية أثار انتشارها إلى المناطق جدلا، بسبب من ارتفاع كلفة التجهيز المفروض لها وصعوبة توفير ما يؤمن منه شروط تدريس مقبولة.

وأما الثالثة (أي فروع الشمال) فكانت الثالثة في عدد الاختصاصات أيضًا، إذ ضمت إلى فروع الكليات الأربع الآنفة الذكر فرعًا لكلية الفنون وآخر للهندسة.

على أن عدد الفروع لبث يزداد، مع اشتداد الطلب من المناطق. شجع ذلك، ابتداءً من سنة 1984، انهيار اللغة «الوطنية» التي كانت سائدة على الضفة الغربية من الحرب، ودخول أطراف ممثلة لهذه الضفة إلى السلطة، معتمدة لغة طائفية صريحة تناظر لغة الضفة «الشرقية». ومع إنشاء كليات تطبيقية أخرى (هي كلية الصيدلة وفرع طب الأسنان وكلية الزراعة)، وقد أنشئ لكل منها فرعان، ومع المزيد من تفريع غيرها، وأولاها بالذكر كلية الصحة التي أنشئ لها أربعة فروع جديدة أضيفت إلى الثاني واستكملت العديد، بلغ تعداد الفروع أوجه، وهو 47 فرعًا وشعبتان لكلية الاقتصاد وإدارة الأعمال تتبعان فرعها الأول وقد استقرتا في النبطية وعاليه. وقد عبَّرَ إنشاء شعبة عاليه هذه وفرع دير القمر من كلية الفنون عن الرغبة في منح نصيب من الجامعة إلى جبل لبنان الجنوبي، الدرزي العنوان. وكان إنشاء شعبة من إدارة الأعمال وفرع العلوم في النبطية – لا في صيدا – تعبيرًا عن دخول منطق من الطراز نفسه إلى الجنوب (نجمَ عنه لاحقًا تنفيذ قسمة الجنوب نفسه إلى محافظتين)، وهو، في هذه الحالة، منطق التنبه لوجود حاضرة سنية وأخرى شيعية للمنطقة.

هذا العدد الأقصى للفروع لبث مستقرًا حتى السنة الفائتة[4]، حين دمجَ الفرعان الملحوظان لكل من كليات العلوم الطبية وطب الأسنان والصيدلة والزراعة، وهي أحدث كليات الجامعة ولادةً، فاستقر العدد مذّاك على 43 فرعًا وشعبتين.

وقد أسلفنا أن حالة التفريع هذه باتت حاظية، منذ أواسط الثمانينات، على الأقل، بإجماع المذاهب. وهو إجماع لا تخرج عنه إلا لفظيًّا الجهات الناطقة باسم الجامعة. إذ هي تتحدث، بين حين وآخر، عن وحدة الجامعة، ولكنها تستعجل التنويه عادةً بأن هذا الشعار لا يعني، بالضرورة، إلغاء الفروع، وأنها تقصد به، مثلاً، توحيد البرامج. وتتلافى رئاسة الجامعة التعبير

[4] سنة 96–97.

عن موقف محدد أي عملاني من الموضوع، مكتفية بالإشارة إلى بعض جزئياته النافرة. وينحو معظم العمداء الجدد اليوم – وهذا يعني وجود استثناءات – إلى تبرير الأمر الواقع سواء أكان تفريعًا أو توحيدًا. فالذي ما تزال كليته مفرّعة يشدد على تباعد المناطق وكثرة عدد الطلاب في كليته وتعذّر الإعراض عن الحالة الطائفية. والذي وحّدت كليته العام الماضي يشيد بتلاقي طلاب الوطن الواحد وبمزايا الوحدة الأخرى من عملية ومالية.

وأما رابطة الأساتذة المُتفرّغين فتجنبت، على الدوام، مناطحة واقع التفريع رأسًا برأس خشية تفرّق الصف، من حولها، إذا هي جعلت من التجميع، الكلي أو الجزئي، حصان معركة، وخشية ظهور نغمة ناشزة في خطاب الطاقم المُسيطر عليها، منذ زمن بعيد – وهو خطاب «وطني المنحى» و«ديمقراطي»، يميل إلى استهجان الطائفية – إذا هي ضربت، صراحة، على وتر التفريع وإبقائه. فهي لا تلامس المسألة، في الواقع، إلاّ حين تطرح مطلب المباني الجامعية، وهذا باب واسع للتجميع، طبعًا، إلاّ أنه موارب.

تحجم الأطراف المعنية، إذن، عن اتخاذ مشكل التفريع موضوعًا لتناول صريح أو لحلّ جامع. ولا يمنع هذا الإحجام أن كل إجراء رئيس يقترح لجبه مشكل آخر من مشكلات الجامعة، أيًّا يكن، يصطدم بعلامة الاستفهام الضخمة التي هي التفريع. فهذه العلامة تفرض نفسها، حُكمًا وفورًا – وقد سبقت الإشارة إلى هذا – سواء أتعلق الإجراء المقترح بالهيئة التعليمية، حجمًا وحقوقًا وواجبات، أم بمالية الجامعة، أم بحالة مبانيها وتجهيزاتها، أم بسوء الأداء الأكاديمي أو الإداري فيها، أم بتمزق التمثيل الطلابي، أم باستقلال المجالس الأكاديمية وصلاحياتها، أم بأي شأن آخر. أي أن السكوت المحموم عن تناول مشكل التفريع هذا حكم على الجامعة، طيلة المدة التي انقضت بعد الحرب، بالكبوة دون أي إصلاح أو تجديد يفرضه التردي المنتشر، وبالركون إلى قوة الانزلاق العفوية على خط الأزمة القائمة، أي نحو المزيد من التدهور. وما نصفه بالسكوت المحموم ليس سكوتًا فعليًّا، إذ الأزمة، وفي قلبها مشكل التفريع، على كل لسان. ولكنه إحجام عن التناول المباشر الصريح والمحكم الصياغة لهذا المشكل بسائر جوانبه وذيوله. أي أن المشكل المذكور لا يستثير كلامًا بل لغطًا، ولا يستدرج معالجة بل تخبطًا.

يُستثنى من اللغط والتخبط – ولكن ليدخل فيهما من باب آخر – شذوذ بعض المواقف من وضع الفروع الثانية، عن حالة الإجماع الطائفي على تزكية التفريع. فإن القرب الجغرافي ما بين الفروع الأولى والثانية يتخذ ذريعة للدعوة إلى دمجها معًا. وكان هذا الدمج يقرن، صراحة أو ضمنًا، بإنشاء حرم جامعي واحد في الحدث. وهو ما جعله، بسبب بعد الحدث

الراهن – وهو بُعد رمزي مستحدث وليس جغرافيًّا ولا قديمًا – عن معاقل الهوية المسيحية (المارونية، بخاصة) وموائل إشعاعها، يبدو لتيارات سياسية معترضة على صيغة ما بعد الحرب وكأنه مجرّد إلغاء للفروع الثانية. فكان أن سادَ هذه الفروع، في مناخ الظرف العام الذي سبق وصفه، ميل إلى التشنج في الدفاع عن النفس يرفع رايات المستوى واللغات الأجنبية وما إليها من تمسك بـ«التعددية الثقافية» وحقوق جبل لبنان، ولا يخفي التشبث، فوق ذلك، بالصفة المسيحية للفروع المذكورة، ويجنح، في المداولة الداخلية، على الأخص، إلى لغة شبه عنصرية يستمد منها نعوتًا لطلاب الضفة المقابلة وحالة فروعها.

7 – صورة الحلّ: القاعدة الحسية وما يليها

يسوقنا ما ورد، في جملته، وبخاصة الرغبة في التحاشي عن استنفار المواقف المُناوئة للإصلاح أصلا وعن تزويدها حججًا وذرائع – وهي مواقف نعرف انتشارها في الجامعة وحولها – إلى تلمّس حل بعينه هو الذي طرحت المباشرة بإنشاء الحرمين الجامعيين، تلقائيًّا، جانبًا رئيسًا منه. وكان جانب آخر يطرح، في التداول الشفوي، حين تثار مسألة التفريع، وعثرنا له على صياغة واحدة مكتوبة[5]. وطرحت جانبًا أخيرًا من الحل نفسه خطوة توحيد الكليات الصغيرة ذات الفرعين، وهي قد فرضت نفسها، برغم المعارضة التي جبهتها من الفروع الثانية، وخطوة حصر الدراسات العليا، في بعض الكليات، بفروع دون غيرها، وهي اليوم تجابه باعتراض من الفرع الثالث في معهد العلوم الاجتماعية مثلاً. نحن لا نخترع حلًّا إذن بل نجمع عناصر الحلّ من إجراءات متباينة الوقع والأهمية نفّذت أو بدأ تنفيذها، ونحاول تظهير المنطق الذي يصل ما بين هذه الإجراءات ويسعه أن يحيلها إلى برنامج تسوية لمشكل التفريع.

الجانب الأول:

من الحل المقترح – أو المعتمد بالأحرى – يتمثل في المصادقة على إنشاء الحرمين في الفنار والحدث، وتوحيد أربع كليات متآزرة، في الأول، هي كليات علوم الإنسان وتوحيد الكليات الأخرى – ومعظمها متآزر أيضًا – في الثاني. وكان الأوفق نظريًّا أن تكون كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال والفنون أيضًا في حرم الفنار. غير أنه يمكن صرف النظر

5 سيف الدين الضنّاوي، «رأي في تفريع الجامعة اللبنانية»، أوراق جامعية، العددان 3 و4، ربيع وصيف 1993، ص 357–361.

عن هذا الأمر باعتبار موقع الحدث أرحب وأنسب لاستقبال العدد الأكبر من الكليات.

الجانب الثاني:

يتمثل في الإبقاء على الفروع الثلاثة القائمة خارج بيروت الكبرى وحصر التدريس فيها، في الحلقة الأولى من الإجازة أي في سنتين.

الجانب الثالث:

يتمثل في تغليب مقياس حسن التنظيم والاستثمار الأمثل للموارد العلمية والمالية في مستوى الدراسات العليا وذلك ممكن قبل افتتاح الحرمين ويقضي بحصر هذا المستوى في فرع واحد أو اثنين من كل كلية.

8 - مـزايـا كثيـرة لهذا الحلّ منها:

أ - أنه يحصّل للجامعة وحدة الشخصية والعنوان وما يليها من تغيير ممكن- وإن لم يكن محتّمًا - في نظرة أهلها وغيرهم إليها.

ب - أنه يزوّدها إطارًا لتحسين العمل فيها ووسائل لهذا العمل ويبطل أعذارًا قائمة للانصراف عنها إلى غيرها وللتهاون في مستوى أدائها.

ج - أنه يحقق الوحدة لهيئاتها الطلابية والتعليمية والإدارية من غير استثارة خطيرة لعصبيات المناطق والطوائف. فالحساسية المسيحية مرعيّة هنا بوجود حرم كبير في قلب المنطقة المسيحية يفوق الفروع الثانية الراهنة حجمًا طلابيًا. هذا فضلا عن وجود الحرم الآخر على تخوم منطقة مسيحية أيضًا. ولا يمكن، في المقابل، مجاراة المطالبة باستمرار الفرز الطائفي القائم في الفروع، إذ هو يمس- بطابعه «الأبارتيدي» - أساسًا من أسس الصيغة المجتمعية اللبنانية وشرطًا من شروط استمرارها ولا تأخذ به جامعات مسيحية - حالًا أو أصلاً - هي الأميركية والقديس يوسف والبلمند. هذا فضلا عن أن تجربة هذه الجامعات وتجربة فروع البقاع والشمال تبطل الحجة الأمنية، القائلة بتعذر التعايش الطائفي في الجامعة واحتمال إفضائه إلى العنف.

د - أنه ينحو إلى فرض التجانس المفقود اليوم في البرامج والمناهج ومعايير التقويم. وهو لا يمنع، مع ذلك، تنوّعًا في الخيارات اللغوية-المرجعية ضمن الكلية الموحدة تدعو إليه اتجاهات الطلاب الثقافية وإعدادهم السابق للجامعة.

هـ - أنه يُعزّز نظام الاختيار إذ يتيح أيضًا عدم تكرار المقررات المشتركة بين الكليات، فيحقق وفرًا مختلف الوجوه بتدريس كل من هذه المقررات مرة واحدة، ما لم يفرض عدد الطلاب اللجوء إلى التشعيب.

و - أنه يحدّ من ذريعة «إنهاء المناطق» المتخذة مانعًا للتجميع، ويخفف ثقل السنوات الأولى الفادح (والمُفتعل) عن الحرمين الجديدين ولا ينقص طلاب فروع المناطق الحالية إلاّ بمقدار 30% تقريبًا ويبسّط، إلى أقصى حدّ، هيكلية التدريس فيها ونظام حاجاتها بحيث يقفل دهاليز الهدر والتنفيع المفتوحة اليوم على مستوى الدراسات العليا بخاصة. وهو، فوق ذلك، لا يُورث عزلا طائفيًا في المناطق لأن اثنين من فروع المناطق الثلاث مختلطة إلى حدّ مرض ولأن طلاب المناطق يفترض أن ينتقلوا إلى حرمي بيروت بعد سنتين دراسيّتين.

ز - أنه يحصر الحاجة إلى تسهيلات سكنية وغيرها لطلاب المناطق في حرمي بيروت في أعداد محدودة من الذين يتجاوزون الحلقة الأولى بين هؤلاء.

ح - أنه يوزع ضغط المواصلات والحركة واحتياجات الكتلة الطلابية الكبيرة، في محيط بيروت، بين موقعين.

ط - أنه يفسح في المجال، مستقبلا، أمام توحيد لإجراءات القبول في الجامعة قد يصل إلى إجراء مباريات دخول مركزية والى إجراء بعض الامتحانات الأخرى وتصحيحها مركزيًا أيضًا بعد توحيد أسئلتها.

9 - مهمّـات للمرحلة الانتقالية

لا ريب أن العبور من الوضع الحالي إلى هذا الوضع المرتجى يطرح مشكلات غير هيّنة ويُوجب الإعداد لمرحلة انتقالية (3 سنوات مثلاً) تطبق فيها الإجراءات الجديدة من أقلها تعقيدًا إلى أكثرها حساسية وصعوبة. وتتعلق المشكلات الرئيسة بالهيئتين التعليمية والإدارية، أي بمصير الفائض الذي يظهر في كل منهما بسبب التجميع، وتتعلق أيضًا بنظام قبول الطلاب.

أولا:

في ما يتعلق بالهيئة التعليمية، لا يوجد اليوم فائض فيها إذا وقفنا عند النسبة العامة لعدد الطلاب إلى عدد الأساتذة. فهذه النسبة مقدّرة بـ 12 طالبًا لكل أستاذ سنة 1995-1996، وقد يكون معدل الطلاب هذا قد ارتفع إلى 14 تقريبًا، في العامين الأخيرين، بسبب الارتفاع

البارز في عدد طلاب الجامعة الإجمالي، وهو ارتفاع لم يقابله، على حدّ علمنا، ارتفاع يناسبه في عدد الأساتذة. هذا مع العلم بأن عدد الداخلين في الملاك والمتفرّغين من الأساتذة، وهم الأعلى كلفة، قد تناقص تناقصًا طبيعيًّا، في السنوات العشر الأخيرة، بسبب التقاعد وهبوط معدل التفريغ السنوي عما كان عليه في مدة الحرب، أي في مساق عملية التفريغ. وإذا كان مؤكّدًا وجود فائض بارز في بعض الاختصاصات والفروع، فإنه يوجد نقص مؤكد في غيرها. وتمكن، على هذا الصعيد الإجمالي، الإشارة إلى أن الجامعة الأميركية، مثلاً، تضم أستاذا لكل ثمانية طلاب. وتمكن الإشارة أيضًا إلى أن انخفاض رواتب الأساتذة النسبي، في الجامعة اللبنانية، يتضافر مع نسبة عدد الطلاب إلى عدد الأساتذة، ليجعل من نصيب الطالب الواحد في الكلفة الإجمالية للهيئة التعليمية، أدنى بكثير مما هو عليه في الجامعات الخاصة المعروفة بجودة مستوى التعليم فيها!!.

على أن هذه المقارنة الإجمالية تبقى خادعةً إلى حد كبير. فهي تستبقي، في عداد طلاب الجامعة، كل أولئك الذين يدخلون السنة الأولى، دون عائق، فيما تستبعدهم مباريات الدخول من ولوج أبواب السنة نفسها في الجامعات الخاصة. فإن نسبة طلاب السنة الأولى، في الجامعة اللبنانية، هي 52% يُقابلهم ما لا يصل إلى 18% في السنة الثانية. هذا بينما يُراوح عدد المقبولين الجدد في الجامعة الأميركية، مثلاً، كل سنة، حوالى الـ 20% من عدد طلاب الجامعة الإجمالية وهي نسبة يبقى الفارق بينها وبين نسبة المرفّعين إلى السنة الثانية محدودًا للغاية. وهذا يعني أن نحو 30% من طلاب الجامعة اللبنانية يدخلون الجامعة ليرسبوا في السنة الأولى، إذا تقدموا من امتحاناتها أصلاً، أو ليتسربوا من عديد الطلاب، ويحل محلهم غيرهم بعد سنة أو أكثر. فإذا أخذنا هذا الواقع في الاعتبار، تقاربت كثيرًا نسبة الطلاب «الفعليين» العائد تدريسهم لكل أستاذ في الجامعتين. ويحتّم القول بهبوط آخر لدلالة هذه النسبة في اللبنانية اعتماد نظام التدريس السنوي واقتصار التقويم على امتحان واحد في كلياتها الكبرى، فيما يعتمد النظام الفصلي والمراقبة المستمرة في الجامعة الأميركية، وهما يحدّان بالضرورة من عدد الطلاب المقبول في المقرر الواحد والشعبة الواحدة. هذا بينما يصل العدد المذكور في السنة الأولى - وربما الثانية - من بعض الاختصاصات، في الجامعة اللبنانية، إلى المئات - وهذا بالرغم من وجود الفروع والشعب - ليهبط إلى الصفر، أحيانا، في مستوى الدراسات العليا. وتجب الإشارة إلى أن ساعات التدريس والإشراف المقررة، لفرع معين من الدراسات العليا أو لمقرر اختياري تبقى ملحوظة في نصاب الأساتذة، في الجامعة اللبنانية، وتبقى كلفتها جارية بالتالي، من هذه الجهة،

وإن لم يسجل أي طالب نفسه في الفرع أو المقرر المذكورين. وهذا عرف لا تتبعه الجامعات الخاصة، إجمالا، على ما هو معلوم. هذا كله يعود فيُضخّم نصيب «الطالب الفعلي»، في الجامعة اللبنانية، من كلفة الهيئة التعليمية. هذا النصيب يبقى بالتأكيد دون ما هي عليه الحال، في الأميركية (من غير أن يكون في وسعنا التأكيد أن ما بدأنا به من المقارنة على صعيد جهد الأساتذة، لا على صعيد كلفتهم المالية، يبقى هو أيضًا لمصلحة الجامعة اللبنانية حين ينظر إلى هذه الفوارق بين النظامين كلها بعين الاعتبار). معنى هذا أن الفائض في عديد الهيئة التعليمية الذي تضمه جامعتنا مفقود، على مستوى النظرة الإجمالية، ومؤكد الوجود عند التدقيق والنظر التفصيلي في جوانب وضعها المختلفة. وهو ما يؤول بنا إلى القول إن الفائض ليس فائضًا في عديد عام، بل هو فائض يستخلص من ملاحظة سوء التوزيع والاستعمال أوّلًا، ويستخلص ثانيًا من وجود فارق في مستوى التعليم بين الجامعتين، ناجم من عوامل عديدة بالتأكيد، علينا أن نتوقف من بينها هنا عند عامل واحد - لا شك في أهميته - هو الفارق بين نظامي التدريس المعتمدين.

على هذا يكون الباب مفتوحًا أمام التفكير في استثمار للفائض الفعلي - لا النظري - في الهيئة التعليمية، (عند تجميع الكليات) باتجاه الرفع من مستوى أداء المؤسسة التعليمي والبحثي وتحسين إنتاجيتها، وهو ما تحتاج إليه احتياجًا ماسًّا. يكون ذلك في اعتقادنا بالعمل في اتجاهات ثلاثة:

أ- تعزيز البحث العلمي على أنه، إلى جانب التدريس، مهمّة من مهام الجامعة، ويقتضي هذا الأمر إنشاء مراكز جديدة للأبحاث وتشغيل القائمة والعناية بإصدار الدوريات ونشر التقارير والكتب. ويفترض التشديد على الأبحاث الفريقية، إذ هي تبسّط عادةً المهمّات المنوطة بالباحثين الأفراد ولا تستلزم مراعاة الاختصاص الدقيق عند جميع أعضاء الفريق. ويستدعي هذا الأمر أيضًا إنشاء شبكة مناسبة من العلاقات بين الجامعة والقطاعين العام والخاص، طلبًا للتمويل وللملاءمة بين مواضيع الأبحاث والحاجات القائمة. وقد أخذت الجامعة تتلمّس اخيرًا الحاجة إلى هذه الشبكة ولكنه تلمّس ما يزال في بدايته.

ب- إحلال النظام الفصلي والتقويم المستمر محلّ النظام السنوي والامتحان الوحيد، حيثما أمكن. وهذا إجراء مطلوب، في الأصل، لرفع مستوى التعليم في الجامعة. وهو يتطلب نسبة من جهد الهيئة التعليمية لكل طالب أرفع من النسبة الحالية.

ج- تفعيل نظام الرتب الأكاديمية، بإنشاء علاقة تعاون فعلية بين الأستاذ والأستاذ المساعد

والمُعيد. وهو ما يزيد نسبة الوقت المحرر للأبحاث عند أصحاب الرتبة العليا ويُعزّز التنسيق ووحدة المعايير في المادة الواحدة.

ثانيًا:

في ما يتعلق بالهيئة الإدارية يتوقع أن يؤدي إنشاء الإحرام الجديدة إلى استحداث عدد لا يُستهان به من الوظائف الإدارية (والفنية غير التعليمية) في الجامعة. وهو ما يسعه أن يمتصّ جانبًا من الفائض الذي سوف يظهر التجميع وجوده بكل تأكيد. ولكن هذا الامتصاص، وقبله الضرورات المتعلقة بإدارة الإحرام وتشغيل مرافقها الكثيرة وصيانتها، يفترض تأهيلا للمستخدمين الحاليين يناسب المهامّ الجديدة. وهذا تأهيل سبق لعدنان الأمين[6] أن أشار إلى أهميته المصيرية، إذا كان مرادا للأحرام أن تؤدي الغاية من إنشائها وأن تحفظ في حالة مرضية. وهو قد أشار أيضًا إلى أن هذا التأهيل يجب أن يبدأ قبل جهوز الأحرام بمدة كافية أي – على الأرجح – من الآن.

إلى ذلك، يجب أن ينظر، في حالة الإداريين، إلى مبدإ هو وحدة الإدارة العامة وانتماء إدارة الجامعة إليها. فإذا بقي، بعد افتتاح الأحرام، فائض من إداريي الجامعة لا يوجد لهم وظائف فعلية فيها، فيجب أن تصرف جهودهم إلى مواقع أخرى تناسب كفاءتهم في إدارات الدولة المختلفة. ولا ريب أن حالتهم، من هذه الجهة، أيسر معالجة، مبدئيًا، من حالة الأساتذة. وذلك أن وجود مواقع شاغرة، مناسبة لاستقبال الأساتذة الفائضين، في الإدارات العامة، ليس بالأمر الكثير الوقوع. وأما الوظائف الإدارية، في الجامعة، فتشبه مواصفاتها، في الغالب، مواصفات غيرها في سائر الإدارات العامة.

ثالثًا:

في ما يتعلق بالطلاب ينبغي النظر بخاصة، متى نشأ الحرمان الجديدان، إلى مشكلة السنة الأولى وتضخمها المريب بأعداد من الطلاب يقبلون على الانتساب الشكلي إلى الكليات التي لا تفرض امتحانًا أو مباراة للدخول ثم يستنكفون عن كل تحصيل متخذين الجامعة مركبًا إلى منافع لا علاقة للجامعة بها وظيفة أو غاية: من تأجيل الخدمة العسكرية إلى الضمان الصحي إلى تأمين بطاقة الإقامة لغير اللبناني إلى ممارسة التعبئة السياسية في الوسط الطلابي والمشاركة لمصلحة تنظيماتهم في انتخاباته إلى اكتساب شرعية لارتياد الكافتيريا ونسج علاقات شخصية مختلفة، الخ. يدفع هؤلاء طلبًا لهذه المنافع رسم تسجيل زهيدًا ولا يعبرون إلى السنة الثانية أبدًا.

[6] في تقرير سبقت الإشارة إليه.

وهم يدفعون بنسبة السنة الأولى إلى جملة الطلاب في الكليات المعنية نحو مستويات مَرَضيّة لا يوجد لها نظير في جامعات لبنان الأخرى ولا يزكّيها المعروف من أحـوال الجامعات السويّة في خارجه. وحتى الآن كانت مفاعيل هذا التضخم تتمثّل أساسًا في الضغط على مستوى التعليم في الكليات وفي اختصار العلاقة بين طلاب السنوات الأولى وأساتذتها وفي تمويه الهدر الحاصل من احتساب الطاقة اللازمة من جهة الهيئة التعليمية ومن جهة الإدارة الجامعية ومن جهة مرافق المؤسسة المختلفة على أساس الحجم المفترض لهيئة طلابية هي، في جانب كبير منها (نحو 20%) وهمية. وأما بعد فتح الحرمين الجامعيين فستتوافر مغريات جديدة بالانتساب الصوري من شأنها تحويل المشكلة الجسيمة كارثةً تامة المعالم. تتمثل هذه المغريات الإضافية بالتسهيلات المهمة التي يفترض أن يتيحها الحرم للطلاب في مجالات من قبيل المأكل والمسكن والانتفاع بالتجهيزات المختلفة. وهذه كلها مرافق يرتب تشغيلها بطاقة مضاعفة خسارة فادحة على الجامعة ويشكل منافسة غير مشروعة للطلاب الراغبين في التحصيل على الإفادة منها ويحول بينهم وبين حصول هذه الإفادة لهم بسهولة ومستوى خدمة مناسبين. لهذا السبب المنتظر ولسائر الأسباب القائمة اليوم (وهي بحد ذاتها، أكثر من كافية) سيكون واجبا أن يُعاد النظر في نظام الانتساب إلى الكليات المعنية لا سعيا إلى ظلم يلحق بجانب من الطلاب بل دفعا لظلم قائم (ومرشح للتفاقم) عن طلاب لا يستحقونه.

هذه مهمة لا بدّ أن يبدأ الاضطلاع بعبئها قبل انتقال الجامعة إلى قواعدها الجديدة، أي من اليوم. وشأنها في ذلك شأن المهمتين اللتين سبق التوقف عندهما.

إشارة

في شأن صورة التفريع:

أبي فـرح، أنيس، طلاب الجامعة اللبنانية لعام 1983– 1984، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت 1987، الجدول رقم 1، ص 10، وطـه، فالح « الأبنية والتجهيزات» في الأمين، عدنان (إشـراف)، التعليم العالي في لبنان، الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، بيروت 1997، الجدول 1-7، ص 324.

وهذا الجدول موضوع قبل توحيد كلّ من كليات الصيدلة، والعلوم الطبية وطب الأسنان، والزراعة سنة 1996. هـذا، ولم تسعفنا مراسيم إنشاء الفروع المختلفة في التوصل إلى صورة تامة لحركة التفريع سنة بعد سنة ندرجها في جدول.

توزيع افتراضيّ تقريبيّ لطلاب الجامعة بحسب الصيغة المقترحة
(سبعون ألف طالب حوالى سنة 2002)(*)

الحرم						
الكلية	**الحدث**	**الفنار**	**الشمال**	**البقاع**	**الجنوب**	**المجموع**
الآداب والعلوم الإنسانية	--	13979	2955	2540	2526	22000
الحقوق والعلوم السياسية	9710	--	3605	2805	1380	17500
(العلوم (الطبيعية/ الطبية	7970	--	1480	280	270	10000
العلوم الاجتماعية	--	2251	411	340	398	3400
الاقتصاد وإدارة الأعمال	3140	--	160	--	--	3300
الإعلام والتوثيق	--	1800	--	--	--	1800
التربية	--	1000	--	--	--	1000
الهندسة	1542	--	258	--	--	1800
الفنون الجميلة	2446	--	214	140	--	800
الصحة العامة	1414	--	210	81	195	1900
الزراعة	--	--	--	500	--	500
العلوم التطبيقية	1000	--	--	--	--	1000
العلوم الطبية	2300	--	--	--	--	2300
طب الأسنان	300	--	--	--	--	300
الصيدلة	400	--	--	--	--	400
السياحة	؟؟؟؟	--	--	--	--	؟؟؟
المجموع	**30222**	**19030**	**9293**	**6686**	**4769**	**70000**

(*) اعتمدنا نسب توزيع الطلاب على الكليات وعلى الفروع في السنة 1994–1995 (الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، «إحصاءات التعليم العالي في لبنان»). واستبقينا لفروع المناطق النسبة المقدرة في كل كلية للسنتين الأوليين (الحلقة الأولى). وجمعنا ما يُقابل النسبة المقدرة للسنوات الباقية إلى مجموع طلاب الفرعين الأول والثاني من الكلية بعد دمجهما. ويفترض هذا الجدول نسبة ثابتة لطلاب السنة الواحدة في سائر فروع الكلية الواحدة. وهو افتراض لا تسمح المعطيات المتوافرة بتقدير مدى اختلافه عن واقع الحال. أخيرًا تظهر في الجدول تباينات قصوى بين أحجام بعض الكليات الموحّدة في بيروت وأحجام فروعها في المناطق. وهو أمرٌ قد يسوّغ الاستغناء عن بعض الفروع. فاللوحة أعلاه مقصورة الطموح على الإيحاء بمعالم حجمية لتكوين الجامعة الطلابي بعد دخول الأحرام الجديدة وفقًا للصيغة المقترحة. وما يتعدى ذلك فيها لا أهمية له.

توزيع افتراضي تقريبي لطلاب الجامعة بحسب الصيغة المقترحة
بعد تنزيل التضخّم من السنة الأولى
في الكليات التي تعتمد نظام التسجيل الحر
(سبعون ألف طالب حوالي سنة 2002)(*)

الحرم						
الكلية	**الحدث**	**الفنار**	**الشمال**	**البقاع**	**الجنوب**	**المجموع**
الآداب والعلوم الإنسانية	--	12816	2711	2330	2320	20174
الحقوق والعلوم السياسية	5788	--	2148	1670	824	10430
(العلوم(الطبيعية/ الطبية	5048	--	952	176	171	6340
العلوم الاجتماعية	--	1798	328	272	318	2716
بقية الكليات	12542	2800	842	721	195	17100
المجموع	**23378**	**17414**	**6981**	**5169**	**3828**	**± 56760**

(*) يتبين من «إحصاءات التعليم العالي في لبنان» 1994–1995 (المصدر السابق) أن نسبة طلاب السنة الأولى في الكليات التي تقيد تسجيل الطلاب فيها بمباراة أو بامتحان دخول تترجح بين حد أدنى هو 21,1% (كلية الزراعة) وحد أقصى هو 36,5% (كلية الإعلام والتوثيق). وأما في الكليات الأربع التي تعتمد التسجيل الحر، فالنسبة نفسها تصل إلى 42,6% في الآداب و 73,7% في الحقوق و 67,9% في العلوم و 60,1% في العلوم الاجتماعية. وقد اعتبرنا نسبة الثلث (33,3%) معدلاً مقبولاً للكليات الثلاث الأولى. وجعلنا هذه النسبة 40% لمعهد العلوم الاجتماعية بالنظر إلى أن الإجازة تستغرق فيه 3 سنوات لا أربعاً (وهذا مع العلم بأن شهادة الجدارة تعوّض جزئياً غياب السنة الرابعة). ثم نزّلنا ما يقابل الفارق بين النسبتين الحالية والمبتغاة من مجموع الطلاب المقدّر لكل كلية من الأربع المذكورة، مبقين مجاميع الكليات الأخرى على حالها. فنتج عن هذا التنزيل انخفاض في العدد الإجمالي المقدر لطلاب الجامعة كلها تبلغ نسبته 19% (من 70 ألفًا إلى 700 56 طالب). هذا، وليس من ريب في أن النسب المشار إليها قد تفاقمت (على هولها) في الأعوام القليلة التي تلت سنة 1994–1995.

فقد ارتفع عدد طلاب الجامعة الإجمالي من 32700 في السنة المذكورة إلى 50000 في السنة الحالية. وهذا نموّ فائق يرجح حصول تراكم «استثنائي» في السنوات الأولى. وقد ارتفع عدد طلاب الحقوق بالذات، من 8590 طالبًا في 1994–1995 إلى 12837 في السنة التالية. أي بنسبة شارفت الـ 50%! وهو ما يغلّب الاعتقاد بأن نسبة طلاب السنة الأولى في هذه الكلية قد تسلقت درجات أخرى من السلم المئوي! فيصحّ اعتبار كلية الحقوق كلية منكوبة، ... أو فضيحة مرعية الإجراء...

تذييل

يقتضي المضي شوطًا أبعد في المقارنة بين وضعي التفريع الراهن والتجميع المقترح معطيات غير متوفرة بين أيدي هذا الفريق. من ذلك أن تقدير الهدر الراهن في جهد الهيئة التعليمية وإمكان الحدّ منه في إطار الصيغة الجديدة يحتاج إلى معرفة مفصلة بمروحة التخصصات وتوزع المقررات بين الأساتذة وأحوال التشعيب والمقررات المعطلة (في مستوى الدراسات العليا، على الأخص) وواقع الإشراف على الأبحاث، إلخ. ويحتاج تقدير الهدر المماثل في جهد السلك الإداري إلى معرفة مماثلة بواقع الممارسة والحاجات في إدارات الجامعة. وتقتضي المقارنة نفسها أيضًا وجود تقديرات للحاجات المتوقعة في حال التجميع، ولوجوه التوافق والتفارق بينها وبين الموارد الراهنة ولإمكانات تطوير هذه الأخيرة. وينعكس هذا كله في حاجات الجامعة المالية تجهيزًا وإنفاقًا جاريًا ويتيح تبينا أفضل للعلاقة، على الصعيد المالي، بين الوضعين الراهن والمقبل، موارد ونفقات وتدبيرًا. هذه كلها مسائل تحتاج الجامعة إلى درسها درسًا مستفيضًا يبذل له ما يلزمه من جهود ووقت ومال. وذلك أن سلامة القرارات التي يجب أن تتخذ لاستقبال الوضع الجديد تتوقف على القيام بهذا الاستقصاء والاستهداء بحصائله. ولا ريب أن تلك القرارات يجب أن تصدر أيضًا عن إرادة إصلاح حقيقية وأن يتوفر لتنفيذها – ولمراقبة هذا التنفيذ – إطار مؤسسي ذو أهلية. فمن غير هذا الإطار وتلك الإرادة سيبقى كل درس حبرًا على ورق وكل «حرم» مفتوحا لنوازع الاستباحة والخراب.

22 نيسان 1998

أن يحلف البحث بغربته

(الحاجة إلى جردة بعضها فرنسي اللغة لأوضاع لبنان)

في مضامير البحث العلميّ(*)، يمتاز لبنان عن أقطار أخرى من المشرق العربي بالوفرة النسبية لرأس المال البشري الذي يستثمر فيه. وتسفر هذه الواقعة عن عامل نشاط منتشر في جملة الملاك التقاني والثقافي الذي ينتظم مجتمعنا. فعلى هذا الصعيد الأوسع، يتمتع مجتمعنا أيضًا بامتياز تفاضلي لا ريب فيه. وقد كان التصدير المنتظم لجانب من رأس المال هذا إلى أقطار المنطقة الغنية أو إلى الأقطار الأخرى المتقدمة دليلا، في كثير من المراحل، على فيض من الكفاءة المنتجة. وهو فيض تفسره طبعًا محدودية ما للسوق المحلية من سعة، ولكن يفسره أيضًا تيسر شروط في خارج البلاد أكثر مواتاة للاستخدام وللممارسة، وهذا مع العلم بأن الثقة في التيسر المشار إليه آخذة في التناقص. غير أنه يتوجب أن نسارع إلى القول إن حدود القدرة الوطنية على استيعاب ذوي الكفاءة العالية في ميادين التقانة والعلوم ليست بالحدود الثابتة قطعًا. فإن ضيق طاقة السوق أضأل قدرة من الجمود الظرفي أو البنيوي (إذ الجمود البنيوي حاصل أيضًا) على تعليل الخلجات النابذة التي يتعرض لها قسم (لعله القسم الأفضل) من النخب عندنا.

(*) وضع هذا النص (بالفرنسية) لندوة دولية انعقدت في بيروت يومي السادس والسابع من تموز 1994، وكان مدارها «البحث العلمي في لبنان: آفاق وأولويات». ونشر في:

Universités Francophones, *Perspectives et Priorités de la Recherche au Liban*, AUPELF-UREF, CNRS, FMA, Montréal, Québec, Canada 1995.

ثم في:

Internationale de l'Imaginaire, Nouvelle série, no 6, *Le Liban Second*, Babel, Maison des Cultures du Monde, Paris, 1996.

هذه الخلجات انقلبت في بعض الظروف إلى تشنجات عنيفة. فلقد شهدت سنوات الحرب رحيل مئات من ألوف اللبنانيين عن البلاد، وكان المستوى الوسطي لإعدادهم أرفع كثيرًا من المعدل الوطني. وكان الأمل مقطوعًا من عودة قسم كبير من أفضل هؤلاء إعدادًا، وذلك لأن الأفضلين يفلحون، على وجه التعميم، في الانتفاع بغربتهم بسهولة لا تتاح لغيرهم وعلى مستوى لا يبلغه هذا الغير.

تضرر التأطير التقاني لمجتمعنا من جراء هذه الهجرة. وعند استعراض قطاعات النشاط المختلفة، يبدو قطاعا التعليم العالي والأبحاث – وهما متداخلان بشدة – من بين أشدّها معاناة. فما هي درجة الضرر ههنا؟ كان يخشى، في أثناء سنوات الحرب، أن تصبح الأضرار غير قابلة للإصلاح. فإن التأخر، في هذا المضمار ينزع – شأن التقدم في ما مضى – إلى الازدياد بالتراكم جيلا بعد جيل. ليس في يدنا إلى الآن ما يكفي لدحض هذا التقدير، ولكن علامات النهوض التي تتكاثر تدعو إلى الاغتباط. فسواء أنظرنا في مظاهر الانتظام الأولي التي تستعاد إلى تكوين المؤسسات وإلى عملها أم في التحسن التدريجي للنشاط من جهتي النوعية والتنوع، فإن عودة الحيوية تزداد بروزًا. هذه العودة أوضح، لا ريب، مما كان يمكن توقعه، قبل خمس سنوات، ولكن لا ينبغي لها أن تخفي عن أبصارنا سعة الخروق التي ما يزال متوجبا رتقها ولا الرزوح المستمر لميراث التأهيل المسفّ على الأعمال الطليعية ولا الندرة الواضحة، في كل مكان، للملاكات الرفيعة المستوى وللتجهيزات.

في ميدان العلوم الاجتماعية، كانت الأضرار التي خلفتها الحرب فادحة. فقد اضطرت المؤسسات المنوط بها جمع المعطيات الأولية لصالح مشاريع البحث إلى إغلاق أبوابها، أو هي أصبحت هباءً منثوراً. ولم يكن أفضل الباحثين بمنجاة، في ظروف السلم، من حصار الضغوط الصادرة عن الهويات، فكيف بهم وقد أفضى اشتداد الاستقطاب الطائفي والحزبي، مع احتدام العصبيات الحربية، إلى إخضاع رهافة الحس النقدي عندهم وحرصهم على الموضوعية، بالتالي، لامتحان عسير. هذا كله كان يؤول، في آخر الأمر، إلى انتقاص معتبر من حرية الفكر ومن حرية البحث. وكان الإراديون من ذوي الميل السلمي يعززون من جهتهم نوعًا من الإفراط في تسييس وجهات النظر ونزعة إلى التقليل من شأن انقسامات الداخل قد يسجل لها اهتمامها بحفظ الرجاء في النفوس ولكنها كانت، في كثير من الأحيان، جنوحًا إلى السهولة. كانت المسالمة تنتهي إلى إنكار لصعوبة ضبط الموازين العامة في مجتمع لم يخل فيه زمن السلم نفسه من نقصانٍ جسيم في الموارد المتاحة لإدارة تناقضاته إدارة تكون على قدر مقبول من

الحياد. وهذا نقصان لم يكن للحرب، بطبيعة حالها، إلا أن تدفعه إلى ذرّى محزنة للغاية.

هذا الضرب من الشذوذ، وغيره كثير، أفضى إلى جعل سيل المؤلفات التي كرست للبنان، في العقدين الماضيين، لا يصمد منه إلا القليل لامتحان الزمن. اضطرت الطوائف نفسها ومعها ما كانت قد استنبتته لنفسها، في ما مضى، من أذرع سياسية عسكرية إلى التعديل من رؤيتها للعالم تحت وطأة الضغوط الحسية. فكان أن أدارت ظهرها بأسف خالطه، على الأرجح، شيء من الازدراء لما كانت قد أنتجته من أدب عسكري عمد إلى التخفي، أحيانًا، تحت الجبة العلمية. أمسى هذا الأدب، اليوم، كلامًا ميتا يقصّر عن بعث الحماسة تقصيره عن استثارة النفور. وكان لا يزال إلى أمس يلبس قناع الدقة فلا يفلح إلا بشقّ النفس في حجب نار العدوان المضطرمة فيه. ولا تزال تتوالى تحت أبصارنا سلسلة لا تنتهي حلقاتها من الندوات كانت، في ما مضى، تؤثِر أن تستضاف في خارج البلاد، ولكنها، لبضع سنوات خلت، أخذت تتكيف بمناخنا الوطني الجديد. وتتبع هذه اللقاءات ما يشهده عالم الثقافة من تعاظم في موجة إنشاء الجمعيات. فتأتي اللقاءات، في كثير من الحالات، بمثابة إعلانات حضور من جانب المنتديات الجديدة أو إعلانات بقاء من جانب القديمة. وهي لا تخلو بالتالي من ميل إلى استعراض النفس ولا من ادعاء التوصل، مرة أخرى، في كل سنة، إلى حلّ سائر المشكلات التي كانت قد أعلنت حلها في السنة الفائتة والتي كان المشاركون أنفسهم قد حلّوها عدة مرات، قبل ذلك، على منابر أخرى. خلاصة القول أن القليل من الجديد يتولد في هذه اللقاءات. ولكن لها فضلاً في إبقاء جمهور بعينه مركزَ الانتباه على المسائل الوطنية الكبرى، وهذا فضل ينبغي ألا يستهان به. تسعف هذه اللقاءات في تحسس نبض الوسط الفكري وتسمح، في المقام الثاني، بالإبقاء على حدٍّ أدنى من الصلات ما بين مثقفين مختلفي الميول، أوّلا، وما بين هؤلاء وجمهورهم ثانيا. غير أن الندوات لا يسعها، على الإجمال، أن تجاوز تقديم خلاصات لأعمال أنجزت من قبل. وهي لا تصلح بديلاً من هذه الأعمال. إلى ذلك، توشك كثرة الحركة في الواجهة أن تحجب الفراغ الذي لا تزال تسبح فيه مسائل كثيرة مع كونها تلحّ غاية الإلحاح على الباحثين.

فالواقع أن البحث الحقيقي لا يطيب له كثيرًا مركب الصوت الحي. فهو، على صعيد الشكل، يعرف بما يكتنف متن النص من آلة الإحالات والتحفظات وسائر ضروب البعديات الكلامية. وهي بعديات تسهم في رسم بنية الكلام ولا تكون الوشائج الكثيرة التي تصلها بالكلام مسموعة ولا يمكن أن تدرك هذه الوشائج إلا بعين القارئ. وبخلاف حقائق الروح التي تكون، في العادة، أسرع إلى إسلام نفسها لخصائص الإلقاء، تبدي حقائق العقل العلمي

تفضيلاً مؤكدًا للعبارة المكتوبة.

وتتكشّف صورة العقل العلمي أيضًا ويتكشف أسلوب تكوينه لأحكامه وربطه بينها عن زواج يبدو غير خال من المفارقة ما بين السيطرة المجتهدة على الزمن والصبر الزمني. فلا بد من زمن ليتخذ البحث العلمي، أيا يكن، عبارته النهائية ولكن هذا الزمن زمن يحصل فيه عمل. فإنما البحث، في الواقع، نوع من النشاط يسعه أن يمنح لفظَ العمل تمامًا استثنائيًا لمعناه.

هذا والحرب الأهلية، على ما نعلم، عدو للانضباط الذي يفرضه جهد البحث. فهي تجد عسرًا في الصبر الجميل الذي لا يسع الباحث إلا أن يتذرع به وهو يعاين بطء الحقيقة في التبلُّر، ولو لم تكن الحقيقة إلا جردة أو وصفًا. وأما الأسئلة التي تطرحها الحرب فيسهل عليها، لكونها حارقة، أن تستهوي الرؤوس الحامية. عليه فإن الأهواء المحتدمة (ويحتل هوى الحقيقة بينها موقعا غير متصدر) والحدود التي تفرضها الحرب على حرية الأشخاص ومن ثمّ على استقلال العقل تبقى بعيدة كلها عن تيسير الدقة في التفكير والصفاء في التحليل بل أيضًا الجمع المنظّم للمعطيات، ولو أن البعد عن هذه الغاية الأخيرة تختلف أسبابه.

ولقد أظهرت الشيخوخة السريعة لما تعهدته الفرق اللبنانية من ضروب الكلام على مدى الحرب درجة الهلهلة المتفشية في ذلك الكلام. ولكن الكلام الذي كان يدعي لنفسه صفة البحث، في أثناء النزاع، تميز، على ما فيه من هلهلة، بوفرته. وكانت أجهزة الحرب تبدي شيئًا من الجود في ما خصت به هذا القطاع من استشارات، تعزيزا للمكانة وتلبية لحاجات الدعاوة أيضًا. هكذا عاينّا باقة كثيفة من روايات التاريخ ومن النظريات الاجتماعية ومن خطط إصلاح الدولة تتكون على قاعدة من جهود التحقيق والاستقصاء واهيةٍ للغاية.

ولقد آن الأوان اليوم لمواجهة الواقع... فنعتمد تلك الفضائل التي أثبتناها للباحث ومنها – على ما سبق – الصبر وصفاءُ العقل، لنرى كيف تبدو الأمور هنا والآن. ذلك ابعد ما يكون عن أن يكون طلبًا لنبذ كل جهد للتنظير، وإنما هو طلب لمنح الجهد المذكور أساسًا يرسو عليه وللتثبت من وجاهته. لا بد إذن من جردة لما صار إليه مجتمعنا أي لما صنعناه به نحن ومن نطلق عليهم – جريًا مع ميلنا إلى طرد الشياطين من أجسادنا بأيسر الطرق – صفة «الآخرين».

ويستحسن لهذه الجردة أن يُجرى جانبٌ منها بلغة أجنبية. ويستحسن لها أيضًا أن تكون ثمرة جهد مشترك يتآزر في بذله لبنانيون وأجانب. فالأماكن التي تجب زيارتها كثيرة والطرق التي تفضي إليها بالغة التعقيد. ولا بد من الصدوع بكثرة هذه الأماكن وبتنوع المبادرات اللازمة للإحاطة بها ولوصفها. لن تخرج اللوحة المتكاملة تامة الأوصاف من ثنايا مشروع مركزي ولا

من يد واحدة تتولاه. وإنما يجب لها الكثير من مراكز جمع الوقائع وتحليلها. مع ذلك، لا يجوز أن يحول استقلال المبادرات دون تكامل المستويات وتنسيق الجهود.

فإذا أجري بعض هذه التحقيقات باللغة الفرنسية وأسهم فيه أجانب ناطقون بالفرنسية لم يَعْدُ أن يكون متابعةً لتقليد نعرف عمق جذوره هنا. وليس للتذكير بهذا العمق أن يعدّ افتئاتًا على الحقوق المكتسبة للغات أجنبية أخرى في مجال الإنتاج الفكري اللبناني. فإن أفضل العناصر إعدادًا في الأجيال الجديدة من شعبنا أخذت تنشأ على الفخر بكونها مثلثة اللغات. وإذا كان لنا أن نهنئ أنفسنا بهذا (من غير أن ننسى الأزمة الخطيرة التي يجتازها تعليم اللغات عندنا، وبخاصة تعليم العربية) فإن علينا أن نلاحظ الامتياز الذي ما تزال تحظى به الفرنسية عندنا بما هي لغة ثانية. وهو امتياز يجد بعض أصله في حضور مستمرّ – وإن يكن أمسى اليوم وقفًا على أقلية ضئيلة – لهذه اللغة في الكلام اليومي. على أن الجذر الأهم لهذا الامتياز إنما هو غنى التركة اللبنانية المصوغة بلغة موليير وعراقتها. فإن الألفة الناجمة عندنا من هذا كله للعالم الثقافي الفرنسي، في جملته، تزيد من العفوية التي يتخذ بها بعضنا من الفرنسية لغة للعمل ومن اليسر الذي يصبح به الناطقون الأجانب بالفرنسية شركاء لنا.

هذا وأغامر بالقول إن المشاركة الأجنبية المشار إليها قد تقي جهد التحقيق الذي نتناول به أنفسنا – وهو موضوع حديثنا هنا – بعضَ أنواع الشطط التي قد لا تجنبنا إياها طرق أَلِفْناها في استعمال لغتنا الوطنية. فإن المسافة التي تلزمنا بها الفرنسية تدعونا إلى مزيد من الرويّة في النظر إلى أنفسنا. فالفرنسية غير تامّة الطواعية لدواعي عالمنا الذهني. لذا كان حملنا على الخجل من الشطط الذي قد نجنح إليه أيسر عليها ممّا هو على العربية، أليفتنا من أول الدرب. ويسعف الفرنسية في هذا – من غير افتئات على ما فيها من كنوز الحس المرهف – تقليدٌ متمادٍ من الصرامة وحمولة ضخمة من العقل. فلا يسع وجود الشركاء الأجانب معنا في هذا التحقيق الهائل الكثير الوجوه الذي يجب أن يبقى مهمتنا نحن، بالدرجة الأولى، إلا أن يزيد من درجة اليقظة ومن رهافة الحس النقدي، وهما ما يجب أن يسود إجراءه. وذاك أننا أفلحنا، بالرغم من امتياز الصرامة التي لا تزال الفرنسية تحفظه لنا، في تحميل هذه اللغة نقيصة التعبير المحسّن عن صورة لنا عن أنفسنا نمحو منها أكثر الملامح جفاءً ونخصّ بها الأجانب بالذات عادةً. هذا ونحن نمنّي النفس، في سرّنا، بأن هؤلاء سيردّون إلينا الصورة المذكورة معززين رأس مالنا من الرضى عن النفس والخرافات الآيلة إلى تبرير الذات. لا يكفي إذن أن نجتنب هذا النوع من التحوير المشؤوم للتصورات، وهو عادة من عاداتنا الأثيرة، بل يجب أن نجتنب

الانحراف بالفرنسية عن سويّتها لجهة الانفعال. هذا إن شئنا أن نحفظ المكسب الذي يتيحه للجردة المبتغاة أخذنا بنصيب من الثقافة الفرنسية. وإذا كنا لا نستبعد الإسهام الفرنسي، أو الفرنكوفوني، على الأعم، في مشاريع أبحاث بعينها، فإن ما ننتظر منه خيرًا أوفر هو المعونة الفرنسية في تعويم مؤسسات الأبحاث عندنا أو في إصلاحها.

ولنُشِرْ، في شأن العلوم الاجتماعية أيضًا، إلى أن بعض مراكز الأبحاث قد بقيت لنا بعد الحرب. وكان بعضها قد ولد من الحرب وانبثق بعض آخر من المصالح الدولية التي تنبّهت بعد هدوء النزاع بفعل مشاريع إعادة البناء في البلاد. وكان بعض أخير قد عاد (أو هو سيعود قريبًا) بعد أن هجّره العنف، ليستردّ مكانه في هذه البيئة اللبنانية، مادية كانت أم إنسانية، وهي بيئة يبدو أن طول فراقها كان قد أضرّ به. فإذا شئنا مزيدًا من الدقة في تلمّس الأولويات كان مشروعًا التسليمُ بأن الهيئات المنتمية إلى القطاع العام مدعوة، إذا نهضت من كبوتها، لإيلاء المصلحة العامة جلّ انتباهها. وهي الهيئات التي تحتاج، قبل سواها، إلى العون لتصبح قيامتها ممكنة. فهي مفتقرة إلى كل شيء. فإذا عدنا إلى الاستقصاء الكبير الذي أكّدنا ضرورته، بدا إحياء مركز الأبحاث التابع لمعهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية مثال العملية التي لا يمكن لإسهام فرنسا فيها، ومعها، إذا لزم الأمر، دول أخرى، إلا أن يكون بادرةً طيبةً وعملًا في محله.

أرى، على التعميم، أن أفضلية يجب أن تعطى، لا لبرامج أبحاث وموضوعات بعينها، بل لأدوات البحث. ويجب أن تشتمل هذه العملية على جانبين:

الأول: النهوض بالمؤسسات المختصة بجمع المعطيات الأولية، فهذا مدخل لا بديل منه لمشروعات البحث أيةً كانت.

الثاني: تعويم مراكز الأبحاث، بحصر المعنى، مع إيلاء الأفضلية لتلك المنتمية إلى الجامعات. فإن من الجائز الافتراض (وهذا فضل نسبته أعلاه إلى الهيئات العامة) أن المراكز الجامعية، سواء أرسميةً كانت أم خاصة، تبقى أبعد من المراكز الخاصة المستقلة عن تسخير جهد البحث لخدمة المصالح الخاصة بالممولين خدمةً حصريّةً إلى هذا الحد أو ذاك.

ويفترض أن يوافق إحياء مراكز التحقيق الإحصائي وما جرى مجراه إطلاق تحقيقات فعلية متنوعة. أما القدرة على إجراء عمليات الوصف الكبيرة فوقف على مراجع الدولة المختصة، وأخصها مديرية الإحصاء المركزي. ولكن مشروعات أخرى أقل عموميّةً وأكثر تنوعًا بكثير يمكن أن يوضع الوصول بها إلى برّ الأمان على عاتق المراكز الجامعية أو الفرق الخاصة.

وفي ما يتعدى التحقيقات الأساسية، يتركز ما يمكن اعتباره متصدرًا من موضوعات البحث وتوجهاته، على الأرجح، في ما يصح أن نسميه التوزيعات الجديدة في لبنان. ونعني بذلك كل ما انبثق من الحرب أو تميزت به غدواتها من تشكّلات جديدة. ومنها – طبعًا – التوازنات (أو صور فقدان التوازن) في الصيغة السياسية ومنها أيضًا التوزيع الجديد للسلطة الاقتصادية والتحولات الواقعة في مجال التفاوت بين المناطق ومصير العائلات والطوائف بما هي صور للانتظام السياسي الاجتماعي وكذلك قطاع الجمعيات بما هو مجال لصيغ من التنظيم لا يسع تنوعها الشديد وفاعليتها المعتبرة – على الظاهر – إلا أن يثيرا فضول الباحثين. ويستحق مصير ما لا نزال نطلق عليه اسم «العيش المشترك» بين اللبنانيين أن نتفحصه عن كثب: في المدرسة وفي العمل، في النقل المشترك وفي المقهى، في الوسط الريفي وفي المدينة... كذلك لا يكفي الحكم على الإستراتيجيات – وخصوصًا منها إستراتيجيات إعادة البناء – بالنظر إلى ما تسعى نحوه (أو تزعم السعي) من غايات. وإنما يجب النظر أيضًا وعلى الأخصّ إلى ما تخلّفه الإستراتيجيات أو يمكن أن تخلّفه من آثار فعلية، بما هي محدثة، في نهاية مطافها، لتشكيلات جديدة للقوى أو حافظة، بخلاف ذلك، للتشكيلات القديمة. فإن ثمة سبلًا لا تدرك – شأنها شأن سبل الربّ! – يتوصل منها الباحث إلى مسّ أوتار الرأي العام، وذلك في ما وراء شكواه الدائمة من العزلة التي يبتليه بها تألّب الإهمال، في صوره كلها، على عمله. ثمة أساس مقبول التماسك إذن لاستمرار الأمل، على الرغم من أن موجات النقد الفكري المتعاقبة للانقلابات الكبيرة الجارية لقيت إلى الآن آذانًا صماء.

***

لا يزال رأس المال البشري الذي يسع المجتمع اللبناني أن يوظفه في ميادين البحث العلمي المختلفة معتبرًا، على الرغم مما نزل به من خسائر مؤسفة. ويمتاز كثير من أهل الاختصاص اللبنانيين بألفة لمحيطهم العربي تيسّرها وحدة الثقافة وتمنح الانطلاق من القاعدة اللبنانية لإجراء تحقيقات مختلفة تتناول أوضاع الشرق الأوسط أفضلية مؤكدة. وإذا صحّ – على ما أسلفنا – أن وجود الأجانب في عداد فريق من الباحثين قد يسعف في ضبط بعض الأهواء، فإن تعاون الباحثين الوطنيين أمر لا غنًى عنه لاجتناب أنواع كثيرة من الغلط تعتورُ تقدير الأهمية الفعلية للوقائع الماثلة، إلى أنواع مختلفة من سوء الفهم ومن المسالك المضللة.

أخيرًا، لا يزال لبنان نفسه، بغضّ النظر عن جنسية الباحثين، يحتفظ، بما هو موضوع للبحث، بأهمية بارزة. وهي أهمية لا تزال تنمو. فإن عمومية ما يمكن حصاده من حقائق

من هذه الأرض قد بدت في توسع متزايد أثناء هذه السنوات الأخيرة. وإذا كنا حريصين على اجتناب كل تعميم تعسفي وكل استعارة غرّارة للصور من تجربة واضحة الخصوصية، فإنه لا يسعنا، مع ذلك، إلا أن نشير إلى واقعةٍ بعينها، ولو أننا لا نرى فيها ما يسرّ النفس. ذاك هو التأكيد الذي يزداد الإلحاح في تكراره لكون مجتمعنا هذا عالمًا أصغر وبالتالي حقلًا ذا أفضلية للدراسة. نشير - على ما يدرك السامع من غير صعوبة - إلى عبارة «اللبننة» التي اعتمدتها وسائل الإعلام محطّ كلام. وكان لبنانيون أميَل إلى التبجح من غيرهم قد أوصوا بـ«لبننة العالم» قبل أن يعتمد الإعلام هذه الكلمة بزمن طويل. وهي، على ما هو معلوم، قد أمست اسما مشتركا لخليط من عمليات التحلل المتتابع يصحبها التدخل الأجنبي، وقد ابتلي بها، في يومنا هذا، نحو من أربعين قطرًا. نحن إذن حيال سرب كبير من المجتمعات فقدت بسحر ساحر، مع إفلاس النظام العالمي القديم، ما كان لها من قدرة على إدارة التعدد في مكوناتها إدارة سلمية. عليه شهد الحالمون عندنا رؤياهم لمستقبل العالم وهي تتحول إلى كابوس، وذلك بعد أن كانت «اللبننة» وعدًا بنشر حكمة من عندياتنا خلاصتها الحرية والسعادة. وقد يكون علينا أن نبحث عن صورة أصدق تعبيرًا عن الواقع من الصورة التي حملتها العصبية اللبنانية الغابرة ومن تلك التي يروّج لها بفعل التكرار نوعٌ من المحاكاة الإعلامية. قد نقع في ما يتعدى صورة «اللبننة» الثابتة - إيجابية كانت أم سلبية - على واقع يجلوه لزوم ضوابط البحث، وهو نوع من «اللبنانية» الجوهرية اكتسبها العالم المعاصر من زمن طويل. تلك «لبنانية» لا تعدو أن تكون، إن نحن نظرنا إليها من طرفها البعيد، مجرد انتمائنا إلى عالم البشر.

البحث الاجتماعي وحاجات المجتمع(*)

في 9 حزيران من سنة 2001، تلاقى في قصر الأونيسكو ببيروت بضع عشرات من الباحثين دعتهم اللجنة الوطنية اللبنانية للأونيسكو إلى يوم دراسي جعلت له عنوانًا «اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعية وحاجات المجتمع اللبناني». كان لي إذ ذاك شرف رئاسة اللجنة الوطنية، وكنت قد وضعت مشروع هذا اليوم الذي اعتمدته اللجنة، بعد مناقشات في هيئاتها المختصة وتعديلات، وكلفتني متابعة الإعداد له. وهي مهمة حظيت أثناء القيام بها بمعاونة دائبة من الأمينة العامة للجنة سلوى السنيورة بعاصيري ومن سائر العاملين في جهاز اللجنة التنفيذي. فلهم جميعًا مزيد العرفان.

كان الحاضرون قد دعوا إلى التحلق حول ثمانية أوراق وزعت بينها مدارات «اليوم» الذي قسم إلى أربع جلسات حملت كل منها عنوانا اسم واحد من العلوم أو أبواب البحث المطروقة، ونذكرها لاحقا. وكان مقررا، من البداية، إصدار الأوراق المقدمة في كتاب. وقد عرضت هذه الأوراق فعلا في الجلسات، باستثناء واحدة كان العنوان الملحوظ لها «البحث الاجتماعي اللبناني في مراكزه: تقويم السياسات البحثية والأطر المؤسسية». فقد أقعد المرض آنييس فافييه، المكلفة إعدادها، عن القيام بالمهمة، وضاق الوقت، بعد تبلغنا اعتذارها، عن تكليف مختص آخر. وأما مشروع النشر فاعتورته ثغرة أخرى. فإن إلهام كلاب البساط عرضت للمناقشة فحوى ورقتها من غير أن تكون قد قدمت أو أن تقدم في الأشهر التي تلت، نصًا للورقة معدًا للنشر. وكان عرضها قد دار على «الدراسات النسائية في ضوء المشكلات وحاجات الممارسة».

(*) «تقديم» لأعمال يوم دراسيّ صدرت في كتاب تحت عنوان اتجاهات البحث في العلوم الاجتماعيّة وحاجات المجتمع اللبناني، اللجنة الوطنية اللبنانيّة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بيروت، 2002.

وقد يسهل استدراك الثغرة المتخلفة عن غياب ورقة فافيبه إذا قيّض لهذا اليوم الدراسي أن يتصل، كما نتمنى، بحلقة أخرى أو أكثر يكون بها تمام المشروع الأصلي على الصورة التي تصورناه عليها. وذاك لأن التطرق إلى مؤسسات البحث، بصيغ تنظيمها وبرامجها وتمويلها وسائر وجوه عملها، مهمة مستقلة نسبيًا عن مهمة الإلمام بالأبحاث نفسها لمعرفة توزعها بين شتى الحقول العلمية والمدارات الموضوعية واستجلاء قيمتها وملاءمتها لحاجات المجتمع، إلخ. فيجوز تأجيل ذلك التطرق إذن إلى مرحلة أخرى من المشروع أو إلى نهايته. هذا فضلًا عن أن عناصر عديدة متصلة بهذا الجانب وردت في الأوراق الأخرى. وأما ورقة كلاب البساط فكان لها موقعها في خطة هذا اليوم الدراسي، على التحديد. وكانت متماسكة وورقةً أخرى في جلسة من جلساته. لذا يخلّف غيابها ثغرةً بيّنةً في بناء هذا الكتاب.

ملاحظات ابتدائية

انبعث مشروع هذا اليوم، في أول أمره، من ملاحظات عدة:

الأولى ملاحظة الوفرة في إنتاج الأبحاث المتصلة بأوضاع لبنان على امتداد العقد الذي تقضى بعد نهاية الحرب. وقد يكون الأحوط أن نقول: وفرة المناسبات التي تتّخذ من تلك الأوضاع غرضًا لها ويفترض أن أبحاثًا تُعَدُّ لها وتقدم فيها. وبين الأمرين فارق لنا إليه عودة.

الثانية ملاحظة التفاوت في ترسّم الحاجات الاجتماعية بين موقع لإنتاج الأبحاث أو لاستدراجها ورعايتها وآخر. ففيما كنا نرى مراكز قليلة تتابع متابعة منتظمة ما يطرح على البلاد من قضايا أو مشكلات ذات شأن لتخص كلًا منها بوقفة استكشاف وتحليل وتدبُّر أو بأكثر من وقفة، كان الكثير مما يمت إلى البحث بصلة يتوزع أيدي سبا من غير خطة أو ما يشْبه الخطة يكون همها الكثير أو اليسير من الملاءمة بين مواطن الجهود المبذولة من جهة الباحثين ومواقع الإلحاح في جهة الحاجات الموضوعية. وكان سهلًا على من قيّض له شيء من المتابعة لما يصرف إليه طلاب الجامعات جهودهم من أبحاث وافرة العديد أن يلاحظ بعدها عن التكامل، ولو نسبيًّا أو فضفاضًا، وما يعتورُ اختيار موضوعاتها من عيوبٍ أخرى ليس التكرار وضآلة المردود الاجتماعي أدناهَا خطرًا.

الملاحظة الثالثة تفاوت التجهيز المؤسسي للأبحاث بين العلوم الاجتماعية المختلفة. فبينما يحظى علم الاقتصاد وما يتفرع عنه من مجالات وتحظى العلوم التربوية أيضًا بعناية مؤسسات متخصصة أكثرها مرعي من الدولة أو من منشآت مالية كبرى أو من جهات دولية، تعنى

بعلمي السياسة والاجتماع، مثلاً، مراكز يتوزع كل منها بين اختصاصات كثيرة ويفتقر جلها إلى الثبات المالي وانتظام النشاط. وهو ما لا يخلو من أثر على نسبة تغطية الأبحاث للحاجات (وإن تكن أبحاث طلاب الجامعات تعالج جانبًا من هذا الأثر) وعلى تنوع الأبحاث ونوعيتها أيضًا إذ يقل بينها ما كان محتاجًا إلى تمويل ذي أهمية وإلى مساندة مؤسسية.

الملاحظة الرابعة تكشُّف الكثير مما يعرض على المنابر أو ينشر في الدوريات والكتب عن استحقاق يتباين مقداره لصفة البحث، وهذا مع ادعاء الصفة في الغالب. فقد طغى عقد الندوات، في هذه الأعوام الأخيرة، طغيانًا بيّنًا على سائر الصيغ المعتادة لظهور الأبحاث. ورثت الندوات ما كان للمحاضرات العامة، في ما مضى، من التصدُّر، من غير أن تجبّ هذه الأخيرة التي يجلببها اليوم شيء من ظل وغبار، ولكن بقي لها أرباب ومنابر.

أطر إنتاج الأبحاث وظهورها

والندوات مراتب من حيث جودة ما تستدرجه من كلام، ولا يحيط بتفاوتها من هذه الجهة تصنيفها إلى حلقات دراسية وأيام عمل أو ورشات عمل ومؤتمرات وما شاكل مما قد يطابق المسمى وقد لا يطابقه. ولا يحيط بالتفاوت المذكور تسميتها ندوات والسلام. ومن الندوات ما يعقد إثباتًا لوجود جماعة أو منبر، أو لإنفاق اعتماد في موازنة. ومنها ما يقتصر على التداول العابر - ولو طالت الخطب - توكيدًا لشعارات أو توصُّلًا إلى توصيات، فلا تكون زيادة المعرفة بالموضوع المطروق مقدَّمة بين همومه. ومنها ما يرتضى له أن يكون خليطًا من المشاركات تدرج تحت عنوان فضفاض أو غامض وقد تنتهي، مع ذلك، إلى التجاور بين دفتي كتاب أو عدد خاص أو ملف لمجلة. ومنها، بخلاف ذلك، ما يرسم له مدار مضبوط وبرنامج صارم تتوزع الأدوار بين بنوده وتكون المشاركات فيه ملزمة بأوصاف تجانس ما بينها شكلًا وتكامل ما بينها مضمونًا وتفترض إعدادها للنشر في كتاب حسن التبويب، مستوفٍ أصولَ الإخراج، فضلًا عن تماسك المعالجات فيه. وقد يسعد الحظ الندوة المتراخية التنظيمَ بإسهامات جادة، وقد يخون الندوة الصارمة التنظيم من هذه الجهة. فإن الجودة تبقى رهنًا بالمنتدين أكثر منها بالمنظمين، في كل حال.

عرفت ساحة الانتداء، في عهدها اللبناني الأخير، هذه الحالات، على اختلافها، مع نزوع ظاهر إلى الخفة عززه الإفراط في ارتجال المناسبات والتنافس في الحضور وأمور أخرى. ومن بين القيمين على المراكز والمنابر، أدرك من تيسرت له وسائل الإدراك، وبخاصة منها التطلب

المهني والوقت والمال، أن الندوة، بحد ذاتها، قد لا تكون أقوم الطرق إلى التحصيل الجماعي للمعرفة العلمية في موضوعات متصلة بلبنان بعضها شائك وعويص أصلاً وكثير منها مغطى بركام من الكلام يتطلب كشفه عن حقائق الأمور مشقة ويفرض صوغ البدائل منه عناية وروية.

عليه اجتنبت مراكز قليلة للأبحاث اتخاذ الندوة صيغةً وحيدة لنشاطها. فكان أن رعت عمل مجموعات تتخذ، ولو على اختلاف في النحو أو في الصيغة، صفة الفريق. وكان الأغلب أن يتشكل الفريق بضم باحثين عدة يعملون على قدم المساواة ويتولى مساعدون لهم جمع مادة البحث الأولية وإجراء التحقيق الميداني حيث يلزم وخدمات عادية أخرى. ويتولى تنظيم العمل، في هذه الحالة، منسق تختلف مهامه من حالة إلى أخرى. فهو قد يكتفي بدورٍ إداريٍّ حصرًا، قريب إلى مهمة أمانة السر، فيوزع جانبًا من المهام على المساعدين ويستوثق من جهوز المواد التحضيرية للاجتماعات ومن وصولها، في الأوقات المناسبة، إلى الأعضاء، ثم قد يكتب مقدمة للعمل، بعد تمامه، ويتولى إعداده للنشر. في هذه الحالة، تغلب الصفة الجماعية على مراحل العمل المختلفة أو على أهمها، في الأقل. فيعود إلى الفريق كله إقرار الخطة وتوزيع المهامّ على الأعضاء ومناقشة ما يصل من كل منهم من أوراق أو فصول واقتراح تعديلات عليه، إلخ. وقد يشتمل العمل على استشارات لمختصين أو لمعنيين من خارج الفريق، وقد تنظم في بعض مراحله أيام عمل استشارية يكون مرماها إشراك آخرين في مناقشة ما تم والإفادة من رأيهم في توجيه السعي اللاحق. وينتهي هذا الضرب من تنظيم العملّ، عادةً، إلى كتاب. وقد يحمل الكتاب تواقيع مؤلفيه جماعة من غير نسبة لأي من أقسامه إلى أي منهم بالإسم، ويكون هذا إقرارا منهم ببلوغ عملهم المشترك درجة من الوحدة وببلوغهم هم درجة من التبني لمضمونه كله تسوغ لكل منهم قبول المسؤولية عن العمل جملة. وقد تحمل الفصول أو الأقسام تواقيع أصحابها، على الرغم من خضوعها لمناقشات ومراجعات يتباين أثرها عمقًا وطبيعةً. ويكون هذا إقرارًا بلزوم الصفة الجماعية مستويات محدودة من الإنجاز دون سواها.

في حالات أخرى، هي الأندر عندنا، يوفر المركز للباحث الفرد ما يحتاج إليه من المعونة، مطلقًا يده، إلى حد بعيد، في وضع تصوره لمشروع البحث وفي تنفيذه. وقد تنطوي المعونة، هنا أيضًا، فضلاً عن التوثيق وتنفيذ التحقيق الميداني ومعالجته الإحصائية، حيث تلزم، والأعمال المكتبية العادية، إلخ.، على إمكان لاستشارة مختصين في نقاط أو وجوه بعينها من البحث وعلى عقد ندوة أو تنظيم يوم عمل لغرض المشورة وفائدة المشروع. ويفترض أن تنجو هذه الفئة

من الأبحاث من عيوب يجرها تعدد الأقلام المجراة في نص واحد من تنافر في الأساليب ووجهات النظر والخلاصات و من تكرار وتراوح بين الإسهاب والاقتضاب، تبعًا لعادات الكتّاب وتفاوت معرفتهم بالموضوع، إلخ. وهذه عيوب قلما تفلح المراجعات في قطع دابرها قطعًا تامًّا. ولكن البحث الفردي، ولو مرعيًّا من مؤسسة ومتصرفًا بجهود مساعدين، يبقى رهنًا، من حيث قيمته، بكفاءة صاحبه.

حالة الجامعات

وأقرب من يفترض مبدئيا حيازتهم ما يحتاجون إليه من عون لإجراء أبحاثهم الشخصية هم أساتذة الجامعات. فالعرف أن تلحق بهم مؤسساتهم مساعدين أو أن تسعفهم مواقعهم المؤسسية في تحصيل تمويل خارجي لأبحاثهم وأن يتمكنوا من توجيه أبحاث طلابهم بحيث تستوي روافد لأبحاثهم هم. غير أن مثل هذه التسهيلات تبقى نادرة الحصول للأساتذة الأفراد، في جامعاتنا، وعلى الخصوص في مجال العلوم الاجتماعية. فهي، أي التسهيلات، غائبة، أولا، غيابًا شبه تام عن الجامعة اللبنانية التي تضم الكتلة الكبرى من مدرسي العلوم الاجتماعية ودارسيها. ولا نشير بهذه العلوم إلى معناها المحدود، بل نضم إليها الحقوق والعلوم السياسية والاقتصاد والتربية والإعلام، إلخ. وهي – أي التسهيلات أيضًا – أقرب في كبريات الجامعات الخاصة إلى متناول الفِرَق منها إلى متناول الأفراد وأيسر تحصيلاً في مجالات العلوم الاختبارية وعلوم الصحة، مثلا، منها في مجال العلوم الاجتماعية، وهذه ضعيفة الحضور في تلك الجامعات، على كل حال. هكذا تُراوِحُ الكثرة الكاثرة من أبحاث الأساتذة بين حدّين: فإما أن تجرى من غير معونة مؤسسية، فيُلزمها ذلك بحدود في اختيار الموضوع وقيود على منهج البحث ووسائله، وإما أن تندرج في مشروع لفريق من الباحثين أو في أعمال ندوة، فتكون عرضةً للعواقب الآنفة الذكر لهذين الضربين من البحث الجماعي.

هذا، ومن البيِّن أن أبحاث طلاب الدراسات العليا، في العلوم الاجتماعية، محكوم على جُلّها بالأول من هذين المصيرين. فهي تجري بمعزل عن كل معونة مؤسسية باستثناء الإشراف، وهو متباين القيمة والأثر. فمن النادر أن يحظى الطالب بمنحة تتيح له الإفادة من تقانات (إحصائية، مثلاً) أو مهارات ومعارف أخرى لايفترض أن يحسنها، هو نفسه (ولا الأستاذ المشرف عليه) بالضرورة. وإذا كان عليه أن يجري تحقيقًا على الأرض اضطر إلى تقليص مداه حتى حدود طاقته الشخصية (واضطر المشرف إلى قبول ذلك منه) وذلك لافتقاره إلى من

يساعده. ومن هذا الباب، أيضًا، التقصير عن إتمام التوثيق وعن كل ما جرى مجراه من شروط إتقان البحث، مما يتجاوز طاقة الفرد الواحد وكفاءته. وما من ريب في أن هذه العزلة تضيّق – كما في حالة الأساتذة – مروحةَ المواضيع المعروضة على اختيار الطالب ومروحة المناهج المتاح اعتمادها في بحثه، وهذا قبل أن نصل إلى مسألة الجودة والكفاية في المعالجة والتطبيق. ولهذا الضيق دور بَيِّنٌ في المباعدة ما بين أبحاث الطلاب، مواضيع ومناهج، وحاجات المجتمع. وهو، بهذا، يفسرعيوبا في الأبحاث المنجزة يلاحظها مطالع اللوائح البِبْلِيُغْرافيّة الملحقة بأوراق هذا الكتاب ومطالع الأوراق نفسها، من تكرار الموضوع إلى غلبة التأمل العام أو الوصف السطحي على المعالجة، إلى بقاء مسائل حيوية ومشكلات مهمة بمعزل من التناول الوافي، إلخ.

لا ريب من بعد في أن أثر هذا النوع من العزلة المضروبة على الطالب الباحث يختلف من مجال علمي إلى آخر. فإن الباحث في مسائل المال أو التعليم، مثلاً، يجد في متناوله مادّةً إحصائية موفورة، وإن تكن لا تنجو من مآخذ المختصين. وأما الباحث في شؤون الهجرة، من ريفية وخارجية، مثلاً أيضًا، فيعييه البحث عن الأرقام أحيانا، ويحسن به أن يبقى على سلاحه، أحيانا أخرى، وهو يطالع ما يصل إلى يده من أرقام. ومردّ هذا التفاوت، بطبيعة الحال، إلى الاختلاف في درجة التجهيز المؤسَّسي لكل قطاع بأدوات المسح والإحصاء والتحليل. ولا يخلو هذا الاختلاف، بدوره، من أثر السياسات العامة المختلفة باختلاف المسائل والقطاعات: فنرى العناية الفائقة ديدنها حيال مسائل بعينها و تكاد تدرج مسائل أخرى في لوائح الممنوعات.

خارج الجامعات

هذا والباحثون في العلوم الاجتماعية، من أساتذة وطلاب، جامعيون إجمالاً. غير أن جانبًا، قد يكون هو الأوفر، من أبحاث الأساتذة تستدرجه أو ترعاه مراكز قائمة خارج الجامعات. وأكثر ما يصحّ هذا على أساتذة الجامعة اللبنانية، وهم الأكثر عددًا والأغزر إنتاجًا، ولكنه يصحّ أيضًا على كثير سواهم. بل إن مراكز قائمة في جامعات أخرى تعتمد في مشروعاتها البحثية كثيرًا أو قليلاً على أساتذة من الجامعة اللبنانية، شأنها في ذلك شأن المراكز القائمة خارج الجامعات. ويكون تمويل هذه المراكز الأخيرة أجنبيًا في معظمه، ولكن بعضها يتصل بمصدر واحد للتمويل ويجهد بعضها الآخر للتنويع في مصادره. وكان من بين المصادر، في ربع القرن الأخير، مؤسسات وقفية (Foundations) عالمية الحضور، أميركية الموطن أو أوروبيته.

وكان من بينها جامعات أوروبية أو أميركية. وكان من بينها برامج تابعة للاتحاد الأوروبي مباشرة أو للأمم المتحدة. وتتبع بعض مراكز البحث الموجودة في لبنان، أخيرًا، وزارات في دول أجنبية. وقد اقتصر التمويل الرسمي العربي، في المدة نفسها، على مركز واحد أغلق أبوابه أخيرًا. وتكونت لمركز آخر وقفية من تبرعات عربية خاصة. وصمدت مراكز أخرى بفضل تمويل عربي وأجنبي مختلط بعضه جامعي وبعضه خاص أو وقفي. ويحمل صمود أخرى على تمويل من حزب أو سفارة يتعذر التمييز بينهما تمامًا على هذا الصعيد. وأما التمويل اللبناني فيكاد يقتصر على مصارف تنشئ برامج أبحاث خاصة بها أو تتبرع لبعض جماعات البحث وعلى كنائس أو جمعيات إسلامية يتقاسم تمويلها الداخل والخارج وعلى إسهامات محدودة في تمويل الجمعيات الثقافية تقدمها الدولة (التي تمول مجلسًا وطنيًّا للبحوث تقع العلوم الاجتماعية خارج اهتمامه ومركز أبحاث اجتماعية في جامعتها لا يزال شبه معطل، فيما تولي مؤسساتها المختصة عناية مؤكدة للمسح والإحصاء في قطاعي التعليم والاقتصاد والمال)، إلخ.

حمولة التمويل

تلك أمور ليس بينها ما يخفى على من أراد المتابعة. وليس في المصدر الأجنبي للمال ما يدين المركز المستفيد دون سؤال ولا جواب. فالتمويل الأجنبي، في لبنان، يمتد إلى الإعلام وإلى المدارس والجامعات وإلى قطاع النشر. ولولاه لكانت الدنيا غير الدنيا في الثقافة اللبنانية برمّتها. وإنما يفترض أن تكون الأبحاث نفسها، برامج و موضوعات واتجاهات نظرية ومنهجيات ومحتويات، هي المستهدفة بالسؤال. فإلى أي حد وعلى أية صور تؤثّر مصادر التمويل في الأبحاث من هذه الوجوه كافة؟

أول ما يستوقف، عند التصدي للإجابة، أن ما ينتج من أبحاث في هذه المراكز ليس لبناني الموضوع بالضرورة ولا على الأغلب، وهذه واقعة تسجّل وليست مأخذا على الإطلاق. فتغلب، بحسب الانتماء والغاية المعلنة، الأبحاث العربية أو تغلب الفلسطينية منها، على سبيل المثال، وهذا مع أن المؤسسة المختصة بالفلسطينيات أولت الوجه اللبناني من النزاع العربي الإسرائيلي وأوضاع المنطقة اللبنانية المحتلة (سابقًا) عنايةً لم تولها مثلها مراكز أكثر اختصاصًا بالشؤون اللبنانية، إلخ. وقد تفسح مراكز أخرى في المجال للمقاربات المقارنة في موضوعات تراوح بين تنظيم المدن ومصائر المهاجرين والنظم القانونية وطبيعة النزاعات الداخلية،

إلخ. (بين مجتمعات شرقية وأخرى غربية، مثلاً)، ويكون للبنان نصيب ضئيل أو جليل من المقارنات.

ولكن الأجدر بالإشارة هو الأثر الأيدلوجي الذي تحمله (أو تمليه) البرامج الممولة. فبين أكبر المراكز وأغزرها إنتاجًا من هو ذو اتجاهٍ قوميّ أو ديني معلَن، وهو يدير برامجه ويختار باحثيه (ولو تقبّل بعض التنويع في الاختيار) وفقًا لهذا الاتجاه. وهذه سمة ترسم أفضليات، لا في توجيه المعالجات وحسب، بل في اختيار المواضيع أصلاً. فيحضر الإسلام سياسةً وفقهًا وفلسفةً وتصوفًا ويحضر مثل ذلك من المسيحية ويحضر همّ العلاقات بين الأديان، على اختلاف جوانبه، ويحضر همّ الوحدة العربية، ولا يكون البحث «لبناني» الغرض، في هذه الحالات، ولكنه لا يخلو، بطبيعة الحال، من رجع أو مردود لبناني. في حالات أخرى، تحمل البرامج المقبول تمويلها مصطلحًا غربيًّا مرغوبًا في ترويجه مع حمولته الأيدلوجية البارزة. هكذا تعتمد المعالجات محاور ثابتة، دائمة الحضور في طول الأبحاث وعرضها من أمثلتها «الديمقراطية» و«المجتمع المدني» و«الفرد» و«التدبير» و«الشفافية» وقبول «المساءلة»، إلخ. وهذا مصطلح استوت عناصره (متراصفة أو متراكبة) هيكلًا نظريًا للأبحاث في الأنظمة السياسية والإدارية، عندنا، في الأعوام الخمس عشرة الأخيرة، بعد أن وصلنا خلاصة جاهزة للمثال المعتمد في بلاد منشإه والمقبول مثالًا يفترض أن تنسج على منواله المجتمعات كلها بعد بزوغ ما سمي، في حينه، باسم النظام العالمي الجديد. على أن موضوعات الأبحاث التي تعتمد هذا المصطلح، في لبنان، تكون لبنانية على الأغلب، وذلك بخلاف ما هي عليه حال الأبحاث المنبثقة من خيار ديني أو قومي. ولا يمنع هذا من بقاء مسألة الجدوى الاجتماعية مطروحة في الحالين.

هذه المسألة تتقاطع من غير تطابق مع مسألة القيمة العلمية للأبحاث. فالجدوى الإجتماعية للبحث تفترض تحصّل هذه القيمة له، إذ لا يجدي ما كان رخصًا غير مفضٍ إلى قدر من المعرفة بموضوعه و- بالأحرى - ما كان مفضيًا إلى الغلط. غير أن الضبط العلمي قد يقيّض مع الترف في اختيار الموضوع والإفراط في الإنفاق دون اكتراثٍ بأيّ سلّم للأفضليّات. نقول هذا مع تسليمنا بأن إنتاج المعرفة لا يجوز أن تحكمه النفعية الفجة وبأن ما قد يبدو مثارًا للسؤال عن وجهة استعماله، يكفيه أن يكون منشّطًا لعقول المطلعين عليه، حافزًا لمخيلاتهم. على أن رفض الإفراط في الضدّ لا ينبغي له أن يسوغ الإفراط في ضدّه. في كل حال، تبقى مسألة التقويم، في ما نعرض له من أبحاث مسألة شائكة شاقة. ولم يكن واردًا، في عُجالات طلبناها من زملائنا، أن يبادروا إلى تقويم الأبحاث المنتجة في العقد الماضي، واحدًا واحدًا، كل في

ميدان اختصاصه. فهذا جهد متماد يفترض أن يواكب بذله من جانب الهيئة العلمية كلها ظهور الأبحاث تباعا. غير أن ثمة تصورا للقيمة متصلا بمسألة الحاجات الاجتماعية يسعه أن يجعل من الوقوف عند الأبحاث المنجزة، جملةً، في اختصاص معين، مهمة ممكنة وسائغة. فيجوز، إذّاك، تجاوز السؤال عن قيمة البحث المفرد إلى توزيع لمواضيع الأبحاث بين قطاعات أو مدارات، ينظر الباحث في درجة تغطيتها بالقياس إلى استحقاقها. ويجوز أيضًا التمييز بين فئات منهجية أو نوعية من الأبحاث في مجال واحد. فينظر مثلاً في نسبة ما هو ميداني أو تطبيقي إلى ما هو نظري أو أساسي، وفي نسبة ما هو وصفي أو إحصائي إلى ما هو تحليلي، وفي نسبة ما هو موضعي إلى ما هو شامل. ثم ينظر في ما لهذه النسب من دلالات تتصل بالحالة العامة لحركة البحث الاجتماعي في البلاد.

إطار وحدود

كانت هذه ملاحظات وتوجهات هيكلية (بالمعنى الذي يقال فيه: هيكل عظمي). وهي، من زاوية أخرى، وعلى رغم ما في هذا من مفارقة، ملاحظات وتوجهات طافية، بخلاف ما يكون عليه الهيكل. فهي وليدةُ متابَعةً عامة لحركة البحث الاجتماعي في البلاد ومشاركة متقطعة فيها. وهي مفتقرة لذلك إلى التحقيق وإلى الضبط، وهذان مهمة - أو مهمات - تفرض الإحاطة المنظمة بأوضاع الأبحاث ومؤسساتها، في هذا المجال، خلال المدة المعروضة للدرس. ذاك ما كان مرجوًّا من الأوراق التي التمسنا من ذوي اختصاص.

وقد تصورنا هذا المشروع - على ما سبقت الإشارة إليه - على أنه حلقة أولى في مشروع أوسع نطاقًا يتناول أوضاع الأبحاث العلمية في لبنان متوخيًا الإحاطة بما أنجز وما هو في قيد الإنجاز على مدى العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك في سائر العلوم، البحتة منها والاجتماعية والإنسانية، وعلى اختلاف الموضوعات التي كرست لها هذه الأبحاث. وما يزال يسع اللجنة الوطنية اللبنانية للأونيسكو - ما دامت قد خطت في هذا السبيل خطوةً أولى - أن تطلق تصورًا للمشروع الكبير، بتفرعاته ومراحله، متوخيةً التعاون في تنفيذه، بعد الحصول له على التمويل اللازم، مع جهة أو أكثر من الجهات المؤهلة للمشاركة في إجراء جردة وتقويم على هذه الدرجة من الصعوبة.

وأما اليوم الدراسي الموصوف في السطور التالية فعددناه مقدمة متواضعة للمشروع الأوسع ولبنةً تأسيسية في بنيانه. وذاك أنه جاء محدودًا من أربع جهات:

أ- من جهة الموضوع: إذ هو يتناول ما كان مكرّسًا للمجتمع اللبناني، حصرًا، من أبحاث، غير ملتفت إلى أبحاث أخرى أجريت أو تجرى في لبنان ولكنها مكرّسة لموضوعات غير لبنانية.

ب- من جهة مروحة العلوم المعنية بالاستقصاء: إذ رأينا أن تقتصر على علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وعلوم السياسة والاقتصاد، وهذا دون غيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ت- من جهة المكان: إذ هو يترك جانبًا ما يتناول لبنان من أبحاثٍ تُجرى في دول أخرى، سواء أكان الباحثون من غير اللبنانيين أم من اللبنانيين غير المقيمين.

ث- من جهة المرحلة المتناولة: إذ رأينا ألا تتجاوز رجوعًا أعوام ما بعد الحرب، إلا على سبيل المقارنة الجزئيّة والمسندة.

وقد قدرنا أن هذه الحدود ترسم مجالاً واضح التماسك لليوم المقترح بسبب من تكامل العلوم المختارة في كل مستقل نسبيًا ومن تميز المرحلة المختارة بوضوح عن الأعوام التي سبقتها ومن وحدة الموضوع العام أيضًا ومن كون المكان المعتمد (لبنان) هو المجال المحتمل لاقتراحات لبنانية ترسم سياسة للأبحاث، وهذا ما لا يصح على الدول الأخرى.

وأما مصادر الأبحاث التي اقترحت للجرد والتقويم فهي التالية:

أ- الجامعات على مستويي الدكتوراه والماجستير أو ما يعادلهما.

ب- مراكز الأبحاث في الجامعات وخارجها.

ت- الباحثون المستقلون.

فرضيتان

هذا وإذا كان يفترض أن فكرة هذا التحقيق تقوم على مقابلة الاتجاهات الفعلية، في ميادين البحث المختارة، بالحاجات الاجتماعية، فهي تفترض إذن: أ- أن عدم التوافق محتمل بين هذين الطرفين. ب- أنه يمكن التوصل إلى تعريف للحاجات المشار إليها يُعتبر وافيًا بأغراض المقابلة.

ويقوم الافتراض «أ» على ملاحظة الأثر الذي تحدثه في توجيه الأبحاث عوامل نذكر منها مثالاً:

1- تزكية الراهنية السياسية لموضوعات تتكرر من باحث إلى آخر أو من ندوة إلى أخرى،

إلخ. دون جديد فعلي، (الحركات الإسلامية...)

2- تزكية المفاهيم الدارجة عالميًا في مرحلة بعينها لتكرار من النوع نفسه، (المجتمع المدني، العولمة...)

3- الضغط المباشر الاستثنائي لبعض الظواهر على مصالح بارزة لجماعة ما أو على معاش الجمهور أو على أمنه، إلخ. (سوليدير، الدين العام واستقرار النقد) وهو ضغط يحفز على تفضيل هذه الموضوعات على أخرى تتناسى بالرغم مما لها من أهمية قد تكون حاسمة (الهجرة، تردّي نوعية التعليم...)

4 - السهولة، وقد لا تنفصل، على الأغلب، عن العوامل الآنفة الذكر.

وأما الافتراض «ب» فيواجه صعوبة مؤكدة هي الافتقار إلى مرجع يصح الركون إليه لتحديد الحاجات الوطنية في مجال الأبحاث. على أن وقع هذه الصعوبة تلطّف منه، في كثير من الحالات التي كان علينا التعرض لها، درجة البداهة التي تظهر الحاجات متّسمةً بها عند أدنى تأمل. فحين تدرس منطقة وتترك منطقة أو يتركز الجهد في قطاع وتهمل قطاعات أخرى واضحة الاحتياج إلى الدرس أو ترصد مسائل حيوية، ولكنها صعبة أو مستورة، تحجبها مسائل فاقعة الحضور أو سهلة التناول، يكون قد توافر من تحديد الحاجات ما يفي، إلى حد مقبول، بحاجة هذا المشروع، وذلك إلى أن يتيسر المزيد من الاستقصاء والتدقيق.

المشاركون

دعونا إلى المشاركة بأوراق في هذا اليوم ثمانية مختصين وإلى المشاركة في المناقشات عشرات سواهم تتوزع مواقعهم كما يلي:

1- مسؤولون علميون عن مراكز أبحاث في الجامعات وغيرها أو عن برامج بحثية.

2- محكّمون في مشاريع الأبحاث المتقدمة للتسجيل في شهادة أكاديمية. 3- محكّمون في تقويم الأبحاث المعروضة من أفراد الهيئات التعليمية في الجامعات. 4- متابعون مستقلون...

وطلبنا أن يعد كل من المشاركين ورقة في حدود 4000 إلى 5000 كلمة، صالحة للنشر بعد التحرير أو التنقيح الذي تُظْهِرُ ضرورته المناقشة. وحددت موضوعات الأوراق على نحو مرن راعى، في آن معًا، خبرة المشارك وتكامل الأوراق في مجموع متنوع ومنسجم. وكان ماثلاً، بشأن كلٍ من العلوم الأربعة المتناولة، همّ التمييز بين ما يجريه طلاب الجامعات من أبحاث وما يجريه غيرهم. غير أننا لم نوجه كلاً من الورقتين المطلوبتين لكل من الجلسات الأربع إلى واحدةٍ

من هاتين الفئتين بالضرورة. فعلنا ذلك في الجلستين المكرستين لعلم الاجتماع ولعلم السياسة. وأما في صدد الاقتصاد فآثرنا أن يمر خط الفصل ما بين مهمات الإنماء والإعمار ومسائل المال والنقد، على أن تتناول أبحاث الطلاب وأبحاث سواهم في كلٍّ من الحقلين. أخيرًا اصطفينا، وفقًا لمنطق مشابه، من مجال الأبحاث في علم النفس الاجتماعي، مسألة التكيف الاجتماعي وتماسك المجتمع والمسألة النسائية.

وقد استقر حصادنا، بعد أن كان ما كان، على أوراقٍ ستٍّ، هي مادة هذا الكتاب، نضعها بين يدي القارئ ملحقين بها خلاصة موجزة لمناقشات هذا اليوم الطويل أو - على الأصح - لصورة موضوعه العامّة كما رسمت ملامحها، متآزرة، أوراق المنتدين ومشاركات الحاضرين.

أوائل شباط 2002

V

مرايا الاستقلال

استطلاع المبدإ والمآل
في السِّفْر المسمّى «كتاب الاستقلال»

أسأل: هل كان الاستقلال جميلًا جمال هذا الكتاب(*)؟ وأقول: هذا كتاب كبير يُقرأ في ليلة. ثم أقول: بل هو يُستظهر في ليلة. ويتبدّى لي أن القارئ الذي هو أنا، ولكنه قد يكون غيري، عاجز عن القرار على إحدى اثنتين: أن يرى في هذا الأسر مزيّة لوقائع الاستقلال نفسها يؤخذ بها اللبناني وهي تعرض، في الأيام التي نحن فيها، لناظريه، أو أن يرى في الأسر عينه مزيّة للرواية التي يقلّبها، هاهنا، فصلا بعد فصل. ويتردّد القارئ أيضًا في الركون الى إحدى اثنتين أخريين: أهو تمادي ألفته لمادة الكتاب يشعره بأنه يستظهر فيما هو يأنس الى مزيج من استرسال المتنزّه وعزيمة المتريّض أم هي صفة لصيقة بعناصر تلك المادة، يلوح له أنها تلصق بتضاعيف الذاكرة، على الفور، فحاوى الأحداث ومعالم الصور ومطالع الوثائق ومفارقها؟

أترك جانبًا - لحظات - ما يشدّنا اليوم الى الاستقلال، في ما هو، وأبقى - لحظات - مع الكتاب. الكتاب، أولا، هو هذا القطع: عرضه ضعف طوله، وهذه بلاغة تزلق بمتصفحه من معنى للعرض إلى معنى آخر. إذ الكتاب يعرض ولا يريد أن يبدو طويلا. والكتاب ثانيًا هو هذا الغلاف الخارج توًّا من مخيّلة تلميذ. فهو غلاف دفتر للرسم أو للخط. ويستوقفني مما عليه، فضلا عن ليونة مادته وبياضها، عناصرُ ثلاثةٌ أو أربعة: العلم وهو بين أوائل الأشياء التي يتعلّم الصغار رسمها، وهذا، في كلّ حال، أول رسم له، وضعه سعدي المنلا وهنري فرعون تمرّنًا

(*) كتاب الاستقلال بالصور والوثائق، لغسان تويني مع فارس ساسين ونوّاف سلام؛ دار النهار للنشر، بيروت 1998، 326ص.

وما يلي نص كلمة قرئ بعضها في الندوة التي انعقدت للكتاب في الحركة الثقافية، انطلياس يوم 7 آذار 1998.

على ورقة نزعت من كرّاسة مدرسية، ولو أن الرسم أصلح بعد حين، على ما يظهر، إذ المأثور أن النائبين رسما الأرزة بالقلم الرصاص لأنهما لم يجدا، يومها، قلمًا أخضر في مجلس النواب. ثم يستوقفني العنوان: «كتاب الاستقلال بالصور والوثائق». وهذا يشبه قولك: كتاب القراءة... وكان يحتمل أن يكون: «المصوّر في الاستقلال» أو – إن مال المؤلف إلى الحذلقة – «المفيد في أحداث تشرين – من عام ثلاثة وأربعين». وكان يحتمل أن يكون التوقيع: « جماعة من الأساتذة»، وهو ما يُقرّبنا، شيئًا ما، إلى عالم الراشدين. بعد هذا، يستوقفني المخطوط الماثل بعضه على الغلاف بقيافة الحبر ولون الرصاص – وكأن المراوحة مستمرة به ما بين الطفولة والرشد. فلا يعسر على المتصفح – وقد نحا هذا المنحى – أن يرى في هذه السطور المائلة تمرينًا على الإنشاء أدّاه عبد الحميد كرامي وكان الموضوع: «صف رحلة قمت بها إلى راشيّا واذكر شعورك وعواطفك». وأما آخر ما يستوقفني من الغلاف – وهو مدخلي إلى مادة الكتاب، وأعدّه من غريب الإتفاق- فليس إلاّ شعار دار النهار، ذاك المخلوق الخرافي التكوين... له قائمتا الديك وذيله وكأنّ الصيحة ترى ولا تسمع خارجة من ألق الريش وتشاوف الوقفة، وله رأس الحصان، مركوب العزّة والإقدام، وله أخيرًا جذع من قناعين آدميين: واحد مقطّب غاضب ينظر إلى الخلف والآخر باسم مطمئن ينظر إلى الأمام. من هنا أدخل إلى الكتاب إذن، أي من باب حائر بين ستارة المسرح وأفق الملحمة.

مسرح الشعب وملحمته

على أنني لم أستنفد، بعدُ، حديث الشكل، وإنما أنتقل به من طور الى طور. ما سبق ذكره صنعه المخرج والمصمم وأراهما مستحقين به أن يُدرج اسماهما بين أسماء المؤلفين. فما الذي صنعه المؤلفون، من بعد، ونحن لا نزال في حديث الشكل، شكل النص، هذه المرة، رواية وصورة ووثيقة؟

ذكرت الملحمة والمسرح. تبدو صورة للأمير مجيد ارسلان (وهي صورته، في الواقع، على كثرة الظاهرين فيها) خارجة توًا من ملحمة شعبية تستحسن نسبتها إلى قوّال جبلي لا إلى نظّامين أقدم عهدا نحلوا قصائدهم على الزير أبي ليلى المهلهل. وما حملني على ذكر الزير إلا مشهد النساء الثلاث اللائذات بحمى بشامون، وأمامهن حماة الذمار ركّعًا بالبنادق المشهورة. وبين اثنتين منهن (هما ماري خوري سعادة ومود فرج الله) وقف حبيب أبي شهـلا، بتمام أناقته المعهودة، يبتسم وقد تراجع عن صدارة المشهد نصف خطوة حتى لا يقطع استئثار الأمير بهن

وبالصدارة المذكورة. فبدا – ولو على سبيل الهزل اللائح خلف ابتسامته – وكأنه مجرّد وصيفة لإحداهن. هذا مثال. والملحمة لبنانية إذن، لا إغريقية وقد سالت فيها دماء وربط منها طرفًا بطرف ما يُشبه أن يكون قوة المصير. على أن هذه جاءت قوة عادية، شعبية هي أيضًا مألوفة لأنها مستمرّة فينا جميعًا. فلم تستو قوة الشعب مرجعًا غيبيًّا لأحداث ملحمة ضاربة في أوائل الزمان بل استوت مدارًا سياسيًّا لأيام تاريخيّة هي بعض من تاريخ الأمس واليوم. هذا عن الملحمة.

وأما المسرح فأطلبه في مشهد المتظاهرات المسلمات – وهو قد أدهش سبيرس وغيره – وهن يرفعن النقاب عن وجوههن، دفعة، عند التقائهن مواطناتهن المسيحيات. أقنعة ترتفع عن الوجوه، إذن، ليظهر شبه السافرة بالمنتقبة في قناع جديد واحد تلبسه الوجوه كلها، جراء هذه البادرة، وهو قناع المعنى أو قناع الإرادة يتقدم على القسمات المفردة ويحيلها جمعًا وواحدًا في آن أي جمعًا واحدًا. فأيّ مسرح أوفر من هذا حظًّا من المسرح؟ هذا والمسرح لبناني، أيضًا، لا إغريقي، وفي كثير من المناسبات المرويّة وكثير من صور الكتاب كثير من الدبكة والقهوة العربية والسلاح والزغاريد والسجائر التي لا تنطفئ أي كثير من الفولكلور الذي قد يدخل فيه أيضًا رداء الفراك ينتفخ، في الغالب، حول كروش السياسيين ويزيّنه، في حالة سبيرس، سفّود معتبر مزدحم بالنياشين، وهو سفّود لا يمنع الشورت العسكري ظهور ما يقابله على صدر كاترو.

التقطيع والتوليف

لا يبيح لنا ما في الكتاب إذن ان نساير طويلا فرضية المسرح ولا فرضية الملحمة. على أن الكتاب يوسع، في ما أرى، لفنّ ثالث، يحتمل، على ما هو معلوم، ائتلاف السابقين. ألا وهو السينما. وأختار من سيرورة الشريط – ما دمت ماضيًا في حديث الشكل – لحظتين: لحظة التقطيع، وهي التي يتسلسل فيها السيناريو، بيد المخرج، مشاهد موصوفة بأطوالها وبترسيمة كل منها، ولحظة التوليف، بعد التصوير، وبها يضبط إيقاع الفيلم ويتألف لحنه أيضًا أي تعاقب مقاطعه الكبيرة التي ينتظم في كل منها مجموع من المشاهد.

في التقطيع ينحو الكتاب نحو الفصول القصيرة، معتمدًا التآزر في كل فصل ما بين الرواية والصورة، من غير ان تكون هذه تكرارًا لتلك. بل الصورة تثبت عنصرًا من الرواية، قد لا يكون ظاهرًا فيها بالذات، وتختلف معايير اختياره. وهي تظهر، على الوجوه، وفي نظام

الوقوف غالبًا، والجلوس أحيانًا، «جوّ» الحدث أو المرحلة. وتأتي الصورة، بين حين وآخر، وثيقةً مصوّرة: صفحة من جريدة، أو رسالة دبلوماسية أو قوائم انتخابية أو غير ذلك. والصورة مغلّبة في الكتاب، تملأ الصفحة اليسرى كلها، بأسودها والأبيض،وتشغل شطرًا من هامش اليمنى العريض، وهي الصفحة المُكرّسة، بأرباعها الثلاثة الباقية، لعرض الرواية. ولا يستثنى من هذا إلاّ الربع الأخير من صفحات الكتاب، وهو يستضيف ملحق الوثائق الأساسية. هكذا تأتي الرواية خفرة، نسبيًا، في محلها المادّي من الكتاب، طليّة العبارة، إجمالا، حسنة السرد، موجزة، من غير تفريط جسيم بما هو جوهري من الوقائع ولا ببعض التفاصيل ذات النكهة، المبعثرة هنا وهناك، للتطرية أو للعبرة.

وأما في التوليف، فالشريط يبدأ من ذروة حبكته، صورة ونصًّا. من حضور الجمهور الذي استحالَ إليه الشعب اللبناني، وهو يتظاهر، يحتجّ أو يؤيد، يغضب للمعتقلين او يحتفي بهم عائدين، في تصميم وإقبال على التعبير، لا يجاوزان، على الإجمال، حد الانضباط الذي بقيَ مصونًا، الى درجة جدّ مقبولة، برغم عنف القمع وسقوط الضحايا. والذروة نفسها – وهي حدث اعتقال الزعماء والردّ عليه، في الشوارع وفي مجلس النواب – تبدأ منها الرواية أيضًا. بعد ذلك، يدخل المؤلفون، ومعهم القارئ في لعبة ترجُّح محكمة الإدارة بين القريب والبعيد، بين الحدث المباغت والتمهيد المتمادي، بين الواقعة البارزة وأصدائها البعيدة التي ترتدّ اليها لتدخل في تكوين دلالتها ورسم مجراها، بين الدوائر الأضيق أو اللقطات القريبة (حيث ينعقد لقاء بين شخصيّتين مثلاً) والدوائر الأوسع أو اللقطات العامة والسيارة (وهي تترامى الى أطراف العالم، أحيانًا، وإلى سنين انصرمت أو قرن مضى أحيانًا أخرى). ومن تلك كلها الى هذه كلها يتألف لحن الشريط، بين علوّ وهبوط في درجة التوتر أو التشويق والتبسّط إلى المعالم العامة أو تكثيف المادة. وينتظم التعاقب، على قاعدة التنويع هذه، بين الوحدات الكبرى من الكتاب (أي أقسامه) ثم بين العناصر الصغرى المُدرجة في كلٍّ منها. هكذا نهبط (أو نسمو) من «ثورة الغضب» إلى رصانة الميثاق والدستور. ثم نرتفع، مرةً أخرى، (بدرجة انفعالنا) إلى تفصيل الأولى «قهرًا ورفضًا وانتصارًا» فنتجوّل ما بين راشيا وبشامون وتظاهرات بيروت وتنظيم الحركة فيها وصحافتها وصحافة غيرها. ونقف، في المساق نفسه، عند ماجريات الاشتباك الدبلوماسي وأطرافه: الفرنسي منها والبريطاني، المصري والعراقي، والأميركي أيضًا. بعد ذلك، نبلغ، مع «الظهور» الشعبي، أوجًا جديدًا هو ذاك الذي يحِلّنا فيه حدث الإفراج عن المعتقلين وما سبقه، مباشرةً، وتلاه من تجاذب سياسي. هذا قبل أن نسرح بأبصارنا الى الأفق

الدولي المدلهمّ يومذاك بنيران الحرب العالميّة، لنشهد وقائع جبهة جديدة لا تقلّ عن سالفاتها شدّة أخذ ولو أن بؤرها الكبرى بعيدة جدًّا عن بلادنا أو هي تفيض عنها من كل حدب وصوب. تلك هي الجبهة الدوليّة التي كانت بلادنا قد أخذت تزداد غوصًا في دوّامتها قبل عامين ونصف عام، وكان أهم خطوطها، في ما يختص بنا، خط الصراع الفرنسيّ البريطاني.

تخطيط القلب

بعد ذلك نسترخي شيئًا ما. يزداد أفق الذاكرة رحابةً أو عمقًا فنرتدّ إلى الانتداب وإلى المعاهدتين السورية واللبنانية وإلى الصيغة التي اتخذتها ثنائية العصبية التقليدية، عندنا، في تلك الأيام، ثم إلى الاجتياح البريطاني – الديغولي لسوريا ولبنان، في الربيع من سنة 41، وهو فاتحة حاسمة، مَناطُها إعلان كاترو وعودة بريطانيا إلى موقع شديد الشبه بموقعها عندنا في السنة التي أعقبت نهاية الحرب الأولى. حمل ذلك الاجتياح، إذن، أشد عوامل المخاض الذي أفضى إلى مواجهة تشرين، بعد انتخابين نيابي ورئاسي، ثم الى المعركة الأخرى المتطاولة: معركة المصالح المشتركة ودخول الأمم المتحدة، بعد الجامعة العربية، والجلاء، أي معركة تكريس الاستقلال ببعديْه الداخلي والخارجي...

ثم إننا نزداد استرخاءً. يدلف بنا الشريط الى حديث الصحافة والأحزاب، صحافة التصدّي المختلف الأشكال للانتداب، وأحزاب المعارضة، تتلمّس معًا، في ما يتعدّى أسباب التنازع بينها، ملامح صورة للبلاد آخذة في التكوّن وتكتب، وفق الإمكان، في كل مرحلة، مسودّة لميثاق لبناني ما. وفي هذا كله، يردّد الكتاب اسمًا صاعدًا، لرجل في أوج شبابه، عاد في نهاية العشرينات للإقامة في بيروت – بخلاف ما توحي به عبارة، في الكتاب، تعوزها الدقة. عاد واضعًا حدًّا لمنفاه الأوروبي، ولو أنه بقي كثير الترحال الى أوروبا وغيرها، وأكمل ثلثي دينه بالتأهّل من بيت حلبي رفيع العماد، وما لبثَ أن صار له في كل عرس قرص، في لبنان وسوريا وفلسطين، إلى تحرّش متقطع منه بأوضاع العراق وشرق الأردن وصداقات وطيدة أرساها في مصر وأخذ يرسي مثلها لاحقًا في السعودية، وإلى تنبّه شديد لتقلّب أطوار السلطة في فرنسا ومواقف أخرى يجد نفسه ذا صفة لإعلانها، من الحرب الأهلية الإسبانية أو من ثورة الريف المراكشي.

كانت نسبة السياسة في عروقهِ أرفع بكثير من نسبة الكوليسترول في دم أي وجيه زغرتاوي، وهي نسبة لم تعصمه من الزلل دائمًا، ولكن لم يتيسّر نظيرها للبناني بعده، على الأرجح. اسم

الرجل المذكور كان رياض الصلح.

وأما محطّ الرواية الأخير فأوجٌ جديد يقابل الأوج الأول. ولكنه أوج عريض يُحاكي هضبة متموجة السطح. تلك هي مرحلة استتمام السيادة ومَناطها مسألة الجلاء وبين معالمها المفاوضات على المصالح المشتركة ودائرتها سورية – لبنانية وخلفيتها ميثاقا الجامعة العربية والأمم المتحدة. تلك مجابهة متمادية، سياسية بالدرجة الأولى. إلاّ أنها انطوت، هي الأخرى، على لحظتها الشعبية الحارة، وكان ميدان معركة الجلاء دمشق، بعد أن كان ميدان معركة الاستقلال بيروت، وخرجت قضية الجلاء من قاعات الدبلوماسية الى دوائر النور في العالم كله وحسمت، عمليًّا، بفضل دماء السوريين وحرائق دمشق. وكان طموح فرنسا المستمر إلى معاهدة تجمع بينها وبين كل من سوريا ولبنان وتحفظ لها مكانًا ممتازًا في الشرق قد أبقى الاستقلال في مهبّ التجاذب الدولي نحوا من ثلاث سنوات، بعد تشرين. وهذه سنوات شهدت أزمات وأطوار مماطلة ومداورة زادها خطرًا أن الموقف البريطاني بدا، بخلاف ما كانت عليه الحال في تشرين، مائلا نحو الكفة الفرنسية من ميزان النزاع. على أن السنوات المذكورة شهدت أيضًا، من جانب المفاوضين اللبنانيين والسوريين، حالًا من التآزر العام وشهدت، أخيرًا، من جانب المفاوضين اللبنانيين، لحظات دراية وحنكة جلّلت فرسانها إلى اليوم بهالة الدهاء السياسي المقرون إلى صدق الوطنية.

عند هذا الحدّ ينتهي شريط الرواية. ولو شئنا اختزال مساره برسم بياني لجاء الرسم شبيهًا بتخطيط لنبض القلب: قمتين يفصل بينهما خط من وهاد وتلال. ويجوز أن يردّ الاختلاف ما بين القمّتين، في الرسم، إلى أن القلب كان في حال انفعال وقلق أوّلا ولم يَمِل ألى شيء من الهدوء إلاّ بعد حين...

جاذبية الألفة

ما سرّ الجاذبية اللطيفة، المكنونة في كل فقرة من فقرات هذا الكتاب وفي سواد كل صورة من صورهِ تقريبًا؟ ما معنى أن تتمتع إلى هذا الحد بتقليب صفحات يرجّح أن لا تتعلّم منها شيئًا ذا بال إن كنت قد جاوزت سنًّا معيّنة وحصّلت من المعرفة بتاريخ بلادك المعاصر مقدارًا بعينه؟ وقفت مليًّا عند مزايا الشكل، وهي جليلة. ويستوعب هذا الكتاب من جهة المضمون، زبدة كتابين لمنير تقيّ الدين كان لغسان تويني الفضل في إعادة نشرهما، أخيراً. ويسدّ ثلمةً في الكتابين، متصلة بأيام راشيا، بالاستناد الى كتاب لجبران جريج. ويستقي عناصر السيرورة

الميثاقيّة من عملي باسم الجسر وعصام خليفة. ويلمّ بملامح المجابهة الدبلوماسية وبعض وقائع تشرين البيروتي في كتابي سبيرس وزوجته وفي مذكرات كاترو. ويستلهم أيضًا مذكرات كميل شمعون وأوراقًا نشرت لحميد فرنجية، إلخ، إلخ... هذه وغيرها كتب يعرفها المتابع، ولو ان معظمها خرج من التداول التجاري. والصور أيضًا أحسبها أليفَة لنا، على نحو ما، تستوقف من غير أن تباغت. فقد كانت الصحف، الى عهد يصعب أن نعيّن له بداية أو نهاية، تنشر ما يكافىء بعضها، في ذكرى الاستقلال، إن لم تنشر بعضها بالذات. وأما الوثائق ففي كتاب بيار زيادة ما يفيض عنها كمًّا، ولو أن كتاب تويني وساسين وسلام ينوّع ما يتخيّره منها باستمداد الصحف، خاصة، بعض افتتاحياتها والأخبار، وهو ما يزيد عنصر الرأي العام حضورًا في الكتاب. والكتاب هو هذه العناصر كلها، مسكوبة في تأليف ذكرنا إحكامه.

لي أن افترض إذن أن ألفة بعض القراء – وأنا أحدهم – لمادّة الكتاب هي – في ما يعدو جودة التأليف والإخراج – علّة تمتّعهم بتقليب صفحاته: بتقليبها على التوالي أو بتقليبها كيفما اتفق. وليس هذا مانعًا، بالطبع، من متعة أخرى يتيحها الكتاب لمن كانت تقلبات المرحلة المروية جديدة عليهم. قد تتيح هذه الجدّة للناشئة متعة بطانتها تلمّس زمن كان قبلهم. وأما آباؤهم – أي نحن – فإن ألفتهم هذا الكتاب ألفة حنين. هي شعور يشبه شعور المتأمل في صورة قديمة – وقع عليها اتفاقًا – لوجه أبيه الغائب. لذا أدرك، بيسر، ما حمل غسان تويني على تضمين الكتاب ملامح من صورة أبيه.

حصول الشيء وفقدانه

هو الحنين إذن. فإلام نحنّ؟ نحنّ إلى الاستقلال، على ما أحسب. ليست الدولة المستقلة جملا يجري وحده في صحراء ولا كان حبلها على غاربها أو سيكون يومًا. نَحْنُ بين أَوْلَى الناس بتبين حدود الاستقلال لأننا دولة جدّ صغيرة. وقد كانت حكاية استقلالنا نفسه – وهي التي يحكيها هذا الكتاب – قمينةً، على الدوام، بجلاء هذه الحدود لنا في خطوط نافرة، ولو ان بعضنا كانت تأخذه العزّة حينًا ودواعي الانتفاع أحيانًا إلى إشاحةٍ عن الحدود لا تُحْمَدُ عقباها. وقد زادنا علمًا بضيق حدود الاستقلال وخطر ما أخذ يدعى «النهج السياديّ» حال العولمة المعلومة، وهي التي تشدّ بقاع العالم كله، من أعوام، شدًّا بسيطًا أو مركّبًا نحو قطب واحد. غير أنه لا يزال يحق لنا في ما أظن أن نزعم – رغم هذا كله – أن لحدود الاستقلال حدودًا أيضًا... حدودًا لا يبقى للفظة بعدها غير الحنين الى معناها. ولا أراني أجانب الصواب إذا اقترحت

عليكم مرادفًا – قد يبدو على قدر من الغرابة – للدرجة الدنيا من الاستقلال. الاستقلال هو الحساب. هو القدرة على إجراء الحساب، مرة بعد مرة، والجرأة عليه. هو أبعد الأشياء إذن عن التفلت من كل عقال. فان لكل حساب أصولاً، يتشكل منها منطقه، وموضوعًا. وأما أصول الحساب الذي هو الاستقلال فهي أصول السياسة ومنطقها. وأما موضوعه فهو حقوق البلاد ومصالحها طبعًا. ولكن ما تمليه الحقوق والمصالح يُتوصَّل إليه باعتماد ميزان – يعادل ميزان الضرب – يمثُل في كفّة منه ما لنا من قوىً وإمكانات ووسائل ويمثل في الكفة الأخرى ما علينا من قيود وضغوط. وأما الحاصل فيسمّى قرارًا سياسيًا قد يكون إقدامًا أو إحجامًا أو تريّثًا أو أي شيء من هذا القبيل. ولكن سلطات البلاد المستقلة تظل تبدي في الحساب وتعيد، على كل حال.

وأما فقدان الاستقلال فيحصل حين تعمد البلاد إلى حساب عامٍّ أو شبه عامٍّ تجريه مرة تعدّها الأخيرة ويكون حاصله أمرًا – لا أسميه قرارًا – هو التسليم الى أجل غير مسمّى بالأهلية للحساب لجهة – أو جهات – أخرى، تتبلغ البلاد الحاصل من فمها في كل مرة. ذاك ما كنا عليه، قبل الاستقلال، وذاك ما لم نزل نرتدّ إليه – عبر نوبات التشنج المتعاقبة – منذ مطلع حروبنا او منذ عشاياها. وقد بلغنا منه، بعد انصرام الحروب، «ذرًى» غير مسبوقة السمو... ذاك إذن ما جعل السلطة، عندنا قناعا لسلطة أخرى، أي قناعًا لقناع، ما دامت السياسة لا تستغني عن مسرح. وذاك ما أبادَ السياسة إذ جعلها تظاهرًا بالسياسة أو تكلُّفًا لها يتكشّف عن فضيحة عند كل امتحان.

حساب البيدر

حديث الحساب هذا أتلمّس فيه جذوة الحنين الذي ذكرت وأجد فيه أيضًا مدخلا إلى مأخذ لي على هذا الكتاب. والحق أنها مآخذ ولكن واحدًا منها أجدر من غيره بأن ينبّه عليه. على أنني أبدا بالهنات الهينات. بالركّة في جملةٍ هنا والابهام في فقرة هناك ولو أن هذين نادران. بغياب التعريف ببعض الصور، في الهامش، مع الاحتياج اليه. بضعف الآصرة، هنا أو هناك، بين الصورة والراوية وقد استحسنت أن لا تكرّر الأولى الثانية، غير أنني لم أسغ، مثلاً، أن تكون الصورة تالية بمدّة، في مناسبتها، للحدث المرويّ. بأن البحث عن الصور في مظانّ لم يطرقها المؤلفون كان يسعه، على الأرجح، أن يسفر عن صورٍ أجلى أو أوقع من بعض المنشور هنا، وهذا يُثبته، مثلاً، كتاب بيار فورنييه الأخير، وهو قد استقى من معين للصور غزير، على

ما يظهر، هو أرشيف الخارجية الفرنسية، وليس على صوره حقوق إلاّ كلفة استنساخها. من الهنات أيضًا أن يُشار إلى موقع لتظاهرةٍ قاهرية، في تشرين، بأنه جوار السفارة اللبنانية، وهذه لم تكن أنشئت بعد. ومنها أيضًا أن ينعت جان هللو بالمفوّض السامي، وهو المندوب العام، وكان دنتز آخر مفوّض سام قبل أن يتغيّر اللقب. وأدهشني الزعم – على الرغم من أن سعيد عقل يتردد، هذه الأيام، على جريدة غير النهار – أن تشريننا كان «أول حركة تحرير وطنية في التاريخ المعاصر»، مع العلم بأن أوروبا 1943 كانت تعجّ بطلاب التحرير من الربقة النازية وسطًا وشرقًا ثم غربًا في فرنسا نفسها.. وكانت الهند تغلي بالعنف واللاعنف، وكان الكيلاني قد أخرج من العراق قبل تشريننا بعامين وأشهر. ولا أذكر حركات ما بين الحربين، طبعًا مع أن عبارة «التاريخ المعاصر» تردّنا، اصطلاحًا، الى الحرب العالمية الأولى.

ولا اقول إن هذا غيض من فيض، فأنا لم أقع على غير هذا تقريبًا، غير أنني لم أبالغ في التدقيق. وأما ما أراه خلّةً في بناء الكتاب فهو إزراؤه بخطر التفسّخ الذي وقى الحركة من شرّه تعجيل النصر إليها وعنف الصاعق الذي أطلقها، وهو حدث الاعتقال. نشط الفرنسيون وأعوانهم بسلاح الشائعة والتحريض الطائفيين وبسلاح المال. ولم يكن محتّما أن يبقى إميل إدّه، لو طال أمر المواجهة، فردًا مهملا في السراي الصغير، وهو رأسُ حزبيّةٍ وطيدة الأركان في البلاد. وقد يلتمس الناقد عذرًا تربويًّا للمؤلفين حين يجدهم يحسمون أمرًا خلافيًا هو أمر الاختلاف ومداه بين ما قاله الخوري وما قاله الصلح لكاترو حين التقياه تباعًا قبل الافراج عنهما. وقد يلتمس لهم العذر نفسه حين يكتفون من إثبات موقف البطريرك عريضة – المترجح أو المتربص – بصورتين لخبرين صحافيين غير ميسوري القراءة. وقد كان البطريرك – على ما يعلم المتتبعون – بطريركًا لجميع المواقف لا للاستقلالية أو للعروبية منها وحسب. وكان لترجّحه التشرينيّ ما بعده عند كل مفترق وقفت عنده الدولة ما بين تشرين والجلاء.

تتسع هذه الخلة في الكتاب الى شبه غياب لصورة الوضع الداخلي ومخاضه بعد تشرين. فلا نقع من هذا إلاّ على إشارات تظل غير منتظمة في سياق: موكب يوسف كرم ومقتلة ساحة النجمة، خروج كميل شمعون من الوزارة، خروج رياض الصلح من رئاستها، إلخ. والذي يفوّت الكتابُ تسجيلَه ليس إلاّ هذا الوهن الذي أخذ يدبّ سريعا في أوصال نظام الاستقلال فردَ الروح – أو شيئًا منها – الى خصومه وأخذ يقصي عنه كثيرًا من أهلِه. ذاك وهن استشرى كثيرًا بعد الجلاء ولكن بوادره كانت تلوح جلية في الطريق اليه. وأبرز أدلتنا إلى هذه البوادر منير تقي الدين الذي يتفحّصها واحدة بعد أخرى، بادئًا من أيام تشرين نفسها، لا يردعه عن

التفحص حماسه الاستقلالي ولا الجلائي، ولا همّه التربوي وهو همّ صريح الحضور. وكان أبرز دواعي الوهن داعي الاستئثار بالسلطة وتأبيد الاقامة فيها، إن أمكن، واليد المطلقة تنتهب مَنّ السلطة وسلواها. وقد حمل تردّي الأحوال رئيسًا للوزارة – هو رياض الصلح لا غيره – على التهديد، في آخر المطاف، بنقض الميثاق ولاحت في الأفق، مرةً، نُذر ميليشيا أو ما يشبهها تلوّح بالزحف على بيروت، وعلى رأسها شقيق رئيس الجمهورية فقابلتها أخرى، من صنفها، ظهر أنها طوعُ لبنَانِ رئيس الوزارة.

ذاك حديث لعشايا الجلاء وغدواته يطول. فهل تخفى على أحد منّا أواصر الشبه بينه وبين أحاديث أخرى لعهود أخرى هي عهودنا لا عهود آبائنا؟ وهل نقول، بعد هذا، أن لا شأن لهذا كله بالاستقلال؟ كيف يصحّ أن الشعب أرسى لدولته استقلالها، باجتماعه لها، إن لم يصح أن الاستقلال يتحلل بتحلل المجتمع السياسي؟ قد لا يكون لبلايا الداخل محل، مع ذلك، في كتاب يخشى بل يطلب أن يقع بين أيدي الناشئة. أقول « قد» وهذه أداة تقليل. والناشئة شأنهم شأن الأولاد المتفلّين (من القمل) عند هيرقليطس – وقد سبق أن صدّرت بذكرهم كتابًا قديماً – «ما رأوه وأمسكوه تركوه وما لم يروه ولا أمسكوه أخذوه معهم».

ملحق قصائد

أراني موشكًا – بعد هذا – أن أقترح ملحقًا لهذا الكتاب.. ملحقًا قد لا يزيد عن فصل أو اثنين من فصوله القصار ولكنه حيوي لضبط موازينه. وجدت للكتاب إيقاعا عناصره الصورة والرواية والوثيقة ووجدته جامعًا المسرح الفولكلوري والملحمة الشعبية في مسرى شريط سينمائي، فلم لا يضيف بيت الشعر إلى عناصره ويجعل القصيدة بين فنونه؟ وذاك أنه إن كان المراد جلاء صورة الداخل اللبناني بعد الاستقلال، فالقصائد لا تقل موافقةً للمهمة عن مقالات الصحف وهي، أحيانا، آنق من هذه وأخفّ ظلا وأدنى الى لُباب الأمور. قد تكون ضالّتنا في هذا الباب قصائد عمر الزعنّي، وهي مشهورة. ولكن جبل عامل كان وما يزال أوفر البقاع اللبنانية شعراً سياسيًّا. فليس على المؤلفين – وقد منحوا أنفسهم حق التراجع عقوداً عن لحظة الاستقلال، عند الاقتضاء – إلاّ أن يتقدموا سنة أو سنتين عن الجلاء ويصغوا، بعد ذلك – وحتى قبله – إلى شعراء جبل عامل ليروا ما حلّ بتشرين وأهله من سلق ألسنتهم، وهم – أي الشعراء – ما كانوا، من قبل، إلاّ خلصاء أصفياء لتشرين ولأهله.

أيّ المعارك خضتم والميادين   حتى تسمّيتم أبطال تشرين؟

يسأل موسى الزين شرارة.

فيصدي له عبد المطلب الأمين:

لا كان تشرين من بين الشهور ولا   تلك الخرافة عن أبطال تشرينِ

فسجن يومين في تشرين أورثنا   تزويرَ أيارَ واستهتارَ كانونِ

وحبس يومين للأبطال كلّفنا   سجنًا لشعب ووأدًا للقوانين

وكان تعويضهم عن حبسهم خطأً   رقَّ الألوفِ وتكديسُ الملايين

ويصل رشاش الهجاء – بل فيضه – إلى رياض الصلح نفسه، وكان زعيمًا بالتبنّي لجبل عامل، معدودًا بين الكبار من زعمائه، وكان، مدة ربع قرن، محطّ الأنظار لعلماء الجبل وشعرائه التحرّريّين، بخاصة، وهي حظوة انتقلت اليه من أبيه وجدّه ولكنها اتخذت معه محتوًى جديدًا. فلا تمضي سنة 1945 إلا ويكون محمد علي الحوماني، «شاعر العروبة» وصاحب المجلة المعروفة باسمها، قد خصّ رياضًا بديوان تامّ من عيون شعر الهجاء العربي أسماه «ديوان فلان». وكان يلقب رياضًا بـ«ساحب الدولة» (بالسين).

صاحب الدولة!! مر! فالشعب يصغي ويطيعُ

أفلا تنبئنا عن فهم ما لا نستطيع؟

أيّ عذر لك أن تشبع والشعب يجوع؟

ولماذا تشتري اليومَ وقد كنت تبيعُ؟

صاحب الدولة!! ما انفكّت تحيّيك الجموعُ

أهي أحرارك بالأمس تغذّيها الدموع؟

أم عبيد المال والقوة يحدوها الخنوع؟

أين عن قبلتها «طه» و«عيسى» و«يسوع»؟

لا أرى إلا إلى وجهك يحنيها الخشوع

وعلى بابك يطويها سجود وركوع

أيهذا الوثن القائم والحق صريع

أعلى بندك هذا خفقت منّا الضلوع؟
وعلى سود ليالينا بكت هذي الشموع؟

وأما موسى الزين شرارة فيخرج من انتخابات 25 أيـار الشهيرة بوصية:

يا قوم بعد رياض الصلح لا تثقوا | بكلّ من سُجنوا منّا ومن شُنقوا

ولا غرو أن تشتدّ الصيحة وتثقل الوطأة، بعد نكبة فلسطين، فيضمّ إلى رياض الصلح، في قافلة المهجوّين، نظيره السوري جميل مردم وكانا يعرفان بـ«التوأم». تحت هذا العنوان، نقرأ لعبد الحسين عبد الله:

عهدُ عزٍّ عهدُ هذا التوأمِ | الهمام الصلح وابن المردم
كـلّ تصريح بليغ لهمـا | مدفـعٌ دوّى بصرْحِ الأممِ
(...)
قال قوم صرّحا قلت لهـم | هـذه شِنْشِنةٌ مـن أخـزَم
مـا على الأحنف في تبيانهِ | إن خلا من نخوة المعتصمِ
(...)
ماخسرنا الحرب في ساحاتها | إذ ربحنـا عبقريّ النغم
للسياسيّين سرّ غـامض | ما تجلّـى للأريب الفهـم
قد يكون الجبنُ مدعاةَ العلى | ويكـون النصـر للمنهزم

أعرف حق المعرفة أن الشعراء في كل وادٍ يهيمون وأن في هذه الأشعار قدرًا من الظلم يعسر تقديره. ولكنها دليل - بين أدلة - إلى غيظ توسع نطاقه كثيرًا وضعف - بسرعة - الميل إلى كظمه. وأدهى ما في الأمر- ما دمنا في حديث الاستقلال- أن هؤلاء الشعراء جميعًا يبلغون حدّ التحسّر على الانتداب.

سقى الله مارتيـلا ويا ليت عهده
برغم مساويـه يعود ويرجـعُ
لئن ضاع حرُّ الرأي والقول عنده
فها هـو عند الخلّص اليومَ أَضْيَعُ
بَدَوْنا لَدُنْ ولّى وبانت عيوبَنـا
كوجهٍ دميـم كـان يُخفيه برقع

هذا موسى الزين شرارة. وهذا عبد الله الحسينً عبد الله:

حكومة هذا اليوم كالأمس لم يزل
يقـرِّب فيهـا الخائن المتجسّس
وعهد رياض مظلمٌ مثل غيره
وأشقى من العهـد القديـم وأنحسُ
فلو كنت أدري أن هذا مصيـرنا
لمـا كـان قبلي واحـدٌ يتفـرنس

إلخ، إلخ.

هذا، في كل حال، حديث لا نهاية له. وليس الانقلاب العاملي من المدح والدبكة والزغاريد إلى القدح والذمّ غير مثال من أمثلة. والعِبرة عندي هي أن شعب الاستقلال عادَ مُهيّئًا، بعد سنوات جدّ قليلة مضت على هذا الأخير، لا للانقسام وحسب - فهذا يقبل ويطلب - بل للاقتسام. وهو ما جرى، بالفعل، بعد لحظة تماسكٍ أخرى هي لحظة أيلول 52. وهو ما درأه الوفاق الأميركي - المصري بعد واقعة 58 وارتفع بنيان الشهابية على درئِه، وهو ما ذرَّ قرونًا مجددة بعد هزيمة 67. وهو ما شهدنا فصولا أخرى منه، أقرب إلينا عهدًا، ولا نزال حتى إعداد هذه النشرة...

صورة لخاتمة: ديكـور القائد العام

أعود في الختام، على بدء، أي إلى الحنين. أعود إلى صورة الأمير مجيد، قائدًا عامًا. كان لا يزال يطغى في الصور عامل التذكار، أي الفرار من الزمن والدخول سلفًا في ضرب من الخلود. فبقيت صورة الأستديو تفرض نفسها مطمحًا لصورة الآلة النقّالة. أي أن المرغوب فيه من الصورة لم يكن تجميد لحظة من الحياة، بل تجميد الحياة كلها في لحظة. وكأن العارض نفسه للتصوير لا يقول: آخذ لنفسي صورة. بل يقول: آخذ نفسي في صورة. لذا كان يلبس قناعًا لا يختاره من بين أقنعته العابرة بل يراه الأمثل لديمومته. فكان يراد للقناع - برغم المفارقة التي في العبارة - أن يكون «قناعًا جوهريًا». وكانت القاعدة نفسها تسري على الوضع أيضًا: على الوقفة أو على الجلسة. كان المرء يلبس أمام العدسة حقيقته القصوى أو ما يجب إظهاره، إلى الأبد، على أنه هذه الحقيقة. ذاك أيضًا هو معنى الـ«شخص» في المسرح، ويجمع على «شخوص»، وهو بمعنى الـ«ماثل». ولذا أيضًا كان المتعرّض للعدسة يحفّ نفسه، أحيانًا، بأشياء تزيد ذاته الجوهرية مثولا وكأنها استخرجت من ذاته ووضعت حوله لتبصرها العدسة.

ذاك ما يجعل النساء والمقاتلين الماثلين في صورة الأمير مجيد يبدون مجرّد عناصر من زينة القائد العام شأن شاربيه وبندقيته. وإذا لم يكن بدّ لكل لوحة من مسرب، فإن ابتسامة حبيب أبي شهلا الغامضة - وهي ظاهرة أيضًا على محيّا خليل تقي الدين - هي مسرب هذه الصورة. إذ بينما يبدو الأمير مجيد قائلا: «آخذ لنفسي (أي للقائد العام) صورة»، نرى ابتسامة أبي شهلا وتراجعه، قليلا، عن الصدارة، (مع أنه، في تلك الأيام، رأس الدولة) قابلين للتأويل بالقول: «ندع القائد العام يأخذ لنفسه صورة». أي أن ارسلان يلعب بشهوة الخلود ويلعب أبو شهلا بفكاهة اللحظة. هذا الأخير يلعب وحسب. يظهر الطفولة في الموقف كله، ماثلة خلف الفحولة المدّعية والتجهم المسلح، ويحيل الصورة، عن غير قصد، إلى لوحة إذ يتيح لتجهمها وادّعائها مسربًا الى اللعب ويطمئننا، خفيةً، من خلف القائد العام، إلى أن بشامون كانت، بين ما كانته، مسرحا.

هل هذا التطمين مطمئن فعلا؟ يبدو المقاتلون الماثلون، في الصورة، ركعًا ووقوفًا، مصوّبين بنادقهم في اتجاه مقبول يحتمل أن يطلّ منه العدو، مجتنبين، إذا صدر الأمر بإطلاق البنادق، أن يجندلوا المصوّر.. أو قارئ الكتاب اليوم. إلا بندقية القائد العام. فقد ارتعدت فرائص قارئ (هو أنا) حين تنبه على أن عيارًا طائشا يمكن أن يخرج من فوهتها فيردي المقاتل الراكع على مقربة، إلى يسار الأمير.

هذه الطفولة - أو الطفولية، بالأحرى - لا تطمئن البتة لبنانيًا - هو أنا - ولد عام 1943 ولا آخرين ولدوا بعد ذلك. فما الذي كان يُؤمل لمسرح - هو هذه البلاد - يهون الى هذا الحد امتصاصه أجزاء في أشخاص أو نصبه ديكورًا لكل منهم؟. لم يكن يُؤمل، على الأرجح، إلا ما حصل فعلا. رغم هذا نرانا محمولين إلى تلك الأيام على جناح الحنين. وكان جورج خضر قد كتب في وسط الحرب عبارةً سبق ان استشهدتها، أيضًا، في سياق آخر، وهي، على ما أعلم، أمرّ ما كتب في موضوع الحرب. كتب: «كالعظام للكلاب، يتركون لنا الحنين».

فعسى أن يكون هذا الكتاب الأخاذ دليلا لقرّائه إلى اتخاذ الاستقلال - وشروط استمراره - قيمة تستلّ من الحنين لتحدو عمل اليوم والغد.

رياض الصلح في انتخابات 1943 النيابية
عشايا قلقة لاستقلال لبنان(*)

إلى رياض الأسعد،
من قبيل التحية
لمسعىً رسبْنا فيه
ولصداقةٍ فزنا بها.

«...وهو، رحمه الله، كثير الأنس والمرح، حاضر النكتة، عميق التفكير،
دؤوب على أنباء السياسة وتقلباتها في الشرق والغرب،
وذو ومضات فكر عجيبة.
(فـ) يرى أن لكل مأزق مخرجًا ولكل معضلة حلاً».

يوسف سالم

(*) ورقة قدمت في الندوة التي انعقدت حول سيرة سليم تقلا، أول وزير للخارجية اللبنانية (في حكومة الاستقلال التي رئسها رياض الصلح) وذلك في البيت المتوسطي للعلوم الإنسانية بإكس أن بروفانس، فرنسا، في حزيران 2003. وقد قدمت الورقة بنصّها العربي هذا. وصدرت لها ترجمة فرنسية في الكتاب الذي ضم أوراق الندوة المذكورة.
Gérard D. Khoury (Dir), *Sélim Takla 1895–1945 Une contribution à l'indépendance du Liban*. Karthala - Dar An-Nahar, 2004.

اعتاد اللبنانيون(*)، من بدء عهدهم بالحياة الدستورية، أن تمتد حملة الانتخابات النيابية عندهم أسابيع قليلة إلى شهرين أو ثلاثة. وقد خالفت انتخابات 1943 هذه السنّة. وخالفت أيضًا ما سبقها من دورات في درجة تجديدها لموازين المجلس النيابي من سياسية وطائفية. وإذا جاز البدء بالنتائج، فلنقل إن أبرز الجديد في نتائج هذه الدورة أنها حملت إلى الندوة النيابية وجوهًا إسلاميّة جديدة على النيابة، قديمة، إلى هذا الحد أو ذاك، في السياسة. فهي جاءت إلى المجلس بعبد الحميد كرامي وعادل عسيران وصائب سلام وكمال جنبلاط. وهؤلاء الذين كانوا، عام 1943، في مراحل مختلفة من أعمارهم السياسية، وقد قيض لهم أن يحكموا لبنان في غدوات الاستقلال، لم يكونوا عرفوا من قبل نيابةً ولا وزارة. على أن وجه رياض الصلح تصدّر هذه الوجوه من غير منازع. فهو، إذّاك، زعيم عربي مكرس، يستقبل استقبال الزعيم ويحتفى به في حلب[1]، ويستدرج الحشود إلى شوارع دمشق إذ هو بين المعدودين من قادة الرأي والناس فيها[2]، ويصغى إليه في عمان التي شهدت مصرعه بعد سنوات[3]، ويستشار في بغداد

(*) مختصرات:
CADN=Centre des Archives Diplomatiques de Nantes (مركز المحفوظات الدبلوماسية بنانت - فرنسا)
QO=Quai d'Orsay (الكي دورسي - محفوظات وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية بباريس)
FO=Foreign Office (محفوظات وزارة الخارجية البريطانية بلندن).

[1] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Information 2898, Sûreté Générale, État de Syrie, Alep, le 30 nov. 1929.
ويتناول الخبر الحفل الخطابي الذي أقامه إبراهيم هنانو على شرف رياض الصلح. وتتناول «أخبار» أخرى تفاصيل زيارة هذا الأخير لحلب في أواخر الشهر المشار إليه.

[2] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Information 329, S.R.C. 2ème Bureau, Beyrouth, le 22 oct. 1929.

[3] هلال الصلح، تاريخ رجل وقضية، رياض الصلح 1894–1951, بيروت 1994, ص 47–48 و 160–162. را. أيضًا بصدد تمويل الأمير عبدالله، سنة 1930، لنشاط شخصيات عاملة في بيروت أبرزها رياض الصلح ومصطفى الغلاييني وخير الدين الأحدب:
QO, LE 18–40, Syrie-Liban, vol. 479, le Haut Commissaire au Ministère des Affaires Étrangères, lettres du 12/8, 26/8 et 8/9 1930.

التي كان واحدًا من أصحاب أوائل لملكها الأول[4]، ويألفه المبعدون إلى القاهرة من أقطار عربية شتى ويلتقيه كبار من ساستها[5]، ويستوي قطبًا من أقطاب مؤتمر عالمي للمسلمين في القدس فيكلف، مع أقران له، الإعداد لآخر عربي[6]، وتعرفه دوائر عصبة الأمم في جنيف[7]، وتعرفه

---

[4] كانت البداية المثبتة للعلاقة بين فيصل ورياض الصلح اختيار هذا الأخير مندوبًا عن صيدا في المؤتمر السوري العام الذي نصب فيصل ملكًا على سوريا في 8 آذار 1920 ثم الدور الذي أدّاه رياض في إقناع سبعة من أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان، قبيل ميسلون، بالالتحاق بفيصل والسفر من دمشق إلى أوروبا لإعلان رفض اللبنانيين الانتداب الفرنسي أمام مؤتمر السلام. وكان رضا الصلح والد رياض أحد مندوبي بيروت في المؤتمر وأصبح، بعد ذلك، وزيرًا للداخلية في وزارة رضا الركابي ورئيسًا لمجلس الشورى في عهد وزارة هاشم الأتاسي، وهما الوزارتان اللتان شكلهما فيصل. را. يوسف الحكيم، سورية والعهد الفيصلي، ص 93 و 144 و 159. ورا. الأحكام الصادرة بحق أعضاء مجلس الإدارة السبعة ومعاونيهم والدور المنسوب إلى رياض الصلح في قضيّتهم في:
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1583, Condamnation prononcée le 19 juillet par le Conseil de Guerre de Beyrouth, Note du Capitaine Gennardi, Commissaire du Gouvernement, Beyrouth, le 17 av. 1921.

[5] يستفاد من مصادر مختلفة أن القاهرة التي كان الصلح قد خرج إليها من حيفا بعد ميسلون ثم أصبحت مقرا للجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني، بقيت محطة معتادة للرجل في ذهابه وإيابه إلى أوروبا ومنها وفي مناسبات متنوعة. وقد بقي متصلا فيها، على الخصوص، بالشيخ رشيد رضا، عضو المؤتمر السوري العام عن طرابلس و صاحب المنار والوجه الفكري البارز والمترامي الصلات في مصر وكذلك بمحمد علي الطاهر صاحب الشورى، وكلا هذين من أصحاب شكيب أرسلان الذي أصبح رياض من المقربين إليه مع انعقاد المؤتمر السوري الفلسطيني في جنيف سنة 1921. وتذكر المصادر المشار إليها من بين معارف رياض الصلح في القاهرة، قبل 1943، أمثال مكرم عبيد وعبد الرحمن عزام وطلعت حرب ومحمد علي علّوبة، إلخ.

[6] من الروايات المتوافرة لوقائع هذا المؤتمر نشير إلى :
Henry Laurens, La Question de Palestine, tome deuxième, Paris 2002, pp. 223-228.
ونقع على روايتين أصليتين في أكرم زعيتر، بواكير النضال، من مذكرات أكرم زعيتر 1935-1918 بيروت 1994، ص 366-376 وفي مذكرات محمد عزت دروزة، ج 1، بيروت 1993، ص 705–718 و 722–723.. وقد عقد على هامش المؤتمر لقاء لقدماء تنظيم "الفتاة" في منزل عوني عبد الهادي يعتبر لورنس، م م. ص 227، البيان الصادر عنه أول ميثاق للقومية العربية الحديثة. وقد أزمع المجتمعون (وفيهم رياض الصلح الذي تولى لاحقًا، ومعه عوني عبد الهادي، الاتصال بفيصل الأول أثناء وجوده في عمان) الإعداد لمؤتمر قومي عربي جامع قطعت وفاة فيصل في ربيع 1933 السعي الحثيث لعقده. را. لورنس م م. ص 237–240.

[7] أمضى رياض الصلح في جنيف جانبًا من مدة فراره الأول من وجه السلطة المنتدبة بعد الحكم عليه في صيف 1920. ثم عاد إليها على أثر الحكم عليه بالاعتقال في قلعة أرواد في 27 حزيران 1926، جراء نشاطه في مساق الثورة السورية، وتمكنه من الفرار إلى فلسطين قبل القبض عليه. فقضى في سويسرة معظم العامين الفاصلين بين هذا التاريخ وعودته إلى لبنان في أثر العفو عنه في أيار 1928. وقد تعاون هناك وعضوي الوفد السوري الفلسطيني شكيب أرسلان وإحسان الجابري اللذين كانا يواجهان بالمذكرات المرفوعة إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم وبالدعاية المضادة، مسلك الانتدابين الفرنسي والبريطاني في أقطار المشرق العربي. وقد تواصلت مساندة رياض لأعمال الوفد، في نهاية العشرينات وفي مطلع الثلاثينات، أثناء إقامته في بيروت وزياراته للمدن السورية والفلسطينية. را. بصدد الحكم الثاني على الصلح والعفو عنه:
CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Décision no 1144, Haut Commissaire, Beyrouth, le 10 mai 1928.

باريس من طلابها العرب إلى ساسة اليسار فيها وصحافتهم[8]، ويعرِّج على مؤتمر للشعوب المقهورة في بلجيكا[9] ويجرؤ، تكرارا، من سنة 1921، على مجاذبة أقطاب في الحركة الصهيونية أفكارا ومطالب[10]، وتحسب له سلطات الانتداب، في سوريا ولبنان، كل حساب[11]. وهذا

[8] را. مثلاً:

CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Renseignement, Sûreté Générale, Beyrouth, le 6–12–1927

وفي الإخبار ما يفيد أن الصلح يتولى توزيع المادة السياسية المرسلة إليه من أقرانه في بيروت على الصحافة وعلى البرلمانيين في باريس. وكان أركان الحركة السورية المعارضة للانتداب يعولون كثيرًا على صلات الصلح بالوسط الراديكالي والاشتراكي والشيوعي في باريس، صحافة وسياسة، فيستنفرونه (أو يبادر هو إلى استنفارهم) كلما طرأ موجب للاتصال بهذا الوسط أو للتفاوض المباشر مع وزارة الخارجية الفرنسية. وقد بلغ هذا الدور ذروته مع انضمام الصلح إلى وفد المفاوضة السوري على المعاهدة الفرنسية السورية سنة 1936. ووافق ذلك تسلم الاشتراكي ليون بلوم رئاسة حكومة «الجبهة الشعبية» في فرنسا. وأما نشاط الصلح بين الطلاب العرب في باريس فنجد طرفًا من أخباره في ذكريات رضا التامر، ط 2، بيروت 1997، ص 70–76. را. أيضًا :

CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Renseignement du 10 juin 1927.

[9] CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Note no 125, Sûreté Générale, Beyrouth, le 25 fév. 1927.

[10] نقع على معطيات تتعلق بأهم الاتصالات بين الصلح وبعض قادة الحركة الصهيونية في كتابين يعتمدان أساسًا على الأرشيف الصهيوني المركزي وعلى أرشيف وايزمن، وهما:

Neil Caplan, *Futile Diplomacy*, London 1983, Vol. I, pp. 54–61, 113, 163–167, 242, etc. & Vol. II, pp. 6–7, 17, 49, etc.

Laura Zittrain Eisenberg, *My Enemy's Enemy, Lebanon In Early Zionist Imagination*, 1900–1948, Detroit 1994, p. 66.

وكذلك في مواضع متفرقة من كتاب هنري لورنس، م. م.، وفي أوراق مختلفة من محفوظات الانتداب الفرنسي عن لبنان وسورية. ولم يكن هذا النوع من الاتصالات يقع، قبل 1948، تحت الحرم العربي الذي وقع تحته بعدها. وكان كثير من الزعماء العرب، من فلسطينيين وغيرهم، أصحاب أدوار من القبيل نفسه، في مراحل مختلفة. على أن هذا لا يعني أن محاورة الحركة الصهيونية كانت مامونة العاقبة على المبادر إليها في العشرينات والثلاثينات، وقد شهدت فلسطين خلالها ما شهدته من جولات العنف والصراع السياسي المر. فكان معظم هذه الصلات يبقى سرًّا. وكان يزيد عاقبتها سوءًا ما صحبها من شبهات مالية وقع بعضها على أمثال رياض الصلح وعوني عبد الهادي وغيرهما، ويشير إليها بعض ما ذكرنا من مصادر. وكان رياض الصلح بين ثلة من الساسة العرب اتصلت أسماؤهم بما تسميه المصادر الصهيونية «وعد بلفور العربي» ومؤداه الاتفاق بين الطرفين الفلسطيني والصهيوني على صيغة تحدد المطالب الصهيونية في فلسطين وتلبيها لقاء نوع من التعاون (الاقتصادي أساسًا) بين الطرفين، وتحظى بكفالة عربية (تكون بديلا من الكفالة البريطانية أو تُضم إليها). وقد غلبت الحدة والعداء على المواقف الفلسطينية من هذا «المشروع» كلما ورد. وكان من الذين ورد ذكرهم ممن تداولوا هذا المشروع الملك فؤاد الأول والأمير عبد الله (ملك الأردن لاحقا) واللجنة التنفيذية لحزب الاتحاد السوري في القاهرة... را. كابلان، م. م.، ج 1، ص 55.

[11] لا يرتاب مقلّب الأوراق السياسية للانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان في أن اسم رياض الصلح بين أكثر أسماء الشخصيات «السورية» ورودا فيها، وأنه وسواس لموظفي الانتداب، فيستسهلون رؤية إصبعه أو افتراض رؤيتها حيث تكون فعلاً وحيث قد لا تكون.

فضلاً عن هالة المنافي ومحاذاة حبل المشنقة[12] وعن مقام محفوظ في بيروت وكلمة مسموعة في طرابلس و مدخل واسع إلى بكركي وصداقات منتشرة من زحلة إلى زغرتا ومن جزين إلى بعلبك، وصلات جمة نسجها من منبته الصيدواي بينه وبين ما في جبل عامل من سياسة وفقه وشعر[13]. كان رياض الصلح هذا كله. وقد لا يوجد بين الساسة اللبنانيين من أبناء جيله أحد ولا بين مناضلي عهده في الحركة القومية العربية إلا قليل قليل توفر، في آنٍ معاً، على رصيد له هذا الثقل وخبرة لها هذا التشعب. قد يكون لزامًا أن ينصرف فكرنا نحو شكيب ارسلان (وهو من جيل رضا الصلح والد رياض) أو إلى أمين الحسيني و -ربما - إلى جميل مردم، إن

[12] اعتقل رضا الصلح وولده رياض، مع عبد الكريم الخليل وآخرين من صيدا وصور والنبطية ومرجعيون، وكانوا متّهَمين بتأليف جمعية في صيدا معادية للحكومة تهيّىء للانتقاض على الدولة ولو أودى ذلك بالبلاد إلى أيدي الأعداء. وقد حكم ديوان الحرب العرفي في عاليه على عبد الكريم الخليل وحده بالإعدام من بين هذه الجماعة وحكم على رضا ورياض الصلح ومفتي صيدا بهاء الدين الزين بالنفي إلى الأناضول وبرئ الباقون وهم أربعة وعشرون شخصًا. وقد نسجت لاحقًا روايات عن السبب الذي جنّب رياض حبل المشنقة وكأنه كان يجب أن يعدم! أو كأن كل من حوكم في عاليه أعدم حكمًا! وليس أدل على خطل هذا الرأي الأخير من أن الأكثرية الكاثرة من الجماعة التي كان رياض فيها قد أطلق سراحها! ولا يوجد ما يرجح من قريب أو بعيد احتمال الحكم على رياض بالإعدام ولا أثر لهذا الاحتمال في المصادر الأصلية المتعلقة بمحاكمات الديوان العرفي بعاليه، أي، بخاصة، في كتاب إيضاحات الذي عرض دواعي المحاكمات وما جرياتها وفي مذكرات جمال باشا وفي ما دوّنه من مذكورات بعض شهود الحال المباشرين. وكانت الحالة الصعبة (بعد حالة الخليل، وهي الأصعب) حالة رضا الصلح لا حالة ولده، إذ وجد من بين الشهود من اتهمه مباشرة بإثارة الفتن ومخابرة الأعداء. را. محمد جابر آل صفا، تاريخ جبل عامل، بيروت ل ت. ص 210–219. وكان المؤلف من المتهمين الذين قبض عليهم، مع الخليل والصلحين، وحوكموا في عاليه ثم خلّي سبيلهم. ويذكر سليم علي سلام أن جمال باشا كان ينوي إبعاد الصلحين كلا إلى جهة من الأناضول وأنه - أي سلام – اجترأ على التوجه إليه بالرجاء ليكون إبعادهما إلى موضع واحد. وهو ما كان. را. مذكّرات سليم علي سلام (1868–1938)، بيروت 1982، ص 227.

وأما في العهد الفرنسي فتشير «بطاقة الاستخبارات» الشخصية المحفوظة لرياض الصلح في المفوضية السامية أن المذكور "محكوم حاليًّا بالموت (آب 1920) من جانب المجلس الحربي الفرنسي بدمشق ولائذ بالفرار". را.

"Fiche de Renseignements" Riad Solh, in CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, "Dossier des candidats ou éventuels candidats aux élections" [législatives de 1943 au Liban Sud], no 12.

وأما النفي أو الإبعاد فعرفه رياض الصلح مرارًا أربعًا (بين 1915 و 1935) استغرقت من عمره سبع سنوات أو ثمانيًا.

[13] في المذكرات التي تركها بعض الساسة اللبنانيين أو المشارقة الآخرين من جيل رياض الصلح وفي كتب ألفت عن بعض آخر منهم، نقع في أحيان كثيرة على فصل أو فقرات مفردة للصداقة التي شدت المؤلف أو المترجم له إلى رياض. وقد أشرنا إلى ذكريات رضا التامر (أعلاه، الحاشية 8). ونشير الآن، تمثيلاً لا حصرًا، إلى يوسف سالم، خمسون سنة مع الناس، ط2، بيروت 1998، ص 107–117 (ونعود مليا إلى هذه الصفحات أدناه) وإلى أكرم زعيتر، بواكير النضال، بيروت 1994، ص 328، 408، 552، إلخ.، و إلى خيرية قاسمية، الرعيل العربي الأول، حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة، لندن 1991، ص45، 54–55، إلخ .، وإلى نبيل فرنجية وزينة فرنجية، حميد فرنجية لبنان الآخر، ج 1: نحو الحرية، بيروت 1993، ص 208–211. هذا ونقع على نغمة أخرى في حسن الأمين، حلّ وترحال، بيروت 1999، ص 119–121. إلخ.

نحن أزمعنا التماس آخرين من الحقبة العربية نفسها قيضت لهم هذه الحياة الضاربة في أوسع الآفاق والمتغلغلة في أدقّ المسالك، المضطربة بكل كبيرة وصغيرة من أحداث عصرها في هذه البقعة من العالم. كان هؤلاء وأقرانهم أول جيل وآخر جيل تصح فيه صفة «المواطنين العرب» أو – بالعبارة الأدق – مواطني الشرق العربي. وكانت حركة الحسين بن علي، شريف مكة، وما تفرع منها من حركات ودول، هي التي أسبغت عليهم هذه الصفة[14]. فجاز أن يكون الواحد منهم، وهو وزير في دولة من دول هذا المشرق، مرشحا لرئاسة الحكومة في دولة أخرى ومحتملاً تدبير اغتياله وراء باب مغلق في ثالثة...

كان هذا، إذن، هو رياض الصلح. وكان هذا كله ما حملته انتخابات 1943 إلى مجلس النواب ثم إلى سدّة الحكم في لبنان.

صيغتان لاستقلال معلن

على أن الحملة الانتخابية التي سبقت معركة الاستقلال طالت أكثر من سابقاتها بكثير. فإن مبدأ إجراء الانتخابات نفسه سرعان ما استوى موضوع تجاذب، بعد دخول قوات فرنسا الحرة والقوات البريطانية إلى لبنان في ربيع 1941. وكان لهذا التجاذب وجه بريطاني فرنسي أوّلاً. فإن وعد الجنرال كاترو اللبنانيين والسوريين بالاستقلال مع بدء الحملة العسكرية، في 8 حزيران 1941، ثم إعلانه استقلال لبنان في بيان 26 تشرين الثاني من العام نفسه، قد جعلا أفق هذه الاستقلال محدودًا بمعاهدة مشابهة لمعاهدة 1936، يجب التوصل إليها، بعد نهاية الحرب[15]. وقد وضع الفرنسيون شرطًا آخر لنفاذ هذا الاستقلال هو أن يقرر إلغاء الانتداب من منحه، أي عصبة الأمم المنفرط عقدها من حين ابتداء الحرب[16].

---

[14] لم يكن لغوًا إطلاق جمال عبد الناصر على شكري القوتلي لقب «المواطن العربي الأول» عند نشوء الوحدة المصرية السورية سنة 1958. كان القوتلي فعلاً واحدًا من هؤلاء «المواطنين العرب» الأوّلين. ولكن فات عبد الناصر أن يذكر أن الرئيس السوري كان «مواطنًا عربيًا أخيرًا» أيضًا. فإن العام الذي أسبغ عليه فيه هذا اللقب، اكتمل في غضونه أيضًا إجلاء جيل 1908– 1920 من مؤسسي العروبة السياسية وممارسيها عن مجال العمل السياسي والحكم في أقطار المشرق.

[15] يقع القارئ على روايتين وافيتين لوقائع هذه المرحلة، مع نصَّي الوعد والبيان المشار إليهما وبعض من أهم النصوص المتصلة بالموقفين الفرنسي والبريطاني في:

Edmond Rabbath, *La Formation historique du Liban politique et constitutionnel*, Beyrouth, 1973, pp. 432–446.

وفي شفيق جحا، معركة مصير لبنان في عهد الانتداب الفرنسي 1918–1946، ج2، بيروت 1995، ص 722–749.

[16] جحا، م. م.، ص 748.

منح لبنان، مع ذلك، بعض مقومات الدولة المستقلة، وأخصّها مبادلة التمثيل الدبلوماسي دولاً أخرى، بعد اعتراف هذه بها، والحق في إنشاء قوات مسلحة تتبع قيادة الحلفاء مباشرة، مدة الحرب. غير أن أمر تعيين رئيس الدولة جعل، مع بقاء الدستور معطلاً، في يد السلطة المنتدبة. وجعلت الحكومة مسؤولة أمام هذا الرئيس، مع بقاء القيود التي وضعها نظام الانتداب على صلاحياتها ومع بقاء جهاز المستشارين الإداريين وضبّاط الأجهزة الخاصة منتشرًا في مواقع التحكم والتوجيه، والمندوب العام مهيمنًا على توجهات الدولة[17].

قابلت هذه الصيغة الفرنسية للاستقلال صيغة بريطانية لا تربط انتهاء الاستقلال بالمعاهدة ولا بقرار من عصبة الأمم، وتجعل شرعية السلطةالانتقالية، بسائر وجوهها، رهنًا بإعادة العمل بالدستور وما يليها من إجراء لانتخابات نيابية تفضي إلى انتخاب رئيس للجمهورية وتشكيل حكومة تامة الصلاحيات، مسؤولة أمام المجلس المنتخب. وقد بكر البريطانيون إلى حثّ فرنسا على الولوج في هذا السبيل، غير مسلّمين باختيار هؤلاء تأجيل هذا الولوج إلى نهاية الحرب. وهو ما كان ينمّ بتوجّه البريطانيين، وقد باتوا أصحاب القوة العسكرية الراجحة في سوريا ولبنان، نحو إطاحة الامتياز الفرنسي، لا في سوريا وحدها – وقد كانت ركائز الدور الفرنسي ضعيفةً فيها على الدوام – بل في لبنان أيضًا[18]، وقد كان شطر عريض من سكانه (أكثره مسيحي ولكن للشيعة نصيبًا منه لا يستهان به) يدين لفرنسا بولاء متين الأسباب.

عليه كان للتجاذب الذي أصبح إحياء الحياة الدستورية وما يفرضه من إجراء للانتخابات النيابية موضوعًا له، وجه آخر استظلّ تجاذب الدولتين الحليفتين، وهو الوجه اللبناني. فحين اقتنع كاترو، في أواخر نيسان 1942، بوجاهة إحياء الحياة الدستورية، وطلب موافقة ديغول على رأيه، استثنى من هذا الإجراء لبابه أي إجراء الانتخابات النيابية وارتأى الاستعاضة ببعث مجلسي 1937 في سوريا ولبنان وكانا قد صدقا معاهدتي 1936. وكان كاترو يرى إبرام هاتين المعاهدتين والعمل بهما أساسًا للعلاقة بين فرنسا ودولتي المشرق إلى أن يتيح انتهاء حال الحرب مفاوضة جديدة[19]. وقد حظي هذا التوجه بتأييد شطر من المسيحيين رأوا في الانتخابات مركبًا صعبًا يحتمل أن يأتي إلى المجلس بكثرة من معارضي الانتداب والمعاهدة. وكان مَرَدُّ هذه الخشية إلى عوامل عدة أخصها الدعم البريطاني وتصميم جانب من المسلمين، كان في ما مضى

---

[17] جحا، م. م.، ص 744–748.

[18] م. م.، ص 757–759.

[19] م. م.، ص 756–757.

عازفًا عن طلب الدخول في المؤسسات السياسية الانتدابية، على خوض المعركة الانتخابية. وكان يزيد من الخشية نفسها انتشار الموقف المطالب بحياة دستورية تامة من حدود الكتلة الدستورية إلى بطريرك الموارنة والمسيحيين الملتفّين حوله[20].

والحق أن هذا كله لم يكن جديدًا. فإن العلاقة بين البطريرك وسلطات الانتداب قد غلب عليها السوء من منتصف الثلاثينات[21]. وكان معظم أصحاب المقاطعة من المسلمين قد أخذوا يضربون أخماسا بأسداس، بعد التوصل، عام 1936، إلى المعاهدة الفرنسية السورية وبروز الانفصال بين موقف السلطات السورية وموقف الوحدويين من ساسة المناطق الملحقة بالمتصرفية سنة 1920[22]. وقد كان بين الأدلة على تبدل الحال إقدام رياض الصلح على ترشيح نفسه لانتخابات 1937 عن بيروت. على أن سقوط رياض المدوي في هذه الانتخابات، بعد أن أعلن انسحابه وأعضاء لائحته من المعركة، قبل ظهر يوم الاقتراع، كان دليلا على حدود المفاعيل المرتجاة آنذاك من هذا التبدل في الموقف الإسلامي[23]. فقد أسفرت الانتخابات ومعها تعيين ثلث النواب، على جاري العادة، عن مجلس نيابي مؤكد الولاء لأميل إده، ساكتٍ عن بقاء الانتداب الذي أخذت صاحبته، أي الدولة الفرنسية، تماطل في إبرام المعاهدتين. هذا المجلس هو الذي كان كاترو يرغب في بعثه من رماد تعليق الدستور والحرب العالمية، دافعًا عن الانتداب كل ما كانت تنذر به مستجدات المرحلة: أي الحضور البريطاني الثقيل وإجماع المسلمين على المشاركة، واقترابهم، في قبول الصيغة اللبنانية، من موقف جناح متنامي القوة من المسيحيين. وهذا جناح لم يكن يتعذر وصفه بالهامشية فحسب بل كان يحتمل جدًّا أن يتمخض عن أكثرية نيابية في انتخابات لا يهيمن على ماجرياتها الفرنسيون.

الأرجحية المسيحية على خط دفاع جديد

أخيرًا ساق الضغط البريطاني المتصل سلطات فرنسا الحرة إلى التسليم بانتخابات نيابية

[20] م. م.، ص 749–755.

[21] أخذ الخلاف بين البطريرك عريضة والسلطة المنتدبة يذر قرنه من بدء أزمة احتكار التبغ في أواخر 1934، وبقي يتصاعد، في العامين التاليين، مع إصرار الجانب الفرنسي على قرار الاحتكار، حتى بلغ ذروته في التقارب لا بين البطريرك والمعارضة الإسلامية في لبنان وحسب، بل بينه وبين أركان المعارضة السورية للانتداب. را. بصدد هذه الوقائع: جحا، – م. م.، ج 2، الفصلين التاسع عشر والعشرين.

[22] سعيد مراد، الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين، 1914–1946، بيروت 1986، ص 278–279، ومواضع أخرى من الكتاب.

[23] نعود أدناه إلى معركة رياض الصلح الانتخابية سنة 1937.

جديدة تجرى في الدولتين السورية واللبنانية بعد استئناف العمل بالدستور فيهما[24]. وكانت وقائع الحرب العالمية بما حملته، في الأشهر الأخيرة من سنة 1942، من إبعاد للخطر الألماني عن الشرق الأوسط، بعد أن كان يكتنفه من طرفيه الآسيوي والإفريقي، قد أضعفت كثيرًا ذريعة ظروف الحرب التي كان الفرنسيون يرفعونها في وجه المطالبة بإجراء الانتخابات النيابية وغيره من حقوق الاستقلال. ولكن القرار الجديد أحدث صدعًا في اللحمة التي كانت تشد إلى الموقف الفرنسي أشد اللبنانيين ولاءً لفرنسا. فبقي هؤلاء، مدة، على الموقف الفرنسي السابق وانضم إليهم في ذلك رئيس الجمهورية المعين ألفرد نقاش الذي أوصل المواجهة مع كاترو إلى حد إلجاء الأخير إلى عزله وإسقاط حكومته الثانية التي كان يرئسها سامي الصلح[25]. ذاك قرار لم يفض إلى فض تام للمشكل من أمر الانتخابات. ففضلا عن إنكار نقّاش شرعية قرار العزل، بادر أيوب تابت الذي استحدثت له صفة رئيس الدولة، فقام مقام رئيسي الجمهورية والحكومة معًا، إلى فتح جبهة جديدة هي جبهة التوزيع الطائفي لمقاعد المجلس النيابي العتيد. وكان هذا خط دفاع متأخرًا عن خطَّي معارضة العودة إلى الحياة الدستورية أصلاً والقبول بها بعد استثناء الانتخابات منها. كان خطَّ دفاع جديدًا للانتداب الراغب في أكثرية نيابية لا تهدد بقاءه وللجناح المسيحي إجمالاً، الراغب في بقاء جناح الحماية الفرنسية مبسوطًا على لبنان راجح الصفة المسيحية.

أثارت مبالغة تابت في تقدير النصيب المتوجب للمسيحيين من المجلس الجديد[26] حفيظة جمهور المسلمين، سنّةً وشيعةً، وحملتهم على التضامن في حركة احتجاج عارمة وعنيدة. وكان من مفاعيلها أنها ردت إلى صفٍّ واضح الصفة الإسلامية زعماء «قوميين» كانوا، في العادة، يبدون شيئًا من البعد عن الهيئات الطّائفية وعن لغتها. أو أنها زادت، في الأقل، من حدة هذا الانضواء الصريح الذي كانت المفاوضات على المعاهدتين، سنة 1936، وما صحبها من تخلي الكتلة الوطنية السورية، عن المسلمين «الملحقين» بلبنان، قد فرضته وباشرت تعزيزه. وكان رياض الصلح أبرز من طاولهم هذا التحول في محطتيه المذكورتين. أخيرًا وجد سبيرس نفسه، بموافقة الفرنسيين، في موقع الحكم المسؤول عن اجتراح مخرج

[24] جحا، م. م.، ج2، ص 763– 764.

[25] م. م.، ص 765–769.

[26] أدخل تابت المغتربين المحتفظين بجنسيتهم اللبنانية، وأكثريتهم الساحقة من المسيحيين، في تعداد السكان وبنى على الحاصل توزيعًا لمقاعد المجلس النيابي أعطي المسيحيون بموجبه 32 مقعدًا والمسلمون 22. هذا بينما كان الفارق في مجلس 1937، ستة مقاعد فقط.

من المواجهة التي افتتحها مرسوما تابت المتصلان بالانتخابات. وقد أفضى توسطه إلى اعتماد قاعدة 6/5، أي خمسة مقاعد للمسلمين يقابلها ستة للمسيحيين، وهي التي بقيت ثابتة في قوانين الانتخاب اللبنانية حتى تعديل الدستور الذي أملاه اتفاق الطائف سنة 1990. فضلاً عن ذلك، أفلحت العين البريطانية الساهرة في إلغاء مبدإ تعيين النواب، وهو الذي كان يمنح الموالين للانتداب أكثرية آلية في المجالس السابقة كافة. ففتح الباب على مصراعيه أمام صراع انتخابي حمل البريطانيون فيه لواء النزاهة والحرية، في المبدإ[27]، وبدت اليد الفرنسية فيه مغلولةً، إلى حد بعيد، في الواقع، بل بدت حظوظ التدخل البريطاني الفاعل راجحةً فيه، خلف ستار المبدإ وفي حمى أرجحيّة البريطانيين على الأرض. أخيرًا استبقيت المحافظات الخمس دوائر انتخابية، وهو ما كانت عليه الحال سنة 1937. وجعل الاقتراع على دورتين يفوز في أولاهما من اجتمع له ما يزيد عن نصف أصوات المقترعين و تجرى للمقعد الذي لم يدرك أي من المرشحين له هذه الغاية دورة «بالوتاج» تفتح المجال لانسحاب فاقدي الأمل في الفوز ولإعادة النظر في الأحلاف، إلخ[28]. فاكتملت بذلك ملامح معركة انتخابية شِيءَ لها أن تكون تاريخية فكانت كذلك.

أطوار حملة طويلة

وهي كانت طويلة أيضًا وتغيرت في مساقها أوضاع ومواقف. فمن يوم أن طلبت الحكومة البريطانية، ممثلةً بوزيرها المقيم في القاهرة كايسي، إلى كاترو أن يسارع إلى إجراء الانتخابات النيابية في سوريا ولبنان وقطعت بذلك حبل خطته المفضية إلى إعادة المجلسين

[27] سبق الإفضاء إلى هذه الصيغة اقتراح تقدم به رئيس الوزارة المصرية مصطفى النحاس مؤداه إعطاء 29 من مقاعد المجلس للمسيحيين يقابلها 24 للمسلمين. را:

FO, 371/35179, Extract from Weekly Political Summary no 67– Syria and the Lebanon, 14th Jul., 1943.

و را. بشأن تحكيم سبيرس واعتماد صيغة 30/25:

Sir Edward Spears, *Fulfilment of a Mission, Syria and Lebanon 1941–1944*, London 1977, p.213.

وكان نوري السعيد الذي أمضى في بيروت أسبوعًا من أوائل تموز 1943 قد أبدى موقفًا مشابهًا تقوى به الجانب الإسلامي. را.

Kais Firro, *Inventing Lebanon, Nationalism and the State under the Mandate*, London-New York, 2003, p. 203.

[28] رباط، م. م.، ص 451 و 452–453.

القديمين والرئيسين السابقين، وكان ذلك في أيار 1942[29]، بدأت أخبار الاستعداد الجاد للحملة واتصالات المرشحين، بل وتأليف اللوائح، تتردد في التقارير، وهذا في وقت كان حصول الموافقة الفرنسية على المطلب البريطاني فيه لا يزال أمرًا بعيدًا. ذاك تاريخ يفصله عن إجراء الانتخابات فعلاً في 29 آب و5 أيلول من السنة التالية، خمسة عشر شهرًا تقريبًا. حتّى أن النشاط الانتخابي شهد علوًّا وهبوطًا متكررين في هذه المدة الطويلة. فقد كانت العقبات دون الانتخابات تترى. فمن رفض ديغول الصريح لها، أثناء زيارته للبنان في آب 1942، إلى الأزمة التي أثارها نقّاش في وجهها، بعد أن توافقت عليها الدولتان الحليفتان في نهاية السنة، إلى العاصفة التي آذن بهبوبها مرسوما أيوب تابت، كانت الانتخابات تخلف مواعيد طرَحها أهل الحل والربط وأخرى قدّرها أصحاب الطموح إلى النيابة. والحاصل أن الموعد لم يصبح أمرًا مقضيًّا إلاّ قبل إجراء الانتخابات فعلا بشهر واحد، أي مع خروج سبيرس بفتواه في توزيع المقاعد بين الطائفتين واتخاذ هللو، الذي كان قد حل محل كاترو المنتقل إلى الجزائر، قرارًا بتعيين بترو طراد رئيسًا للدولة مكلفًا الإشراف على الانتخابات النيابية ودعوة المجلس المنتخب إلى انتخاب رئيس للجمهورية[30]. وما من ريب أن النشاط الانتخابي احتدم إذّاك، بل بدا أنه عود على بدئه، ولكن الشهور المتقضية على كرّه وفرّه كانت قد شهدت تقلبات في الأحلاف ومشروعات اللوائح وجسًّا من جهة المرشحين لنبض الدوائر وترددًا لبعضهم – ومن هؤلاء رياض الصلح – بين دائرة وأخرى وحلحلة بريطانية، مختلفة الوسائل، للقبضة الفرنسية على كثير من المرشحين وعلى مجرى الحملة وعلى الحياة السياسية في البلاد. وهذه أمور كانت كلها مترعة بدلالات انجلت لاحقا وحبلى باحتمالات متعارضة جهد أهل الحذق السياسي من المرشحين – وأولهم رياض الصلح – في إبقاء نوافذها جميعًا مفتوحة أمامهم ما أمكن.

[29] جحا، م. م.، ج 2، ص 757.

[30] نقع مثلاً في أيار 1942، على نواتي لائحتين يتداول حديثهما في الجنوب ويتصدر إحداهما أحمد الأسعد والثانية عادل عسيران. را:

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin d'information spécial no 403/C.E, Sûreté Générale, Beyrouth, le 26/5/1942.

وفي نهاية العام تعود نشرة أخرى إلى حديث «الاقتناع» بقرب الانتخابات، وكان قد أصبح لهذا الاقتناع، على ما أسلفنا، قاعدة صلبة. ومع ذلك أفلحت المداورات المتتالية في تأخير حسم الأمر سبعة أشهر أخرى. را:

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, 29/12/1942.

يرتفع ستار المعركة الانتخابية في بيروت، في الأيام الأولى من نيسان 1943، وقد جرّ ألفرد نقّاش حكومة سامي الصلح معه في سقوطه وبات التصميم الفرنسي على إجراء الانتخابات أمرًا مقضيًّا. والحق أن بشائر الحملة لا تبدو مؤاتيةً لآل الصلح، وهم لما يحزموا أمرهم على اختيار مرشح منهم عن هذه الدائرة. فهم خسروا رئاسة الحكومة توًّا، وهذا، بحد ذاته، مدعاةٌ لأقرانهم إلى نفض اليد منهم. وهم خسروها مغاضبين كاترو، وهذه مدعاة أخرى إلى التحسب والحذر. وكانت وقعت على رياض شبهة الإفادة من وجود صهره في السلطة في استدراج منافع لنفسه ولمشايعيه. فمن ذلك شكوى السيد أحمد الحسيني من أن رياضا يتدخل في كل شارد ووارد من أمور الحكم. و من ذلك ما يفيده تقرير للأمن العام من أن منزل رياض بات، في عهد صهره، ملتقًى لطالبي الوظائف أو بت الدعاوى العالقة في المحاكم، وأن رياضًا يتقاضى عن شفاعاته عند سامي بدلاً ويواجه، بحسب مقربين منه، نقدا كثيرًا[31].

كان رياض، على ما أسلفنا، قد رشح نفسه عن بيروت في انتخابات 1937. كان معتمدًا إذّاك على صيته النضالي الذائع وقد طار مجددًا في الأقطار بعد عودته من مفاوضات باريس على المعاهدة الفرنسية السورية، وعلى الاستقبال الفريد الذي لقيه في بيروت في مطلع خريف 1936[32]. وكان قد اعتمد أيضًا على تحالفه وعمر بيهم بمباركة من سليم سلام[33]. فإن سليم سلام وعمر بيهم كانا يمثّلان درجتين متباينتين من المعارضة الإسلامية للانتداب[34]. كانت معارضة الثاني حادة عبّرت عنها مقاطعته مؤسسات الانتداب وإصراره في مؤتمر الساحل المنعقد بداره في 1936 على أن يدرج في بيان المؤتمر مطلب الوحدة السورية الذي كان سوريو الكتلة الوطنية أنفسهم قد باتوا يجيزون وضعه على رف الإهمال طلبًا لمعاهدة تمنح دولتهم الخلاص من الانتداب. وكان الصلحان كاظم ورياض قد نأيا بنفسيهما عن هذا الموقف فتغيب الثاني عن المؤتمر ونشر الأول مقالة لا تزال إلى اليوم معلمًا في تطور الموقف الإسلامي اللبناني

[31] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 17/9/1942.

[32] ثم وصف فرنسي لهذا الاستقبال ولانشغال السلطة المنتدبة به في:
QO, LE 18–40, Syrie–Liban, vol.501, pp. 268–282.
وهي برقيات عديدة متبادلة بين المندوبية العامة في بيروت ووزارة الخارجية في باريس في 22 و23 أيلول 1936.

[33] را. بيان سليم سلام في النهار عدد 1937/10/10.

[34] را. خلاصة لوقائع المؤتمر في: مراد، م. م.، ص 236–256

من هذه المسألة[35]. عليه اختار سلام أن يعتذر بسوء حاله الصحية عن خوض المعركة ولم يرشح أحدًا من أبنائه. وأما بيهم فكان ينتمي إلى فئة من الساسة المسلمين اختارت معارضة الانتداب من داخل المجلس النيابي ومن خارجه. وكان لهذه الفئة الممثلة في بيروت السنية بـ «العمَرين» الداعوق وبيهم، قبول في العاصمة لم تجد ما يكافئه في طرابلس التي بقيت على مزاج أكثرَ حدةً، طوال عهد الانتداب، في طلبها العودة إلى الوحدة السورية. وكان هذا التباين معبّرًا عن التفاوت الكبير في العلاقة بين كل من هاتين المدينتين والكيان اللبناني الجديد وفي ما جرّته هذه العلاقة على كلٍّ منهما من فائدة أو ضرر[36].

إلى هذا لقيت لائحة الصلح-بيهم دعمًا من الحزب الشيوعي الذي كان قد رشح في بيروت سعد الدين مومنه ونقولا الشاوي. وكانت لرياض الصلح سابق ألفة لهذا الحزب نسج خيوطها، فضلاً عن الصداقات الشخصية، تعاونهما في إضرابات مختلفة شهدتها الثلاثينات وأودى آخرها، في سنة 1935، برياض الصلح إلى إقامة جبريّة دامت نحو شهرين في القامشلي[37].

على أن هذا كله لم يحل دون استنفار بيروت المسيحية في وجه رياض الصلح، بل لعله أسعف هذا الاستنفار. كان المسيحيون، على ما يقول الأمن العام الفرنسي، يرون رياض الصلح مسؤولاً عن الاضطراب الأهلي الخطير الذي شهدته بيروت في منتصف تشرين الثاني

[35] غياب رياض وموقف كاظم في المؤتمر. م. م.، ص 242 و250–252. ويقع القارئ على بيان كاظم الصلح، بنصّه التام، في: باسم الجسر، ميثاق 1943، لماذا كان وهل سقط؟، بيروت 1978، ص 466–478.

[36] را.، على سبيل المثال، إشارات إلى تطور موقف الصلح من مسألة طرابلس واختلافه عن موقف عبد الحميد كرامي في نهاية العشرينات واوائل الثلاثينات في:
Meir Zamir, *The Lebanon,s Quest, the Road to Statehood 1926-1939*, London–New York, 1997, p.112.
ويبرز المؤلف نفسه (ص 219–220) عودة الكتلة الوطنية السورية إلى التشدد في المطالبة بإعادة طرابلس إلى سوريا مع اتجاه الجانب الفرنسي الى الرضوخ للمطالبة التركية بالإسكندرون في نهاية الثلاثينات. إلخ.

[37] جاك كولان، الحركة النقابية في لبنان، 1919-1946، (منقول عن الفرنسية)، بيروت 1974، ص 222–227 و 241.
ورا بشأن تعاون الصلح الانتخابي مع الشيوعيين في 1937:
QO, LE 1918–1940 Syrie–Liban, vol. 503, Télégrammes de Nicolas Chaoui et de Gabriel Menassa, Hratchia Chamlian, Habib Rebeiz, Omar Beyhum, Jean Tayan et Riad Solh du 24 .oct. 1937
ورا. بشأن إبعاد الصلح إلى القامشلي وإعادته منها:
.CADN, Fonds Beyrouth, carton 457, Martel au MAE, Beyrouth, le 5 juil. 1935

1936، غداة التوقيع على المعاهدة الفرنسية اللبنانية[38]. فكان أن فازت لائحة عبد الله اليافي بما يشبه التزكية بعد أن انسحبت لائحة الصلح - بيهم.

في ربيع 1943، كان رياض لا يزال يقلب الرأي في أمر خوض المعركة الانتخابية أصلاً. وكان يحفظ لنفسه إمكان الاختيار بين الترشح عن الجنوب والترشح عن بيروت، إذا ما استقر رأيه على ترشيح نفسه. وأما مرجِّح الميل إلى الترشح أو إلى عدمه وإلى الجنوب أو إلى بيروت فكان تقدير حظه في الفوز ومقايسة الحظ المتاح له في هذه الدائرة بذاك المتاح له في تلك[39].

كانت مسوّغات النفور المسيحي من رياض لا تزال قائمةً، في غير بيروت وفي بيروت على الخصوص. ولم يكن يلطّف كثيرًا من هذا النفور ما تجدد من تقارب بين موقف رياض وأقرانه في سوريا ولبنان وموقف البطريرك عريضة وتيار الكتلة الدستورية. وكان هذا التقارب قد تجلى في مؤتمر بكركي الملتئم يوم عيد الميلاد من سنة 1941، وقد أجمع الرأي فيه على مطلب العودة إلى الحياة الدستورية وعلى «استقلالٍ فعليّ» للبلاد يضع في يد حكومةٍ تحكم بموجب الدستور حقَّ «التعاقد مع الدول الأجنبية»[40]. وكانت هذه إشارة إلى المعاهدة التي جعلها الجانب الفرنسي شرطًا لجعل الاستقلال المعلن «فعليًا». لم يجهر مؤتمر بكركي برفض المعاهدة إذن، وكان إرجاء البحث فيها، على الأرجح، علة إجماع المؤتمرين.

وكان رياض قد وجه إلى كاترو، قبل المؤتمر بأيام، مذكرةً ضافيةً أرسل منها نسخًا إلى مندوبي دول أخرى هي بريطانيا والولايات المتحدة وتركيا ومصر والعراق والسعودية[41].

---

38 را. QO, LE 1918-1940 Syrie-Liban, vol. 503, Télégramme Martel à MAE, du 24 oct. 1937

39 را. مثلاً:
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 19–4–1943; carton 421, Information du 19–4–1943; carton 1270, Information du 26–2–1943;
ورا. أيضًا: حسن الأمين، حل وترحال، م. م.، ص 120. وكان هناك عامل آخر جليل الأهمية في بت أمر الترشيح، وهو مصير المواجهة المتصلة بالانتخابات النيابية في سوريا وموقف الكتلة الوطنية السورية في هذه المواجهة. وقد جرت الانتخابات السورية في 10 و 26 تموز 1943، وأفضى انتصار الكتلة الوطنية فيها إلى انتخاب شكري القوتلي رئيسًا للجمهورية. را. Philip S. Khoury, *Syria and the French Mandate*, London, 1987, pp. 598–604.

40 جحا، م. م.، ج 2، ص 752–754.

41 را. خلاصة لهذه المذكرة الصارمة في جحا، م. م.، ص 750–751. ونقع على نصّ تامّ للمذكرة أعيدت ترجمته عن العربية (النص الأصلي وضع بالفرنسية) في صورة ملحقة بـ: CADN, Fonds Beyrouth, carton 784, Information: Services spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 30 déc. 1941
ويروي زهير عسيران أنه تولى تهريب نص المذكرة إلى مراسل الأهرام في فلسطين بعد أن حظر نشرها في لبنان. را. زهير عسيران، زهير عسيران يتذكر، المؤامرات والانقلابات في دنيا العرب، بيروت، 1998، ص 27.

وتحيل المذكرة على تصريحات فرنسية سابقة، لكاترو ولديغول، جاء إعلان تشرين الثاني مناقضا لها. وبينها، على الأخص، المنشور الذي وزعته الطائرات، مع بدء الحملة على الحكم الفيشي في سوريا ولبنان، ورسالة ديغول إلى كاترو حين عينه مندوبًا عامًا مطلق الصلاحية في الدولتين. ولكن معوّل المذكرة الأول إنما هو على تصريحات للمسؤولين البريطانيين: تشرشل وإيدن ولامبسون، وهذه تستغرق استعادتها والتعليق عليها، في الواقع، معظم صفحات المذكرة. وهو ما يشير إلى أن رياض كان من يومها قد اتخذ الموقف البريطاني والقوة الماثلة خلفه مرتكزًا رئيسًا لمطالبه ومطالب أقرانه من الاستقلاليين. بعد ذلك، تعلن المذكرة ما يشبه النبوءة بجلسة مجلس النواب اللبناني التي أفضت إلى محو السند الدستوري للانتداب ثم إلى سوق رئيسي الجمهورية والحكومة ومن سيق معهما إلى سجن راشيا. يبشر رياض الصلح، في كانون الأول 1941، بما جرى في تشرين الثاني 1943، فيقول «إننا نحفظ لنفسنا الحق في إجراء كل تغيير داخلي يوافق مصلحتنا يوم يتاح لنا أن نمارس استقلالنا عمليًا. فهذا التغيير سيكون إذّاك رهنًا بإرادتنا وحدنا». أخيرًا لا يفوّت الصلح فرصة إعلان البيان الجديد المقر بالاستقلال، وثيقة قانونية تضاف إلى السابقات مما ذكر، في ما يتعدى ما ساقه من مآخذ عليها.

على أن الميل الإدّي بقي غالبا في بيروت المسيحية، على التحديد. كان هذا الميل غالبا قبل مؤتمر بكركي وبقي غالبا بعده بل في مواجهة حصائله. ذاك، في كل حال، ما أظهرته نتائج الانتخابات حين أجريت. فهي قد جاءت إلى نيابة بيروت بأيوب تابت وألفرد نقاش وحبيب أبو شهلا، وجميعهم، إذّاك، قريب إلى التقليد المسيحي الموالي لفرنسا، إذ الأخير محسوب، حتى إشعار آخر، على الإدّيّة والأول، وهو بروتستانتي، أكثر إدّيّةً من الإدّيّين والثالث فاقع «اللبنانية» أيضًا، خارج من مواجهات مشهودة مع كل من البطريرك الماروني وسبيرس ثم مع كاترو.

وأما في بيروت الإسلامية، فكان موقف رياض عسيرًا أيضًا. فههنا زعامات سنيّة مستقرة تعدّه طارئًا بينها، على نحو ما، وإن يكن قديم العهد ببيروت، بل مولودًا فيها، على ما تزعم رواية من الروايات المختلفة في محل ولادته وتاريخها. فإذا كان لابد من صلحيّ فإنه ينظر إلى سامي على أنه أولى بالنيابة البيروتية من رياض. فسامي أوثق صلةً بالأحياء السنية ووجهاء أسرها وقبضاياتها. وكان مجال الخدمة قد فتح أمامه من عهد طويل، من موقعه في القضاء وفي جمعية المقاصد ثم في رئاسة الحكومة. ثم إنه أخفت ألقًا من رياض... وذاك أن الصيت العريض الذي كان هذا الأخير قد ناله لم يكن ليسعفه في التقرب من أعيان السنّة البيارتة. بل

إن العكس أقرب إلى الواقع. وذاك أن رياضًا إذا استقر في مقعد النيابة عن بيروت أصبح، بحكم رصيدٍ له يتعدّى حدود بيروت بكثير، زعيم بيروت الأول، وبات على أقرانه، وعلى مفتي الجمهورية أيضًا، أن يضووا إلى ظله أو أن يخاصموه أو يواجهوا خصومته، من موقع الضعيف. فيكون مثلهم معه كمثل الذي أتى بالدب إلى كرمه[42]. وهو ما ظهر فعلاً، في مطلع الصيف، أي حالما أشعل مرسوما أيوب تابت المتعلّقان بالمقاعد النيابية وتوزيعها الطائفي غضب جماعة المسلمين اللبنانيين من أقصاها إلى أقصاها. فقد وجد رياض الصلح، ومعه عبد الحميد كرامي، نفسيهما يليان المفتي مباشرةً - إذ سميا نائبين له، وكانت رئاسته المعنوية، لا السياسية، تحصيل حاصل - في المؤتمر الذي جمع أعيان الطوائف الإسلامية الثلاث احتجاجًا على المرسومين. هذا بينما التحق عبد الله اليافي متأخرًا بالمؤتمر، وسمي صائب سلام وتقي الدين الصلح أمينين للسر[43]. واضطر جميل مكاوي رئيس النجادة إلى الوقوف جانبًا لخلافه مع المفتي ولتهمةٍ بموالاة الأمن العامّ شقّت حزبه[44]. ولم يلبث سامي الصلح أن أخذ معه أيوب تابت نفسه مرشّحًا عن الأقليات على لائحته[45]. كان هذا التوزيع استجابةً دقيقةً لمراتب الزعامة السنية في ذلك الوقت، حين يتصل ظهورها بشأنٍ جامع. ولكن تقدير رياض الصلح لدرجة حظوته الانتخابية في بيروت، وهو تقدير يبدو أنه جنح بسرعة نحو التشاؤم، أظهر أن القوة الانتخابية لا تجاري قوة الزعامة العامة، بالضرورة، بل إن لكل منهما ميزانًا قائمًا برأسه[46]. من جهة أخرى كانت معركة المرسومين بما شهدته من تضامن البطريرك عريضة، بخاصة، مع أيوب تابت، قد بدّدت، تقريبًا، ما ظهر في صورة تضامن إسلامي- مسيحي، جزئي بالطبع ولكنه معتبر، غداة مؤتمر بكركي[47]. بددته في شهر واحد بعد أن دام سنة ونصف سنة. فعاد يخيم على البلاد استقطاب طائفي لم تهدأ سورته نسبيًا إلا بعد التحكيم الذي تولاه سبيرس وأدلى فيه مصطفى النحاس بدلوه أيضًا[48]. ولم يكن هذا المزاج ليعزز من موقع رياض الصلح

[42] را. مقارنة بين موقعي سامي الصلح ورياض الصلح عند البيارتة في:
Michael Johnson, *Class and Client in Beirut, The Sunni Muslim Community and the Lebanese State*, 1840–1985, London and Atlantic Highlands, 1986, pp. 58–60.

[43] وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان 1926–1943، ط 2: بيروت، 2002، ص 320–321.

[44] را. Kais M. Ferro, *Inventing Lebanon, op.cit.*, p. 203.

[45] سامي الصلح، لبنان، العبث السياسي والمصير المجهول، بيروت، 2000، ص 89–92.

[46] را. أعلاه، الحاشية 39

[47] را. Firro, *op. cit.*, pp. 203–204.

[48] را. أعلاه، الحاشية 27 .

الانتخابي في بيروت. فإن ما يناهز نصف ناخبي بيروت من المسيحيين. ومن كانت له حمولة رياض الصلح السياسية ينفعه، في هذه المدينة، أن يكون - وقد كان مرارًا، فعلاً، - مقرّبًا من بكركي ومن مقامات مسيحية أخرى، لا مواجهًا لها. عليه وجد رياض نفسه وقد عادت تحوم حوله أشباح 1937 الموحشة.

مصالحات خائبة

في بيروت هذه، كان ربيع 1943 موسم مصالحات خائبة. كانت الكتلة الوطنية في دمشق راغبة في التقريب بين أهل السياسة في بيروت السنية. وكان مرادها التوصّل إلى كتلة بيروتية يسهل استنفارها متى أزفت مواعيد ما بعد الانتخابات. فأوفدت لهذه الغاية عبد الحميد كرامي متوسّطًا[49]. كان العدد المرجح لمقاعد بيروت السنية ثلاثة وقد استقر القانون على ذلك لاحقًا. وكان رياض يشعر بأن ريح المصالحات تهبّ في غير صالحه. فجهد لتعطيل مسعًى كان جاريًا لمصالحة المفتي والنجّادة[50]. وكانت هذه تتّهم المفتي بتأليب أهل السلطة عليها. هكذا رشَح أن زيارة للمفتي قام بها عبد الله دبوس وزهير عسيران (وهما نجّادان، وثانيهما من خلصاء رياض الصلح السابقين واللاحقين) أسفرت عن تقبّل المفتي مسعى المصالحة وتوجهه نحو السعي، من ناحيته، إلى مصالحة الكتلة الإسلامية والنجادة وإقناعهما بتشكيل لائحة موحدة يستبعد منها رياض الصلح[51]. في هذا الوقت، كان رياض يجسّ نبض حلفائه القدماء من آل بيهم وسلام. ولكن عمر بيهم كان مستنكفًا وأخذ يسعى إلى مصالحة صائب سلام وجميل مكاوي. وفي اجتماع عقد عند صائب، في أوائل نيسان، أعرب رياض للذين رغبوا إليهما في خوض الانتخابات معًا عن خشيته من مناوأة الفرنسيين وضعف ثقته بالإنكليز على رغم مودّة يبدونها له. واقترح بذل مسعًى لدى هؤلاء وآخر لدى البعثة الأميركية ليضمن الطرفان ردّ الأذى الفرنسيّ عن اللائحة العتيدة. فتشكّل وفد من أحمد المحمصاني ومختار مخيّش ونسيب البربير ومصطفى خالدي لبحث الأمر مع بعثة سبيرس، وتكفل خالدي وحده بالجانب

[49] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 13-4-1943.

[50] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 7-4-1943.

[51] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 8-4-1943.

الأميركي[52]. ليس بين يدينا ما يشير إلى ما أسفر عنه المسعيان - إن كانا قد بذلا حقًّا - ولكن صائب سلام بدا، بعد أيام من الاجتماع، على شك من وجود فرصة فعلية لوصول رياض الصلح إلى النيابة عن بيروت[53]. في هذا الوقت بدا سامي الصلح محاورًا مرحّبًا به عند الكتلة الإسلامية وعند النجادة معًا[54]. ومع اقتراب الحملة من ختامها، بدا سامي مرغوبًا في محالفته من جانب رئيسين للدولة خارجين توًّا من السراي، بعد أن اجتمع لهما، في ظروف الشهور السابقة رصيد مسيحي كبير، وهما ألفرد نقّاش وأيوب تابت. هذا بينما كان رياض يفسر تحوله عن معركة بيروت بأن الفرنسيين كانوا سيفرضون عليه هناك لائحة تضمه وأيوب تابت، بعد أن لبس المذكور قناع الخصم العنيد لجماعة المسلمين. قبل سامي ما زعم رياض رفضه[55]. وكان قد رجح عند رياض، بعد مساع باكرة بذلها مع أنيس الشيخ وسليم طيارة، في أواسط نيسان، أن أحدا، في بيروت السنية، لا يريد التنحي لأحد[56]. عليه تحول رياض كليًّا، في أوائل آب، نحو الجنوب، تاركًا لسامي تدبُّر مقعد لآل الصلح عن بيروت. ولم يكن لأبرز أولئك الذين «لم يشأ أحد منهم أن يتنحّى لأحد» إلا أن يتوزعوا في لائحتين متقابلتين ترأس أولاهما سامي الصلح فعليًّا (وألفرد نقاش اسميًّا، إذ كان التقليد - على ما يشير سامي - يقضي بعقد لواء

[52] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information(s), Sûreté Générale, Beyrouth, les 10 et 13–4–1943.

[53] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, AAA 2210, 16–4–43.

[54] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 6–4–1943 et AAA, 2116, 29–3–1943.

[55] را. سامي الصلح، م. م.، ص 90. ويقدم الصلح قبوله تابت على لائحته في إطار العلاقة الشخصية البحتة، ويضع اللائحة في دائرة «عدم الرضا» الفرنسي. على أن الرسالة التي بعث بها سبيرس إلى هللو محتجًا على تدخل السلطة المنتدبة في الانتخابات تشير إلى أن لائحة الصلح كان يطلق عليها في بيروت اسم «لائحة بوغنر» أو «قراصنة بوغنر» (مدير الدائرة السياسية في المندوبية العامة) وأن الدعم الفرنسي لها كان موجّهًا، بخاصة، لإنجاح أيوب تابت الذي كانت السلطة المنتدبة قد اضطرت إلى إقالته قبل أسابيع، تحت وطأة التهديد الإسلامي بمقاطعة الانتخابات. را.
FO 371/35181, Spears to Helleu, Beirut, 24th Aug. 1943, p. 4.
ورا. بشأن الأسباب التي دعت رياض إلى صرف النظر عن ترشيح نفسه في بيروت
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information du 11–8–1943.

[56] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 17–4–1943.

الرئاسة للماروني)[57] وترأس الثانية عبد الله اليافي فعليًّا (وجورج تابت، اسميًّا، وهو ماروني). وحين جرت الانتخابات، فاز الرئيسان السنيان ومعهما ألفرد نقاش وأيوب تابت و شامليان ومحمد بيضون في دورة الاقتراع الأولى وفاز صائب سلام وحبيب أبو شهلا ودركالوستيان في الدورة الثانية. وقد سهلت مباركة الصلح فوز الأخيرين. وأما صائب سلام (وهو على لائحة اليافي، بعد أن كان، حتى تحول رياض الصلح عن بيروت، أقرب المرشحين إلى محالفة هذا الأخير) فتألبت على الدعوة إلى تأييده قوى كان بعضها قد ناوأه. فكان أن هزم إبراهيم الأحدب، على الرغم من سبق هذا الأخير إياه في الدورة الأولى[58]. وهكذا تمثلت بيروت السنية بمن لم يكن يصحّ أن يهزموا: بصلحيّ ويافيّ هما رئيسان سابقان للحكومة وبنجل أبي علي سلام. حصل ذلك بفضل سلوك للأعيان هو أقرب إلى التدبير المقصود منه إلى التنافس المفتوح في الصناديق المغلقة. وأما تحول رياض الصلح إلى الجنوب فلم يكن مباغتًا البتة. فإن عين رياض لم تكن غافلة يومًا، مدة الشهور السابقة، عن تقلبات معركة الجنوب.

بين «عاصمة لبنان الجنوبي»...

حتى أواسط آب، كان قطبا المعركة الانتخابية، من بداياتها المترددة قبل شهور كثيرة، هما أحمد الأسعد وعادل عسيران. وكانا قد سلكا إلى النيابة طريقين متعاكسين. فعادل الذي كان عمه نجيب عسيران عضوا في المجالس التمثيلية الانتدابية كلها وأصبح، في آخرها، نائبا للرئيس، بدأ عهده في سياسة الثلاثينات الصيداوية، مقرّبًا من المستشار الإداري الذائع الصيت بشكوف وساير الفرنسيين في تبديل نظام زراعة التبغ إلى الاحتكار وحاول معهم كسب التأييد لهذا الإجراء[59]. ولكنه، انقلب، بعد حادثة بنت جبيل التي تسبب بها الإجراء

[57] سامي الصلح، م. م. ص 92.

[58] را. نتائج انتخابات بيروت في البيرق، 1 أيلول 1943. وقد نال الأحدب 5587 صوتًا ونال سلام 5169 صوتًا، وجاءت نسبة الاقتراع متدنّية جدًّا في العاصمة بالقياس إلى غيرها من الدوائر. ويقدر تقرير بريطاني النسبة بـ 26 % في بيروت ونحو 60% في سائر الدوائر. را.
FO 371/35181, Spears to FO, Beirut, 1st Sep. 1943, p.2.

[59] را. بصدد بدايات عادل عسيران السياسية ومسار علاقته ببشكوف:
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, “Région du Liban Sud”, sd. p. 5.
ومن الأخبار الفكهة أن بشكوف (الذي كان قد أصبح جنرالا ديغوليًّا) عرّج، أثناء زيارة له إلى لبنان في ربيع 1943، على منزل نجيب عسيران في صيدا ليتمنّى عليه ألاّ يغادر ميدان السياسة وألا يدعم، على الأخص، ترشيح ابن أخيه عادل للنيابة.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 13 mai 1943.

المذكور نفسه وأسفرت عن ضحايا ومعتقلين، في مطلع نيسان 1936، إلى خصم للانتداب ومطالب بالوحدة السورية غلبت الحدّة والعناد على أسلوبه في القول والعمل[60]. وحين اندلع اضطراب مماثل في صيدا، بعد ذلك بثلاثة أشهر، تصدره، في المدينة السنية، شيعيان هما أحمد عارف الزين وعادل عسيران. وكان يظهر خلفهما، من الأسر «الأصلية» في المدينة بعض من وجهاء آل الجوهري وآل أبو ظهر ومناضل هو معروف سعد جرح بالرصاص وهو يحاول اقتحام درج السراي المكتظة بالجندرمة، وحده شاهرًا مسدّسه. هذا فيما كان مفتي المدينة سعد الدين الصلح غير راض عن الحركة كلها. وكان شبح رياض الصلح الموجود آنذاك في باريس، مع الوفد السوري المفاوض على المعاهدة، يلوح للسلطة الفرنسية خلف أقاربه وأنصاره وخلف صاحب «العرفان» أحد رفاق دربه في جبل عامل. بل إن السلطة كانت على يقين من أن الحركة كلها اندلعت بطلب مباشر من رياض والوفد السوري حمله عائدٌ من باريس من آل أبو ظهر. وقد بلغ من حدة عادل عسيران التي لم يكسرها دخول السجن أن بشكوف وعد صلاح الدين البزري بأن يعينه نائبًا لرئيس البلديّة إذا هو تولى «تأديب» عادل على قارعة الطريق[61].

... و «كعبة جبل عامل»

وأما أحمد الأسعد فكان أبوه عبد اللطيف قد مثّل الأسرة في مجالس العشرينات الانتدابية مزاملاً، في مجلس 1929، علي نصرت الأسعد، وقد عيّن تعيينا وكان سليل فرع من الأسرة

[60] را. «بطاقة استخبارات شخصية» لعادل في الملف الانتدابي المتعلق بالمرشحين للانتخابات (أعلاه الحاشية 12) ورقم البطاقة 4.

ورا. روايتين لواقعة بنت جبيل، الأولى قديمة، مستقاة من مصادر محلية شهدت الواقعة، في: عباس بزي (اسم مستعار لكاتب هذه السطور)، «بنت جبيل 1936، الانتفاضة والإقطاع»، في دراسات عربية، أيلول 1969، ص 72–88، والثانية جديدة متنوعة المصادر، في:

Sabrina Mervin, *Un Réformisme Chiite, Ulémas et lettrés du Gabal ʻÂmil (actuel Liban-Ṣud) de la fin de l'Empire ottoman à l'indépendance du Liban*, Paris–Beyrouth–Damas, 2000, pp. 376-380.

[61] را. بشأن حوادث صيدا في تموز 1936، تقريرًا جامعًا من المندوب العام ميربيه إلى وزير الخارجية الفرنسية في

QO, LE 1918–1940, Syrie–Liban, vol. 501, Meyrier au Ministre des AE, Beyrouth, le 24 juil. 1936.

وبشأن رغبة بشكوف في تأديب عسيران

CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Région du Liban Sud, sd. p. 4.

فصل بينه وبين الفرع الذي ينتمي إليه عبد اللطيف ما جرى من مناوأة مرّة بين كامل بك الأسعد (شقيق عبد اللطيف) وشبيب باشا الأسعد، في هزيع الدولة العثمانية الأخير[62]. وكان عبد اللطيف قد لقي مؤازرة في أوائل الانتداب من يوسف الزين الذي وضعته مسايرته لركب الانتداب في موقع الصدارة بين زعماء جبل عامل مقدمةً إياه على «بيكي» الفرعين الأسعديّين معًا[63]. على أن وصول زينوفي بشكوف إلى صور ثم إلى صيدا آذن بانكفاء نفوذ الزين الذي ناصبه المستشار أشدّ العداء[64]. فكان أن خرج الزين ومعه الأسعد من مجلس 1934 الذي استقر فيه تمثيل الشيعة العامليّين لنجيب عسيران وفضل الفضل، وهذا سليل فرع من أسرة البكوات الصعبية مستقر في النبطية. غير أن وفاة فضل الفضل، في آخر سنة 1934، أفضت إلى انتخابات فرعية تواجه فيها ابنه بهيج وعبد اللطيف الأسعد. وكانت هذه المعركة التي سقط فيها الأسعد سقوطًا ذريعًا حدثًا مشهودًا بدأت به معارضة «الشبيبة» العاملية لسياسة بشكوف وللانتداب ولتجديد المطالبة العاملية، بعد خمول طال عقدًا ونصف عقد، بالوحدة السورية. وكان يقف خلف الأسعد هذه المرة – بتوسُّطٍ من يوسف الزين – رياض الصلح[65].

... وهو رياض بن رضا الصلح الذي كان كامل الأسعد خصمًا لدودًا لوالده في سني الحرب الأولى، وقد رأى منه يدًا لا تحجم عن مناوشة سلطانه الوارف في جبل عامل. هذه المجابهة أفضت إلى خمول مؤقت مع إبعاد الديوان العرفي رضا الصلح وابنه إلى الأناضول[66]. غير أنها عادت فتجدّدت سنة 1918، حين عاين الأسعد رياضًا، وهو بعد غض الإهاب، يطلع له رئيسًا لِـ «حكومة» عربية في صيدا تمارس حقوق «السيادة» في نواحي صور والنبطية وغيرهما[67]! وكانت هذه حكومة عابرةً سرعان ما اضطر رئيسها إلى تقديم استقالةٍ سبقها بأيام

[62] را. جان معلوف وجوزف أبي فرحات، الموسوعة الانتخابية المصورة، 1861–1972، بيروت، ل. ت.، ص 16–23. وأما «كعبة جبل عامل» فاسمٌ كان يطلق على دار آل الأسعد في الطيبة

[63] نقع على طرف من أخبار الحظوة الزينية عند السلطة المنتدبة في العشرينات وأوائل الثلاثينات في ذكريات رضا التامر، م. م.، ص 116– 129 و133–136.

[64] م. م.، ص 161–165.

[65] م. م.، ص 168–170.

[66] را. رواية ممحّصة للجانب المتصل بصيدا وجبل عامل من أعمال ديوان عاليه العرفي ولخبر السعاية المنسوبة إلى كامل الأسعد عند جمال باشا بعبد الكريم الخليل ورضا الصلح في: علي الزين، من أوراقي، بيروت، ل.ت.، ص 11–61. هذا ومن غريب التقادير أن عبد الله عسيران، والد عادل، كان له ضلع مباشر أيضًا في سوق الخليل والصلحين وصحبهما إلى الديوان العرفي. م. م.، ص 19–20.

[67] وضاح شرارة، الأمة القلقة، العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية، بيروت، 1996، ص 180–182 و268–271.

تقرير جامع عن «منجزاتها» وجّهه إلى الحاكم العسكري القادم من فرنسا في زيّ المخلّص[68]. وقد اختتمت هذه الجولة برحيل رضا ورياض إلى جوار فيصل في دمشق ثم بفرار الأسعد نفسه إلى فلسطين، قبيل ميسلون، ثم بأحكام صارمة للغاية أنزلها الفرنسيون بالثلاثة معًا، وهم خارج قبضتهم، ولم يلبثوا أن رجعوا عنها، فعاد الثلاثة إلى بيوتهم مؤقتًا، في أوقات متقاربة. ولم يطل العمر، بعدها، بكامل الأسعد فطويت صفحة النزاع بوفاته، في مطلع 1924[69].

باشر أحمد الأسعد مهمات زعامته، إذن، مع وفاة والده في نهاية 1935. وهو قد بدأ من حيث كان عادل عسيران قد وصل، أي من حادثة بنت جبيل والحملة على احتكار التبغ وتصدّر المطالبة بحقوق جبل عامل على الدولة. ولكنه نحا بهذا كله منحًى مختلفًا عن منحى عسيران. فخلّف وراءه معركة والده الأخيرة وأقبل على مخاطبة السلطة باللين وخطب مودتها. وكان، شأن جميع الموالين من الساسة العامليين في ذلك الوقت، يؤثر القرب من موظفي الانتداب على الدخول في دوائر الحكم اللبناني ولزوم هذه أو تلك من نزعاته. مع ذلك، اعتبر الأسعد «إدّيًا» ودخل مجلس النواب في سنة 1937، ثم عين وزيرًا للبرق والبريد والزراعة، أيام رئاسة نقّاش، في حكومة أحمد الداعوق أي بين مطلع كانون الأول من سنة 1941 وأواخر تموز من السنة التالية، حين استقال الداعوق ليحلّ محله سامي الصلح. ولما بدأ حديث الانتخابات، في تلك المدة، كانت مقاليد الزعامة الوائلية قد استقرت في يد أحمد الأسعد وكان يوسف الزين قد أصبح ثانيًا بعده لا مقدَّمًا عليه. وكان قد أقر له بالزعامة كبار العلماء العامليين من عبد الحسين شرف الدين إلى عبد الحسين صادق (الذي توفي في تلك الآونة وخلفه ولده محمد التقي) إلى محمد التقي آل الفقيه، إلخ. وكان قد اجتمع حوله اللفيف الأكبر من الأسر العاملية النافذة (أو من أجنحتها). فأصبحت كلمته، بذلك، هي الراجحة في تخير أقوى المرشحين للائحةٍ رابحة. وهذا مع أنه كان، بعد خروجه من الحكومة، يواجه متاعب تكاد تعصى على الحصر. كان مصدر بعض

[68] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 2432, Rapport du Gouverneur civil, Saida, le 18-10-1918,
والتقرير موجه إلى الحاكم العسكري فيجرل الذي ما لبث أن ألزم الصلح بالاستقالة إذ لم يجد في المدينة متسعا لحاكمين عسكري ومدني. وفي الملف نفسه أوراق متفرقة، بعضها على قدر من الطرافة، تتعلق بالصلح وبحكومته.

[69] را. بشأن تقلب الأحوال بالصلحين والأسعد في هذه المرحلة: هلال الصلح، تاريخ رجل وقضية، م. م.، ص 49-43. و رضا التامر، ذكريات...، م. م.، ص 50-15، و
Sabrina Mervin, *Un Réformisme Chiite*, op. cit., p. 47-49.

من همومه الضباط البريطانيون. وكان مصدر بعض آخر إبنا عمته رياض ورضا التامر وابن عمه محمد. وكان مجلبةً لبعض ثالث الحولة المجاورة في فلسطين وزعيم عربها كامل الحسين اليوسف. وكان مصدر بعضٍ رابع آل الخليل الدائبين في إحراج حليفه العلامة شرف الدين لإخراجه من صفه. وكان مصدر بعض خامس الجهد المبذول، من جهة عادل عسيران ومحيطه السياسي، لاجتذاب حليف الأسعد، علي العبد الله (وهو وجيه الجناح الأقوى من الأسرة المسيطرة على الخيام، البلدة ذات الأهمية). هذا والأسعد غير آمن أيضًا من جهة يوسف الزين، خصم حلفائه آل الفضل في النبطية والمحاط بخصومه من بين مشايخها و«أدبائها»، إلخ، إلخ. ثم إنه يواجه، أخيرًا لا آخرًا، عادل عسيران، برطانته الإنكليزية الظاهرة الرسوخ، وبكثرة أنصاره وتفاني كبار موظفي الإدارة العامة، ابتداء من المحافظ، في تأييد قضيته الانتخابية[70].

بعد القريب وقرب البعيد

حين يمم رياض الصلح وجهه شطر الجنوب وجد نفسه بين قطبين يعرفهما حق المعرفة ويعرفانه. وكانت بينه وبين كل منهما حمولة ماض بعيد أو قريب أو بعيد وقريب معًا ترجح له، في المبدإ، بعدًا عن هذا وقربًا من ذاك. فيخمن المرء، أول وهلة، أن رياضًا كان يرجح التعاون مع عادل عسيران، رفيق الأمس واليوم في مخاصمة الانتداب والصيداوي الموصول الموقع بأكثر العناصر حميّةً عربيةً وانفتاحًا على دواعي العصر في جبل عامل وصهر آل الخليل حلفاء الصلحيّين الأقوياء في صور... فكيف جاز أن يتوجّه رياض الصلح إلى أحمد الأسعد خصم هذا كله ونقيض هؤلاء جميعًا؟ الحق أن عادل بكر إلى التصريح - في صور - بأن رياض سينضم إلى لائحته. قال هذا في أواسط حزيران[71]. ولكنّ مصادر أخرى كانت ترى

[70] را. «بطاقة الاستخبارات» الشخصية الخاصة بأحمد الأسعد في الملف الانتدابي المذكور أعلاه (الحاشية 12). ورا. بشأن «إدّيّة» الأسعد،
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, [Rapport anonyme] du 13 mai 1942.
ورا. بشأن متاعبه في عشايا الانتخابات «أخبار» المستشار الإداريّ الفرنسيّ في صيدا، في
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Information(s), Conseiller Administratif, Saida, les 12, 15 et 26 oct. et le 4 nov. 1942, etc.

[71] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin politique, Conseiller Administratif, Saida, le 15 juin 1943.

أن عادل يخشى أن يزحزحه صيت رياض عن صدارة اللائحة[72]. والحق أيضًا أن همّ رياض الأول كان ألا يدير حملته من موقع العداء للفرنسيين الذين كانت حبال الود مقطوعة بينهم وبين عادل[73]. وكان يؤثر الحليف القويّ، في الجهة الشيعية، بطبيعة الحال، آملا أن يشد إلى اللائحة قوى عاملية لم تكن توالي الأسعد وموقنًا أن صيدا، وهي بيضة القبان السنية في الجنوب، لا تضم بين وجهائها من يقوى على مواجهته فيها، وهو ما جعل المقعد السني الوحيد في الجنوب[74]، يستقر، في الماضي، تحت الأمير الحاصباني خالد شهاب، وهو ربيب الكتلة السنية الثانية في الجنوب وهذه أضأل حجمًا من صيدا وهي مشتتة بين قرًى لا يقارن موقعها من مصالح المحيط بموقع عاصمة الجنوب.

وقد بذل الصلح كل جهد متاح ليصلح ما بينه وبين البعثة البريطانية في بيروت من غير أن يغضب المندوبيّة العامة الفرنسية في ظرف الانتخابات الدقيق[75]. وهو ما انتهى إليه أحمد الأسعد أيضًا بعد ضغوط بريطانية شديدة حاصرته من جهتي الحدود اللبنانية الفلسطينية. فوصل الصلح إلى الأسعد وقد بات هذا الأخير مهيأً ليترك «للصلح مطرحًا» مع الإنكليز[76]! وعند كل من الجهتين الفرنسية والبريطانية، كان لرياض وسيط. تحرك أميل

---

[72] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin de Quinzaine, Saida, le 2 fév. 1943.
وفي 9 آب، أي في عشية التوصل إلى الائتلاف الأسعديّ-العسيراني، كان عسيران لا يزال يسعى إلى بقاء التعاون بينه وبين خالد شهاب (غير الراغب فيه) احتمالاً واردًا، في الأقلّ. را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Saida, le 10 aout 1943.

[73] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Information, Saida, le 29 jan. 1943.

[74] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin politique, Saida, le 1er juil. 1943.

[75] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 29–3–1943.

[76] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Saida, le 29 mai 1943.
ويرى صاحب الخبر (المستشار الإداري) أن تحسن العلاقات بين البريطانيين والأسعد ومداراة الفرنسيين هذا الأخير جعلاه يظن أن في وسعه «فرض قراراته». ويضيف أن علاقته بكميل شمعون أصبحت علنية! هذا والواقع أن السلطة المنتدبة، برغم من إصرارها على نسبة الأسعد إلى الفرنكوفيلية، لم تكن لتأمن جانبه ولا لتنسى صلة رصدت اشتباك خيوطها، عبر الحدود اللبنانية الفلسطينية، بينه وبين البريطانيين، بعيد الحملة على فيشي. وكان لهذه العلاقة، على ذمة المصدر الفرنسي، جانب مالي كان استثار الأسعد به من الدواعي إلى اضطراب علاقته بكل من كامل الحسين اليوسف وعلي العبد الله وإلى توثيق الصلة بين الأخيرين. را. «بطاقة الاستخبارات» الخاصة بالأسعد، أعلاه، الحاشية 70.

إدّه ليصلح شيئًا من ذات البين بينه وبين المندوبية العامة بحيث لا تكون سلطة الانتداب حربًا عليه في حملته الانتخابية[77]. وكان يوسف سالم، قبل ذلك، قد جهد ليستحيل تكشير الأسد البريطاني في وجهه ووجوه رفاقه الدمشقيّين إلى ما يشبه الابتسام. ثم إن سالم – ومعه مارون كنعان – سعى إلى جمعه بأحمد الأسعد وإبرام الحلف الانتخابي بينهما. وهو قد باشر مسعاه هذا مع بداية السنة[78]. وقد قبل الأسعد المسعى، مع أن الصلح كان غرضًا، في ذلك الحين، لشيء من النقمة الشيعيّة تسببت به عودة المراجع السنية – ومنها رياض – إلى إظهار رغبة – ترقى أصولها إلى أوائل العهد بلبنان الكبير – في «دمج» المؤسسات المذهبية للطائفتين واحتساب نفوسهما معًا في الإحصاء العامّ، وكان إجراؤه إذّاك مطلبًا يلحّ فيه المسلمون. فتتكوّن من الطائفتين طائفة إسلامية كبرى تبزّ الموارنة في العدد وتتقدم عليهم في «الحقوق»، على اختلافها. وكان الشيعة، على الإجمال، يعدّون هذه الرغبة السنيّة – وإن نحا أهلها في إظهارها منحى خفرا، فداوروا أو تلطّفوا – تدبيرًا لتجديد الهيمنة عليهم ولتسخيرهم في مسعًى إلى فرض الاستئثار السنّي بجلّ نصيب المسلمين من الدولة وما يليها[79]. وكانوا قد بادروا، قبل مدّة، – وفي مقدمهم أحمد الأسعد – إلى حركة ظاهرة المغايرة للتوجه السني، أرادوا بها استكمال المقوّمات المؤسَّسيَّة لجماعتهم، مبتدئين بتزويدها «مجلسًا أعلى» رئسه الأسعد وكانت تلك سابقة واضحة[80] في سيرورة أفضت، بعد مدّة مديدة، إلى الغاية – أو إلى هذا الوجه من وجوهها – حين نشأ المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، برئاسة موسى الصدر، سنة 1969.

---

[77] را. يوسف سالم، خمسون سنة مع الناس، م. م.، ص 143.

[78] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté générale, Beyrouth, le 7-1-1943.

[79] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, Beyrouth, le 16-1-1943 et Information, Services Spéciaux du Levant, Merdjayoun, le 22 aout 1943.
ورا. ما يشير إلى الحساسية الشيعية المستمرّة (والمؤيدة من السلطة المنتدبة) حيال الدمجية السنّية في
Kais Firro, *Inventing Lebanon, op. cit.*, p.159-175.

[80] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 784, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 10 nov. 1941.
ورا. بشأن سوابق أخرى ترقى إلى الأعوام 1925و 1929 و 1933...، قيس فرّو، م. م.، ص 160–161.

«إدّية» رياض

في كلّ حال، يحتاج اضطراب الصلح والأسعد بين فكّي الكمّاشة البريطانية-الفرنسية ومعه مسعى إدّه لدى الجانب الفرنسيّ، وسالم لدى الجانب البريطاني إلى شيء من إيضاح. فإن إيراد الوقائع عارية والوقوف بها عند لحظة وقوعها يجعلانها أشبه بالأحاجيّ.

نبدأ مع إدّه من وليمة أقامها رضا الصلح على شرفه في صيدا، يوم 13 أيار من سنة 1928[81]. لم يكن رياض قد عاد من باريس بعد. فهو لن يحطّ رحاله في صيدا، مختتما رحلة نفي طالت سنتين، إلا بعد الوليمة بأسبوع. كان رياض قد جدّد عهده للإفلاس، وسبق له أن أنفقَ، بين المنافي، ما في الجيب وما في الغيب وأعيى أباه أن يواصل إمداده بالمال، وما كان يسعه أن يمضي قدمًا في طلب القروض من كمال جبر (مرةً ثلاثين جنيهًا مصريًّا ومرة أربعين)... فصمّم أبوه على التماس العفو عنه من المفوضية السامية تمهيدًا لـ«استرداده»[82]. في الوليمة، خطب رضا الصلح داعيًا إلى وحدة وطنية تجمع أهل الديانتين وخطب إدّه متمنيا تحقّق هذه الوحدة وخطب سليم سلام مشيدًا برياض ودوره بين جنيف وباريس. وكان الداعي إلى الوليمة التمهيد لاستئناف رياض نشاطه في البلاد حال وصوله وكان الداعي إلى جعلها على شرف إدّه أن رضا «مقتنع» بأن إدّه هو الذي حمل المراجع الانتدابية على السماح لولده بالعودة[83]. وفي رسالة مؤرخة في 29 تموز 1932، وجّهها المندوب العام جان هللو (هو نفسه،

---

81 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Renseignement, Beyrouth, le 14-5-1928.

82 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Renseignement(s) , Beyrouth, le 10 fév. et le 11 juin 1927

هذا وقد أمضى رياض الصلح معظم المدة المتبقيّة من حياته، أي الثلاثينات وأوائل الأربعينات، وهو في حال إدقاع كادت أن تستويَ مضربَ مثل، إذ هي لا تزال إلى أيامنا ولودًا للطرُّف والنوادر. وهذه هي المدة التي أصبح فيها ربًا لعائلة أخذت تنمو. فكان، مثلاً، أنه أخرج من مسكنه لعجزه عن أداء بدل الإجارة، فيسّر عليه صديق من شروط السكن في طابق بقي فيه إلى حين اغتياله. على أن الرجل ظل يتدبر أمره لاستمداد بعض المال من مواطن لا يبدو أنه كان يتحرج كثيرًا في أمر بعضها ولا يجمع بينها جامع. فيتدبر بذلك أمر السفر كلما دعته إليه صنعته، وهي السياسة (قبل المحاماة، قطعا)، أو يتدبّر أمر الاحتفال بشخص ما أو مناسبة ذات أهمية أو أمر احتلال الموقع الذي يراه موقعه في حملة سياسية ما، إلخ. بل إن المصادر (ويطول ذكر مراجعها هنا) تظهره لنا متبرعا في مدة نعلم أنه كان يستدين فيها ومتطوعًا لتفريج الضيق عن صديق، وهو نفسه في أشدّ الضيق.

83 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Bulletin de Renseignement, R.L., no 99, 14-5-1928.

وقد أمضى في المفوضية معظم الثلاثينات) إلى رئيس الحكومة الفرنسية، نقرأ أن جميل مردم يستعين، في مناوراته الرامية إلى الوحدة السورية-اللبنانية، كلاً من الدكتور عبد اللطيف البيسار في طرابلس ورياض الصلح وصلاح بيهم وإميل إده في بيروت. وأما العون الذي عرضه هذا الأخير فيتمثل في الدعوة إلى فصل طرابلس وجبل عامل عن لبنان![84] قبل هذا التاريخ بأشهُر، كان رياض الصلح يقف مع إدّه في دعمه ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية، وهو ما انتهى بالسلطة المنتدبة إلى حل المجلس وتعليق الدستور. هكذا كان يتكرر اللقاء بين الرجلين على موقف يشتركان فيه من موقعين متقابلين. وهذه حال من لا يكون بيده إلاّ جانب من مقاليد أمره، فيجمع ما بيده إلى ما بيد غيره – وإن يكن خصمًا – ويتوزعان الثمرة إذا قيض لها أن تنضج. وقد بقي رياض يحتسب من «الإديين» في التصنيف الفضفاض المتداوَل (وهو تصنيف لم يكن يخلو من دلالة وإن ضئيلة، أحيانًا،) حتى وقعت معركة الاستقلال.

عام 1943 – وقبله أيضًا – كانت عين أميل إده على رئاسة الجمهورية. وكان يراوده، على الأرجح، أمل في كسب رياض إلى صفه سواء أانتخب هذا نائبًا أم لم ينتخب. فقد كان لهذا الكسب – إذا حصل – شأن معنوي مهم، على الضفة الإسلامية، في معركة إدّه مع بشارة الخوري. ومهما يكن من شيء، فإن السعي إلى طمأنة البال الفرنسي من جهة الصلح لم يكن

---

84 را.

QO, LE 1918-1940, vol. 482, Le Délégué Général du Haut Commissaire au Président du Conseil, Ministre des AE, Beyrouth, le 29 juillet 1932.

هذا ولا يزكي التقاء إده والصلح في محطات سياسية عدة، صحة زعم شاع الإيحاء بصوابه، وهو أن الصلح كان من «الإدية» بحيث بقي يستبعد، حتى أواسط أيلول 1943، كل إمكان لمحالفة بشارة الخوري. فقد كان الرجلان قد تآزرا في رحاب بكركي متحدّيَين إرادة السلطة المنتدبة في 1936 ثم في 1941. وكانا قد تآزرا أيضًا في إخماد الحريق الطائفي الذي شب غداة توقيع المعاهدة اللبنانية الفرنسية في تشرين الثاني 1936، إلخ. وهذه مناسبات ترجح على ما كان من تعاون موارب غالبا ما بين إده والصلح. من جهة أخرى، واجه الصلح اللائحة الإدية في انتخابات بيروت سنة 1937، وكان إده قد أصبح رئيسًا للجمهورية. را.، بصدد هذه النقاط، مواضع متفرقة من كتاب فرّو، م. م.

لاحقًا، تشير الأوراق الفرنسية إلى اجتماعات شهدها في أيلول 1941، منزلا بشارة الخوري وميشال شيحا، وكان مدار البحث فيها تقريب الخوري من البريطانيين... والتقرب من رياض الصلح توصلا إلى«شبه إجماع» إسلامي على إزاحة أميل إده مع «حل المسألة السورية». وتشير الأوراق نفسها إلى التعاون بين رياض والخوريين، في حملة 1943 الانتخابية، على إحباط سعي المفتي محمد توفيق خالد إلى تكوين لائحة موالية تأتي راجحة في بيروت. وهذا التعاون موافق، في كل حال، لوجهة السياسة البريطانية في لبنان وسوريا، وهي التي حملت الخوري على زيارة مصطفى النحاس سنة 1942، وهي الآخذة آنذاك في فرض غلبتها بدأب وحزم واضحين. را. بصدد الواقعتين الأخيرتين

CADN, Fonds Beyrouh, carton 2411, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 17 sep. 1941; carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 7-4-1943.

جليلا بقدر صاحبه الرئيس السابق. وذاك أن الحظر المضروب على ترشيح رياض نفسه للنيابة كان قد رُفع من سنة 1937، أي غداة توقيع المعاهدتين وتغيّر الأمزجة الذي أسفر عنه، في عهد رئاسة إدّه. ولم يكن للفرنسيين أن يعودوا إلى هذا الحظر سنة 1943، وهم تحت العين البريطانية الساهرة. كان عهد تنمّرهم قد ولّى وكانوا يعلمون ذلك. غير أنه كان لا يزال بوسعهم أن يضيّقوا على الصلح مجال الحركة في طلب الأحلاف وكسب التأييد. وهذا أيضًا كان ضئيل الحظ من التوفيق، بل خطرًا، على الأرجح. كان التوفيق مستبعدًا، تشهد بذلك صورة الإدارة اللبنانية وهي تؤازر خصمهم عادل عسيران، تحت أنفهم، فيما يجأر «الفرنكوفيل» الأسعد بالشكوى من غير طائل[85]. ويشهد بذلك أيضًا مرآهم لخصومهم من آل الخليل وعنانهم المرخى في صور، فيما يَدُ رُكْنِهِمْ في المدينة العلامة شرف الدين مغلولة إلى عنقه[86]. وكان المسلك نفسه خطرًا لأنه كان قمينًا باستثارة ردّ بريطاني، مؤذنًا بدفع الرجل إلى حضن الحليف المتربّع في مقام الخصم والحكم.

لذا ارتأى إدّه أن يقدم عالمًا، على الأرجح، أن مهمته لم تكن صعبة، فضلاً عن كونها غير جليلة. وقد بكّر الصلح، من جهته، إلى إعلام المستشار، في أواخر كانون الثاني 1943، «بلسان شخصين مختلفين»، بأنه لن يرشح نفسه عن الجنوب «إلا على لائحة تحظى بموافقة السلطة المنتدبة وليس على لائحة عادل عسيران»[87]. وحين التمس دعم سبيرس – في زيارة لا يقطع المصدر الفرنسي بحصولها – بعد ذلك بثلاثة أشهر، أفاده هذا الأخير – على ما جاء في الرواية التي ينقلها المصدر نفسه – أن بعثته لا تتدخل في مجرى الحملة الانتخابية بل تتعاون والفرنسيين لضمان انتخابات حرة[88]. وقد واظب الصلح على الإيحاء بامتثاله لمرغوب الفرنسيين إلى نهاية

[85] را. مثلاً

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 15 juin 1943; Information, Conseiller Administratif, Saida, le 26 juillet 1943.

[86] را. مثلاً

CADN, Fonds Beyrouth, carton 2022, Bulletin d'Information, Direction des Services Spéciaux, Poste de Tyr, Tyr, le 17 oct. 1942; carton 1270, Bulletin de Quinzaine, Conseiller Administratif, Saida, le 2 fév. 1943.

ويملأ الخلاف على مبنى مدرسة البنات الخيرية في صور بين «حزبي» شرف الدين والخليل أوراقًا انتدابية كثيرة في الشهور الأخيرة من سنة 1942.

[87] را. أعلاه، الحاشية 73.

[88] را. أعلاه، الحاشية 75.

الحملة الانتخابية. ففي حوار جرى في 5 آب، بين رياض والمندوب الفرنسي لدى الجمهورية اللبنانية، ورواه هذا الأخير للمندوب العام هللو، يسدي الأول نصيحة لرياض (متفقًا عليها مع هللو نفسه) بأن يرشح نفسه عن بيروت لأن وجوده على لائحة اليافي-الأحدب يبعد خطر صائب سلام مستبعدًا معه «تكوين لائحة لا تعترف برعايتنا». فيردّ رياض بأن هللو ترك له، بعد إلحاح منه، أن يختار الدائرة التي تناسبه وأن تحالفه مع الأسعد يضمن فوزه في الجنوب[89]. وقبل يوم الانتخاب بنحو أسبوع، حصل اجتماع، عند كاظم الخليل، في صيدا، ضم، باستثناء رشيد بيضون، أعضاء اللائحة التي كانت قد باتت «موحّدة» (إذ اجتمع فيها أحمد الأسعد وعادل عسيران)، وورد في الاجتماع ذكر انتخاب رئيس الجمهورية المنتظر مع التساؤل عن المرشح الذي يحسن باللائحة أن تؤيده متى فازت. فما كان من الصلح إلا أن قطع الحديث مؤكدًا أن هذا الموضوع يجب ألا يثار وأنه يتعين على النواب التصويت لمن يرغب فيه ممثل فرنسا! وقد أثنى الحاضرون على هذا الرأي[90]. كان رياض يعلم، لا ريب، أن كلامه سيصل إلى أذن المستشار قبل أن يتبدد صداه في الغرفة، ومنها، على الطائر الميمون، إلى أذن المندوب لدى الجمهورية فالمندوب العام. وهو قد وصل. بل قد لا يكون من طرح السؤال قد طرحه إلا ليصل هذا الجواب إلى تلك الآذان! وقد لبثت البيرق (المتشددة في ولائها لإدّه) تثني على رياض، بعد الانتخابات النيابية، مشيرةً إلى أن قراره منتظر في موضوع الرئاسة الأولى وأنه سيعرف كيف يتخذه وأنه غير محتاج إلى من يعلمه الوطنية[91]! وأما المراقب في المندوبية العامة فرأى، قبل الانتخاب الرئاسي بخمسة أيام، أن الصلح متريّث حتى يعلم الأوفر حظًا فيؤيده ويضمن بذلك رئاسة الحكومة[92]! بعد ذلك بثلاثة أشهر، وفى الصلح دينه لإدّه فوقف صامدًا في وجه من كانوا يريدون محاكمته بتهمة الخيانة العظمى وصدّهم، فقضي الأمر بإبطال نيابة الرجل[93].

[89] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, David à Helleu, Beyrouth, sd [le 11 août 1943?]

[90] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Délégation auprès de la République Libanaise, Beyrouth, le 23 août 1943.

[91] البيرق، 13 أيلول 1943.

[92] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 16-9-1943.

[93] يوسف سالم، خمسون سنةً مع الناس، م. م.، ص 177–180.

وأما يوسف سالم فله شأن آخر. هو يقدم، في مذكراته، صورة لدوره في رد الكيد البريطاني عن رياض الصلح (واثنين من كبار الزعماء السوريين معه) تغيب عنها حقيقة المسلك البريطاني. وهو يقدم لدوره في إقناع الأسعد وعسيران - بإيعاز من الصلح - باللائحة الواحدة صورةَ الحيلة الطريفة، فيما يدين هذا الدور بإدراك غايته إلى اعتبارات أقلّ طرافةً وأبعد غورًا من الحيلة. مع ذلك، يبقى دور يوسف سالم مفتاحا رئيسًا لفهم انتخابات 1943 في جنوب لبنان.

يروي صاحب خمسون سنة مع الناس أنه اجتهد في إقناع فرلونغ (وكان هذا ساعد سبيرس الأيمن وكان يعرف أهل البلاد لأنه كان قنصلاً لبريطانيا، في بيروت، خلال الثلاثينات) بأن يصرف البريطانيون النظر عن اعتقال رياض الصلح وشكري القوتلي وسعد الله الجابري فيكفّوا الشر ويبدلوه تفاهمًا وتعاونًا. وينقل سالم وقائع لقاءين دبّر أولهما في منزله بين رياض وفرلونغ ودبر ثانيهما مع الصلح فجمع فرلونغ بالثلاثة المنذورين للاعتقال، وكان إحلال التفاهم في محل التهديد بين فرلونغ والزعيمين السوريين أصعب منالًا من التقريب بينه وبين الصلح لأن القوتلي والجابري كانا قد فرّا إلى بغداد ومالآ عن كثب «ثورة» رشيد عالي الكيلاني على الإنكليز وضلعا معه، بالتالي، في تمهيد موطئ خطير للقدم النازية في الشرق العربي. وأما رياض الذي كان قد مال إلى شيء من الانكفاء والترقب، في عام الحكم الفيشي لدولتي المشرق، فكان متّهمًا بالتحريض على التظاهر، في مدن وبلدات مختلفة، تأييدا لحركة رشيد عالي[94]. وكان ثابتًا أنه أظهر انشراحه للحركة بإقامة حفلة شاي في منزله كان حبيب أبو شهلا لا يزال متوجسًا، في انتخابات 1943، من عواقب خطبة ألقاها فيها[95]... كان رياض قد أقبل إلى تلك السنة القاتمة من ماضٍ سياسيّ جعله، على الأرجح، الأقلّ بين رفاقه المشارقة قابلية لموالاة النازية. كان، من غير شك، أليف مهرجانات ومطلق تظاهرات وعشير قبضايات، وهذا قد ينمي ميولا غير

[94] م. م.، ص 109–117. هذا ويوضح فيليب خوري، م م. ص 596–598 أن الملك عبد العزيز آل سعود ونوري السعيد كانا المبادرين إلى عقد الآصرة بين شكري القوتلي، على التخصيص، والمراجع البريطانية في المشرق. وكان القوتلي قد فرض على نفسه نوعًا من النفي الاختياري فلم يعد إلى سوريا بعد أدائه فريضة الحج في أواخر سنة 1941، وأقام مدة في بغداد. فما كان من الجانب البريطاني إلا أن أخذ يضغط على الجانب الفرنسي لفرض عودته وقبول تصدره العمل الاستقلالي في سوريا! وما نراه - من غير أن يستدعي ذلك الشك، بالضرورة، في وقوع الوقائع التي يرويها سالم - أن الرواية التي يقدمها خوري، مسندةً، أقرب إلى منطق الظرف المشرقي، في تلك المدة، من فرضية التصميم البريطاني على اعتقال الزعماء الثلاثة.

[95] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 9-4-1943

مأمونة الآخرة. وكان فيه شعلة تحركه، وهذه حمالة وجهات. ولكنه كان، من جهة أخرى، محاورًا لأحزاب اليسار الأوروبي في العشرينات والثلاثينات، حليفًا للشيوعيين في إضرابات بيروت الثلاثينات وفي انتخابات 1937، وكان أخيرًا لا آخرًا، رجلاً مشبعًا بالسياسة يألفها متابعةً واستخلاصًا وحركةً وتدبيرًا ومناورة ومحاجّةً وسعيًا لا يكلّ. وكان يتبع السياسة عنده كل ما عداها. فكان في هذا ما يسدل ستاراً بينه وبين مشهد النازية المخيم حينذاك على أوروبا والعالم. لم يكن رياض الصلح فخري البارودي ولا فوزي القاوقجي. فيستبعد المرء - ولو من غير دليل - أن يوجد أساس حسي يعتدّ به لنسبته إلى ذاك «الطابور الخامس» الذي شعر الفرنسيون، بعد هزيمتهم، سنة 1940، بوجوده في سوريا ولبنان ورصدوا دور القاوقجي على رأسه وقاومهم، في السنة التالية، عند عودتهم في ركاب القوات البريطانية، ونقل قائده جريحًا إلى اليونان[96]. ينسب تقرير فرنسي رياض الصلح إلى هذا «الطابور»، مع آخرين من أعيان المدن[97]. ولكن النسبة تأتي مجردة من أي حيثية أو تفصيل، فيما تشكيل الطابور نفسه وتمويله المحوري يحظيان بعرض تظهر فيه تفاصيل التشكيلات والمبالغ والأسلحة وأسماء العسكريين. فيصح ترجيح أن تكون أسماء الأعيان تخمينًا بني على مواقعهم في معارضة الانتداب. وهذا افتراض منا وليس دليلا على بطلان نسبة لم يرد معها ما يؤيد صحتها.

ومهما يكن من شيء فإن الاجتماعين اللذين انعقدا تباعًا عند يوسف سالم قد تكللا بالنجاح التامّ وأسفرا عن توجه إلى التعاون على تحقيق الاستقلال لسوريا ولبنان. هذا ما كان...

... وكان البريطانيون قد اعتمدوا سبلًا بينها التهديد بالاعتقال لتطويع السياسيّين من معارضي الانتداب الفرنسي ومماليه، سواء بسواء، وإلزامهم بالتقرب منهم. كان معتقل الميه وميه قد استوى مستقرًّا، لآجال طالت نسبيًّا، اختير نزلاؤه من بين نشطاء حزبيين وغير حزبيين نسب إليهم العطف على الهتلرية[98]. وكان قد انتهى إليه، على سبيل المثال، علي بزي الذي تنسبه أوراق المخابرات الفرنسية إلى الحزب السوري القومي[99]. وكان بزي، في تلك

[96] أكرم زعيتر، من أجل أمّتي، من مذكّرات أ. ز. 1939–1946, بيروت 1994، ص 58–60، و را. أيضًا
Henry Laurens, *La Question de Palestine*, tome deuxième, *op.cit.*, p. 462.

[97] را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 2411, Constitution d'une cinquième colonne, Sûreté Générale aux Armées, Beyrouth, le 25 août 1941.

[98] را. طرفًا من أخبار هذا المعتقل في: زهير عسيران، ز.ع. يتذكّر، م. م.، ص 43–46.

[99] اعتقل علي بزي في 22 أيار 1942 وأودع أوّلاً سجن راشيا ثم نقل إلى معتقل الميّة وميّة، ولم يفرج عنه إلا غداة الاستقلال. را. زهير عسيران، م. م.، ص 45. ورا. أيضًا
CADN, Fonds Beyrouth, carton 2022, Bulletin d'Information, Direction des Services Spéciaux, Poste de Tyr, Tyr, le 30 mai 1942.

المرحلة، وثيق الصلة برياض الصلح وبعادل عسيران (الذي تعدّه الأوراق نفسها بين زعماء الحزب المذكور، في وقت ما)[100] وببعض من زعماء الكتلة الوطنية السورية، وهذا وسط تعدّه الأوراق نفسها موبوءًا بداء «الأكسوفيليا» أي الميل إلى المحور. وكان في اليد البريطانية أسلحة أخرى منها «مكتب القمح» الذي احتكر شراء الحبوب الصالحة للخَبز وأخذ يقنّن بيعها، وقد أفلح البريطانيون في تهميش الدور الفرنسي فيه وأخذوا يضغطون بمداهمات مأموريه على ساسة لم يكن أهل الفلاحة وأصحاب الأملاك المزروعة بالقلائل بينهم. وهذه وسيلةٌ لجأ إليها البريطانيون للتنكيل بأحمد الأسعد، مثلاً، ابتغاءً لتطويعه[101]. وهم قرنوا مداهمتهم دار الطيبة بمصادرة أجروها – لذرّ القمح والشعير في العيون – عند آل الخليل، في نواحي صور[102]. على أنهم لم ينقبوا جدرانا هناك ولا دخلوا جناح النساء ولا تنزهوا على حصان الزعيم أو حمّلوه بالحنطة، صنيعهم في الطيبة. ولا يشير الخبر الفرنسي، على الأخص، إلى أنهم اصطحبوا إلى صور كبير ضباطهم في المنطقة، ليباشر مفاوضة أرادها ضربًا للحديد الحامي. ثم إنهم ما لبثوا أن أعادوا إلى آل الخليل ما صادروه مسلّمين بأن هذه الأطنان من الحبوب مخصصة للبذار. وهو ما شحذ فطنة ضابط المخابرات الفرنسي الذي لاحظ أن موسم البذار انقضى قبل شهر[103]! بهذا وغيره – وبالرغبة المشتركة في استقلال سوريا ولبنان، طبعًا – انتهت بعثة سبيرس إلى تكوين «حزب» لها من السياسيين أوفرُ عناصره عددًا وأشدُّهم حماسًا من كانت تعدُّهم – هي والفرنسيون – قبل سنة واحدة، طابورا خامسا للهتلرية.

لم يكن مراد البريطانيين إذن اعتقال الصلح والقوتلي والجابري. فهذا «تدبير يعود عليهم بالضرر»، على ما لاحظ رياض في رواية يوسف سالم[104]. كان البريطانيون راغبين أشد الرغبة في خَطْبِ مودّة هؤلاء وآخرين أدنى شأنًا منهم، مستحسنين الوصول إلى قلوبهم من باب

[100] را. «بطاقة الاستخبارات» الشخصية لعسيران، أعلاه، الحاشية 60.

[101] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Information(s), Conseiller Administratif, Saida, le 24 sep. 1943 et Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 17 sep. 1942.

[102] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 10 sep. 1942.

[103] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Campagne électorale (tour d'horizon), 2-1-1943.

[104] يوسف سالم، خمسون سنة مع الناس، م. م.، ص112.

الخوف. يهزأ سبيرس، في الكتاب الذي دوّن فيه قصة مهمته، بألفرد نقّاش الذي ظن، ذات يوم، أن سبيرس ينوي اعتقاله[105]. وكان دانتز، الجنرال الفيشي الذي تسببت «الأكسوفيليا» الحادة في إعدامه لاحقًا، هو الذي عيّن نقّاش رئيسًا للبنان[106]. وأما رياض الصلح فيقول فيه سبيرس، من مذكّرة ترقى إلى مطلع تموز 1942، إنه «كان ذات يوم موضوع شبهة كبيرة تتّصل بالدعاوة للمحور» ولكنه اليوم – أي في موسم انتعاش هذه الدعاوة مع الضربات التي نزلت بالجيش البريطاني في ليبيا – «يبدي هدوءًا جديرًا بالتقدير وموقفًا ودودًا لابدّ أن يكون له انعكاس مستحب في صفوف أبناء ديانته»[107].

موت اللائحة الموحدة وقيامتها

وأما الطور الأسعديّ-العسَيراني من جهود يوسف سالم فله حكايةٌ أخرى. كان ترشيح رياض على لائحة الأسعد قد تأكّد في الأسبوع الأوّل من آب[108]. تأكد بعد اتصالات مختلفة ذكرناها، كانت قد جعلته في حكم المؤكد قبل مدة غير قصيرة. وأما اللائحة الموحدة (وقد اتخذت هذه الصفة مع انضمام عادل عسيران إليها وثلاثة مرشحين آخرين، هم كاظم الخليل ورشيد بيضون وعلي العبد الله، وكانت حظوظ تثبيتهم على لائحة عسيران متباينةً) فأعلنت يوم 17، في مهرجان الطيبة[109]. بل إن عسيران وبيضون، وهما أوثق الأربعة المذكورين آصرةً، غابا عن احتفال الطيبة[110]. وتروي الأوراق الفرنسية أن الدمج تقرر، في بيت يوسف سالم، يوم 14، الساعة 13. وكان صاحب البيت يمثّل

[105] را.

Major-General Sir Edward Spears, *Fulfilment of a Mission, op. cit.*, p. 168-169.

[106] را.

Edmond Rabbath, *La Formation Historique du Liban... op. cit.*, p. 424-425.

[107] را.

Kais Firro, *Inventing Lebanon..., op. cit.*, p. 198.

[108] را. رسالة خالد شهاب إلى هللو المضمومة إلى

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Pruneaud à Helleu, Saida, le 10 août 1943.

[109] تولّى إعلانها، في المهرجان، عبد اللطيف بيضون من بنت جبيل، وكان اسمه قد ورد في بعض مشاريع اللوائح، تارة مع الأسعد وتارة مع الزين. را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, le 18 août 1943.

[110] م. م.

الجهة الأسعدية في الاجتماع وكان يمثل الجهة العسيرانية أميل خوري أمين سر المحافظة، وهو رجل لا يمل المستشار الفرنسي في صيدا التشكّي من جنوحه ورئيسه المحافظ أديب نحاس، إلى جهة عسيران[111]. وقد اعتبر الاتفاق حاصلاً حين أحاط سالم المجتمعين علماً بأن المندوبيّة العامة موافقة عليه. وتقول الأوراق نفسها إن المبادر إلى التوفيق كان توفيق عواد، أمين سر الدولة المساعد، مدة رئاسة بترو طراد، وهو مقرب جدًّا من البطريرك عريضة[112]. إلى هنا ورواية سالم لا غبار على صدقها وإن تكن تعوزها تفاصيل ذات دلالة.

ولكن سالم أغفل طورًا سابقًا من السعي إلى التوفيق بين أحمد الأسعد وعادل عسيران، وهو طور كان سالم أحد عرابيه أيضًا وكان معه مارون كنعان وقد جاراهما مدةً وعارضهما مدة نجيب عسيران المتردد، في تلك الآونة، بين تأييد نفسه أو ابنه سعيد وتبني ابن أخيه عادل. بدأ هذا السعي في الأيام الأولى من 1943، أي في عهد حكومة سامي الصلح وفي عشايا بيان لجنة التحرير الوطني الفرنسية القاضي، من الجزائر، باستئناف الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات. وكان من وقائع السعي المذكور زيارة قام بها الأسعد لرياض الصلح، ومعه كنعان وسالم، وانتهت إلى تفاهم مبدئيّ يتكرس بتلبية الصلح دعوة إلى عشاء في الطيبة[113]. وفي 9 نيسان، أي بُعيد إقصاء ألفرد نقّاش وتعيين أيوب تابت، أسفر السعي نفسه، في محطة ثانية من محطاته، عن لقاء أول بين أحمد وعادل[114]. بدا هذا الأخير قويّ الرغبة في الاتفاق، ميّالاً، بحسب الأسعد، إلى التخفيف من حدة لهجته، في السياسة، متى دخل المجلس. واشترط أحمد موافقة المندوبية العامة على الاتفاق، مرجحًا تأجيل إعلان اللائحة حتى عودة كاترو الذي كان قد سافر قبل أيام. وكان لهذا التأجيل مسوغ آخر هو اجتناب تكتل المبعدين عن اللائحة

[111] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 19 août 1943.

[112] م م. ورا. بصدد القرابة بين عريضة وعواد وتعيين الأخير في حكومة طراد: وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان، م. م.، ص 344–345.

[113] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 7-1-1943.

[114] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Note pour le Délégué, Auboire à David, Beyrouth, le 12 av. 1943.

من المرشحين حول يوسف الزين[115]. وكانت اللائحة العتيدة تختلف عن تلك التي اعتمدت في آخر مطاف الحملة بتفاصيل. كان السني المرجح لها خالد شهاب لا رياض الصلح. وكان الاتفاق على رشيد بيضون، وهو في جانب عادل، حاصلاً. إلا أن الأسعد كان مصممًا على استبعاد كاظم الخليل (أو أخيه سعد الله الذي تردّد اسمه بديلاً من كاظم على لائحة عسيران). ولم يكن تصميم الأسعد هذا إلا تصميمًا على التحاشي عن غضب كاترو، ولم يكن حائلا دون الاتفاق. فقد بدت القطيعة واقعة، في أواسط أيار، بين عسيران والأخوة الخليل، وهم أشقاء زوجته، ورشح أن كاظم يتجه نحو التعاون مع يوسف الزين[116]. في كل حال، سارع الأسعد إلى استشارة المندوب لدى الجمهورية دافيد ورئيس الدولة أيوب تابت وخالد شهاب، وهو، إذّاك، وزير في حكومة تابت. أبدى دافيد تحفُّظًا ولكنه اعتبر الأمر من شأن الحكومة! وأبدى تابت مودّةً لعسيران معوّلاً على شهاب في إزالة الجفاء المستحكم في موقف المندوبية من هذا الأخير. وهذا جفاء كان قد زاد فيه شغب قابل به عسيران زيارة كاترو، قبل مدة، لصيدا والجنوب. وقد اعتبر الأسعد أن جولة المشاورة تلك تركت القرار في يده. ورجّح رأي الوزير الشهابي صديق المندوبية وداعية الحلف المقدام. وأفتى سالم بأن الحلف خير وبركة ما دام عادل فائزًا على كل حال. ورأى المستشار الفرنسي برونو أن فيرلونغ - لاغيره - هو العرّاب الحقيقي للاتفاق وأن يوسف سالم ومحافظ الجنوب إنما رسما ملامح هذا الحلف بريشة بريطانية[117].

والحق أن المستشار عدّ هذا الحلف نكسة كبيرة أصابت السلطة المنتدبة في الجنوب، مع سفر كاترو وتأليف حكومة تابت. وهو نسب النكسة إلى التعليمات التي عمّمت على المستشارين

[115] م. م. ورا. أيضًا

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Délégation auprès de la République Libanaise, Beyrouth, le 9 av. 1943, et Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, du 15 mars au 15 av. 1943.

[116] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Admdinistratif, Saida, le 13 mai 1943.

[117] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Notes sur un entretien avec Joseph Salem, Conseiller Administratif, Saida, le 27 av. 1943.

وكان للائحة الموحدة مزية مهمة تضاف إلى ضمان الفوز، وهي توفير النفقات المالية للحملة. را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Délégation auprès de la République Libanaise, Beyrouth, le 9 av. 1943.

وعلى ضباط الدوائر الخاصة حاظرةً عليهم التدخل في مجرى الحملة الانتخابية، وهذا مع استمرار بعثة سبيرس في السهر على مصالح مرشحيها. فكان أن المعارضة (الأنكلوفيلية) أقدمت على اصطناع هذا الحلف. وكان أن الأسعد (الذي أخذ منسوب الفرنكوفيلية يهبط في دمه باطراد) جاراها متوجّسًا من الإقدام البريطاني في دعم خصمه والإحجام الفرنسي عن مساندته. ويصل تشاؤم المستشار بهذا الحلف إلى إثارة هاجس خطير كان يرسل، في أفق المرحلة، وميضًا متقطّعًا من يوم أن دخلت القوات البريطانية إلى سوريا ولبنان. فيشير الموظّف الانتدابي إلى اعتقاد أخذ ينتشر مع سلوك المعركة الانتخابية هذا المسلك، وهو أن جنوب لبنان بات مهددًا فعلاً بالانفصال عن الدولة اللبنانية[118]. ولنا إلى هذا الهاجس الخطير عودة.

بدا حلف نيسان هذا رجراجا غير نهائي. وكان قد سقط أو بات آيلاً للسقوط حين عصف مرسوما أيوب تابت بمسألة الأحلاف من أصلها إذ رجعا بالبحث إلى عدد النواب في المجلس العتيد وتوزيعهم بين المسلمين والمسيحيين. وكان من النتائج العامة لهذه المجابهة المدوّية أنها زادت موقع المندوبيّة العامة – وقد تسلمها هللو من كاترو – ضعفًا على ضعف، وكان من نتائجها الجنوبية أنها أفقدت الأمير الشهابي معظم ريشه الانتخابي، وهو خارج من حكومة استعدت السنّة وسائر المسلمين، ومع الريش قدرته على رعاية الأحلاف وتزكيتها في المندوبية العامة. على أن انعقاد الحلف في نيسان يكفي لينسب إلى مجرد الأداء المسرحي ما يشير إليه سالم من استنكار أبداه أحمد الأسعد حين جاءه سالم، في أواسط آب، فعرض عليه التحالف (أو تجديد التحالف، بالأحرى،) مع عسيران. يقول سالم إن الأسعد اشترط – بعد السؤال عن «شأن ابن عسيران معنا» وإجابة سالم بما معناه أن الشأن شأن الإنكليز – أن يأتي عادل إلى اللائحة وحيدًا! فكان أن تعهد له سالم بذلك. ثم ينبئنا أن عادل الذي لم يكن على علم بالمسعى أصلاً (وقد أوحى به رياض الصلح إلى سالم) طلب، من جهته، حين عرض عليه الأمر، أن يحجز له نصف عدد المقاعد العشرة. فأحصى سالم نفسه والصلح والخليل وبيضون وكنعان. وهؤلاء، إذا أردفناهم بعادل نفسه، أصبحوا ستة! وكان هذا الحساب صحيحًا، على نحوين مختلفين: تارةً باعتبار العلاقة السياسية وتارة باعتبار العلاقة الشخصية! فوافق عادل، بازًّا الأسعد في فن التمثيل، إذ اشترط حصول الشيء بعد حصوله، غاضًا طرفه صفحًا عن سبق

[118] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, du 15 mars au 15 av. 1943, et Pruneaud à David, Saida, le 17 av. 1943.

المذكورين إياه إلى لائحة الأسعد![119]

أنصبة...

والحق أن نصيب عسيران من اللائحة الموحدة جاء أوفى بكثير من نصيب الأسعد. فإذا نحن قارنّاها بتلك التي كانت واردة التشكيل، بعد حلف نيسان العابر، وجدنا أن رياض الصلح قد احتل فيها مقعد خالد شهاب ودخلها كاظم الخليل الذي كان مغلقًا دونه باب سابقتها. وهذان، في السياسة، أقرب بكثير إلى عسيران منهما إلى الأسعد. حتى إذا علمنا أن اسم عاشر العشرة الأورثوذكسي بقي معلّقًا حتى حصول البالوتاج، أدركنا أن نصيب الأسعد من اللائحة لم يتجاوز نفسه ومحمد الفضل بتمامه، تقريبًا، ومعظم مارون كنعان (بخلاف ما قاله سالم لعسيران) ونصيبًا يتعذر تقديره من علي العبدالله. ولكن هل كان النصيب الأوفى نصيب عادل عسيران أم نصيب أدوارد سبيرس؟ كان سبيرس قد تعب من صيد الفرّي وسائر الطيور الضعيفة عند آل عسيران في القاسمية وآل سلام في الحنية، وزاده إرهاقًا الخطو فوق الخراف الذبيحة عند العربان من شركاء آل المطران في نواحي بعلبك[120]. مع ذلك كان القبض على ولاء أيٍّ من هؤلاء قبضًا على الريح. لم يكن حظ الإنكليز من عادل عسيران أوفر من حظ الفرنسيين من أحمد الأسعد. ولبث الفرنسيون على حذرهم من رياض الصلح وترددوا في نسبته إلى الإنكليز وسجلوا لبنانيته المتزايدة البروز ولاحظوا تردد «لبنانييهم» المسيحيين في تصديقه[121].

وذاك أن هؤلاء السادة في قومهم وأمثالهم كانوا ذوي مواقع متصلة الأركان بشبكات متقاطعة. فهم قد يماشون القوي الطارئ صونًا لمواقعهم أو طلبًا لتوسيعها أو توطيدها. ولكنهم إذا جنحوا – أو ألجئوا إلى الجنوح – بمواقعهم إلى الانفكاك من شبكاتها فقدموا

[119] يوسف سالم، خمسون سنة مع الناس، م. م.، ص 143–146.

[120] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 47, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 9-4-1943, et carton 1095, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 24 sep. 1942.
ورا. أيضًا
Maud Fargeallah, *Visages d'une Époque*, Beyrouth-Paris 1989, p. 103.

[121] را. «بطاقة الاستخبارات» الخاصة بالصلح، أعلاه، الحاشية 12، ورا. أيضًا
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 25-8-1943 et Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 21 août 1943.

مشايعيهم طرائد يستعاض بها من الفرّي، أصبحوا عديمي النفع للقويّ المقتحم وتغير موقع كل منهم برمته وضؤلت الفائدة من النظر في أمرهم أيضًا. وهم قد يختلفون في تقدير الشبكات التي تتعلق بها مواقعهم فينتسب واحدهم إلى أسرة وآخر إلى مدينة وثالث إلى وطن أو أمة. فيضعهم تباين النسب بعضهم في وجه بعض. ولكن تداخل الشبكات الصغيرة والكبيرة يظل ماثلاً وتفرض عليهم حركتهم فيها أصنافًا شتّى من تضامن مشوب بالحذر وتنازع تمتزج مرارته بقليل أو كثير من الحيرة. وحين يركن القويّ الطارئ إلى ولائهم لقوّته، غافلاً عن هذا النسيج المعقد الذي يضطربون فيه، يبغته تغيّر مسالكهم ويعجزه فهم ما يذهب بهم، حياله هو القوي، هذا المذهب أو ذاك. فيعود لا يفهم، مثلاً، كيف اصبح «أكسوفيلي» الأمس «أنكلوفيليا» اليوم، ولا ما الذي صرفه عن التحول إلى «فرنكوفيلي». والحال أن هؤلاء لا هم هذا، من حيث الأساس، ولا ذاك ولا ذلك. وإنما هم رياض الصلح وأحمد الأسعد وعادل عسيران ويوسف سالم. والحال أن فهم هذه الأسماء يقتضي من القوي الذي يرغب في الفهم بحثًا على حدة، مستقلاً عن تأييد هذا للألمان وولاء ذاك للإنكليز. بعد ذلك يمسي بإمكان القويّ أن يدرك موقع هذا أو ذاك من قوًى هو إحداها، مقيمة أو عابرة، بازغة أو آفلة. أي أن أسماء هؤلاء لا تزال تحتال – عبر تقلب الأحوال بها وتقلبها بين الأحوال – في استعادة نفسها، ما وجدت إلى الاحتيال سبيلاً. وهي كثير ما تفلح في ذلك، وقد يخيب سعيها أيضًا إذا طالت المدة كثيرًا أو تجاوز إحكام الوثاق القدرة على الحركة أو سدّت المنافذ أمام السعي. ولكن الحيلة، بأشرف معانيها، أي بمعنى التدبير والقدرة عليه، هي الاسم الصالح لسعي هؤلاء في الآفاق، أو، على الأقل، لما في هذا السعي من سياسة. وذاك أن الحيلة ههنا هي السياسة. يزيدهما تلازمًا ما بين الضعيف المقيم والقوي الطارئ من تفاوت جسيم في ميزان القوة. وقد كان رياض الصلح رأس هؤلاء المحتالين وكان، قبل أن يودّع شبابه، شيخهم.

أفق عريض وقوة شتيتة

بدا أن رياض الصلح لم يكن نسي خلّانه الجنوبيين (ولا نسي نفسه في الجنوب) من أفضال حكومة سامي الصلح. فأوّلَ تعيين موظفين من آل الجوهري في صيدا، وهم أقارب الصلحيين، على أنه تركيز لنفوذ رياض في المدينة ونفي إلى جنة الوظيفة لطامح أو أكثر في جنة النيابة. وقد توزّع بهيج الجوهري وغالب أحمد رضا ووحيد الصلح (والأولان لا يقلان «صلحيّة» عن الأخير) أهمّ مقاليد التموين في الجنوب، وهذا في سنة كان فيها التموين مقدّما

على غيره من هموم اللبنانيين[122]. وأوّل على النحو نفسه تعيين قاضيين شيعيَّين هما «النجّاد» محمد صفي الدين في صيدا وحسن الأمين ابن العلامة محسن الأمين في النبطية. ولم يَبْدُ خروجًا على هذه القاعدة تعيين الشيخ محسن شرارة قاضيًا شرعيًا في بيروت. كان الشيعة الوافدون إلى العاصمة قد أخذوا يحملون «جنسيتها» بكثرة، تسهيلاً لتحصيل أنصبتهم من التموين، فاستحالوا بسرعة قوّةً انتخابية ترمقها الأعين الصلحية بعين التودد. وقد صحب ذلك كله استبعاد الشيخ منير عسيران عن المركز الأول، في القضاء الشيعي، مع كونه أول القضاة الذين لبوا النداء الفرنسي إلى إنشاء المحاكم الجعفرية، في وسط العشرينات. وقد دعم رياض، في مواجهته، ترشيح الشيخ سليمان ظاهر المتهم من جهة الفرنسيين بالولاء للمحور أيضًا والقريب، فضلاً عن رياض، إلى يوسف الزين. وكان الزين وظاهر وصاحبه الشيخ أحمد رضا يوسّطون رياض عند سامي في مطالب تتصل بالنبطية وجوارها[123]. ثم إن رياض ارتجل نفسه وسيطا بين العلامة عبد الحسين شرف الدين وآل الخليل في صور، وكان الطرفان متواجهين في معركة حامية الوطيس مدارها مبنى مدرسة خيرية للبنات فتحها شرف الدين، وكان الخليليّون – ورابطهم بالصلحيين، في مواجهة الأسعديين، قديم – يضربون في هذه المواجهة علنًا بسيف سامي الصلح. وقد اشتم من وساطة رياض رائحة سعي لإبعاد شرف الدين عن أحمد الأسعد وعن المندوبيّة الفرنسية العامة، على الأرجح[124]. أخيرًا فصلت المحكمة في صيدا، بحسب مرتجى رياض، دعوى كان قد أقامها عليه رشيد جنبلاط، وبقيت تراوح بين نوم ويقظة مدة

[122] را. بشأن انحياز وحيد الصلح إلى أنصار رياض في الجنوب

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Informations, Conseiller Administratif, Saida, le 4 mars 1942.

والظاهر أن وحيد الصلح كان قد عين قبل عهد حكومة سامي التي تشكلت في أواخر تموز 1942. ورا. بشأن الجوهري ورضا

carton 1270, Campagne Électorale (tour d'horizon), Conseiller Administratif, Saida, le 2-1-1943; carton 421, Information, Sûreté Générale, Saida, le 4-3-1943;

[123] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Informations, Conseiller Administratif, Saida, le 6 oct. 1942; carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 30-1-1943; carton 1095, Information(s), Conseiller Administratif, Saida, le 4 mars, le 19 et le 27 nov. 1942; Information, Sûreté Générale, Saida, le 10 oct. 1942.

[124] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Informations, Conseiller Administratif, Saida, le 6 oct. 1942;

عشرين سنة. كانت الدعوى تتصل بدَيْن استرهن الجنبلاطيّ لقاءه قريتَي الشرقية وتمرا من أعمال النبطية ثم استملكهما. فاسترد رياض القريتين لقاء مبلغ وجده الجَنبلاطي بخسًا[125]. بعد ذلك حصل آل الجوهري، من جهتهم، على حكم أبطل بيع أراض لشركة ألفترياداس واستندت المحكمة إلى المسوغ نفسه الذي أسند إليه الحكم في قضية جنبلاط–الصلح[126].

مع ذلك وجد رياض نفسه ضئيل الزاد من التأييد حين أخذ يواصل المواقع الجنوبية ذات الأثر الانتخابي. كانت الخدمات الآنفة الذكر قد أرضت بعضًا وأسخطت بعضًا. وكانت قوى رياض على شيء من التشتت بين «الأقطاب». فرصيده في صيدا يوافق، إلى مدًى بعيد، رصيد عادل عسيران. وأركان حربه في النبطية ملتفون حول يوسف الزين. واعتماده على مارون كنعان، في جزين، لا يغني عنه كثيرًا إن لم يقترن ببركة أحمد الأسعد. وهو، في صور، حليف آل الخليل، فإذا لم يكن معهم على لائحة واحدة خشي من خسارة أصواتهم. ومحبّوه في بنت جبيل قائدهم معتقل، وليس لهم مرشح غيره تغري قوته قطبًا من الأقطاب، وهم في موقف تردُّدٍ بين عادل عسيران ويوسف الزين[127]، إلخ. إلخ. وهذه حال أنموذجية لزعامة عريضة الأفق لم تكن طرفا دائم الحضور في «سياسة» المنطقة، فلم تشدَّ إليها تشكيلات محلية (أي، أساسًا، عائلات) وإنما والتها قطعٌ وشراذمُ من تشكيلات تدور في أفلاك ضيقة شتى ووالاها أشخاص ذوو حضور محلي حفظوا، ما أمكن، تماسك القطع والشراذم. عليه لا تعني كثرة المواقع وفرة مبدئية في التأييد. فالمسيحيون على حذر تاريخي من الصلح يتوجب تبديده. والشيعة مغتاظون من محاولة أعيان السنّة، ومنهم رياض، خلط عباس الإمام الصادق بدباس الإمام أبي حنيفة. لذا خالجت الخيبة نفس رياض بعد المخالطات الأولى[128]. فهذا كله لم يكن ليعزز حظوته عند الأسعد، وهو صاحب اللائحة المرجَّحة. ولم يكن هذا ليقربه كثيرًا من عادل عسيران أيضًا إذا

[125] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Note sur l'Affaire Réchid Jumblat-Riad Solh, Conseiller Administratif, Saida, le 7 nov. 1942; Informations, Conseiller Administratif, Saida, le 17 déc. 1942.

[126] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Conseiller Administratif, Saida, le 8 jan. 1942.

[127] را. أعلاه الحاشية 103؛ ورا. أيضًا

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Sûreté Générale, Saida, le 16-1-1943.

[128] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 26-2-1943.

احتسبنا معه النفور العسيراني من كسوفٍ يجرُّه رياض على زعامة عادل للائحة ونفور صلحي من الانتماء قسرًا إلى أنكلوفيلية تُسخط المندوبية العامة. وكان الشائع، من جهةٍ أخرى، أن لائحة عادل قد لا يفوز منها سواه[129]. وأما يوسف الزين فكان مرشحًا عريض الجاه، موفور الخبرة والحنكة، ولكن تثمير موقعه كان يقتضيه العودة إلى الصف الأسعدي وهو ما بدا مستصعبًا، وكان رياض راغبا في حصوله[130]. فلم يكن خطأً قول رياض من خطبته التي ألقاها في جزين، قبل يوم الاقتراع بأسبوعين، إنه ينزل، في الجنوب، «ضيفًا على لائحة أحمد بك الأسعد»[131].

ومهما يكن من شيء، فقد جهد رياض الصلح شهورًا لتمكين قواعده في هذا الجنوب. وقد ركز جهوده على صيدا، وكان الإصرار فيها شديدًا على أن يكون المقعد السنّي، هذه المرة، لواحد من أبنائها. وقد أفاد الصلح من هذه الرغبة وأفاد من كثرة مرشحين صيداويين أضعف بعضهم بعضًا، بالقياس إليه، لضآلة الأنصبة التي قسموا المدينة إليها وضآلة أرصدتهم في المحيط. ترقى أولى الأخبار النامة باهتمام الصلحيين بصيدا الانتخابية إلى أوائل الربيع من سنة 1943. وهي أخبار زيارات شبه أسبوعية أخذ يقوم بها كاظم الصلح للمدينة[132]. ويليها، في أوائل أيار، خبر زيارة حملت ممدوح الصلح، شقيق سامي، إلى المدينة، ومنها إلى أملاكه في أرنون، بقرب النبطية[133]. وقد عُزيَتْ هذه الزيارات إلى رغبة صلحية في ترشيح رياض أو كاظم عن الجنوب. وحينَ حزم رياض أمره، كان آل الجوهري (الذين كان أحدهم، يوسف، قد مثّل صيدا، سنة 1920، في اللجنة الإدارية للبنان الكبير) مكسوبين إلى صفه ومعهم آل

[129] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Note pour M. le Délégué, Auboire à David, Beyrouth, le 12 av. 1943.

[130] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 31 août 1943.

[131] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 17 août 1943.

[132] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 7-5-1943.

[133] م. م.

الزين (الصيادنة) وآل المجذوب وآل الصلح، بطبيعة الحال[134]. وأخذ آل أبو ظهر يتداولون ثلاثة أسماء أو أربعة – وأبرزها يوسف – ليختاروا من بينها مرشحا[135]. وكان آل البزري (وهم أهل كثرة وسطوة في المرفإ وفي الشارع) يترجّحون بين صلاح البزري، نائب رئيس البلدية وخصم عادل عسيران القديم، ونزيه البزري طبيب البلدية الشاب، المنسوب حديثًا إلى الأنكلوفيلية والمقرّب من عسيران[136]. وقد أفضت هذه الحال بأسرتي أبو ظهر والبزري إلى الوقوف متواجهتين، بعد أن كانتا تعدّان معًا (على الرغم من تعدد الاتجاهات في أولاهما، بخاصة) قوام التيار «الفرنكوفيلي» في المدينة. فوقعت المباراة بين اللائحتين لتثمير هذا الخلاف. هكذا بذل يوسف الزين يعاونه خليل معتوق مسعى لعقد الصلح بينهما لأن هذا الصلح كان من شأنه الميل بمعظم صيدا إلى صف من يعقد رايته. وبذل كاظم الخليل مسعى آخر لمصالحة آل البزري ورياض الصلح. وآل الأمر، بعد تدخُّل من جورج حيمري، إلى وقوف آل البزري ومن معهم في صف رياض واللائحة الموحدة، وكان هذا جل المأمول، وكان غير منتظر لسابقة المقدمين عليهم في معاضدة المستشار[137]. وانتهى القاضي بهاء الدين الزين، وكان طامحًا إلى المقعد، إلى تأييد رياض أيضًا[138]. وأما آل أبو ظهر (وكان بينهم لرياض معجبون ومؤازرون قدماء) فظلوا لا يسيغون اختياره ترشيح نفسه عن الجنوب[139]. على أن رياض استقر، في المرحلة الأخيرة من حملته، ومن ورائه اللائحة الموحدة، على قاعدة صيداوية جدّ مكينة.

---

134 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information (s), Sûreté Générale, Saida, le 30-4-1943 et Conseiller Administratif, Saida, le 19 juin 1942.

135 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Campagne Électorale (tour d'horizon), Conseiller Administratif, Saida, le 2-1-43.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Saida, le 15 juin 1943.

136 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 1er juil. 1943.

137 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information(s), Sûreté Générale, Saida, les 21 et 23-8-1943 et Information, Conseiller Administratif, Saida, le 31 août 1943.

138 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Sûreté Générale, Saida, le 27-8-1943.

139 را. م. م.، و

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Conseiller Administratif, Saida, le 2 sep. 1943.

قضية الأمير الكبيرة

قبل ذلك، كان تفاهم الصلح والأسعد قد أطار صواب خالد شهاب. كان الأسعد قد زار الأمير صباح 8 آب يصحبه علي العبد الله وزعيم عرب الخالصة كامل الحسين اليوسف (وهذا «شبح» يتكرر ظهوره في هذه الحملة الانتخابية الطويلة). زاره ليبلغه أن «السلطة» (ورفض أن يعينّها باسم شخصيّ) «أمرته» بالتفاهم مع الصلح. وكان شهاب قد سمع الكلام نفسه، قبل أيام، من يوسّف سالم. فبادر إلى التهديد بأنه، إن صح الخبر، فسيسعى إلى محالفة عادل عسيران ويوسف الزين. ثم قابل هللو، بعد يومين، مبتغيًا جوابًا عن سؤال: من الذي ترغب فيه السلطة المنتدبة شاغلاً للمقعد السني الوحيد في الجنوب؟ فأكد له المندوب العام أنه «الوحيد المرغوب فيه». ذاك ما يعيده الأمير إلى ذاكرة المندوب العام في رسالة يفتتحها بالاعتذار عن تهديده الآنف الذكر موضحًا أنه لم يجد طريقه إلى التنفيذ. ثم إنه يصرح بعجزه عن إدراك «المصلحة» التي لفرنسا في هذا الموقف، مستبعدًا أن يقدم أحمد الأسعد على محالفة الصلح من تلقاء نفسه وأن يكون راغبًا فيها أصلاً. بعد ذلك، يعود الأمير إلى ما كان له من سابق حظوة عند كاترو وعند هللو نفسه. فيشير إلى أن الأخير أظهر له «عطفًا خاصًا» في صيدا، أمام الألوف من سكان منطقته الانتخابية. وأما الأول، فأركبه في سيارته إلى يمينه مخالفا التقليد، «ولم يسبق لرجل من الشرق أن نال هذه الحظوة»! ولا تفوته الإشارة إلى مقاعد بيروت الثلاثة المتاحة للصلح وإلى أن هذا «فرد عاداكم طيلة عشرين سنة وهو لا يقصد الدخول إلى المجلس بترشيح نفسه عن الجنوب إلا لإخراجي منه». ولا يفوته التأكيد «أنكم ستجدون فراغا كبيرًا في المجلس القادم بخلوّه من شخص سنّيٍّ مثلي ولا سيما ونحن قادمون على أحداث كبرى في توجيه سياسة البلاد ومصالح فرنسًا»[140].

كانت قضية خالد شهاب قضية كبيرة، لا بالنظر إلى يمين كاترو ويساره، ولكن بالنظر إلى ما كان للرجل من سابقة في مواكبة السلطة المنتدبة، وجهًا مرموقًا في منطقته، لم يكن أقرانه من أعيان السنّة يملأون الأروقة في دوائر الانتداب حين أقبل هو على معاونته. كان قد طوّع للسلطة، في مطلع العهد الانتدابي، سنّة حاصبيا والعرقوب، بعد أن كانت صفوفهم تعج بالعصاة

---

140 را. نص رسالة شهاب (بالعربية) إلى هللو، وهو مرفق بـ

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, le Conseiller Administratif au Délégué Général, Saida, LE 10 août 1943.

الموالين لفيصل، وقد جعلوا جنود فرنسا غير آمنين، في المنطقة، وفرضوا حالاً من الفوضى لا يستتب معها أمر الاحتلال[141]. وكان شهاب قد أصبح، بعد ذلك نائبًا، مرات، ووزيرا ورئيسا لمجلس النواب وللحكومة، وكان، حين كتب رسالته إلى هللو، قد خرج قبل عشرين يومًا، لا غير، من حكومة أيوب تابت التي آذته عضويته فيها أكثر مما نفعه استعراض حظوته عند كاترو وهللو[142]. يتبرأ المستشار والمندوب لدى الجمهورية، وهما يرفعان الرسالة إلى المندوب العام، من تشجيع الصلح على الترشح عن الجنوب ومن تحريض الأسعد على محالفته. ويحرص دافيد على الإشارة إلى أنه أثار مع رياض موضوع الأمير وأن الأول وعده بمعالجة هذا الأمر قبل أن يبرم أمر ترشيحه عن الجنوب. وقد برّ الصلح بوعده فالتقى شهاب يوم الثامن من آب، في منزل المفتي في بحمدون، وكان المفتي راغبًا، على ما ذكرنا، في إبعاد رياض عن نيابة بيروت. فطلب من شهاب الانسحاب لصالح الصلح، معتدا برئاسته – رئاسة المفتي – للجنة المؤتمر الإسلامي التنفيذية. فكان رد شهاب أنه لم يكن يومًا عضوًا في هذا المؤتمر. وانتهى الاجتماع إلى لا شيء[143].

يتحصّل من هذه الوقائع أن الفرنسيين لم يدبروا ترشيح الصلح في الجنوب ولا محالفته الأسعد. غير أنهم كانوا قد أصبحوا عاجزين عن التأثير في مجرى التحالفات، وإن يكن محاورهم فيها أحمد الأسعد، وكانوا، إلى أمس، يدرجونه في خانتهم بشيء من اللجاجة، وكانوا لا يزالون، يوم وصلت رسالة شهاب إلى المندوب لدى الجمهورية، ينعتون لائحته بـ«اللبنانية» مستبعدين هذه الصفة عن لائحة عادل عسيران[144]. فأثمر هذا العجز عجزًا عن حماية المصلحة الانتخابية لواحد من ساسة الدولة التي تولوا إنشاء بنائها السياسي من اللبنات المتاحة، وكان الرجل بين أهمها. كان هذا العجز محطة وصلت إليها مواجهتهم مع البريطانيين وكانت موازين المناطق وساستها تفرض لنفسها اعتبارًا مستأنفًا تحت رعاية الحليف–الخصم، المرتجل نفسه حكمًا. فوجد بين الساسة اللبنانيين من أخذ يتهجأ رغبات سبيرس من غير أن يكون قادرًا على مشاركته الصيد بالضرورة. ونقول «موازين المناطق» لأن كبار المرشحين،

[141] را. «بطاقة الاستخبارات» الخاصة بخالد شهاب في الملف المشار إليه أعلاه، الحاشية 12، رقم البطاقة 13.

[142] م. م.

[143] را. أعلاه، الحاشية 140، ورسالة دافيد إلى هللو (ل.ت.) المربوطة برسالتي شهاب وبرونو المشار إليهما. ورا. أيضًا
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 11-8-1943, et David à Helleu, Beyrouth, le 12 août 1943.

[144] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Services Spéciaux de Merdjayoun, Merdjayoun, le 11-8-1943.

في الجنوب، عادوا لا يقيمون وزنًا لـ«حزبين» اللبنانيين الذائعي الصيت ولا يأبهون، على الإجمال، لتوجيهات قيادتيهما[145]. وأصبحت استشاراتهم لأركان الحكم من اللبنانيين نادرة أيضًا. وقد دل على هذا كله اختلاط حابل «اللبنانيين» بنابل «الوطنيين» في لوائح المناطق، باستثناء جبل لبنان، ومجاورة «الدستوريين» «الكتلويين»، صدوعًا بداعي المصلحة الانتخابية، وتسلل «الأنكلوفيل» بكثرة إلى لوائح «الفرنكوفيل»، على غرّة لا من المندوبية العامة، بل من الزمن المتغير. هكذا خاض لبنان في انتخابات 1943 وهو عقد شبه منفرط من المناطق، حكومته «محيّدة» أكثر مما هي محايدة وتداخل الحملات بين محافظاته جد محدود ووحدته السياسية موكل حفظها، حالاً ومآلاً، إلى دولٍ أخرى حاضرة فيه أو معنية بأوضاعه. وأما عن الجنوب، بخاصة، فكان بعض موظفي الانتداب قد سجل، في هذا العهد نفسه، أن الجنوب يحاور السلطة المنتدبة ولا يأبه للسلطات اللبنانية، وأنه قد يأتي يوم يطرح فيه فصل الجنوب عن لبنان فلا تجد الوحدة اللبنانية من يدافع عنها من بين الجنوبيين[146]. وكان في هذا الكلام، يوم أن قيل، قدر من المبالغة تشي به تقديرات أخرى للموظف الفرنسي نفسه ولبعض أسلافه ويصح الاختلاف فيه. ولكن هذا الكلام لم يكن كلامًا ألقي على عواهنه.

المقاعد المفردة

في كل حال، كانت حالة المقعد السني واحدة من أربع حالات متشابهة متباينة، هي حالات المقاعد الطائفية المفردة في الجنوب، وهي المقاعد غير الشيعية. استقر الأمر، في الصيغة الأخيرة لنظام الانتخاب، على ستة مقاعد للشيعة كانت تترك المجال رحبًا لحركة تحالفات مرنة. واستحدث، بعد إلحاح من المطران أبو رجيلي، على الخصوص، مقعد للروم الأرثوذكس لم يكن له وجود من قبل[147]. وأعطي الروم الكاثوليك مقعدًا والموارنة مقعدًا والسنّة مقعدًا

[145] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin de Quinzaine, Conseiller Administratif, Saida le 2 fév. 1943.

[146] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 784, Note d'Information, Conseiller Administratif, Saida, le 22 août 1942.

[147] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 15 juin 1943.

أدرنا عليه معظم حديثنا إلى الآن. وقد تحفظت اللائحتان اللتان انحصرت المعركة بينهما عشية يوم الانتخاب، عن إدراج اسم أرثوذكسي، من بين الأسماء المرشحة، في كلٍّ منهما. كانت كل لائحة تخشى خسارة روم مرجعيون إذا هي أيدت مرشح حاصبيا وتخشى العكس أيضًا. فأفضى هذا الإحجام إلى نتيجة مدهشة إذا قورنت بميزان الأصوات بين اللائحتين. حصل المرجعيوني نصار غلمية والحاصباني نسيب غبريل على مجموعي أصوات متقاربين مع سبق خفيف للأول، وتقدّما غيرهما من الأورثوذكس بأشواط، فوقع البالوتاج الوحيد في انتخابات الجنوب[148]. وقد حسم الأمر بانسحاب غلمية – وهو المتقدّم – من دورة الاقتراع الثانية. وتتسع ذمة المستشار لذكر المبلغ الذي تقاضاه من غبريل كل من خصمه وبعض أركان اللائحة الموحّدة التي تبنت النهر الحاصباني في معركة البالوتاج[149].

وأما معركة المقعد الكاثوليكي فشهدت تدخُّلاً (ندر مثاله في جنوب 1943) من مرجع لبناني غير محلي. لم يكن يوسف سالم معدودًا بين ذوي القوة الانتخابية المرجّحة من مرشحي الجنوب. كان واحدًا من ثلّةِ مرشحين قديمي العهد بالنيابة (إذ ترقى نيابته الأولى إلى دورة 1925) وكان (مع يوسف الزين)[150] أوسع المرشحين خبرةً في إدارة الحملات الانتخابية وأطولهم باعًا في المناورة. فهو لا يبالغ حين يجعل نفسه موجِّهًا (مع رياض الصلح) لدفة الحملة الجنوبية، سنة 1943، نحو اللائحة الموحدة، ولكنه يغفل أدوارًا أخرى وتفاصيل. كان الرجل قد أصبح مديرًا لشركة مياه بيروت، ثم أصبح «دستوريًا سابقًا»، قبل صيف الانتخابات بأزيد من سنة[151]. وكان يخشى المنافسة كثيرًا حتى قال عنه المستشار «إنه يخشى ظله أن يترشح ضدًا له»[152]. فهو يستثمر في حملته سعة نسيج العلاقات التي حاكها

---

[148] را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 30 août 1943.

[149] را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 6 sep. 1943.

[150] جان معلوف وجوزف أبي فرحات، الموسوعة الانتخابية المصورة...، م. م.، ص 15–29.

[151] را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 15 juin 1942.

[152] را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le19 août 1943.

في العاصمة، قبل رأسماله المحلي من الأصوات[153]. وذاك أنه يعلم أن شيعة صور ينقمون عليه استئثار أقاربه الأقربين وبعض أنسبائه، عبر مدة نيابته المديدة، بسائر الوظائف البلديّة والعامّة في المدينة[154]. وهو يعلم أن نبعة مطران طائفته في صيدا التي تجمع وقراها معظم ناخبي الطائفة، يناوئه وأنه أخرج له من جرابه جان دبّانه ذا الحظوة عند السلطة المنتدبة[155]. على أن دبّانه لم يكن الطامّة الكبرى في حملة سالم. كان بطريرك الموارنة قد أطلق في معركة الجنوب خليل معتوق، ربيبه الكاثوليكي الذي كانت مغامراته بين أسواق التنباك العجمي في بلاد الله الواسعة قد جعلته أعرض المرشحين ثراءً على الإطلاق[156]. وكان سالم يخشى، على الأرجح، أن يأتي معتوق إلى اللائحة في ركاب يوسف الزين إذا أمكن فض الخلاف (وهو مستجد) بين هذا الأخير وأحمد الأسعد. وبدا أنه يخشى أيضًا تسلل معتوق، تحت العباءة البطريركية، إلى أي حلف يبقى هو بعيدًا عن مخاضه بين أحمد الأسعد وعادل عسيران[157]. فكان السعي في استيلاد اللائحة الأسعدية–العسيرانية ضربة المعلم القاضية التي سدّدها سالم إلى هذا الاحتمال. وكان أن استقر معتوق (أو ثروته، بالأحرى) على لائحة الزين ورسب مع الراسبين.

بقي المقعد الماروني، وهو الإسفين الذي اندق واستعصت قلقلته – لأسباب أعيانا جلاؤها – بين أحمد الأسعد ويوسف الزين. فتغيّر، بتعذُّر التحالف بينهما، مجرى المعركة الانتخابية في الجنوب برمتها. كان للموارنة، في مجلس 1937، نائبان في الجنوب، واحد منتخب وواحد

---

[153] را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 29 mai 1943.

[154] نجد صدًى لهذه النقمة من سنة 1934! را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 456, Emplois détenus par la Famille Salem à Tyr, le Commandant Pechkoff, Conseiller Administratif au Délégué du Haut commissaire auprès de la République Libanaise, Saida, le 19 mai 1934.

[155] را. CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Notes sur les candidats à la députation, Conseiller Administratif, Saida, le 11 mai 1943.

[156] را. وليد عوض، أصحاب الفخامة رؤساء لبنان...، م. م.، ص 210–211.

[157] را CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Saida, le 13 août 1943.

معين[158]. ومن يوم أن رجح إجراء الانتخابات التي هي موضوعنا، تنازع مارون كنعان وجميل عازوري الحق في مواجهة الناخبين واستبعد كلاهما رهن نيابته بمشيئة القائمين على التعيين. وقد ظهر، في حينه، توجُّهٌ إلى حسم هذا الخلاف بالتحكيم[159]. غير أن صرف النظر، لاحقًا، عن مبدإ التعيين وتقلّص الحصّة المارونية إلى مقعد واحد أغلقا هذا المخرج. فكان أن تمسك أحمد الأسعد أشد التمسك بمارون كنعان وتمسك يوسف الزين، إلى غير فكاك، بجميل عازوري[160]. وقد فسر الأمر بالصداقة، في الحالين، وهذا غريب شيئًا ما، في معركة يحصل ألاّ يأمن فيها الأخ جانب أخيه. غير أننا – مع طول التنقير – لم نقع على تفسير آخر. والأدهى أن عبد الحسين شرف الدين – وهو، إذّاك، ركن ركين للأسعد، في صور وفي ما يتعدّاها – انحاز في هذا النزاع إلى جهة الزين وعازوري، مثيرًا استنكار وجهاء صوريين كانوا يوالونه، ومحيلا إلى سراب إمكان ترشيح ولده مفتي صور على لائحة الأسعد[161]. وهذا، في كل حال، إمكان لم يكن الأخير متحمسًا لتبنّيه[162]. وقد ثابر قطبا الرحى، الأسعد والزين، على عنادهما في هذا المشكل حتى النهاية. ففاز كنعان، مع مرشّحي اللائحة الموحّدة، ورسب عازوري مع الزين وسائر شركائه وبينهم مفتي صور.

الحلف المرجّح لو رأى النور...

كان من شأن التحالف الأسعدي-الزيني، لو أنّه رأى النور (وهو ما كان مرجّحًا، في أوائل الحملة) أن يقلب أمور انتخابات 1943، في الجنوب، رأسًا على عقب. فالزين هو القطب الثالث في المنطقة، إذّاك، بل هو قد يكون الثاني. فكان ممكنًا، مبدئيًا، أن تتكوّن لائحة «لبنانية» أو «فرنكوفيلية» راسخة القدم قوامها من الشيعة أحمد الأسعد ويوسف الزين ونجيب عسيران

---

[158] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida le 14-1-1943.

[159] م. م.

[160] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Direction des Services Spéciaux, Poste de Tyr, Tyr, le 25 mars 1943.

[161] م. م.

[162] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 29-3-1943.

ومحمد جواد شرف الدين، وقد تضم إليهم علي العبد الله أو من يقوم مقامه من الأسرة ومحمد الفضل أو من يوازنه في النبطية. وكان يمكن لهذه اللائحة أن تستقبل، من غير إخلال جسيم بطابعها العام، يوسف سالم وأحد الأورثوذكسيين المتوازنين، والأولى أن يكون غلمية، المتوكّل على الله[163] والمقيم على فرنكوفيلية مذعورة[164]، ومع هذين أحد المارونيين، والأولى أن يكون عازوري، إذ الراجح أنه كان أوفر أنصارًا ومالا. يبقى السني، وكان طبيعيًّا أن تُؤْثِرَ لائحة هذه صفتها خالد شهاب على رياض الصلح.

لم يكن من شأن هذه اللائحة أن تسحق سحقاً تامًّا، بالضرورة، عادل عسيران وأصحابه. كان يحتمل أن يفوز عادل وحده، فهذا الاحتمال كان متداولاً، ولو انه كان يرد مقرونًا بإجماع أسرته عليه[165]. وقد يواتي الحظ رشيد بيضون الذي كانت له مآثر شيعية وصلات اغترابية

---

[163] في طفولة كاتب هذه السطور، كانت لا تزال تتردد مقارنة بين حداء «ملحميّ» أطلقته، في حملة 1943 الانتخابية، حناجر البعض من أنصار أحمد الأسعد:

طير البيطير بنذبحو　　وقلب العدو بنجرحو

بنشيل البدر من السما　　و بنحطّ أحمد مطرحو

وحداء آخر خافِتُ الجِرْسِ ردّده أنصار لنصّار غلمية:

يا ربي ينجح نصار　　ابن حنا غلمية!

[164] را. بصدد ضيق ضابط الدوائر الخاصة الفرنسي في مرجعيون بذعر غلميّة ولجاجته،

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sevices Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 27 août 1943.

[165] را. أعلاه، الحاشية 129, ورا. أيضًا CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Notes sur un entretien avec Joseph Salem, Conseiller Administratif, Saida, le 27 av. 1943.

هذا وقد فاز عسيران وحده، فعلا، حين تواجه والأسعد، في لائحتين متنافستين في انتخابات أيار 1947. ثم هزم ومن معه جميعًا حين واجه الأسعد ولائحته في انتخابات نيسان 1951. وأما رياض الصلح فكان اسمه على اللائحتين معا! قبل ذلك، أي غداة انتخابات 1943، تنابذ رياض الصلح وأحمد الأسعد ظهريًّا فور ضم عادل عسيران إلى حكومة الاستقلال المشهورة. وما لبث الخلاف أن ذرّ قرنه بين الصلح وعسيران أيضًا، وهما شريكان في الحكومة. واستؤنف، في إبان بناء الإدارة الاستقلالية، الطرح الملحاح للمطالب الشيعية، وتصدّر الأسعد الحركة. ووصل التبرم برياض الصلح وحكومته إلى الحادي الأسعدي الذي عاد إلى "ملحميته" الخنفشارية:

يا رياض مش هيك الأمل　　ذبحت لربعك جمل

ممنوع تطلع عالجبل　　تتبوس جزمة أحمد..ي

وتشير عبارةً «ذبحت لربعك جمل» إلى تهمة محاباة السنّة الشائع آنذاك توجيهها إلى رياض. وانفضّ من حول رياض، في هذا المناخ، معظم أصحابه من شعراء جبل عامل وأدبائه: محمد علي الحوماني، عبد الحسين العبد الله، موسى الزين شرارة، عبد المطلب الأمين، حسن الأمين... ونظموا في حكمه الأهاجي. وكان من الحوماني أن نشر ديوان شعر تاما (سماه «ديوان فلان») في هجاء الصلح. را. أحمد بيضون، «الدولة المستقلّة ليست جملا يجري وحده في الصحراء»، النهار، الملحق، 14آذار 1998. ولكن هذا الخصام كله لم يكن ليصمد أمام داعي الانتخابات إذا دعا... وهو قد دعا في 1947 ثم في 1951. وإلى داعي الانتخابات هذا، بما لصاحب السلطة من دالة عليه، كان مدعو الوزارة يلبي حالما يدعى... وهذا، في كل حال، حديث يطول، وهو جانب من حديث دولة الاستقلال.

واسعة وكان التصويت له محكم الوثاق إلى التصويت لعادل عسيران. هذا كله احتمال في احتمال لم يكن لأحد أن يضمن تحققه. المؤكد أن معركة انتخابية فعلية كانت ستقع وأن الفارق بين مجموعي اللائحتين لم يكن ليأتيَ جسيمًا إلى الحد الذي أسفر عنه، فعلاً، نهار 29 آب 1943.

لِمَ لَمْ يحصل هذا ولا شيء من قبيله؟ لبث أحمد الأسعد ينتظر يوسف الزين إلى آخر لحظة من أيام الحملة الأخيرة ورياض الصلح يحضُّه على تلقيه بالترحاب إذا جاء[166]. ولم يكن هذا واردًا فعلاً لأن عجلة اللائحة الموحدة كانت قد دارت فكانت تحتمل التضحية – على ما يظهر – بمرشح واحد يكون أضعف مرشحيها كرمى ليوسف الزين ولكنها لم تكن تحتمل تضحية تناسب قامة هذا الأخير. كان قد حصل تغيير جسيم في المناخ شعر به مزارعون كان الزين قد أقام عليهم دعاوى كثيرة يبتغي استرداد أراض وضع هؤلاء أيديهم عليها، عهد اضطهاد بشكوف لبك كفر رمان. فكان أن أقدموا، في أوائل آب، على رجم منزل الزين بالحجارة وجرحوا أحد أولاده[167]. وكان الزين مجتمعًا، في تلك الساعة، بعادل عسيران في منزل لآل ميرزا من النبطية، وهو اجتماع لم ينته إلى ثمرة[168]. وأما التغيير الذي اشتمّه المزارعون فهو أن سطوة السلطة المنتدبة لم تعد موجهة إلى حماية الزين أو لم تعد كافيةً لحمايته. كان هذا – لا الخلاف في أمر المقعد الماروني – هو بيت القصيد، ولو ان أمورًا محدودة الأهمية تنوب، أحيانًا، عن أمورٍ أهم منها في تحويل مجرى الأحداث. فلا هو إذن أنف كليوباترا ولا طربوش مارون عبود! وإنما هو ظل بعثة سبيرس الآخذ في الانتشار وخور المندوبية العامة. هي إذن الحرب العالمية الثانية. أو هي مرحلة منها كان لا يزال فيها للانتداب شيء من سطوة وللظل البريطاني حدود، فأتاحت معًا لأحمد الأسعد أن يؤثر لائحة يوسف سالم الموحدة على تلك التي كان يرجح ما يشبهها قبل شهور. كان الشرط الفعلي لتماسك هذه اللائحة الأخيرة أن تكون الفرنكوفيلية اللبنانية لا تزال قادرة على التماسك وعلى المضي في معركتها، عصبية قائمة برأسها في جنوب لبنان. وقد حصل عكس هذا، في نهاية المطاف. كان الزين قد لقّب لائحته

[166] را. أعلاه، الحاشية 130.

[167] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information(s), Sûreté Générale, Saida, le 5-8-1943, et le Conseiller Administratif, Saida, le 6-8-1943.

[168] م. م.

بالحكومية تيمّنًا واحترازًا[169]. ولكن الفرنسيين الذين ينسب إليهم الإنكليز تأييدها مؤكدين أنهم – أي الفرنسين – سحبوا تأييدهم للأسعد، بعد أن انضم إليه الصلح وعسيران، زعموا أن لائحة الزين إنما تماسكت (نسبيًّا) بتدبير إنكليزي كان مرماه إلى استنهاضٍ للهمم يشتدّ به أزر اللائحة الموحدة[170]...

إذن رجّح الأسعد التحالف مع عادل عسيران على التحالف مع عمه نجيب ومع يوسف الزين، وكانت هذه نهاية المطاف. وأما المطاف نفسه فكان مطاف تلفُّت أسعديّ لم يهدأ، ذات المندوبية العامة وذات بعثة سبيرس. وكان طالع السعد الذي واتى الأسعد وأقرانه من الزعماء اللبنانيين أن توجد جهتان ينقّل الطرف بينهما من يصلح له التلفت. ومن انشعاب الأفق هذا وصل رياض الصلح أيضًا إلى النيابة ووصل لبنان، بعد ذلك، إلى الاستقلال.

شبح من الحولة

فهل كانت الانتخابات النيابية مؤذنة بتوجه لبنان، قطعة واحدة، من جنوبه إلى شماله، نحو هذا الاستقلال؟ أم هل كان تفاوت العزم في هذا التوجه بين لبنانين أو ثلاثة أو أربعة ما يزال ينطوي على احتمال تفكك البناء الذي أنشئ في غدوات الحرب العالمية الأولى، إذا ما رجّحت التفكك حصائل الحرب العالمية الثانية؟ كان ثمة ما يشير إلى أمر مريب. وهو أنه، إذا صح أن تنسب إلى الجمل اللبناني نية واحدة ما، فلا بد من أن تنسب إلى الجمّال البريطاني نية أخرى...

... وأول ما يطل علينا كامل الحسين اليوسف، وارث أبيه في زعامة عرب الخالصة، من أوراق المحفوظات الفرنسية، يطل محتجًا، في أواخر سنة 1921، على السعي اليهودي البريطاني لضم الحولة إلى فلسطين. فهذا الضم، في عرفه، يجعل جل ملاّكي الأراضي، في المنطقة، مواطنين في دولة أخرى، ويلقي بـ«جورة الذهب» فريسةً سهلة بين براثن الوكالة

[169] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 21-8-1943.

[170] را.

FO 371/35181, Spears to Helleu, 24th Aug. 1943.

وقارن بـ

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 31 août 1943.

اليهودية المتربصة[171].

على أن هذا الزعيم، الشاب آنذاك، قيّض له، في ربع القرن التالي من عمره، أن يصرف جانبًا غير يسير من نشاطه إلى السمسرة في نقل ملكية أراضي الحولة من الباعة الحديثي العهد بالتلبنن إلى الشراة الساعين في جعل الوطن القومي اليهودي واقعًا ماثلاً.

في كل حال، ليس هذا موضع التبسط في ما صارت إليه أراضي اللبنانيين في الحولة والحولة، برمتها، من بعد. ما يهمنا ههنا هو أن كامل الحسين اليوسف، يطلع علينا من منافذ لافتة الكثرة في حملة الجنوب اللبناني الانتخابية، عام 1943. يطلع علينا، وقد أصبح قائمّقام صفد، وهو في بسطة من رضا السلطانين البريطاني والصهيوني، تجعل كلمته نافذة إلى آذان مرشحين ومعتنين بالشأن الانتخابي، وإن لم يكن أمره مطاعًا بالضرورة. ثم إن ظهوره المتكرر في الحملة وشبكة علاقاته المنتشرة على سرب من المرشحين والوجهاء وأركان الإدارة اللبنانية في الجنوب، لا ينفك يقضّ مضجع المستشار الإداري الفرنسي في صيدا، الدائب في تتبع حركاته وسكناته.

وأكثر من تطاولهم ضغوط كامل الحسين اليوسف أحمد الأسعد وعلي العبد الله. كان أحمد الأسعد، قد باع من شركة ك. ك. إسرائيل، سنة 1937، أراضي في المنارة، قرب هونين، تعود إلى زوجته، وهي ابنة عمه كامل الأسعد، وإلى شقيقتها زوجة محمد الأسعد، ابن عمه الآخر محمود، وكلاهما مقيم، إذّاك، في عديسة. وكان من شروط الصفقة أن يدفع نصف الثمن عند تسجيل البيع (وهو ما حصل) وأن يدفع النصف الثاني عند تسليم الأرض «محررة» من شاغليها، وهو ما تعذّر، على ما يستفاد من الوثائق. وقد زاد الأمر تعقيدًا أن الأسعد أقدم على بيع سرّيٍّ ثانٍ للأرض نفسها من المزارعين الذين كانوا يستثمرونها[172]. ولا نعلم أكان كامل اليوسف قد ضلع في

[171] را. رسالة كامل الحسين اليوسف ومحمد العرب المضمومة إلى

CADN, Fonds Beyrouth, carton 2432, Haut Commissariat de la République Française en Syrie et Cilicie, Service des Renseignements, Transmis au Gouverneur du Grand Liban, Beyrouth, le 16-11-1921.

قبل ذلك بنحو سنتين، نعثر على اليوسف مناوشًا قوة الاحتلال الفرنسية في نواحي الخالصة. را. وضاح شرارة، الأمة القلقة...، م. م.، ص 220.

[172] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Information, Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 18 mars 1942.

الصفقة الأولى، ولكننا نعلم أنه أخذ يستغل نفوذه في نطاقي الحولة وجبل عامل (وكان نافذًا في الوسطين) للضغط على الأسعد وإلزامه بالوصول إلى تسوية مع الشركة اليهودية يجني منها، من جهته، فائدةً ماليّة ومزيدًا من رضا السلطانين الضامنين لمكانته في شمال فلسطين.

كان اليوسف ثريًّا ودائنًا لوجهاء منتشرين في جبل عامل. ولكن أنجع أسلحته في مجاذبة الملاكين اللبنانيين في الحولة (وكان الأسعد لا يزال أحدهم إذ بقيت له أملاك واسعة هناك) كانت سلطته المحلية، بما هو قائمّقام المنطقة المرعيّ برضا أصحاب الحول والطول. فكان النظام الذي وضعته السلطة البريطانية للملاكين غير الفلسطينيين، يجعل في يده أن يعسّر قليلاً أو كثيرًا على أصحاب الأراضي اللبنانيين نقل الغلال المجنيّة إلى الجانب اللبناني من الحدود أو أن ييسّر لهم ذلك، فيلزمهم، في الحالة الأولى ببيعها منه بشروطه، وقد يمتنع، مع ذلك، عن شرائها تنكيلاً بخصومه[173]. وكان يذهب بسلطة الاستنساب هذه أحد مذهبين: فإما أن يحمل المالك على اليأس من ثمرةٍ تعود عليه من ملكه، فيسلم ببيعه لمن يشتري. وكان المشتري جاهزًا، في هذه الحالة، وكذلك السمسار. وإما أن يشد ويرخي مبتغيًا الضغط على السياسيين، وهم – على ما أسلفنا – غير قلائل بين المالكين، وذلك لجرهم إلى حيث يريد لهم رُعاتُه الأقوياء أن يصلوا. وقد كان علي العبد الله، رئيس بلدية الخيام والنائب المعيّن في مجلس 1937، بين الواقعين في أحبولة اليوسف[174] إذ تشعّبت علاقته بهذا الأخير في غير اتجاه، وكان من أسرته من هو ملاّك مرموق في الحولة. وكانت هذه أيضًا حال خالد شهاب الذي تشير الأوراق الفرنسية إلى «صداقة» جمعته بكامل اليوسف[175]، على الاختلاف في توجيه الهوى هذا نحوَ مفوض سام وذاك نحوَ آخر، وعلى إباء شهاب، وهذا معروف في المحيط، أن يبيع أرضه في الحولة لمن جاؤوه مشترين. هذا فضلاً عن أن اليوسف أصبح، في وقتٍ ما، ملاّكًا في حاصبيّا وأنه

[173] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Information, Sûreté Générale, Saida, le 6-11-1942.

[174] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 1er juil. 1943.

[175] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Information, Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 13 av. 1942.

هناك قتل[176]...

هذا هو الرجل الذي صحبه أحمد الأسعد ومعه علي العبد الله في ذاك الصباح من أوائل آب 1943، إلى منزل خالد شهاب ليعلم هذا الأخير أنه مضطر إلى قطع صلته الانتخابية به وأخذ رياض الصلح مرشحًا سنّيًا على لائحته، وذاك صدوعًا بـ«أمر» فرنسي تبرأ منه المسؤولون الانتدابيّون، واحدًا بعد آخر[177]. وهو رجل تبدو المودّةُ مفقودةً في علاقته بالأسعد. فهذه العلاقة لا تنفكّ تتقلب. وكان المراقب الفرنسي قد لاحظ في تشرين الأول 1942 تألّب أضداد كثر بينهم كامل اليوسف وبينهم يوسف الزين ورياض التامر وعلي العبد الله، على الزعيم الوائلي[178]. وقد ظلت

176 اغتيل كامل الحسين اليوسف، وهو في أرض له بجوار حاصبيا، في أواسط أيار 1949. قتله ضابط سوري يدعى أكرم طبارة دخل من الحدود بين البلدين على رأس فرقة اغتيال قوامها ثلاثة جنود. وقد أفضت هذه الحادثة إلى أزمة كبرى بين سوريا حسني الزعيم ومحسن البرازي ولبنان بشارة الخوري ورياض الصلح. كان الدرك اللبناني قد ألقى القبض على القتلة في ينطا بمساعدة رجال من آل العريان. وقد رفض لبنان طلبًا سوريا باستردادهم فأقفلت سوريا الحدود. واقتضت حراجة الظرف الناشئ تحكيم مصر والمملكة السعودية. فأفتى الحكمان بحق لبنان في محاكمة المقبوض عليهم ولكنهما توجها إلى لبنان بالدعوة، مع ذلك، إلى تسليمهم رعاية لعلائق المودة بين البلدين. وهو ما كان. ويجد القارئ خلاصتين لوقائع هذه الأزمة في بشارة الخوري، حقائق لبنانية، ج 3، بيروت 1961، ص 222–225، وفي عادل أرسلان، مذكرات الأمير عادل أرسلان، ج 2، بيروت 1983، ص 831–843. وكان عادل أرسلان وزيرا في الحكومة السورية. وهو يصف «الجاسوس القتيل» بأنه «كان من أصدقاء رياض الصلح»، م. م.، ص 832. وينقل أرسلان عن الأمير فاعور الفاعور أن كامل الحسين نقل إلى حسني الزعيم، حين كان هذا قائدا للجبهة السورية في حرب 1948، 50 ألف ليرة سورية صهيونية المصدر، وأن الزعيم إنما قتله ليبقى هذا السر دفينًا..» م. م.، ص 877. على أن رواية شائعة بين أهالي الخالصة تفسر اغتباله بسعي كان يبذله عند مراجع إسرائيلية لرد النازحين من قريته إلى ديارهم.

177 را. أعلاه، الحاشية 140. هذا وكانت العلاقة بين الأسعد واليوسف، بعد أن اتصل حبلها مجددا من عهد قريب، قد بقيت أميل إلى الفتور. ولم يكن المشكل العالق المتصل ببيع الأسعد أراضي المنارة من الشركة اليهودية بعيدًا عن مجرى هذه العلاقة. قبل ذلك، أي بين الأشهر الأخيرة من سنة 1941 والأشهر الأولى من سنة 1942، تكوّن في الأوراق الانتدابية ملف غير ضئيل الحجم لا نثقل على القارئ بذكر مراجعه، وهو يتابع ما جريات «الصلحة» التي هيئ لها ثم تمت ما بين العديسة والخالصة، أي بالنتيجة، بين الأسعد واليوسف. وكان رجل من الخالصة قد قتل رجلا من العديسة، فسعى الساعون في إجراء «الصلحة» بعد دفع الدية. وقد أطعم الأسعد نحوا من ألفي نفس في الطيبة حين جاءته وفود الحولة لعقد الصلح. وأما اليوسف فأطعم أكثر من عشرة آلاف في الخالصة، حين جاءه الأسعد على رأس الوفود العاملية رادًا زيارته! على أن الفتور بقي غالبا، مع ذلك، على العلاقة بين الرجلين. وكان اليوسف ممنوعا من دخول لبنان، فأبطلت السلطة الفرنسية هذا المنع بعد احتفال الخالصة وتدخل يوسف الزين متوسطا. وهو ما سمح لليوسف، لاحقا، بمواكبة الحملة الانتخابية عن كثب. هذا ولكثرة ما دخل في «الصلحة» المشار إليها من أطراف واعتبارات، نراها تستحق مقالة قائمة برأسها نقترح لها عنوانا: «الحرب العالمية الثانية بين العديسة والخالصة»!

178 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 15 oct. 1942.

العلاقة مقطوعةً ما بين الطيبة والخالصة، على ما يظهر، إلى أواخر حزيران 1943. وحين اتّصل حبلها، مرةً أخرى، «تنبأ» المستشار الإداري بأن العبد الله الذي كان قد مال، منذ حين، إلى الجهة العسيرانية، لن يلبث أن يصالح الأسعد[179]. وقد صحّت النبوءة. وعشية الانتخابات، طلب اليوسف من العبد الله أن يخرج من لائحة الأسعد، فاعتذر العبدالله بالوقت الذي ضاق... وكان السبب أن اليوسف طلب من الأسعد قبول الأورثوذكسي حليم جبارة، الذي ينسب إليه المراقب الفرنسي أنكلوفيلية متأجّجةً، على اللائحة الموحدة، فأبى الأسعد ركوب هذا المركب[180]. وأما توحيد اللائحتين وأما تطويع الترتيبات الإدارية، قبل ذلك، وفقًا لمشيئة عادل عسيران، فأدّى فيهما أميل خوري، أمين سر المحافظة، دورًا أكبر بكثير من وظيفته، وكان المستشار الفرنسي، وهو يرقبه، ينعته بأنه ألعوبة كامل اليوسف[181].

على أن المستشار برونو كان يخلص من هذه التفاصيل – ومن غيرها مما يتعلّق بغير كامل اليوسف، وهو كثير – إلى ما هو أجل منها كلها وأدهى بكثير. فحين ظهرت بشائر الحلف الأول بين عادل عسيران وأحمد الأسعد في نيسان أصدى المستشار لأقوال مفادها أن الجنوب بات مهددًا بالفصل عن لبنان فعلا[182]. وحين أبرم الحلف الثاني، وهو الأخير، بين القطبين نفسيهما، في أواخر آب، مال المستشار إلى مزيد من التفصيل. فكتب أن الجنوب بات عرضة للتقسيم ما بين سوريا و«الوطن اليهودي» فيذهب أكثره، وهو جبل عامل، إلى الأخير ويعطى أقلّه، وهو منطقة حاصبيا، إلى الأولى. وأضاف أن الإنقاذ يقتضي إجراءات تتخذ، وأن أوان اتخاذها لم يفت، مع الإقرار بأن المنطقة باتت، مذّاك فصاعدا، محل تنازع[183].

والحق أن الرجل لم يكن يهذي...

179 را. أعلاه، الحاشية 174.

180 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 25-8-1943.

181 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, le Conseiller Administratif au Délégué auprès de la République, Saida, le 31 août 1943.

182 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 15 mars (avril?) 1943.

183 را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, le Conseiller Administratif au Délégué auprès de la République, Saida, le 31 août 1943.

«وحدته وسلامة أراضيه...»

كان كاترو قد عرض بيان 26 تشرين الثاني 1941، قبل إذاعته بأسابيع، على سبيرس، مبتغيًا أن تبادر بريطانيا إلى تأييد البيان القائل باستقلال متلعثم للبنان، فور صدوره، صنيعها بعد منشور 6 حزيران الذي نشرته طائرات الحملة على الفيشيين بما فيه من إقرار باستقلال تامٍّ لسوريا ولبنان. على أن الفقرة 16 من البيان أثارت جدلاً حاميًا بين الطرفين البريطاني والفرنسي تدخل فيه ديغول، رئيس فرنسا الحرة، وإيدن وزير خارجية بريطانيا، ولامبسون، سفير بريطانيا في القاهرة. كانت هذه الفقرة تنصّ على أن «فرنسا الحرّة تعتبر الدولة اللبنانية وحدةً سياسية وجغرافية يتعين أن تحفظ سلامتها من كل تجزئة». وقد عارض البريطانيون وسبيرس، على الأخص، هذا التصريح وجهدوا لإلغائه أو تعديله، مدّعين أنه يؤيد موقف «القوميين اللبنانيين» ويستفزّ «القوميين العرب» ويقطع السبيل أمام كل مفاوضة مقبلة بين الدولتين السورية واللبنانية تتناول موضوع تعديل الحدود بين الدولتين. على أن العناد الفرنسي أفضى إلى تراجع البريطانيين، فبقيت هذه الفقرة من البيان المُذاع على حالها الأول تقريبًا[184]. وكانت هذه، على الأرجح، الجولة الوحيدة التي خرج منها كاترو منتصرًا على سبيرس.

على أن البريطانيين واصلوا دعوتهم إلى إعادة النظر في خريطتي الدولتين، مدّةً طويلة بعد إذاعة البيان. وإذ كانوا يعلمون أن المطالب السورية المحتملة، في أي تفاوض، إنما تطاول، قبل كل شيء، طرابلس، وبعدها الأقضية الأربعة الشهيرة (وأحدها قضاء حاصبيا)، عمدوا إلى إدخال فلسطين (وهم منتدبون عليها)، شريكا محتملاً، على الأقل، في مشروع إعادة لبنان إلى ما يشبه قليلاً أو كثيرًا خريطة متصرفية الجبل. وكان جبل عامل هو الموعود بالضم إلى فلسطين. ولكن أي جبل عامل؟ بدا أن البريطانيين صادفوا توجُّسًا من الشيعة الذين توجهوا إليهم عندما صرحوا بأنهم يرون أن تساير المنطقة المضمومة مجرى نهر القاسمية. فقد واجههم هؤلاء بالقول إن هذا يقسم جبلهم نصفين ويحيل المضمومين منه إلى أقلّيَّة تافهة في فلسطين. عليه نقل البريطانيون – على ما زعم دعاتهم في جبل عامل – حد المنطقة المرشحة للضم إلى نهر الأولي، من جهة الشمال، مشتملين على صيدا، رادين الحد إلى ما كان عليه أيام المتصرفية. وأما المسيحيون اللبنانيون فسعى الدعاة أنفسهم إلى استرضائهم بالقول إن لبنان سيعود، متى أبصر

[184] را.
Kais Firro, *Inventing Lebanon...*, *op.cit.*, pp. 189-190.

هذا المشروع النور، قلعة المسيحية في الشرق الأدنى[185]. وهذا، على وجه الدقة، ما كان بعض هؤلاء المسيحيين يردده، بين الفينة والفينة، من يوم أن أنشئ لبنان الكبير.

ذاك كلام لَبِثَ يتردّد في مقاماتٍ مختلفة، على ما يظهر من الوثائق، ولم يكن سرًّا، فعلاً، ولا مؤامرة، وإن لم يتخذ أبهة الموقف المعلن لحكومة صاحب الجلالة. كان، شأن غيره مما يجري مجراه، تعبيرا عن احتمال مطروح أعدّ ليعلو أو يخبو تبعًا لأطوار مفاوضة عامة كانت الحرب العالمية حبلى بها. ومن الجهة الفلسطينية، كان المشروع نفسه ينسب إلى الزعيم المقدسي فخري النشاشيبي الذي اغتيل في تلك الآونة[186]. ومن جهة الجنوب اللبناني، كان المشروع موضوع لغط خجول. على أنه لم يكن بلا أنصار معلنين ولا بلا مناهضين، بطبيعة الحال. أما المناهضون فأخذوا يتهمون الزعماء الذين على الساحة بالخيانة والتأهب لبيع جبل عامل لليهود. وقد تداولت هذه التهمة زعماء عدة، غير معتبرة بما بينهم من خصام، فكان أنصار كل منهم يصم بها خصمه. ومن الأسماء التي طاولتها التهمة هذه، من غير سند محدد، بالضرورة، أحمد الأسعد وعادل عسيران ورياض الصلح[187]. وهي إن لم تبدُ ذات فاعلية في مكانة أيٍّ منهم فلأن بيع الأرض لم يكن ينظر إليه سنة 1943 كما أخذ ينظر إليه بعد ذلك. هذا أوّلاً. وهذا يصح ثانيًا في النظر إلى المشكل الصهيوني برمته، على كثرة المحذرين منه والمؤلبين عليه في جهتي الحدود.

[185] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 785, Note sur l'Affaire Chiite, Conseiller Administratif, Saida, le 10 oct. 1941.

[186] اغتيل فخري النشاشيبي في بغداد، في آخر سنة 1941، بعد عقد من المناوأة بين زعامة مفتي القدس الحاج أمين الحسيني وزعامة فخري وراغب النشاشيبي. وكان وضع آل النشاشيبي صعبا في هذه المناوأة. وقد دخل راغب الهيئة العربية العليا التي كان يرئسها المفتي ولكنه استقال منها، بعد مدة. ودخل فخري انتفاضة 1936-1939 دخولا عنيفا ثم انقلب عليها في أواخرها. وكان ما نسب إلى آل النشاشيبي من ملاينة للبريطانيين واليهود وما اتخذوه من مواقف مغايرة للتيار الفلسطيني الغالب، قد أدّى، في مناخ الثلاثينات العارم، إلى بقائهم، على الجملة، بمعزل عن المحطات السياسية الكبيرة التي عرفتها المسألة الفلسطينية في ذلك العقد...، إلخ. را. مواضع متفرقة من
Henry Laurens, *La Question de Palestine*, op. cit., tome deuxième.

[187] را. أصداء لأقوال متناقلة بشأن هذه الشخصيات الثلاث، في صيدا وجبل عامل، تراوح ما بين تلقي مال من الصهاينة للسعي إلى فصل الجبل عن لبنان (الأسعد) وتلقي تمويل بريطاني من فلسطين للانتخابات (عسيران)، و«خيانة الوطن»، لا أكثر ولا أقل! (الصلح) في:
CADN, Fonds Beyrouth, carton 784, Bulletin d'Information Spéciale, Sûreté Générale, Beyrouth, le 13 nov. 1941; carton 1270, Information, Conseiller Administratf, Saida, le 13 mai 1943; carton 1270, Information, Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 22 août 1943.

كان العداء الإجمالي للصهيونية ماثلاً ولكن تحديد المسلك حيالها بقي يحتمل قدرًا لا يستهان به من الأخذ والرد. وأما المعلنون بتأييدهم هذا التوجه فظهروا في صيدا لا في الجبل، إذ أطلق البعض من آل الجوهري، مضابط تدعو إلى الالتحاق بفلسطين وآزرهم في ذلك أناسٌ من آل الحريري وآل زنتوت وآل لطفي، وهؤلاء، على الإجمال، من ذوي المشرب الصلحي في المدينة. غير أن الأمن العام الفرنسي أحصى بين مؤيدي المسعى الكبار أحمد الأسعد ويوسف الزين، لا رياض الصلح. وذكر مع هذين من البيارتة بعض آل شاتيلا وآل سلام، وهما أسرتان ملاّكتان في الحولة[188].

ما الذي كان يبتغيه البريطانيون من سعيهم هذا (أو من الإيحاء بالسعي، في الأقل) إلى إدخال جبل عامل في حدود فلسطين؟ وما الذي كان يبتغيه الصهاينة؟ تقتضي الإجابة المسندة بحثا خاصًا ليست هذه مناسبته. وأما ما تنمّ به ظروف المرحلة العامة فلا يصعب التماسه. كان الماء منية المتمني الصهيوني ولم يكن يكتمها. وقد شهدت المرحلة نفسها مبادرةً موثّقةً، معبّرةً عن هذه المُنية[189]. وكانت شائعات قد انتشرت عن صفقات مموّهة تنقل إلى صهاينة ملكية أراض على ساحل صور[190]. وأما البريطانيون فكان توجههم العام، في حده الأقصى، إلى إخراج فرنسا من المشرق العربي برمته وتوسيع إمبراطوريتهم على حسابها. وكانوا قد قرّبوا من هذا التوجه بطريك الموارنة نفسه. فإذا لم يكن إخراج فإحراج وتقزيم. وما نرجحه أنهم رأوا في ضم جبل عامل إلى فلسطين تنويعًا ذا شأن يدخلونه إلى موازين ذلك القطر، فيعززون فيها العنصر الشيعي، بل يكادون أن يجترحوا له وجودًا فيها ليس له منه، أصلاً، إلا نصيب ضامر للغاية لا يعتدّ به. ولا يخلو الإجراء نفسه من تعزيز للوجود الأورثوذكسي أيضًا، وهذا وجود أوثق تأصلاً هناك وأظهر وقعًا. وما كان يجوز انتظاره من هذا التعزيز المزدوج، لو أفضى إلى نفاذ، أن يلطّف هذان الطرفان الشيعي والأورثوذكسي، بقدر ما يستجيبان لدواعي مصالحهما الطائفية، من حدّة الاستقطاب السنيّ اليهوديّ، في القطر وأن يعززا، مبدئيًا، جانب

[188] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 2411, Bulletin d'Information Spécial, Beyrouth, le 3 nov. 1941.

[189] را.

Laura Zittrain Eisenberg, *My Enemy's Enemy, op. cit.*, pp. 68-69.

[190] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 1095, Informations, Conseiller Administratif, Saida, le 25 mars 1942.

«المعتدلين» من عرب ويهود. وهذا مفعول للطائفتين المذكورتين بالذات كان قد اختبر ما يشبهه ويعزز الأمل بحصوله، في لبنان الكبير الذي بدا الاستقطاب السني الماروني مشكلته الكبرى من يوم أن وجد. والمفعول المذكور، بما يمكن أن يفترض له من حمولة الاعتدال، هو، على الأرجح، ما كان ماثلاً لعيني فخري النشاشيبي يوم أن التمعت في ذهنه خاطرة هذا المشروع. فقد كان الرجل يتصدّر، في القدس، الجانب الفلسطيني الموصوف بـِ «الاعتدال» والمناوئ لتيار الحاج أمين الحسيني، مفتي المدينة المتشدِّد، وخصم السياستين البريطانية والصهيونية الأول، الهارب، قبل مدّةٍ، من فلسطين، وبعدها من عراق ما بعد الكيلاني...

ولعل في هذا ما يفسر استثناء المصادر الفرنسية رياض الصلح من عداد السائرين في هذا الركب. كان السنّة الصيادنة والبيارتة من موقّعي العرائض المطالبة بالانضمام إلى فلسطين ومن رعاة المشروع أصحاب أراض في الجليل أو أصحاب مصالح تجارية وطلاّب منافع مختلفة في المجال الفلسطيني. ولم يكن رياض الصلح، الوثيق الصلة بمفتي القدس، من بين هؤلاء، ولو ان له بينهم أنصارًا كثرًا وأصدقاء. على أنّ بصره كان يجول، على الأغلب، في أفق هذا المشروع وما جرى مجراه حين فاه، في مطلع سنة 1943، بكلام مؤدّاه أنه لا يرى أمور لبنان سائرة إلى خير، ولكنه يرجو أن يرحل المنتدب الفرنسي عنَ البلاد أيًا يكن من يحل محله[191]...

وأما زعماء الشيعة من أمثال أحمد الأسعد ويوسف الزين فنقدّر أن تناولهم للمشروع البريطاني لم يكن متجهًا إلى غاية محسومة سلفًا. كان موقفهم مزيجًا من الضغط على السلطة المنتدبة وعلى الحكومة اللبنانية واعتبارًا بمصالح شخصية محدّدة لهم واستجابةً منفعلة لحنق جمهورهم المتقلب، في أيام الحرب تلك، بين أعسر الأحوال. وكان فيه، فوق ذلك، بعض التقرب زلفى، ولو على تردد، إلى مرغوب سبيرس ذي الرغبات المتزايدة السمو أسبوعًا بعد أسبوع... كانوا يجهدون في ملء خانات متباينة رأوا أن مستقبل الحرب يحتمل أن يستقر بهم في هذه أو تلك منها. كانوا يستبِقون هذا المستقبل، متخبطين، فيحاولون شغل الخانات جميعًا في آن واحد...

[191] را.

CADN, Fonds Beyrouth, carton 421, Information, Sûreté Générale, Beyrouth, le 16-1-1943.

من جهة أخرى، لا يصح الإغضاء، بعد لَحْظ الرابطة بين الصلح والحسيني، عن تلك التي كانت معقودة بين الصلح والأمير عبد الله. وكان الأمير يعدّ المفتي رأس خصومه.

النتائج

يوم 29 آب، اقترع في الجنوب 24394 ناخبًا من 37661 هم مجموع الهيئة الناخبة. أي أن النسبة بلغت 66%. وقد تدرجت مجاميع اللائحة الموحدة ما بين 20011 صوتًا نالها عادل عسيران و16466 صوتًا نالها علي عبد الله. فبقي للائحة الزين أن يتدرج مرشحوها بين مجاميع سقفها أدنى من ثمانية آلاف صوت. وقد تقدم عادل عسيران أحمد الأسعد بـ587 صوتا وتقدمه رشيد بيضون بـ 59[192]. جاء الأسعد ثالثًا إذن فأحنقه ذلك واعتبره مدبَّرًا. والحق أن الإدارة المنوط بها تنظيم الاقتراع كانت عسيرانية الهوى، فلم يكن الأسعد مخطئا، على الأرجح[193]. وأشار المستشار في تقاريره إلى ضغوط على المقترعين وأوراق اقتراع حشرت في الصناديق، جملةً، في بعض الأقلام، وما إلى ذلك من مخالفات[194]. وأما رياض الصلح فجاء رابعًا إذ اجتمع له 19406 أصوات ولم يتقدمه الأسعد إلا بـ 18 صوتًا[195]. والحاصل أن معدل نصيب اللائحة الموحدة من أصوات المقترعين فاق ثلاثة أرباعها. وقد تسلى المستشار باستذكار انتماءات الفائزين السياسية فخرج بأكثرية مرموقة من الإدّيّين ومن الموالين لفرنسا، وهذان انتماءان عادا غير متلازمين بالضرورة، ما دام رياض الصلح، مثلاً، قد احتسب بين الإدّيّين[196]. والحقّ أن هذا الاستذكار لم يكن إلا استذكارًا أي استعادة من الذاكرة لنوازع تجاوزتها خطى الأيام

192 را. نتائج الدورة الأولى من انتخابات الجنوب في البيرق، أول أيلول 1943، وفي
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 30 août 1943.

193 را. بشأن النشاط العسيراني للمحافظ ومعاونيه، في المرحلة الأخيرة من الحملة،
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Conseiller Administratif au Liban-Sud au Délégué auprès de la République Libanaise, Saida, le 31 août 1943.

ورا. بشأن حنق الأسعد من النتيجة واتهامه عسيران بخيانته،
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Conseiller Administratif, Saida, le 2 sep. 1943.

ولم يكن حنق الأسعد من تقدم عسيران إياه من غير صلة باحتمالات التوزير، بعد انتخاب رئيس للجمهورية، و قبل ذلك، بالانتخاب القريب لرئيس مجلس النواب.

194 را. م. م.، بشأن هذه المخالفات.

195 را. أعلاه الحاشية 171.

196 را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 6 sep. 1943.

الحثيثة. وقد أسف الأسعد نفسه لسقوط يوسف الزين[197]. وكان هذا من قبيل التضامن بين «أصحاب البيوت الكبيرة» في ما يتعدّى المعركة بينهم، إذ يؤذيهم أن يسقط أحد من الذين لا يليق بهم إلا الفوز، أي منهم هم. وكان الأقران في بيروت السنية قد تدبروا أمورهم بحيث لزموا هذا المبدأ. فأحزن الأسعد أن انتخابات الجنوب لم تنسج على المنوال نفسه.

بين... وبين...

قبل يوم الاقتراع، كانت الجولات والحفلات الانتخابية الكبيرة قد توالت مدة أسبوعين تقريبًا. فأقامت اللائحة الموحّدة مهرجاناتٍ كبيرةً في جزين والطيبة والخيام وصيدا. وقد جمع أقلها (في صيدا) مئات وأكبرها (في الطيبة) خمسة آلاف، وفقًا للتقدير الفرنسي. ولفت، في جزين، خطاب رياض الصلح الذي ذكر بأنه كان خصمًا للانتداب وأكد أنه اليوم صديق للاستقلال اللبناني وفيّ للصداقة العريقة التي تجمع لبنان إلى الدول الديمقراطية. ثم تمنى النصر القريب للحلفاء في الحرب ومعه جمع الطوائف كلها في محبة لبنان. ثم استعاد قولاً له كان قد بدأ يردده، حيث يناسب، من أواخر العشرينات، وهو أنه يُؤْثِر القرية الواحدة المستقلة على البلاد الواسعة المستعبدة. ومؤدّى هذا أنه يقدّم الاستقلال على الوحدة، فعلى من يخشى منه العكس أن يطمئنّ[198]. قال رياض هذا في البلدة المارونية وهو عالم أن تشكيل اللائحة الموحدة جاء صدمةً لجهات في الحكومة ولمسيحيين أولهم البطريرك عريضة الذي قيل إنه يناوئ رياض بخاصة، يؤازره في ذلك مطارنة وأعيان يلومون المندوبية على ملاينتها هذه اللائحة[199]. ولم يلبث البطريرك أن أطلق، في أواخر الحملة، منشورا دعا فيه إلى الاقتراع لخليل معتوق (خصم سالم الروم الكاثوليك) وزّعه الزينيون فأثار ذلك استنكارًا من الجهة الأسعدية[200]. وكان أنصارعادل عسيران قد نشروا، قبل ذلك، ملصقًا من سبيرس وكأنه

197 را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Bulletin Politique, Conseiller Administratif, Saida, le 7 sep. 1943.

198 را. بشأن مهرجان جزين وخطاب الصلح، أعلاه، الحاشية 131.

199 را. أعلاه، الحاشية 121. ورا. أيضًا
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 22 août 1943.

200 را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 27-8-1943.

برنامج زعيمهم الانتخابي. ولم يكن فيه غير دعوة إلى الناخبين للاقتراع محكمين ضمائرهم «ليتمكّن لبنان من تبوّء مكانه في مصاف الأمم المتحدة»[201].

وأما الطيبة فاختلفت حالها شيئًا ما عن حال جزين (وعن حال الخيام أيضًا)، إذ لم يكن فيها، يوم مهرجانها - على ما لاحظ المراقب الفرنسي نفسه - أعلام فرنسية ولا لبنانية ولا حليفة، بل بيرقان عربيان لا غير. وقد خطب الأسعد هناك فنعت لبنان بأنه «بلد عربي»، وكانت هذه عبارةً تكرهها السلطة المنتدبة، فلم تسغ سماعها في بيت الطيبة، على التخصيص[202]. وبين جزين والطيبة، وبين لبنانية رياض الصلح وعروبة أحمد الأسعد، وبين تعليق سبيرس بقاء الجنوب في لبنان أو رحيله عنه أصلاً على نتائج الحرب واكتساب مزيد من النازحين الشيعة جنسية العاصمة، وبين وقت كثير صرفه زعيم عرب الخالصة كامل الحسين اليوسف وغيره من أمثاله عند بيريغوردون الحاكم البريطاني في صفد والنحماني مدير الصندوق القومي اليهودي في طبريا وأليوفيتس مندوب شركة ك. ك. إسرائيل في مستعمرة التخشيبة ثم عند هذا أو ذاك من المرشحين للانتخابات النيابية في جنوب لبنان، وبين وبين...، كانت الانتخابات تتجه إلى مآلها بحماسة وكان المرشحون، وبينهم رياض الصلح، يجهدون للبقاء واقفين، مستعدين لإحناء هاماتهم أمام رياح الحرب العالمية أو للنفاذ من خروم هبّاتها المتلاطمة، بحسب ما تقتضيه أو تأذن به الحال.

أيار-آب 2003

[201] را.
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 25-8-1943.

[202]. را. بشأن مهرجان الطيبة المشهود، أعلاه، الحاشية 109، وبشأن مهرجان الخيام،
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Services Spéciaux du Levant, Poste de Merdjayoun, Merdjayoun, le 25 août 1943.
وقد تغيب عادل عسيران ورشيد بيضون عن مهرجان الطيبة، فأثار غيابهما استغرابًا. وأما مهرجان صيدا فشهد الإعداد له شيئًا من التعثُّر ومخاوف من صدام بين أنصار الطرفين المؤتلفين! فكان، على ما يبدو، أن انتهى الأمر إلى احتفالٍ محدود كرّس المصالحة بين رياض الصلح وآل البزري الذين حملوه على الأعناق وخطب أحدهم (نسيب) مرحّبًا به وأطلّق آخر (أنور) نارًا في الفضاء. وقد خطب الصلح معتذرا عن إهماله المدينة والجنوب في ما مضى... را. بشأن هذه الوقائع،
CADN, Fonds Beyrouth, carton 1270, Information, Sûreté Générale, Saida, le 27-8-1943.

VI

كوابيس الجوار

مسيحيو الشرق العربي ومصائر مجتمعاتهم:
بين القائل «إلامَ الخلف؟» والسائل «ما الصحيح؟»(*)

لسنا، قطعًا، أول من يلاحظ أن مجتمعًا يجعل من لفظ المُغايرين إلى خارجه ديدنًا لسياسة التغاير في داخله إنما هو مجتمع يوغل في الانحطاط. وذاك أنه يجعل من الموت مثالا أقصى لنظامه. فما الموت إلا مطابقة الكائن ماهيته، على ما «تشهد» به أشياء العالم الميتة، كافّةً من غير شذوذ. وأما المجتمعات الحية فشأنها أن تستبقي ماهيتها قدّامها: سؤالا - بل أسئلة - يلتمس الجواب عنه (أو عنها) ويختلف فيه وينتقل به من درجة من التركيب وكثرة العناصر والاحتمالات إلى درجة أعلى وأرقى. وليس في التسليم بالكثرة والحركة افتئات على حقوق المجتمع في وحدة يبتغيها لنفسه. ولكن وحدة المجتمعات هذه نسيج وحدها فلا ينبغي أن يستعار لوصفها أيٌّ من طرُز الوحدة غيرها. فلا هي، بادئ ذي بدء، وحدة الجلاميد. ولا هي أيضًا وحدة الكائن الحي، لما يقتضيه استمرار الحياة في الحي من استهلاك للحياة حوله أي من نقص لها ينمو به هذا الحي أو يستديم. ولا هي، أخيرًا، وحدة البيئة الحية، إذ هذه توجب الإبادة أيضًا حتى يمكن النموّ أو البقاء. وإنما تلك الوحدة - في كل ما يتخطى كلّ بُعد آخر محتمل الحصول من أبعادها - وحدة سياسية. أي أنها وحدة تنظيم يداري التفارق أو التنازع بالتدبير ويضبط العنف بالحق. ولقد أتت لغات - لا نزال نستلهم أدبياتها - ذنبًا كبيرًا حين اشتقّت من جذر واحد وصفها للحياة العضوية وتعيينها لمبدإ الحياة الاجتماعية. فأضافت الألفاظ عينها إلى النسقين كليهما، بناءً ووظائفَ وخاصيّةً، إذ أطلقت على كليهما ألفاظًا من قبيل ما صورته بالفرنسية مثلاً: organe, organisé, organisation. ولعل العربية كانت أوفر حظًّا - وهي تترجم - حين أحبطت (بفعل الارتباك لا لعلة أخرى) سعي المختصين

(*) نشرت في النهار، الملحق، عدد 10 كانون الثاني 1998، في نطاق ملف خصص للمسيحيين.

من أهلها إلى زجّ «العضويّ» و«المتعضي» و«التعضية» في مصطلحها الاجتماعي أو السياسي. فكان من استثقالها هذه الألفاظ أنه استبقى لفظ «التنظيم» وما يُجانسه من ألفاظ دارجة في هذا الحقل. وهي قد أحسنت بهذا لأن للتنظيم في صيغ الاجتماع فضلا على «التعضية» لا يحدّ. إذ التنظيم – بفعل «الفقر» في مفهومه، أي بفعل استعصاء صيغه على الحصر – قابل، مبدئيًا، إذا أسعفه حسن تدبير المصالح المتضاربة بالسياسة والحق، أن يعالج موازين الاجتماع كلما اختلت – وهي لا تنفكّ تختلّ – متنقلا بمبدإ الوحدة من سوية إلى سوية أخرى أرحب لاحتواء المتنازعين ولاستقبال ألوانٍ مستجدة من التنازع. وهذا دونما موجب قطعي غير مثال الخير العام بما يفترضه من اقتصاد أقصى في العنف أي من وفر للحياة نفسها ومن الكثير المتاح من إرثها الإنساني ومن أسباب نمائِهِ أيضًا.

مجاز الوحدة

تداولت مجتمعات الشرق العربي، من أواخر القرن الماضي(*)، اصطلاح الوحدة ومالت إلى صورة لهذه الأخيرة تنطوي على استهجان لمبدإ النزاع وعلى التهوين من شأن الفوارق، قبل النظر فيها، وعلى الميل إلى رذلها عمومًا. وقد تولى الشعراء والخطباء (وغيرهم)، إشاعة هذا المفهوم للوحدة وصورته الكتلة المصمتة، في حالات، والجسم الحي في أخرى. فانتشرت في هذه المجتمعات الكنايات بـ«البنيان المرصوص يشد بعضه بعضًا» والجسد الواحد «إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى» و«هبّة الرجل الواحد» وما إلى ذلك. وهذه صور ترجح اعتبار الفوارق – ناهيك بالنزاع والتضاد والانقسام والحدود – عيوبًا أو آفاتٍ يجب التصدي لها بالإنكار والمحق. واعتبر الصمت، في كل حال، أو «الصيحة الواحدة» وهيَ مثيلته، مآلا لازمًا لفعل التوحيد الذي قُدّم على أنه محاكٍ فعل الخلق – أي «كـن» – أو، بالأحرى، فعل إعادة الخلق، وكلاهما موصوف بالوقوع في لحظة أو، على الأصح، في لا زمن. فكان أن سأل شاعر الوحدة في الصمت:

إلام الخلف بينكمُ إلاما   وهذي الضجة الكبرى علاما؟

وهذا – لعمرك – سؤال مصقع البلاغة يجمع (في العدد الأخصر من الألفاظ) الدعوة – مكررة! إلى وقف الزمن والإخلاد إلى الصمت بعد إنكار التخالف ومحوه بحمل أسبابه على مجرد التوهم. وأما الذي لا يحتاج إلى بيان – من بعد – فهو أن هذا الشاعر عمي عما

(*) التاسع عشر.

كان قد أبصره أعمى المعرة حين تناهت إلى سمعه أصداء الضجة في اللاذقية، فلم ينكرها – وان يكن امتعض منها، على ما يظهر – ولم يَدْعُ إلى وقفها بِمَحْقِ إحدى جهتيها ولا هو دعا إلى مسخها «صيحةً واحدة». وإنما قصر سعيه على طرح سؤاله المشهور. وهو سؤال يؤذن – في أسوإ الحالات – باتصال الضجة ويفتتح – في أحسن الحالات – سعيًا من الجهتين إلى تنسيق للنغمين المتناشزين يتخذ الزمان مدى له ولا يبتغي الإفضاء، بالضرورة، إلى مآل له ولا، بالطبع، إلى نهاية للزمان.

دهم وهول ولجاجة

كان مسيحيو الشرق العربي، في هذا العصر– ونترك جانبًا حديث ما سبقه – موضوع ضيق إجمالي في مجتمعات هذا الشرق ولم يكونوا موضوع اضطهاد وتنكيل مستمرين أو مخطط لهما فيها. ولم يكن هذا الضيق غير صنف على حدة من ضيق هذه المجتمعات العام بالفوارق ووجوه الاختلاف ودواعي التنافر ما بين جماعاتها وما بين أقطارها أيضًا. ولم يكن الضيق – تاليًا – إلا احتجاجًا (لا قرارَ لما ينضحه من يأس) على تعذر وحدة طلب الوهم المحلّق في فضاء الجماعات حصولها فورًا وتوًّا وتمامًا. وقد يكون جائزًا ردّ هذا الوهم إلى عناصر بعينها من تراث مشترك بين المجتمعات المذكورة. ولكن الغباء أقرب إلى من يتهم شعوب الشرق العربي بأنها لم تطلب هذا الضرب من الوحدة إلا استجابة لتقاليد غبية. وذلك أن هذه الشعوب كانت غرضًا – من الخارج على الأخص، ومن الداخل أيضًا – لأفعال عنف فظيعة وصدمات مستديمة الوقع مروِّعة. وقد لا يكون تاريخها المعاصر إلا تاريخ ردّ خيالي، متغاير الصور ولكنه شديد الأسر، لغائلة لم تكن تملك من أي وجه من الوجوه، مقاليد ردّ حسي لها، وكانت الوحدة الآنفة الوصف مليكة هذا الخيال. وهي أولا وليدة لنفاد صبر تاريخيّ أَمْلَتْهُ ظروف كانت تستنفد، بعنفها الصخّاب، كل صبر. فيجب على من يهوى ردّ التاريخ إلى خطإٍ ضخم كان ممكنًا تلافيه أو إلى جملةٍ أخطاء جزئية تكفي محاكمة مرتكبيها لافتراض تاريخ بديل مجترح، أن يأتي ببرهانه. لا يفضي هذا، بالطبع، إلى تنزيه مبدئي، لفاعل عربي عام (لا وجود له) ولا إلى براءة عامة لفاعلين عرب متفرقين زادوا الدمار انتشارًا بخضوعهم لا لحدود الإمكانات المتاحة، بالضرورة، بل لمنطق المواقع الخاصة وما يليها من مصالح أساسًا. وإنما قصارى الكلام الدعوة إلى ملاحظة صفات الدهم والهول واللجاجة التي كانت لوصول هذا القرن العشرين إلى هذه الديار وإقامته فيها.

لم تتمخّض مفاعيل «الفور» و«التوّ» و«التمام» التي أخذ يتخبط فيها وهم الوحدة، إذن، عن اضطهاد للمسيحيين العرب مستديم أو عن تنكيل بهم مخطط له. وإنما تمخضت عن ضيق إجمالي كانت أحواله تختلف باختلاف المراحل والمواضع، صعودًا وهبوطًا. وليس تهوينًا من شأن ما هم عرضة له، في بعض أقطار الشرق العربي، الإشارة إلى أن خصومهم المفترضين حينًا والمبادرين إلى الخصومة حينًا، وهم الإسلاميون، على اختلاف النحل والأسماء، لاقوا في نصف القرن المنصرم من عنف الأنظمة السياسية التي يناوئون ما لا يقاس به ما لقيه المسيحيون من أذىً. فكان أن دكّت أحياؤهم بالمدافع وكانوا يعتقلون بالآلاف ويعدمون بالعشرات وكان العسكريون ولا يزالون يقتلونهم حيث «ثقفوهم» وفرًا لمنافي أسرهم وأخطار محاكمتهم. وليس تخفيفًا من جريرة الإسلاميين القول إنهم حيث يمدون أيديهم بالأذى إلى المسيحيين – وهي هي الحال في مصر، بخاصة – يقدّمون في اعتبارهم (وإن يكن هذا لا يغير من النتيجة شيئًا) زعزعة النظام العام وإعجاز السلطة على إضعاف المسيحيين أو توكيد دونيّتهم. وهم، حيث تعزّ الأضحيات المسيحية أو اليهودية – وهذه هي الحال في الجزائر – يتخذون بديلا منها أضحيات من أبناء دينهم أو من الأجانب. أخيرًا لا يعدّ براءة لأجهزة القمع القومي ولا لمتزمتي المسلمين في حارات المدن العربية وأسواقها ولا لجماعات الإسلام العنيف المنظمة القول إن أشدّ ما وقع لجماعة مسيحية في هذا الشرق المعاصر وأبعده أثرًا في وجودها نفسه إنما كان تهويد فلسطين المتصل إلى اليوم – وإلى غـد – وهو فعل لم يكن مسلمو البلاد فاعليه وإنما كانوا ضحاياه أيضًا. هكذا ارتد مسيحيّو فلسطين كلها في نحو عام 1992، إلى نحو 170 000 نفس، منهم مائة ألف تقريبًا يحملون الجنسية الإسرائيلية ويمثلون 2,4 في المائة من سكان إسرائيل. ويزيد معدّل الهجرة بين المسيحيين قليلاً عن مثيله بين المسلمين ولكن الهجرة أشد وقعًا بكثير على جماعاتهم لقلة عديدها. وأظهر مثال على تقهقر حضورهم أنهم كانوا، في القدس عام 1948، 28 000 يمثلون 20 في المائة من سكان المدينة وارتدوا حتى عام 1992، إلى اقل من 15 000 يمثلون 2 في المائة لا غير من مجموع السكان الجديد. ولا يوجد شيء يحمل على الظن أن وضعهم الإجمالي في فلسطين كلها، لم يزدد سوءًا من عام 1992 إلى اليوم.

القدس وروما

أي أن المسيحية عادت غير بعيدة عن إخلاء أرض المسيح، وهو ما لم يكن قد اضطرها

إليه ثلاثة عشر قرنًا من الحكم الإسلامي فيها ما فيها وفيها، على الأخص، عقابيل الحملات الصليبية. وقد لا يكون في هذه الحال – وهي متصلة التفاقم – ما يوجب العجب من مواقف الفاتيكان التي تجاوزت كثيرًا، في الأعوام الأخيرة، مسائل العلاقة بين اليهودية والمسيحية إلى مواقف سياسية بحتة تتعذر تبرئتها من تزكية الموقع الإسرائيلي العام في النزاع الدائر داخل فلسطين التاريخية وحولها. هذا مع أن خروج المسيحية من القدس أو استحالتها جدرانًا (هي أشبه بحائط المبكى) وسدنة للجدران من غير «شعب» إنما هو أدهى للمتأمل، من مغادرة المسيحية روما نفسها. إذ المقيم في الفاتيكان لا يعدو أن يكون نائب المسيح بينما «المقيم» في القدس (وفي بيت لحم والناصرة) هو المسيح نفسه. نقول إن العجب من هذا قد لا يكون له محلّ. وإنما الأولى من العجب (ومن لوم الفاتيكان أو نقده، ولا غرض لنا في كليهما) أن نتخذ من هذا عبرةً صارمة في الواقعية السياسية. إذ كان عهدنا إلى اليوم أن طمس الحدود بين اليهودية والمسيحية وما يترتب عليه من مواقف سياسية حيال الدولة العبرية، إنما اختص به شطر من البروتستانتية الأميركية ولم تكن الكنيسة الكاثوليكية مقبلةً عليه. وهو، في كل حال، طمس من جهة واحدة، إذ يظهر تطور المواقف في إسرائيل أن الحدود المذكورة لا تزداد هناك إلا نتوءًا. ولا تكفي لتعديل هذا الميزان تسهيلات حصّلتها طائفة اللاتين (وهي تتبع الفاتيكان مباشرة) من السلطة الإسرائيلية ومكاسب تبشيرية حقّقتها (في تنازع الكنائس الفلسطينية الكثيرة ما تبقّى من مؤمنين) وتصعب نسبتها إلى الروح القدس.

بل الأحرى بهذا الطمس أن يعتبر نامًّا، رغم كل شيء، بما يشبه أن يكون «خيارًا أطلسيًّا» متزايد الحيوية (وإن لم يكن جديدا فعلا) تبنّته الكنيسة الكاثوليكية. وما الداعي إلى العجب؟ ألم تحفظ ملفات «التحرر الوطني» إجمالا، في أميركا اللاتينية؟ ألم تسفر مؤسسات العولمة الكبرى عن إوالات لتنظيم التنافس المستمر والتعاون بين أميركا الشمالية واليابان وأوروبا الغربية (وفي هذه أهم الدول الكاثوليكية)؟ ألم تنزح الربقة السوفياتية عن بولونيا وعن المواطن الكاثوليكية الأخرى المجاورة لها في وسط أوروبا؟ وكان التعاون بين الفاتيكان والولايات المتحدة قد أدرك أَوْجَهُ في المجابهة البولونية ثم اضطرب حبله، مؤقتًا، بسبب حرب الخليج الثانية، وهو يتجدد من مدة من غير افتراض تطابق (لا ضرورة له في هذه الحالات) بين السياستين. وأي تقارب بين الولايات المتحدة وجهةٍ أخرى لم تكن إسرائيل مختبره الأثير؟ لا يمنع هذا أن يكون في مسلك الفاتيكان الحالي تجديد لاهوتي – باشره المجمع الفاتيكاني الثاني قبل أكثر من ثلاثين عامًا – واعتبارات أوروبية تتصل بكوابيس المحرقة النازية وكانت بعض أطيافها قد طاولت

كنائس أوروبية مختلفة ولم تبق بعيدة عن الفاتيكان نفسه. ولكن تجديد اللاهوت وزحزحة الكوابيس يحصلان في مواقيت تحددها مصالح وازنة. فما هي النسبة، في الميزان، بين مسيحيّي فلسطين أو بين مسيحيي الشرق (والكاثوليك منهم أقلية بينهم) وبين كتل ووقائع لها الوزن السابق بيانه؟

تقديم الرابطة الوطنية

لهذا كله – وهو قد يبدو خارج الموضوع – خلاصة في قلب الموضوع. ليس لمسيحيّي الشرق، أينما كانوا، من شريك يسوغ لهم أن يقدموا شركتهم معه على شركتهم في أوطانهم مع مواطنيهم. ذاك تقديم خبروه قرونًا وعلموا أن برقه الخلّب قد يسرّي عنهم زمنا يطول أو يقصر، إلاّ أنه يرتدّ عليهم صواعق في كل مرة. وذلك أنه يجب أن يكون المرء عدوًّا مثابرًا للمسيحيين حتى يبرّئهم من هذا «الضيق» الذي أسلفنا أنهم يكابدونه من جهة المسلمين ونضيف أنهم يبادلونهم إيّاه وزيادةً... إلا إذا كانت التبرئة إبطالاً لمبدإ المسؤولية أصلاً في حالات من هذا القبيل يقع في أسرها فريقان فتسوقهما معًا بعصاها ويعود غير مهمّ حقًّا تعيين الفريق الذي خطا الخطوة الأولى. هذه البراءة العامة خيار قد يوجد ما يجيز الأخذ به – وإن لم نكن نميل إليه، من جهتنا – في عين دارس ما يعكف على الحرب اللبنانية وتطورها، مثلاً. فهو – أي الخيار – يبرز «قوة الأشياء» وبأس تيارها (حين يمازجه العنف على الأخص) ولكنه يبطل، في ما يبطل، دور السياسة. إذ لا يصحّ، إلاّ في حالات قصوى، اعتبار السياسة فنًّا لممكن واحد، بل الأصح، غالبًا، أن نرى فيها تدبّرًا لممكنات. فإن غادرنا دائرة الحكم هذه وعدنا إلى السياسة وجب علينا القول إن المسيحيين أخطأوا كثيرًا في مواقع مختلفة وفي مناسبات منتشرة على مدى المرحلة المعاصرة. وحين نقول «المسيحيين» نقصد قوًى ونخبًا تتصدّر تمثيلهم السياسيّ وتنحو بقدر ما من النجاح إلى احتكاره. وكان مجالا الخطإ الأوسعان حيث المسيحيّون قوّة (أو قوًى) يعتدّ بشأنها وأثرها في الموازين الوطنية كافة أي في لبنان وفي مصر. وكانت صورة الخطإ شبه الثابتة استثمار تفوّقٍ مرحليٍّ جاء محمولا، في أهم حالاته، على كف أجنبية، لتجاوز نطاق الحق في شركتهم مع مواطنيهم المسلمين، ثم الشطط في التمسك بمزايا كان يضرب قواعدها تحوّل الظروف. وهذا سلوك اقترف المسلمون من جهتهم، ما يعادله، حين استطاعوا ولا يزالون. وما يدري إلا العليم الخبير إن كان سَيَرْعَوي هؤلاء وأولئك (إذ الأمر المعضل أنهم يجب أن يرعووا معًا بعد كل ما جرى وأن ينشئوا ضوابط تردع من يبتغي منهم العودة إلى ما كان)... أم

هم سيظلون مصداقًا لما أنزل من لدن العليم الخبير في مخلوقاته: «كلاّ إن الإنسان ليطغى!»...

في كلّ حال، لا يحتاج ما نسمّيه «تقديم الرابطة الوطنية» من المسيحيين إلى نقض صلات يشدّون بها أزرهم في أرجاء مختلفة من العالم والوقوف في فراغ يجادلون مواطنيهم غير المسيحيين «بالتّي هي أحسن». بل إن هذا لن يكون من الحنكة في شيء، وهم محتاجون إلى التنفّس وغيرهم محتاج إليه أيضًا. وقد كان السينودس الخاصّ بلبنان وبعده زيارة البابا متنفّسًا طيبًا لسائر اللبنانيين، على ما يتجاوب في الإرشاد الرسولي من أصداء ثيوقراطية، قريبة وبعيدة، يخشى أن تعجب الإسلاميين، مثلاً، أكثر مما ينبغي لها. لا نسيغ للمسيحيين الاعتزال، إذن، ولا كان هذا سائغًا منهم في أي زمن مضى. ولكن الرغبة في التنفس شيء والركون إلى صحبة قبضات لا تلبث أن تكتم الأنفاس شيء آخر. ولا الاستخذاء أمام الأكثريات الإسلامية في الشرق أو أمام جماعات العنف الديني فيها سائغ من جهة المسيحيين. فهم، قبل المسلمين، بعض أصول هذه الأوطان واسم الأقباط، مثلًا، هو نفسه اسم مصر القديم. وحين يستخذي المسيحيون أو يحملون على الاستخذاء، يرتدّون عن خير ما كانوه في زمان هذا الشرق الأخير، بخاصة، وهو نسمة الحرية وبذار المعرفة. فما كان إلا مغالطةً فاقعةً قولُ سارتر، بالأمس، إن اليهودي صناعة اللاسامي. إذ لو كان ذلك كذلك لكان أول ما يعمد اليه اللاسامي صنع اليهود جميعًا على شاكلة واحدة واليهود لا هم ولا كانوا نسخًا عن واحد وإن كان بعض النفاق «التقدمي» يرتاح – تفاديًا من تهمة اللاسامية – إلى إنكار أن يكون لهم حركة قومية يواكبها معظمهم بصور مختلفة وأن تكون إسرائيل دولةً لهم وأن يكون للحركة وللدولة مرتكزات في هويتهم وتراثهم الدينيين وأن يكون الاختلاف في صحة هذه المرتكزات غير مبطل لوجودها. لم تصنع اللاسامية اليهود، إذن، وإنما كانت تحدّيًا ردّوه من حيث هم وبما عندهم ولا يزالون. وليس إلا أيسر من هذا بكثير إباء أي مسيحيٍّ عربي أن يكون «صنع في طهران» بل حتى أن يكون «صنع في الفاتيكان».

توسيع مسلك أصيل

وإنما المراد أن يتنامى الحضور المسيحي في أعماق الإسلام العربي، فيتعرفه المسيحيون ويتعرفوا إليه ويقفوا على المكبوت والمبدد من طاقاته وعلى ما يلي الكبت والتبديد من جنون شطحاته أيضًا. المراد إذن أن يصدروا، في كل مطالبة أو حلف أو عمل، عن التسليم بأن هذا الإسلام (ونحن نعني بالإسلام البشر وما لهم من صيغ اجتماع ليس الدين غير بُعْدٍ – رئيس

- تتباين صور حضوره فيها ووقعه عليها) إنما هو منزلهم ومحيطهم وأن عليهم أن يستفزوه إلى ما يجعله شريكًا كفؤًا في حضارة العالم المعاصر يدخلها بكرامته. ذلك يستبعد نوعًا من العلمانية العشوائية يبدو دعاتها - وهم ديمقراطيون فضلا عن كونهم علمانيّين - وكأنهم يستعدون لتعميم خيارهم الفردي - أو المدقع في أقليته، على أحسن تقدير- بحيلة ما أو بانقلاب، أي بالنتيجة، من خلف ظهور المجتمعات. وأما المسيحيون فيقعون على شيء من أنفسهم - في الأقل - حين يفعلون - مثلاً - ما فعلته راهبات أبقين مدارسهنّ مفتوحةً لأولاد المسلمين (وحدهم تقريبا) في زمن الحرب اللبنانية. وهو أيضًا ما تفعله جمعيات قبطية في مصر، تمدّ يد الرعاية إلى كل محتاج من غير تمييز في الدين. وهو أيضًا ما فعله، من قبل ومن بعد، دارسون مسيحيّون للإسلام أقبلوا عليه من غير محاباة ولكن بقلوب مفتوحة. يسع المسيحية، في هذا المساق نفسه، أن تكون للمسيحيين طريقة في الحياة وفي التأمل والعمل ونظام إيمان وقيم، قبل أن تكون هوية مستغرقة في تكرار نفسها يليها معرض دائم للشعارات والشعائر. فهذا المعرض لا يخلو، أيًّا يكن من يقيمه ويرعاه، من أن يكون تبيّنًا من الغير بالتضادّ وبتكثير علامات الفرقة.

هذا كله مسلك تنحو إليه المسيحية، في تجلياتها السامية، من تلقائها. وليس إلا غُرورًا أن يدّعيَ مدعٍ من غير أهلها أن يترك مثل هذا المسلك وصية في عهدتها. وإنما نعلم أن المسيحيين العرب - وهم بشر لا مسيحيّون وحسب - لن يجمعوا أمرهم على هذا أبدًا. فلا يمنعنا التسليم بهذا من الأمل أن يتسع هذا المسلك بين أهل المسيحية ويعظم نصيبه من سعيهم. وذلك أن في كفاءة الإسلام وكرامته كفاءة وكرامة للمسيحيين ولأوطانهم وغنًى لهم عن الهجرة وغنًى للإسلام عن تخبُّط - خطر على المسيحيين والمسلمين وعلى العالم - في قوقعة القهر والشطط والعنف. فان لم يكن هذا المسلك نافذا فأي مسلك آخر - نافذ أو مسدود - يصح اعتباره متاحًا لشعوب هذا الشرق؟

الانحطاط والهجرة

الهجـرة! يُهاجر المسيحيون، فعلا، من هذه الأقطار، ويُهاجر المسلمون، ولا يجوز تحميل متاعب العلاقات بين الجهتين، حيث توجد، أكثر من قسطها في حمل المسيحيين على الهجرة. فهذه دائرة لا يُستساغ فيها التهويل ولا التهويش. لا يواجه المسيحيون مشكلات بارزة ينفردون بعبئها في سوريا ولا في الأردن ولا في العراق. هم يواجهون هناك ما تواجه شعوبهم،

بل إن نصيبهم منه ظلّ أدنى، على الأغلب، من نصيب جماعات ضخمة - بل أكثرية - داخلة في تكوين تلك الشعوب. رغم ذلك يهاجر من المسيحيين والمسلمين هناك من يجد إلى الهجرة داعيًا وسبيلا. ويُهاجر مسيحيون (ومسلمون أيضًا) من أقطار أخرى يعاني المسيحيون فيها محنًا أو معضلات خاصة بهم إلى هذا الحد أو ذاك. وقد ذكرنا حال فلسطين التاريخية وهي على حدة. وتمثل لأعيننا، على الدوام، حالتا مصر ولبنان وفيهما أوسع الجماعات المسيحية في الشرق وأجلها حضورًا وآثارًا، على ما أشرنا. ومنهما يهاجر مسيحيون أيضًا ويهاجر مسلمون. في سائر هذه الأقطار، يُرى المسيحيون أكثر إقبالا على الهجرة لأسباب شتّى.

ولا نقع على ما يرجّح أن يكون «الضيق» الطائفي أوقع هذه الأسباب، وقد يكون بينها امتيازهم النسبيّ الذي يجعلهم أقدر على الهجرة. على أنه يستوي، من جهة النتيجة، أن تكون الهجرة مردودة إلى ضيق مادي يضرب الأفراد أو الأسر أو إلى ضيق جماعة بجماعة. ويعود إلى المسلمين، قبل غيرهم، أن يتبيّنـوا الصفة الموافقة لمجتمعات تحلّ مشكلات التغاير بالنبذ أو تحل مشكلة العجز عن النمو بتهجير يطول إلى سواد القادرين على الإنتاج ولكنه يبدأ بالنخب. وذاك، من الجهة الأولى، أن النبذ لا يبطل التغاير بل ينتقل معه إلى صف النابذين - إن لم يكن انتقل بعد - متكشّفًا عن مجتمع يأكل نفسه. وذاك، من الجهة الأخرى، أن في تهجير النخب نزولا بسويّة الحياة في أي مجتمع (وتقليصًا لمكانة الحرية فيه،على وجه الخصوص) واستسلامًا لدواعي الانحدار لا تعرف له نهاية.

لـذا، كانت هجرة المسيحيين أبعد دلالة ووقعًا بكثير من عديد مهاجريهم وأشدّ إفصاحًا للمسلمين عن التشخيص الدقيق لحال مجتمعاتهم: وهو الانحطاط ونداء الهاوية.

حدّث عن الهول قبل الإرهاب(*)

إسرائيل، في الأصل، مشروع مجنون. حق للفلسطينيين أن يجاهروا العالم اليوم بهذا القول الحق. فهم يقيمون البرهان عليه بدمائهم وهي تسبقهم بعنفها إلى إثباته. ليس إلا جنونًا أن ينكَر وجودُ شعب بقضِّه وقضيضه فيطرد من أرضه من غير إقرار بأنه كان موجودًا، أصلاً، وطرد بعد ذلك. لَيس إلا جنونًا أن يسمى الفلسطينيون عرب فلسطين ليسوغ اعتبار تذريتهم في سائر بلاد العرب أمرًا غير ذي خطر. وليس إلا جنونًا، مع ذلك، أن تنكر نسبة هذا الشعب إلى قومية يحصى أهلها اليوم بمئات الملايين وإلى دين (واحد على الأقل) تجاوز أتباعه المليار. ليس إلا جنونًا أن يضرب بعرض الحائط اكتظاظ فلسطين بالرموز، فضلاً عن البشر، يشخص إليها من هم مئات من الملايين ومن هم أوفر من مليار ومن هم أكثر عددًا منهم أيضًا. لم يكفِ ذاك كله حائلا دون استحالة الجنون دولةً ولا دون اصطناع شعب على أنقاض شعب آخر. لم يكن ذاك حائلاً دون هذا فورًا. ولكن ذاك استقر حائلًا دون القبول بهذا أي دون استواء الجنون طمأنينة ودون استواء الحياة في الحقل المغنطيسي الشاسع لهذا الجنون مشروعًا لمعنىً غير الخروج منه. ولقد تزيت مشاريع الخروج بألف زيٍّ وأورثت صور جنون أخرى وخرابًا لا يحصر في ديار بعيدة جدًّا عن فلسطين. ولم يكن هذا ليمكن لولا ذاك الجنون الأصلي ولولا أن أصداء عنفه تجاوبت في أسماعٍ لا تحصى فأورثت رغبةً في كبحه متعذرة الكبحِ.

***

ثم كان أنه لسنوات خلت زيّن للعالم أن هذا الجنون يمكن أن يثوب إلى منطق فيندرج في نظام لهذه المنطقة من العالم فصّل، على الجملة، وفق رغبته وهُيِّئَ لتقبّله حربًا بعد حرب وكارثة

(*) افتتاحية السفير في 6 نيسان 2002.

بعد كارثة، مدة نصف قرن. فهل لأحد أن يقول اليوم إن قيادة الفلسطينيين لم تقبل ما هو أقل من حق الفلسطينيين بفراسخ وأشواط؟ هل لأحد أن ينكر أن هذه القيادة لفرط ما ارتضت من الغبن قد انتهت إلى التسليم بما قد لا يقرّ له قرار، إن لم يكن لشيء فلأنّ حس الإنصاف عند الجيل الطالع أو الجيل المقبل من المنقادين لها قد يطيحه؟

وهل يحتاج إلى إمعان نظر إدراك أمر له من الجلاء ما يندر أن يتحصّل لهذا الصنف من الأمور: وهو أنه كان على الإسرائيليين أن يسجدوا لأوسلو ويقبلوا الأرض بين يديه؟ فراحوا عوض ذلك يتشبثون بمستوطنات زرعوها بين المدن الفلسطينية ويحتالون لقضم بقعة من الأرض هنا أو هناك ويزعمون لأنفسهم القدرة على تحدي العالم كله في شأن القدس ويتبرأون من كل تبعة في مسألة اللاجئين ويصرون على سلب الكيان الفلسطيني العتيد بقيّةً من رمق تركها له أوسلو أفي السياسة وجدوها أم في الاقتصاد أم في الأمن. وحين أعرض الفلسطينيون عن هذا – وكان حقًّا لهم الإعراض عما هو خير منه وأبقى – كان من جمهور الإسرائيليين أن جاء بأرييل شارون رئيسًا للحكومة بأكثرية نادرة المثال عندهم. فتأكدت نية الإجهاز على أوسلو برمته. واستوى العنف أفقًا لـ«ديمقراطية» الإسرائيلية في ادعائها رسم مصير شعب آخر من ألفه إلى يائه لا مجرد العلاقة بين شعبين موعودين بحسن الجوار. كان وعد شارون الواضح ربقة احتلال تزداد ثقلا ويفرض استمرارها بكل وسيلة بما في ذلك المذابح. وكان في الأفق الأقرب تصفية الأطر السياسية الفلسطينية وما يليها من أدوات ورموز. وكان في الأفق الأوسط فرض مزيد من وقائع الاستيلاء والسلب. وكان في الأفق الأبعد فرض الرحيل. ولم يكن للفلسطينيين أن يعوّلوا في رد هذه الغائلة على غير أنفسهم. فلا الأميركيون حاضرون حيث يجب حضورهم ولا في يد العرب حيلة يعتدّ بها ولا دعاة السلام الإسرائيليون عادوا يملأون ما كان يضيق عنهم من ساحات.

***

لم يسجد الإسرائيليون لأوسلو ولم يكن هذا من شدة بأسهم، على شدته المعلومة. كان هذا رعبُ مَن وُلد مقمّطًا بجريمة ينام وعواقبها تلوح لقلبه، بعيدة وقريبة. فيختار الإيغال في الجريمة طلبًا لسلامة مأمولة أو سعيا إلى براءة مفروضة. وكان الفلسطينيون وحدهم من الناطقين. فتقبّلوا لمواصلة النطق أفدح الأثمان. أبَوْا أن يبقى محتلاً ما كانوا قد ارتضَوْهُ نصيبًا من بلادهم. فقتل منهم الإسرائيليون مدنيين وعسكريين ومقاتلين. وقتلوا مدنيّين إسرائيليين ومستوطنين وعسكريين ولم يعفّ الدمار الإسرائيلي عن أكواخ مخيماتهم ولا عن مقرات

قيادتهم. وهو ما يزال يُصْليهم عيشًا يزين لهم الموت.

وذاك أن فلسطينيين قتلوا أنفسهم أيضًا. وهذه واقعةٌ ليس غير النظر فيها من مدخل مستقيم إلى النظر في جملةً ما هو جارٍ بين الفلسطينيين والإسرائيليين من كل وجه، ومن وجه حقوق الإنسان قبل سواه. فأي معنىً غير معنى الحق المجرّد من كل حول يبقى لسؤال من هانت عليه حياته كيف تهون عليه حياة من يعدّهم أعداء له ولكل ما ينطوي عنده على قيمة؟ وكيف تراها هانت تلك الحياة وهذه وبفعل من؟ ذاك سؤال يجانبه، عادةً، من يبدأون المساءلة عندنا من حرمة المدنيين الإسرائيليين. وهم، عادةً أيضًا، لا يذكرون حرمة المدنيين الفلسطينيين مجيزين لأنفسهم، على ما يظهر، أن يُغضوا عن ذكر ما يعدّونه تحصيل حاصل. أو أن على السامع أو القارئ افتراض أنهم يعدّونه كذلك. ولكن السامع أو القارئ يشتمّ من سياق الكلام، في بعض الحالات، ريحًا مسقمة. وهي أن ما يعدّونه تحصيل حاصل إنما هو قتل الفلسطينيين لا حرمة قتلهم. حتى إذا طرح بعضهم السؤال المتّصل بقتل بعض الفلسطينيين أنفسهم لم يجد جوابًا غير اللغو السمج بغسل الأدمغة وبالوعد بالجنة. فأي مسحوق لغسل الأدمغة يجعل الفلسطيني يتجول بين التنظيمات المقاتلة بحثًا عن أقرب السبل إلى الموت والقتل؟ وأي وعد بالجنة تحمله الفتاة التي أفتى لها الشيخ الأصولي بحرمة ما هي مصمّمة عليه؟ وإذا صحّ أن مئات من الفلسطينيين، شبّانًا وشابات، أمسوا عاقدي العزم على هذه الفظاعة، فأية آلة للتربية على عبادة الموت أنتجتهم في شهر واحد؟ أهي آلة فلسطينية أم آلة إسرائيلية وأميركية؟ تلك أسئلة يجب طرحها أشد الوجوب لا لتزيين القتل والموت، بل لنقيضه: أي للذود الحق عن حرمة الحياة وعن غيرها من حرمات البشر كائنين من كانوا. وهي أسئلة تشتمل على الحقوق ولكنها تجوز إلى ما وراء الحقوق. فهي مباينة جدًّا لمجرد الولع الببغائي برطانة حقوقية تميت الحقوق ولا تحييها وتؤسس للمضيّ قدمًا في قتل المدنيين، على وجه التحديد، ولا تحميهم. وأما أنها تجوز إلى ما وراء الحقوق فذاك لأن اليأس المطلق مطلق وهو واقع، بهذه الصفة، وراء كل شيء. حتى إنّه كثيرًا ما يقع وراء الله نفسه.

***

كان الفلسطينيون وحدهم، تقريبًا، من الناطقين. وأما شارون فاختار، ومعه من معه في إسرائيل وفي أميركا، أن يسلك السبيل المفضي، على الأرجح، إلى ارتهان مستقبل جيلين أو ثلاثة من شعوب هذه المنطقة، ومن الإسرائيليين أولاً، لمحبس الدمار والموت. وذاك أن ما تشهده فلسطين اليوم ليس من صنف الأحداث التي يسهل على السياسة تدارك عقابيلها. فكيف

إن كانت السياسة، على ما هي عليه عند بوش وشارون، «فنًّا لِمُمْكِنٍ» وحيد هو حمل الناس على القتل والموت بلا حد منظور سوى رحيل الفلسطينيين عن فلسطين وتعافي الاقتصاد الأميركي بزيادة الإنفاق العسكري؟ قد يسقط شارون غدًا أو بعد غد وقد يثوب بوش، بعد حين، إلى صواب غير صوابه اليوم. على أنهما سيكونان قد أفلحا، قبل ذلك، في سد الأفق أمام كل مستقبل سوي لدولة إسرائيل وفي خلخلة أركان العرش الأميركي الذي تتكاثر الدلائل على أنه منذور ليكون بين أقصر العروش الإمبراطورية عمرا في التاريخ. على أن المتأمل لا يرى، بخلاف ما قد يتبادر إلى الذهن، في الأول ولا في الثاني من هذين الأمرين ما يَعِدُ شعبنا وشعوب الجوار برسوٍّ ما على برٍّ للسلامة.

وفي ارتقاب المرتقَب من الأهوال، حمل الفلسطينيون صليبهم بإباء وكانوا وحدهم، تقريبًا، من الناطقين. وقد أثمر صمودهم المَهول، حتى الآن، أن كثيرين غيرهم نطقوا بحقهم. هم لن يكونوا وحدهم بعد اليوم. وهم سيجدون في ذلك عزاء ومددًا. وهذا، في خضم الهول الجاري والمرتقب، عزاؤنا الوحيد حتى الساعة.

لست وحدك!

4 نيسان 2002

قطط على كرة ذات قطب واحد(*)

(خواطر وملاحظات)

1

هذه إذن مبارزة بين صورتين. من شاهد نيران بغداد، في أولى ليالي القصف الكبير، يحسن به أن يفطن، طلبًا للفهم، إلى سقوط البرجين التوأمين يوم الحادي عشر من أيلول 2001. بدا أن المراد تجاوز الهول الذي حمّل به ذاكرة الكوكب أفظع مشهد سجّلته السينما، حيّةً أو ميتة. هذا ثأر صورة من صورة. ولا بديل من الإبقاء، مع الصور، على متسع لفهمها. بدت مطاردة بن لادن والملاّ عمر واستعراض النار في أفغانستان شريطًا دون مستوى الهَوْل المُراد. العراق تَوْسِعَةٌ ذات شأن لدائرة الثأر. ودمه، مع ذلك، قد لا يروي الغلة. قد يحتاج الأمر إلى دماء من جواره ثم من جوار الجوار. وراء ثأر الصورة من الصورة، يتراءى ثأر عالم من عالم. هذا ولا يتعب القاصف من تبرئة ساحة المقصوف. يبذل لذلك كلام كثير وتزجى التهاني إلى مُسْلِمي أميركا بعيد الأضحى. الحكمة تقضي أن تؤكل الثيران أسْوَدًا بعد أبيض. ولاشيء، في ما يلي الحكمة العملية، إلا طائر الثأر يستصرخ العشيرة الحاكمة في واشنطن أن تسقيه دمًا. كان العرب القدماء يسمّون هذا الطائر «الهامة». وهو الذي ذكره شويعرهم – وهذا من طبقة صدام حسين في الشعر، تقريبًا – «موجزًا» لصحافة أيامنا، حين قال:

يا عمرو إن لم تدع ذمّي ومنقصتي   أضربك حتى تقول الهامة اسقوني

في مدن العراق، يسعى مخرجو البنتاغون إلى ترميم هيمنة هوليوودية بعينها على الفن السابع. تلك هيمنة أحدث فيها الشيخ أسامة فتقًا يصعب رتقه. هوليوود التي في كاليفورنيا

(*) افتتاحية السفير في أول نيسان 2003.

تبدو، لحسن حظّنا، في غير هذا الوارد. فهي ترسل إلينا، في هذه الأيام، الوفير من أشرطة تتحدى رهافتها غباوة القنابل. وهي أشرطة أنتجت بعد الحادي عشر من أيلول وكان قد بدا، مدة أعوام قبله، أن معينها الأميركي آخذ في النضوب. هذه إذن مبارزة أخرى بين مايكل كين أو جاك نيكلسون وديك تشيني أو دونالد رامسفيلد.

استحسنّا – على ما تفرضه الحال من مشقة في الالتفات إلى هذا – أن نقول هذا في صدر الكلام... عسى ألا يستشري الظن أن العالم خلا إلا من جورج بوش وصدام حسين.

2

لا شيء غير الثأر؟ الذين يقودون الحرب على العراق (بعد أن قادوا الحرب على أفغانستان وأساغوا الحرب على فلسطين) ليسوا من الصنف الذي راعته فعلة بن لادن إذ راعت جمهور الأميركيين وجملة البشر. هي أمضّتهم، لا ريب، ولكنها لم تُعْمِهِمْ عن احتمالات حصاد غير حصاد القتلى والأنقاض. فهؤلاء تسمّيهم العبارة الفرنسية «مسوخًا باردة»، لا يستخفّها الغيظ ولا غيره من انفعالات البشر. وأما حصادهم المبتغى فلا يصحّ حصره في براميل الدولارات، على ما أراد البعض من أهل الخبرة. فهو أيضًا حصاد «صدم وترويع» – أي إرهاب – على ما أراد شعار الحملة. هو حصاد هيمنةٍ على مفترقات لطرق العالم وتحكّم في مآل كل ما يهبّ فوقها أو تحتها وما يدبّ ومن يكبر في محطاتها ومن يصغر. فهو إذن سعي لتخليد الدولة العظمى في عظمتها بفعل زيادتها عظمة من غير حدّ. ولكن لا تضرّ مع الهيمنة ثروة، فهاتان متكافلتان.

يفيد خبير لبنانيّ أن في العراق احتياطًا محقّقًا من النفط الخام يقدر بـ 112 مليارا من البراميل وآخر غير محقق يقدر بـ 150 إلى 250 مليارًا. وهو ما يعد العراق بالتقدم على السعودية، أكبر مصدّري النفط في العالم اليوم. ويضيف الخبير أن استكثار الأميركيين من ذرائع شن الحرب وكتمانهم هذا الدافع إليها «مشبوه إن لم يكن مضحكًا». كان العراق، على ما يفيدنا به خبير أوكسفوردي، ينتج، عشية الحرب، نحو مليوني برميل يوميًّا، وكانت الولايات المتحدة تستهلك نحو عشرين مليونا تستورد قرابة نصفها. وكانت تشتري ما يقرب من نصف النفط العراقي الصادر، لا مباشرة بل بتوسُّط شركات غير أميركية. ويسع العراق، على ما يرى الخبير اللبناني، أن يتوصل، بالتدريج، إذا ما دعت الحاجة، إلى مزاحمة السعودية على مكانة المصدّر الأول التي تتبوأها بمعدّل إنتاجٍ يبلغ، على التقريب، 7 ملايين برميل يوميًّا. فانظر واعتبر.

3

فإن نزيل البيت الأبيض – وهو خبير في مجال النفط، وأهم النافذين حوله خبراء أيضًا – نظر واعتبر. فتراءت له غنيمة يراوح قدرها الجليل ما بين سبعة ترليونات وتسعة ترليونات من الدولارات، بأسعار الشهور الأخيرة، وكان معدلها يعلو قليلاً عن الـ25 دولارًا للبرميل الواحد أو يهبط قليلاً دونها. وحيث تكون ناصية السلطة السياسية في يد الولايات المتحدة، تخضع قسمة الحاصل من بيع النفط الخام لمبدإ بسيط: المناصفة ما بين شركات النفط الكبرى – الشقيقات السبع الأميركية، أساسًا – والدولةِ المنتجة. وتفرض الولايات المتحدة لنفسها أيضًا أفضليةً في تعيين مصبّات النصف الثاني، فتوجهه كيف شاءت إجمالاً، موقنةً أن جلّه ينتهي إلى تمويل الاستيراد الذي يستنزفه من ألف باب، وقد يكون أوسعها ابتياع السلاح. ولِوَلاء النظام السياسي وقعٌ حاسم على هذا التوزيع. والحضور العسكري ضمان مرموق للولاء السياسي. فالجزمة العسكرية موجّه ذو سطوة لمآل حصة الدولة المنتجة من العائدات. ولكن ظلها يسعه التخييم أيضًا، عند ظهور ضرورة استراتيجية، على انتظام توزيع النفط بين سائر المحتاجين إليه، أي في شرايين الاقتصاد العالمي كله. فقبل ضخ المال في الأسواق، يتعيّن ضخّ النفط في الآلة المنتجة. وهذا تؤمنه آليات السوق عادةً، ولكن وقوف جنديّ لك عند الصنبور يمنحك الأمان، من هذه الجهة، والسطوة أيضًا، تدّخرها لحين اللزوم وترهب بها، في كل حين، عدو الله وعدوك – راهنًا كان أم محتملاً – من بين الدول المستوردة.

تلك معطيات بسيطة للغاية لا نرى منكري دور النفط في الحملة الذئبيّة الجارية يردّون عليها إلا بأنفة الولايات المتحدة وشممها وتمسكها بأهداب المثال الديمقراطي وحقوق الإنسان. ويضيف خبراء من ميلانو إلى ما سبق أن العراق وحده يسد الثغرة المحتملة في أمان الولايات المتحدة النفطي من جراء انصرام حبال الود بينها وبين السعودية، بعد 11 أيلول، وما بدا في نظام هذه الدولة من صدوع، ومن جراء الأزمة الاجتماعية المستشرية في فنزويلا.

في ميزان الترليونات هذا، لا تبدو كلفة الحرب، مهما تبلغ، شيئًا مذكورًا. وعند خبراء ميلانو أنفسهم أن السوق الأميركية حصدت، وحدها، ستّين مليارًا من أكلاف حرب الخليج السابقة دفعت معظمها السعودية والكويت. في الحرب الراهنة، سيغطي العراق الأكلاف. الحرب خدمة تتضمّن سلعًا، ويبيع الأميركيون والبريطانيون هذه الخدمة للعراقيين. في أول الأمر، ذكرت مصادر مختلفة 40 مليارًا سيدفعها العراق من عائدات نفطه لتغطية أكلاف الحرب، تليها أكلاف إعادة الإعمار (أي العقود التي ستستأثر منها أميركا بحصة الأسد)

فالديون التي يرقى جانب منها إلى الحرب على إيران، وقد خاضها العراق، جزئيًّا، لحساب الولايات المتحدة. ثم طلب بوش، أخيرًا، إلحاق 75 مليارًا، جلها لأغراض الحرب، بموازنة البنتاغون العادية. وقيل إن هذا يكفي لحرب تدوم أربعة أسابيع، فإذا زدتم زدنا، وتبقى، في كل حال، نفقات الاحتلال ولواحقها، فهذا كله عرضةً للزيادة أو قل لزيادات.

4

ما معنى هذا كله؟ معناه أنه ليس لعراقي أن يحسب الصواريخ التي يمطر بها «هدية من الشعب الأميركي». هذه صواريخ البنتاغون وليست أكياس طحين النقطة الرابعة. الصاروخ يدمّر البيت ويثخن في الأسرة، فيدفع العراقي ثمن الصاروخ وثمن ما يأتي عليه الصاروخ: أي دية نفسه ودية عياله وتكلفة بناء البيت مجدّدًا لمن قد يكون بقي حيًّا من الأسرة. هكذا يأخذ الأميركيون ما يعدّ الفرنسيون أخذه محالاً: أي الزبدة وثمن الزبدة. هذا ولن يكون الحاصل شيئًا بإزاء الأنصبة المقبلة إلى صناديق شركات النفط. في حرب الخليج الماضية، دفع العراقيون ثمن العدوان على الكويت دمار جيشهم ومرافقهم وثمن نصف ما أذن لهم ببيعه من النفط تعويضات للكويتيين. ثم دفعوا اثني عشر عامًا من حصار توسل الأميركيون - وغيرهم، على الأرجح - لتأبيده تصعيدًا للتفتيش لا ترى له نهاية وزرعًا لفرق التفتيش بجواسيس انكشف أمرهم للعراقيين وللعالم. وكانت هذه أعوامًا مات فيها العراقيون بمئات الألوف جرّاء النقص في الغذاء والدواء وهجر منهم ملايين، فلم ترتفع في الأمم المتحدة راية سوداء. ويقصّر عن فظاعة ما حلّ بالعراقيين ما فعله البن-لادنيون في الجزائر، قبل نيويورك وواشنطن، وما جرى حول البحيرات الكبرى الإفريقية. كانت هناك ثغرة في درع صدام حسين هي أن ما أنفقه على ترميم البنى الأساسية وإعادة التسلّح، في هذه المدة، رعته عقود مع فرنسا وروسيا والصين لا مع الولايات المتحدة. الولايات المتحدة حصلت نصيبها من حيث أشرنا، وأهم منه ما سماه الرئيس المصري «وجودًا عسكريًّا كثيفًا» في ما كان يسميه البريطانيون «شرق السويس». فهذا هو الضمان الناجع لمستقبل هو اليوم حاضرنا المشؤوم.

5

نعلم أنه لا ينبغي لنا الإزراء بالتجارة. من أين لنا هذا الإزراء والعراق اليوم معرض شاسع للتجارة بالسلاح؟ تثبت فاعليته هناك ثم يباع حيث تيسّر. وأحسن السلاح أميركي. اختبر الأميركيون «أم القنابل» ليبيعوا (في الوقت الحاضر) بعض بناتها. وعرض البريطانيون

أيضًا صاروخًا طازجًا، نضر الألوان، قبل أن يرسلوه إلى الجبهة. فمن أين لنا الإزراء بالتجارة وهي دورة العالم الدموية؟ المشكل الوحيد أنها ههنا دموية جدًّا جدًّا.

الميلانيون يضيفون إلى ما مرّ بصدد النفط أمرًا يتصل بأفغانستان. يقولون إن احتلالها يأذن للولايات المتحدة بمدّ خط لأنابيب النفط طوله 2500 كلم. وهذا خط كان سيبلغ طوله، لولا الاحتلال، 5500 كلم. فتتضاعف مرارًا تكلفة بنائه وصيانته ومخاطر حمايته والرسوم التي كانت ستفرضها، لا محالة، دول يعبر أراضيها. نتنفس الصعداء إذن، عوض أن نزدري التجارة. فحرب أفغانستان كانت أدنى كلفةً من هذا: 3400 قتيل من بين المدنيين، لا غير، ودمار بلاد كانت مدمّرة على كل حال.

6

الصحافة «الإمْبِدِد» (إقرأها بالإنكليزية)، نقترح تسميتها، بالعربية، «الصحافة المقمّطة». تمضي مستضافة في آلة الغزو، وهي مشكورة كلها على احتمالها الخَطَرَ ومشكور بعضها على احتماله المَضَضَ. يحظر عليها تصوير القتلى والجرحى وإذاعة أعدادهم. ماذا تصور إذن وماذا تذيع؟ المصفحات المدمّرة وأعدادها؟ الجدران المبقورة؟ من يحزن على مصفّحة؟ من يعرض نفسه درعًا بشريًّا وقاية لجدار؟ هكذا تنكر الحرب الجديدة لبّ كل حرب أي قتل البشر. وفي هذا وغيره تتبارى المصادر الرسميّة، من أميركية وبريطانية وعراقية في فنون الكذب. فهذه هي الحرب أيضًا. هكذا تهرب الحرب الجديدة من نفسها. هكذا تلزم الحرب الجديدة الإعلام بـ«تغطيتها» فعلاً.

7

قال رامسفيلد إن العراقيّين الذين يقاتلون جيوشه بثيابهم المدنية ما هم بـ «قوات»، بل هم إرهابيون. ثمة جشع أميركي لا يوصف في استنفاد الإرهاب، بعد 11 أيلول. البس بزّتك ونازلني. إن جئت في أطمارك فأنت إرهابي، ولا تعتذر بالحق في ردّي عن بيتك. لا أقبل منك عذرًا وأنت في هذا الزي.

من البدء بدا حديث الإرهاب موجّهًا نحو هدف رئيس هو حظر التفكير فيه. الإرهاب هو الإرهاب فلا تقل لي إنك تعقله. ما هو هو لا يعقل. لا تقل إنك لا تجد للإرهاب مسوّغًا، فأهمّ من هذا بكثير ألاّ تجد له سببًا. الجريمة العادية من عندياتنا فنجد لها كل صنوف الأسباب. وأما

الإرهاب فمن عندياتكم. ثم إن معالجة الأسباب باهظة الكلفة، في هذه الحالة. وأما الغزو والقتل والقمع فأمور سهلة على القوي وتجارة رابحة.

وما دام الإرهاب شرًا مطلقا لا مريّة في شرعية استئصاله، فسنسمي كل ما نكره إرهابًا، من الآن فصاعدًا، ونبدأ بدفاع الغير عن نفسه.

شراهة رامسفيلد هذه تفلح في توسيع صحن الإرهاب ولكنها تقلّص مادّة الوجبة. أين من الولايات المتحدة اليوم عطف العالم غداة 11 أيلول؟ انقلب، في عام ونصف عام، شبانًا روسًا يضعون غالونات فيها نفط أمام السفارة الأميركية في موسكو.

8

الذين توقّعوا لغزاة العراق «استقبال الفاتحين» (من أين جاءت هذه العبارة؟) هم بعض أهل النهايات الكثيرة. مات الله أوّلًا ثم مات الإنسان ثم انتهى التاريخ وانقضى هوى الثورة ثم بادت الحدود وأقاليم الدول واضمحلّت سيادة الدول، باستثناء ما كان يقبله بريجنيف من «سيادة محدودة». وقد نحصي، إن أمعنّا النظر، أكثر من فقيد آخر. اليوم يعلن خبراء النعي موت الأوطان. لا بصفتها محل انتماء جامع وحسب بل بصفتها بيوتًا وأشجارًا وموجوداتٍ أخرى فريدة أو تافهة وشبكات علاقات كثيرة يعلق بها الناس. أذهلهم أن يبدي العراقيون تعلّقًا بهذا كله، أي بنسيج حياتهم الهش، وأن يقاتلوا دونه. كانوا – وبينهم عراقيون – يحسبون أن صدّام حسين ومعه الحصار يتعذر ألاّ يكونا قد أتعبا العراقيين من وطنهم. في الأصل هذا مطلب صدام: أن يتعب العراقيون من كل شيء في وطنهم إلا منه. العراقيون آثروا الإعراض عن فلاسفة النهايات وركنوا إلى بساطة الحكمة البالغة: لا يموت شيء أسباب حياته موفورة. ثمة أشياء تتغير لتبقى. هذا وأسباب تعلق العراقيين بالعراق موفورة. فهو واحد من أكثر أوطان العالم قدرة على تحويل أحزانه إلى شغف به. لذا لا يأخذه أهله بأيديهم من الطغاة ليعطوه – ومعه كثير من مقاليد العالم – للبغاة. في ضوء هذا، يحسن بأطباء الفكر الشرعيين أن يعيدوا النظر في جدول وفياتهم بندًا بندًا، فلا تبغتهم، مرات أخرى، قيامة ما لم يمت أصلاً.

9

مع هذا قد يفلح الأميركيون في احتلال العراق كله. فما الذي سيفعلونه بعد ذلك؟ سيتحصنون في قواعدهم ويحشدون مصفحاتهم قريبا من حقول النفط والمطارات وسيراقبون

محاور المواصلات من الطوافات ويجدون من يصور لهم المآتم والأعراس أو يصورونها هم من الأقمار الصناعية. وبعد؟ من سيحكم لهم العراق؟ حكومة من بعض أهله، لا ريب. ولكن من سيحمي الحكومة؟ لن يحفظ الأميركيون بأنفسهم أمن المدن لأن أنفسهم غالية عليهم وهم يرون أن يربحوا الحروب وما يليها والأرض ومن عليها من غير خسارة نفس واحدة. ثم إن المدن تغيرت من أيام البريطانيين ولن يقبل هؤلاء هذه المجازفة، فإن لكل شيء حدودًا حتى ذليلة الذيل. فلا يبقى غير أن يرسل الأميركيون أكرادًا لقمع الشعب في تكريت، وتركمانًا لحراسة الأسواق في بغداد، وتكارتة (لم لا؟) لتسكين روع البصرة، وشيعة لحماية التركمان في كركوك، وأشوريين لإلقاء المواعظ على منابر المزارات في النجف وكربلاء. وقد لا يأبه الأميركيون لعواقب دموية تجرها هذه السياسة حكمًا. فقد ثبت في أفغانستان أنهم ذوو صبر طويل على النزاعات الأهلية. ولكن عراقيين كثيرين سيتفرغون للأميركيين في كل الظروف. ولن يوجد مخرج من كل نزاع أهلي يثيره الأميركيون ويستترون خلفه إلا رحيلهم ولن تسكت مقاومة العراقيين لهم حتى يرحلوا.

10

فلأية مهمة يعدّ معارضو الخارج العراقيون أنفسهم إذا دخلوا بغداد في ركاب الغزو؟ هم الآن شذر مذر وكانوا، قبل بدء الغزو، أيدي سبأ. الباقرو الحكمة، سمعنا منهم ووعينا، وبحار العلوم والمكيّون المبدّدة درايتهم في خلط بين شعاب وشعوب والكاليفورني ذو العمّة السوداء يحلم بتكبيرها في النجف:

كبرتْ قماشًا إنما صغرتْ حجًى   فبدَتْ كبرجٍ فوق حبّةِ خردلِ

ثم ذاك الهارب من بيروت ومعه «دماء قلوب» لشيعة عراقيينَ ولبنانيين كانت مودعة في بنك مبكو، يخوض اليوم في دماء العراقيين نحو السدة الرئاسية، عسى أن يعود فلاّحو العراق معه إلى أغنية كان السياب قد سمعهم يترنمون بها لبنات أسلافه:

يا قمرا يا شاشا   عبّر بنات الباشا
يا قمرا يا شلبي   عبّر بنات الجلبي

ومن غير هؤلاء سمعنا ووعينا أيضًا، والأسماء تومض على الشاشة ثم تختفي من ذاكرتك (ومن ذاكرة العراقيين، على ما تخمّن) لأنها صناعة اليوم وصانعها معروف فيكفيك أن تعلم اسمه. هذا يعلن طربه لدوي الصواريخ. وذاك يقول إنه عارض الحرب ولكنه مع الغزاة في

حلف وثيق. والثالث يقول إن الحرب تضايقه ولكنه يدعو الجنود العراقيين إلى إلقاء السلاح حفظًا لحياة المدنيين. فعنده أن الاستسلام «واقعية» (وهذه عبارته)... وأما مطالبة المعتدي بالكفّ عن العدوان فأضغاث أحلام، طبعًا، يتركها «سماحته» تسليةً لشعوب الأرض الصارخة في ساحات المدن ولحكومات الصين وروسيا وألمانيا وفرنسا، مثالاً لا حصرًا، وللعراقيين المتمردين على الغزو، أخيرًا لا آخرًا. وأما أوفرهم رجالا وأكبرهم لقبا فيمنعه الأميركيون الذين جاراهم إلى حيث وصلوا – ويمنعه الإيرانيون أيضًا – من دخول العراق. وقد فتح الله عليه فرأى أن الحرب الجارية عدوان. رأى هذا بعدما بدأت الحرب ولم يهده الله بعد إلى سبيل يدلّ عليه العراقيين لدفع العدوان.

كان جورج بوش الأب أوفر حصافة من هؤلاء إذ أدرك أن ظروف هذه الحرب هي ظروف حرب 1991 مقلوبة رأسًا على عقب. قال هذا وأمسك عن التصريح بأن ابنه – ووراءه فريقه وبعض أعيان الخارج العراقيين – قد أعمى الله بصائرهم عما ألهمه إياه.

فسبحانه إذا أعطى أدهش وإذا أخذ فتّش.

11

من النجف، رأى آية الله السيد محمد حسين الصدر، في معرض تسويغه المقاومة العراقية، أن المسلمين إذا عدا «الكفار» على ديارهم، فلهم دفع العدوان بكل وسيلة. كان المرجع يتحدث وهو مسند ظهره إلى مكتبته العامرة، ولكن بدا أنه يأبى أن يغير لفظًا واحدًا من عدّة فقهية عمرها 1300 عام. بدا أن حق الدفاع عن النفس لا يكفيه. يتأمل واحدنا في ما قاله أناس أقوالهم أفعال لردّ العدوان عن العراقيين. من بابا الكاثوليك إلى مجلس الكنائس العالمي إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى كنائس أميركية كثيرة. هؤلاء لا البوشيّون الذين يستلهمون، فضلاً عن تفوق سلاحهم، عدّة عمرها 3000 سنة، هم سواد مسيحيي العالم. إذن شتّان!

12

على هذه الكرة ذات القطب الواحد، يتعذر الاطمئنان، أيا يكن مقداره، إلى استمرار حياة يطيقها البشر. هذا صلب المسألة اليوم. وهذا ما يسعى إليه غزاة العراق وما يقبله مؤيدوهم. وهذا ما يجعل المقاومة العراقية ذودًا عن البشرية أدركه معظم البشر وصدعوا به. الولايات المتحدة الأميركية دولة قانون ونظام ديمقراطي أساسًا، على ما فيها من أشباه احتكارات أي

من دكتاتوريات قطاعية. وهذه أيضًا حال إسرائيل، مع وجوب التحفظ في حالتها. الدولة الديمقراطية يناط بها مصير مواطنيها. أما أن يناط بإرادة هؤلاء مصير شعب آخر... نحن على مرمى حجر من فلسطين ونعلم، كما لا يعلم أحد، ما يعنيه ذلك. وأما أن تناط بإرادة شعب واحد مصائر شعوب الأرض... نحن نتعلم اليوم ما يعنيه ذلك. الشعوب تحكمها أنظمتها ويرعى ذلك نظام دولي أولى مهماته أن يدرأ بغي بعضها على بعض. البغي وارد قبل رعاية الحرمة، على هذا الصعيد، فهكذا هم البشر. وأما ما يرعى النظام الدولي نفسه فهو وجود الرادع للقوي المغرى بالبغي. وهذا الرادع لا يكون من شعب الدولة الباغية وحده ولا من نظامها القانوني وحده ولا من النظام الدولي نفسه إذا ارتد نظامًا قانونيًا مجردًا من الحول في مواجهة البغي الشاكي السلاح. لا بدّ لدول العالم، اليوم، من إمداد النظام الدولي بما يقنع الولايات المتحدة بأن الباغي تدور عليه الدوائر. ولا تقتصر قوة الإقناع هذه على «الجيش والأسطول» – وهي العبارة التي استذكرها بعض الروس أخيراً. لا إزراء بهذا، طبعًا، ولكن الحرب الباردة ليست الصورة الوحيدة الممكنة لسياسة العالم. في العالم كتل ودول وشعوب وفي أيديها وسائل للردع لا تحصى ولا تحدّ إن هي هيّأت لنفسها سبل استعمالها عند الحاجة أو عند الضرورة. وسيكون شعب الولايات المتحدة طليعة المستفيدين من وجود قوًى حقوقية وخلقية ومادية في آن، يحدّ بها عالم البشر بعضه بعضًا وتكون الولايات المتحدة إحداها. وذاك أن سيادة الإغراء بالاستئثار تنحط بقطاعات عريضة من الشعب الكبير إلى الدرك الأسفل من الفتك والسرقة وقطع الطرق. هذا فيما يقرع ساسته والأكثرون من ألسنة حاله الطبول لزحف الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. نقول هذا لا قذفًا لشرف الأميركيين أو للنظام الذي اختاروه، بل استذكارا لما كان ديدن الإمبراطوريات في كل زمان.

13

بدأنا بصورة فنختم بصورة. آخر صورة شاهدها اللبنانيون للّحديين – وهم منهم – كانت صورة واحد من عسكر لحد طرحه شرطي إسرائيليّ أرضًا ووضع جزمته على خدّه. أخذت الصورة في شارع من شوارع القدس كان اللحديون قد خرجوا يتظاهرون فيه مطالبين بما اعتبروه «حقوقًا» لهم أكلتها الحكومة الإسرائيلية.

28–29 آذار 2003